وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــــة مولود معمري تيزي وزو
كليـــــة الحقوق والعـــــلوم السياسية
قسم القانون

المركز الجزائي لرئيس الدولة في القانون الدولي وفي القانون الدستوري

رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم
تخصص: القانون

إعداد الطالب:
صام اليـــــاس

تحت إشراف
د. خلفان كريم

لجنة المناقشة:

أ/ طالب طاهر، أستاذ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.....رئيسا
أ/ خلفان كريم، أستاذ محاضر (أ)، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.....مقررا
أ/ بوسلطان محمد، أستاذ، جامعة وهران.....ممتحنا
أ/ طاشور عبد الحفيظ، أستاذ، جامعة قسنطينة.....ممتحنا
أ/ حسنة عبد الحميد، أستاذ، جامعة قسنطينة.....ممتحنا

تاريخ المناقشة: 2013/02/28

31 جانفي 2012

إهـــــــداء:

إلى روح أخي **علي** رحمة الله عليه

إلى روح أجدادي **إيدير** و**علي** و **نورة** رحمة الله عليه

إلى أبي وأمي أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي حسين، عزالدين، بلخير وكاتية

إلى جدتي الغالية أطال الله في عمرها

إلى جميع أفراد العائلة

إلى جميع أصدقائي

إلى جميع أساتذتي في جميع أطوار الدراسة

اليـــــاس صام

<u>إهـــــــــداء خاص:</u>

إلى روح الأستاذ بن حمو عبد الله...

رحمة الله عليه

اليـــــاس صام

كلمـــــــــة شكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الدكتور خلفان كريم على توجيهاته القيمة وحضوره المستمر طيلة فترة إعدادي هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الرسالة.

اليـــــاس صام.

"L'ordre public du droit des gens apparaît peut être ; mais c'est un colosse en construction. Si l'on veut qu'il soit stable, ayant la tête dans les nuages, il est souhaitable qu'il ait les pieds solidement ancrés dans le droit interne".

H. Ascensio, Souveraineté et responsabilité pénale internationale, in Apprendre à douter. Questions de droit, questions sur le droit, Etudes offertes à Claude Lombois, Presses universitaires de Limoges, 2004, p. 619.

قائمة المختصرات

باللغة العربية:

إ.: اعتبار.

ج.: جزء

ج. ر.: جريدة رسمية.

د.ت.ن.: دون تاريخ النشر.

د.د.ن.: دون دار النشر.

ط.: طبعة.

ف.: فقرة.

م.: مادة.

باللغة الفرنسية:

A.C.D.I. : Annuaire de la Commission du Droit International

A.D.I. : Actualité et Droit International

A.D.L. : Annales de Droit de Louvain

A.F.D.I. : Annuaire Français de Droit International

A.F.R.I. : Annuaire Français des Relations Internationales

A.G.N.U. : Assemblée Générale des Nations Unies

A.I.D.I. : Annuaire de l'Institut de Droit International

Art. : Article

Ass. Pl. : Assemblée plénière

Bull. : Bulletin

C. : Contre

Cass. Crim. : Chambre Criminelle de la Cour de Cassation

C. Cass. : Cour de Cassation

C.C.F. : Conseil Constitutionnel Français.

C.R.E.D.H.O. : Centre de Recherches et d'études sur les Droits de l'Homme et le Droit Humanitaire.

C.D.I. : Commission du Droit International

C.É. : Conseil d'État

C.E.D.H. : Cour Européenne des Droits de l'Homme

Ch. App. : Chambre d'Appel

Ch. Crim. : Chambre Criminelle

Ch. I (ou II) : Chambre de Première Instance I (ou II)

C.I.C.R. : Comité International de la Croix-Rouge

C.I.J. : Cour Internationale de Justice

Cit. : Cité

coll. : Collection

Com. D.H. : Comité des Droits de l'Homme

Cons. : Considérant

C.J.C.E. : Cour de Justice des Communautés Européennes

C.P. : Code Pénal

C.P.I. : Cour Pénale Internationale

C.P.J.I. : Cour Permanente de Justice Internationale

C.P.P. : Code de Procédure Pénale

C.R.B. : Croix Rouge Belge

D. : Recueil Dalloz

Dir. : Sous Direction

Doc. off. : Documents Officiels

Éd. : Édition

EIUS : Éditions Interuniversitaires Suisses

G.P. : Gazette du Palais

I.D.I. : Institut de Droit International

J.D.I. : Journal du Droit International

J.O. : Journal Officiel

L.G.D.J. : Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence

Mél. : Mélanges

N. : Numéro

Num. Spé. : Numéro Spécial

Ob. N. U. : Observateur des Nations Unies.

O.N.U. : Organisation des Nations Unies

Op. diss. : Opinion Dissidente

Op. ind. : Opinion Individuelle

Op. : Opinion

P. : Page

P.U.B. : Presses Universitaires de Bruxelles

P.U.F. : Presses Universitaire de France.

P.U.L. : Presses Universitaires de Limoges.

R.B.D.I. : Revue Belge de Droit International

R.C.A.D.I. : Recueil des Cours de l'Académie de Droit International (la Haye)

R. D. A. : Revue de Droit Africain

R. D. McGill : Revue de Droit de McGill.

R.D.I.D.C. : Revue de Droit International et de Droit Comparé

R.D.I.S.P. : Revue de Droit International et de Science Politique et Diplomatique

R.D.P.C. : Revue de Droit Pénal et de Criminologie

R.D.P. : Revue de Droit public

Rec. : Recueil

Rés. : Résolution

R.G.D. : Revue Générale de Droit.

R.G.D.I.P. : Revue Générale de Droit International Public

R.I.C.R. : Revue Internationale de la Croix-Rouge

R.I.D.C. : Revue Internationale de Droit Comparé

R.I.D.P. : Revue Internationale de Droit Pénal

R.I.D.P.C. : Revue Internationale de Droit Pénal et Comparé

R.J.P.E.F. : Revue Juridique et Politique des Etats Francophones

R.P.P. : Règlement de Procédure et de Preuve (du T.P.I.Y., T.P.I.R ou du C.P.I.)

R.P.S. : Revue Pénale Suisse

R.Q.D.I. : Revue Québécoise de Droit international

R.S.C. : Revue de Science Criminelle

R.S.D.I.E. : Revue Suisse de Droit International et de Droit Européen

R.T.D.H. : Revue Trimestrielle des Droits de L'Homme

S.F.D.I. : Société Française pour le Droit International

S.L.C. : Société de Législation Comparée

T. : Tome

T.M.I. : Tribunal Militaire International (de Nuremberg ou de Tokyo)

T.P.I. : Tribunal Pénal International

T.P.I.R. : Tribunal Pénal International pour le Rwanda

T.P.I.Y. : Tribunal Pénal International pour l'ex-Yougoslavie

T.S.L. : Tribunal Spécial pour le Liban

T.S.S.L. : Tribunal Spécial pour la Sierra Leone

Vol.: Volume

باللغة الانجليزية:

A.J.I.L.: American Journal of International Law

C.C.H.A.I.L.: Collected Courses of The Hague Academy of International Law.

E.J.L.S.: European Journal of Legal Studies

مقدمـــــــة:

رغم استقرار مبدأ مساواة الأفراد أمام القانون، لا يمكن تطبيقه تطبيقا جامدا ومطلقا، بل ترد عليه استثناءات عدة تتمثل خاصة في إحاطة بعض الأفراد بمعاملة قانونية خاصة تختلف عن المعاملة التي يخضع لها بقية الأفراد العاديين. وتستند هذه الاستثناءات غالبا إلى مبررات المركز الوظيفي الذي يشغله المستفيد من هذه المعاملة المتميزة.

يمكن أنْ يكون مصدر هذه المعاملة الخاصة هو القانون الدولي، مثلما هو الوضع بشأن الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين في العلاقات ما بين الدول، الوفود المؤقتة أو الدائمة التي تتولي تمثيل الدول لدى المنظمات الدولية، مبعوثي هذه الأخيرة لدى الدول، والموظفين الدوليين. قد تجد المعاملة الخاصة مصدرها في القانون الداخلي، على غرار الحصانات المقررة للنواب والوزراء. وقد يكون مصدرها مزدوج دولي وداخلي في آن واحد، كما هو الحال بالنسبة إلى رؤساء الدول والحكومات ووزراء الشؤون الخارجية.

بصفته أسمى سلطة في جهاز الدولة، ونظرا إلى طبيعة وأهمية الوظائف التي يضطلع بها على المستويين الداخلي والدولي، حظي رئيس الدولة بمعاملة قانونية متميزة بموجب قواعد القانون الدولي والقانون الدستوري.

يتمتع رئيس الدولة باعتباره أعلى سلطة في الدولة بمركز قانوني دستوري سهرت قوانين الدول المختلفة على تنظيمه، ويتمثل في تلك القواعد الدستورية التي تحدد طرق وصول رئيس الدولة إلى الحكم، صلاحياته وسلطاته المختلفة، حالات وأسباب نهاية وظائفه الرئاسية، أشكال وإجراءات تحريك مسؤوليته السياسية، إنْ كان هناك مجال لإعمالها، وكذلك وضعه الجزائي اتجاه الجهات القضائية الوطنية في حالة اتهامه بارتكاب جريمة من جرائم القانون العام.

يختلف المركز الجزائي الدستوري الذي يستفيد منه رئيس الدولة حيال الجهات القضائية الوطنية من دولة إلى أخرى، وذلك باختلاف طبيعة النظام السياسي السائد في كل دولة.

يسود في الأنظمة الملكية مبدأ حصانة الملك المطلقة والأبدية من إجراءات تحريك مسؤوليته السياسية والجزائية على حد سواء. إذ لا يجوز مساءلته بسبب ارتكابه أخطاء في إدارة شئون الحكم، كما لا تملك الجهات القضائية الجزائية حق متابعته مهما كانت خطورة الجرائم المنسوبة إليه.

أما بالنسبة إلى الأنظمة الجمهورية، فإنّ المركز الجزائي الدستوري لرئيس الدولة لا يكاد يختلف من دولة إلى أخرى إلا في بعض التفاصيل والخصوصيات. في هذا الشأن يتمتع رئيس الجمهورية في وظيفة بحصانة من الخضوع لاختصاص المحاكم الجزائية العادية بالنسبة للأعمال المتصلة بممارسة وظائفه الرسمية، باستثناء حالة الخيانة العظمى والخرق الجوهري لأحكام الدستور التي يستفيد بشأنها من امتيازات إجرائية في مرحلتي الاتهام والمحاكمة. أما بخصوص الجرائم الأجنبية عن وظائف رئيس الدولة، فيترك أمر النظر فيها للمحاكم الوطنية العادية، لكن بعد نهاية العهدة الرئاسية.

يشغل رئيس الدولة بحكم وظائفه منصبا رئيسيا في مجال تمثيل الدولة في علاقاتها الخارجية، وبناءً على صفته التمثيلية الدولية هذه يضطلع بمهام رسمية ذات أهمية بالغة في التعبير عن إرادة دولته وإبداء مواقفها اتجاه غيرها من الدول والمنظمات الدولية، تجعل منه ممثلا دبلوماسيا ذو طبيعة خاصة[1].

---

[1]- يعتبر رئيس الدولة (Chef de l'Etat, Head of state) أعلى جهاز في الدولة على المستويين الداخلي والدولي، واختلاف التسميات التي تطلقها الدول على هذا المنصب (رئيس جمهورية أو ملك أو أمير أو سلطان أو إمبراطور أو شاه أو قيصر أو فوهرر...) لا يعبر إلا عن المكانة التي يحتلها رئيس الدولة في النظام السياسي للدولة. غالبا ما يكون رئيس الدولة شخصا واحدا (Unipersonnel)، ونادرا ما يكون مجلس متكون من عدة أشخاص (Collégial)، كما هو الشأن في سويسرا والبوسنة والهرسك والإمارات العربية المتحدة. أما في منظور القانون الدولي، فإنّ المهم هو وجود ممثل أسمى للدولة يعبر عن مواقفها ويلتزم باسمها ولحسابها في علاقاتها الدولية، لذلك فإنّ القانون الدولي لا يهتم بطريقة وصول رئيس الدولة إلى السلطة، ولا يهتم أيضا بالتغييرات التي تطرأ على شخص رئيس الدولة، أو على مركزه القانوني الدستوري كأن يتحول من رئيس منتخب إلى ملك، بل يحيل في جميع هذه المسائل إلى القانون الدستوري. غير أنّ العمل الدبلوماسي استقر على ضرورة إخطار الدولة لنظيراتها عن كل تغيير يطرأ على جهاز رئيس الدولة، ويقابله إعلان اعتراف الدول بالرئيس الجديد. وقد كان الفقه التقليدي مستقرا على التمييز بين النظام القانوني الدولي الذي يخضع له رؤساء الجمهورية وذلك الذي يتمتع به الملوك، خاصة فيما يخص مراسيم الاستقبال والصدارة، مع أنّ معهد القانون الدولي لمح منذ لائحة (Hambourg) لعام 1891 المتعلقة "**باختصاص المحاكم بالدعاوى ضد الدول والملوك ورؤساء الدول**" على إزالة هذا التمييز، مؤكدا بموجب المادة السادسة على خضوع رؤساء الدول لنفس المعاملة الدولية.

Ch. Rousseau, Droit international public, t. IV, Les relations internationales, Sirey, Paris, 1980, pp. 117. 118. J. Charpentier, Institutions internationales, 14e éd., Dalloz, pp. 32. S. A. Watts, The legal position in international law of head of States, head of governments and foreign ministers, C.C.H.A.I.L., t. 247, 1994, pp. 21. 26. =

بغرض تسهيل إنجاز رئيس الدولة وظائفه التمثيلية الدولية بكل حرية واستقلالية، واحتراما كذلك لمبدأ المساواة السيادية بين الدول في العلاقات الدولية، استقرت قواعد العرف والمجاملة الدولية منذ زمن بعيد على ضمان قدر كبير من الحماية القانونية الدولية لرئيس الدولة طيلة فترة تواجده فوق إقليم دولة أجنبية، سواء كان في زيارة رسمية أو في زيارة خاصة.

تتمثل الحماية القانونية الدولية التي يستفيد منها رئيس الدولة الأجنبي في التسهيلات والامتيازات والحصانات الدبلوماسية التي أصبحت تشكل ما يطلق عليه الفقه المركز القانوني الدولي لرئيس الدولة (Le statut juridique international du chef d'Etat).

إضافة إلى الامتيازات والتسهيلات الدبلوماسية التي يستفيد منها رئيس الدولة الأجنبي على أساس قواعد العرف والمجاملة الدولية، يتمتع بحصانة ذاته من أي اعتداء ماديا كان أو معنويا (Inviolabilité)[1]، وحصانته من الخضوع لاختصاص الجهات القضائية الأجنبية المدنية والجزائية (immunité de juridiction)[2].

= أنظر كذلك، محمد المجذوب، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، ط. سابعة، سوريا، 2007. ص. 711. محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، ج. ثالث، المجلد الأول: القانون الدبلوماسي والقانون القنصلي والقانون الدولي للبحر، ط. ثالثة، الإسكندرية، 2005، د. د. ن.، ص. 20. حامد سلطان، القانون الدولي العام وقت السلم، دار النهضة العربية، ط. سادسة، القاهرة، 1976، ص. 114.

[1]- تتمثل الحصانة الشخصية في الحماية التي يستفيد منها رئيس دولة أجنبي ضد أي اعتداء يهدد سلامته الجسدية (الاغتيال، الضرب والجرح، الرشق بالحجارة...) أو يمس بشرفه وكرامته (السب، الشتم، القذف، التجريح...). على هذا الأساس، لا يجوز إخضاع رئيس دولة أجنبي لأي إجراء من إجراءات القبض أو الحجز، كما يقع على الدولة المستضيفة التزام دولي باتخاذ كافة التدابير الوقائية المناسبة من أجل منع أي اعتداء على شخصه والنص في قوانينها العقابية الداخلية على تجريم فعل الاعتداء على رئيس دولة أجنبي. أنظر، نص الفقرة الأولى (ا) من المادة الأولى من **اتفاقية 14 ديسمبر 1973 الخاصة بمنع وقمع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بما فيهم الموظفون الدبلوماسيون.**

I. Pingel- Lenuzza, La protection du chef d'Etat étranger, in "Le chef d'Etat et le droit international", S. F. D. I., Colloque de Clermont-Ferrand, 07, 08 et 09 Juin 2001, A. Pedone, Paris, 2002, pp. 269. 288. J. Verhoeven, Les immunités propres aux organes ou autres agents des sujets du droit international, in J. Verhoeven (dir.), Le droit international des immunités : contestation ou consolidation ?, Larcier, 2004, p. 72. Ch. Rousseau, Droit international public, Op. Cit., pp. 118. 122.

[2]- استقر الفقه والقضاء منذ زمن بعيد نسبيا على أنّ رئيس الدولة لا يتمتع إلا بحصانة قضائية مدنية نسبية، وذلك عن طريق التمييز بين الأنّشطة الرسمية والأنّشطة الخاصة التي تصدر عن رئيس الدولة. هكذا أكد معهد القانون الدولي في لائحة دورة (Hambourg) المنعقدة في عام 1891 المتعلقة "**باختصاص المحاكم بالدعاوى ضد الدول والملوك ورؤساء الدول**" على تمتع رئيس الدولة بنفس الحصانة التي تتمتع بها الدولة أمام القضاء المدني الأجنبي، بالتمييز بين أعمال السيادة (*Jure Imperii*) التي لا تختص الجهات القضائية الأجنبية بالنظر فيها، والأعمال الخاصة (*Jure Gestionis*) التي يمكن رفع دعاوى قضائية بشأنها أمام القضاء الأجنبي. في هذا الاتجاه أكدت رفض استئناف باريس في قرار شهير بتاريخ 11 أفريل 1957 في دعوى رفعتها شركة فرنسية ضد الملك المصري "فاروق" من أجل دفع ثمن بعض المشتريات التي قام باقتنائها لأغراض شخصية، الدفع بالحصانة من =

عملا بقاعدة عرفية من قواعد القانون الدولي يستفيد رئيس دولة أجنبي من مركز جزائي دولي متميز. على أساس هذا المركز القانوني المتميز، يعفى رئيس الدولة وهو في وظيفة من المثول أمام المحاكم الجزائية الأجنبية مهما كانت طبيعة وخطورة الجرائم المنسوبة إليه. وبذلك يستفيد من حصانة قضائية جزائية مطلقة لا ترد عليها أية استثناءات، وحصانة قضائية جزائية كاملة تشمل جميع تصرفاته ولو صدرت عنه خارج إطار وظائفه الرسمية. كما تمتد الحصانة القضائية الجزائية إلى جميع الجرائم المرتكبة من قبل رئيس الدولة باسم الدولة ولحسابها حتى بعد زوال صفته الرسمية.

من هذا المنظور يبدوا أن المركز الجزائي الذي يستفيد منه رؤساء الدول بموجب قواعد القانون الدولي والقانون الدستوري، وسيلة قانونية في إرساء إفلات رؤساء الدول من المسؤولية الجزائية، أمام الجهات القضائية المحلية والأجنبية على حد سواء. إذ يساهم في ضمان اللاعقاب المطلق لكبار أعوان الدولة عن الجرائم المرتكبة من طرفهم، ولو تعلق الأمر بارتكاب أبشع وأخطر الجرائم الدولية. هذا ما أصبح لا يتماشى مع التطورات والاتجاهات الحديثة في النظام القانوني الدولي[1].

= القضاء المدني. وذلك استنادا إلى مبدأ التمييز بين الأعمال الرسمية والأعمال الخاصة. أنظر، محمد طلعت الغنيمي، الوسيط في قانون السلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، د.ت.ن.، ص، 507. عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط. أولى، الأردن، 2004، ص. 234. أنظر كذلك المادتين 1/31 و2/43 من اتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والعلاقات القنصلية. هذا، وعملا بقاعدة الحصانة التنفيذية (immunité d'exécution) لا يمكن للسلطات الأجنبية التنفيذ على أموال رئيس دولة أجنبي المتواجدة فوق إقليمها. ويفهم من موقف معهد القانون الدولي في لائحة دورة (Vancouver) في عام 2001 المتعلقة "**بالحصانات القضائية والتنفيذية لرئيس الدولة والحكومة في القانون الدولي**"، أنّ قاعدة الحصانة التنفيذية ليست مطلقة، بل يمكن التنفيذ على أموال رئيس دولة أجنبي، وذلك في حالة صدور حكم قضائي نهائي ضده. ومع ذلك لا يمكن المبادرة بهذه الإجراءات التنفيذية في حالة انتقال رئيس الدولة في زيارة رسمية (م. 1/4).

[1]- بعد الحرب العالمية الثانية شهد القانون الدولي تحولات جذرية، بفعل اتساع نطاقه المادي. إذ لم يعد ينظم فقط العلاقات ما بين الدولية، بل أصبح يهتم أيضا بمسألة حقوق الإنسان الأساسية في زمن السلم والنزاعات المسلحة التي كانت قبل ذلك من المجال المحفوظ للدولة. يظهر الاهتمام الدولي المتنامي بمسألة حقوق الإنسان من خلال مختلف الإعلانات والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي اعترفت للفرد بمجموعة من الحقوق ذات طبيعة عالمية وآمرة (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 10 ديسمبر 1948، اتفاقيات جنيف الأربعة الموقعة في 12 أوت 1949، العهدين الدوليين المتعلقان بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية، و بالحقوق المدنية و السياسية، المتبنيان بتاريخ 16 ديسمبر 1966، اتفاقية مناهضة التعذيب و غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية اللاإنسانية أو المهينة المبرمة في 10 ديسمبر 1984). وكذلك عن طريق وضع آليات دولية من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان، والسهر على معاقبة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

N. Valticos, Expansion du droit international et constitutions nationales, un cas significatif : le transfert de pouvoirs à des organisations internationales et la constitution belge, in "évolution constitutionnelle en Belgique et relations internationales", Hommage à P. De Visscher, éd. A. Pedone, Paris, 1984. p. 10. G. Abi-Saab, Droits de l'homme et juridictions pénales internationales convergences et tensions, in Mélange N. Valticos, p. 246. G. Cohen-Jonathan, L'évolution du droit international des droits de l'homme, in "L'évolution du droit international", Mél. offerts à H. Thierry, éd. A.Pedone, Paris, p. 107.

عرفت الممارسة القضائية والقانونية الدولية منذ مطلع القرن الماضي وخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى اتجاها قويا نحو تكريس مبدأ المسؤولية الجزائية الدولية لرؤساء الدول وكبار المسؤولين المدنيين والعسكريين فيها في حالة تورطهم بارتكاب جرائم دولية خطيرة. ما يتطلب بالضرورة إعادة تنظيم نطاق الحصانة القضائية الجزائية المستقرة في قواعد القانون الدولي التقليدي.

تتمثل الآليات الدولية التي وضعت من أجل تكريس مبدأ المسؤولية الجزائية للأفراد بغض النظر عن مركزهم الرسمي في جهاز الدولة، في إنشاء محاكم جزائية دولية مؤقتة قصد محاكمة الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية والقانون الدولي الإنساني، وفي إنشاء المحكمة الجزائية الدولية كإطار دائم ومكمل لنشاط الجهات القضائية الوطنية في قمع الجرائم الدولية.

هذا إضافة إلى واجب الدول في اتخاذ الإجراءات التشريعية الضرورية من أجل السماح لجهاتها القضائية ممارسة اختصاص متابعة ومحاكمة المجرمين الدوليين بغض النظر عن جنسيتهم ومرتبتهم الرسمية، ومهما كانت أيضا جنسية الضحايا ومكان ارتكاب الجرائم الدولية موضوع المتابعة[1].

أمام هذا الاتجاه نحو قضائية العلاقات الدولية (Juridictionnalisation)[2]، أصبحت الحصانة القضائية الجزائية التقليدية التي يتمتع بها ممثلي الدولة في قلب التصادم القانوني بين المنطق الدبلوماسي (بقاء الحصانة القضائية الجزائية بشكلها التقليدي)

[1]- أنظر على سبيل المثال، اتفاقيات جنيف الأربع، الاتفاقية الأولى (م. 49)، الاتفاقية الثانية (م. 50) ، الاتفاقية الثالثة (م. 129)، الاتفاقية الرابعة، (م. 146)، البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 أوت 1949، المتعلق بحماية ضحايا النزاعات الدولية (م. 1/85)، اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة الموقعة في 10 ديسمبر 1984 (م. 5).

[2]- J. P. Collin, Variations sur la justice internationale, A.F.R.I., 2007, p. 82. J. Verhoeven, Vers un ordre répressif universel ? Quelques observations, A.F.D.I., 1999, p. 59.

يقصد بظاهرة القضائية في القانون الدولي انتشار الهيئات القضائية الدولية وتنوعها بشكل كبير على نحو يهدد في نظر البعض وحدة القانون الدولي.

J. Fouret, M. Prost, La multiplication des juridictions internationales : de la nécessité de remettre quelques pendules à l'heure, R.Q.D.I., 15-2/2005, pp. 117. 138.

والمنطق القضائي (محاربة اللاعقاب عن الجرائم الدولية)[1]، أو تنازع بين نموذجين من نظام الحصانات الدولية[2].

من جهة نموذج تقليدي يهتم بتنسيق العلاقات ما بين الدولية على أسس التعاون والتعايش والصداقة بين الدول، يضع اعتبارات القانون ما بين الدول فوق أي اعتبار آخر[3]. ومن جهة أخرى نموذج حديث يتكون من تلك القواعد التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان والإنسانية عن طريق القانون الدولي الجزائي[4]، بغض النظر عن اعتبارات مبدأ السيادة المطلقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[5].

لم يتوقف الأمر فقط عند ضرورة البحث عن مراجعة نطاق الحصانة القضائية الجزائية لرؤساء الدول في القانون الدولي. بل أنّ التوقيع على نظام روما الأساسي المنشأ للمحكمة الجزائية الدولية[6]، وفشل المحاولات المتكررة لاقتياد رؤساء الدول أمام المحاكم الجزائية الأجنبية في تكريس مبدأ الحصانة القضائية الجزائية وفقا للتصور الدولي المنشود، كانا من الأسباب التي أظهرت حتمية إعادة النظر أيضا في نطاق

---

[1]- M. Delmas-Marty, La responsabilité pénale en échec (prescription, amnistie, immunités), in M. Delmas-Marty et les années U.M.R., éd. S.L.C., Paris, 2005, p. 516.

[2] - A. Bianchi, L'immunité des Etats et les violations graves des droits de l'homme : la fonction de l'interprète dans la détermination du droit international, R.G.D.I.P., 1/2004, p. 64. M. Sassoli, L'affaire Yerodia : quelques remarques sur une affaire au point de collision entre deux couches du droit international, R.G.D.I.P., 4/2002, pp. 791. 794.

[3]- ينسب الأستاذ (A. Cassese) هذا النموذج إلى الفقيه الهولندي (Grotius)، في حين يطلق عليه الأســتاذ (P. M. Dupuy) تسمية (La logique de Lotus)، نسبة إلى القرار الشهير الصادر عن محكمة العدل الدولية الدائمة في 7 نوفمبر 1927. أنظر،

M. Delmas-Marty, La responsabilité pénale en échec (prescription, amnistie, immunités), in M. Delmas-Marty et les années U.M.R., Op. Cit., p. 517. D. Akande, International law immunities and the international criminal court, A.J.I.L., vol. 98, 3/2004, p. 407.

[4]- يرجع الأستاذ (A. Cassese) ظهور هذا النموذج إلى صاحب فكرة العالمية (Kant)، ويطلق عليه الأستاذ (P. M. Dupuy) تسمية (La logique de Nuremberg)، أنظر،

M. Delmas-Marty, La responsabilité pénale en échec (prescription, amnistie, immunités), in M. Delmas-Marty et les années U.M.R., Op. Cit., p. 516. P. M. Dupuy, Crimes et immunité ou dans quelle mesure la nature des premiers empêche l'exercice des secondes, R.G.D.I.P., 2/1999, pp. 289. 296.

[5]- R. Badinter, De Nuremberg à la Cour pénale internationale, in "La responsabilité des gouvernants", Pouvoirs, n° 92, 2000, p. 156.

[6]- تم التوقيع على اتفاقية روما المتضمنة النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية بتاريخ 17 جويلية 1998. دخل نظام رومــا الأساسي حيز التنفيذ بتاريخ 1 جويلية 2002 بعد تصديق 60 دولة، العدد المطلوب بموجب نص المادة 126 منه. بلغ عدد الــدول الأطراف في نظام روما الأساسي 120 دولة (31 جانفي 2012). أما بالنسبة إلى الجزائر فإنها اكتفت بالتوقيع على اتفاقية روما دون التصديق عليها.

وطبيعة المركز الجزائي الدستوري الذي يستفيد منه رؤساء الدول اتجاه المحاكم الوطنية.

على أساس مبدأ عدم جواز التمسك بالحصانة القضائية والصفة الرسمية أمام المحكمة الجزائية الدولية ومبدأ التكامل بين العدالة الجزائية الدولية والجهات القضائية الوطنية في مجال قمع الجرائم الدولية، وجدت الدول نفسها أمام ضرورة أقلمة الأحكام الدستورية التي توفر لرئيس الدولة حصانة شبه مطلقة أحيانا ومطلقة أحيانا أخرى. وذلك بالنص على إجراءات قضائية من أجل السماح لأجهزتها القضائية بمتابعة رئيس الدولة عن الجرائم الدولية، أو النص على قبول اختصاص المحكمة الجزائية الدولية بمتابعته بسبب ارتكابه لإحدى الجرائم التي تدخل في نطاق اختصاصها المادي.

كان الفقه الكلاسيكي ينظر إلى النظام القانوني الدولي والنظام القانوني الدستوري على أنّهما فرعان منفصلان ومستقلان بعضهما عن البعض الآخر استقلالا تاما، على أساس أنّ قواعد القانون الدستوري بصفة عامة لا يمكن أنْ تخضع لأحكام وقيود القانون الدولي[1]. تظهر استقلالية القانون الدستوري عن القانون الدولي في مسألة الحصانات والامتيازات الدستورية على وجه الخصوص من جانبين أساسيين.

من جهة أولى، يتمتع القانون الدستوري بخصوصية الاستقلالية الدستورية القاعدية (Autonomie constitutionnelle normative). إذ عملا بقاعدة دولية عرفية[2]، تتمتع كل دولة بحرية تامة في اختيار قواعدها الأساسية وتنظيمها السياسي[3]، ونتيجة لذلك لم

[1]- K. F. Ndjimba, L'internationalisation des Constitutions des Etats en crise. Réflexions sur les rapports entre Droit international et Droit constitutionnel Thèse de Doctorat, Université de Nancy, 2011, p. 7. A. Mahiou, Droit international et droit constitutionnel : du non intervention à la bonne gouvernance, in "Droit constitutionnel et mutations de la société internationale", R.C.A.I.D.C., XVIII sessions, 6-21 juillet 2001, vol. 11, p. 158.

[2]- K. Strupp, éléments du droit international public universel, européen et américain, 2e éd., éd. Internationales, Paris, 1930, p. 209.

[3]- M. Kamto, Constitution et principe de l'autonomie constitutionnelle, in "Constitution et droit international", R.C.A.I.D.C., VIII session, 2000, p. 131. A. Mahiou, Droit international et droit constitutionnel : du non intervention à la bonne gouvernance, in "Droit constitutionnel et mutations de la société internationale", Op. Cit., p. 162. C.I.J., Sahara occidental, avis du 16 octobre 1975, "Aucune règle de droit international n'exige que l'Etat ait une structure déterminée, comme le prouve la diversité des structures étatiques qui existent actuellement dans le monde". § 94. C.I.J., activités militaires et paramilitaires au Nicaragua et contre celui-ci (Nicaragua c. Etats-Unis), arrêt du 27 juin 1986, "Les orientations politiques internes d'un Etat relèvent de la compétence exclusive de celui-ci pour autant qu'elles ne violent aucune obligation internationale. Chaque Etat possède le droit fondamental de choisir et de mettre en œuvre comme il l'entend son système politique, économique et social". § 258.

يتضمن القانون الدولي قواعد خاصة بالوضع القانوني الداخلي لرئيس الدولة. إذ أنّ كل ما يهتم به هو وجود سلطة عليا في الدولة تضطلع بمهمة تمثيل الدولة والتعبير عن إرادتها في علاقاتها مع غيرها من أشخاص القانون الدولي[1].

ومن جهة ثانية، عملا بمبدأ دستوري مستقر لا يخضع الفرد لأي سلطة قضائية غير الجهات القضائية الوطنية[2]، ما لم يتنازل المؤسس صراحة عن هذا الاختصاص الحصري لصالح جهات قضائية دولية أو فوق وطنية.

غير أنّ تطور القانون الدولي العام والقانون الدولي الجنائي على وجه الخصوص ونفوذه المتنامي في القانون الدستوري ساهم في تراجع هذا الموقف[3]. بداية بالاعتراف بأنّ الدستور لا يعارض إمكانية مساهمة الدولة في بناء العدالة الجزائية الدولية. ثم التضييق من نطاق مبدأ الاستقلالية الدستورية لصالح قانون فوق وطني، عن طريق إنشاء أجهزة دولية من أجل قمع الجرائم الدولية[4]. وبذلك أصبح بنيان القانون الدستوري مهددا بعوامل خارجية، بسبب اهتمام القانون الدولي المتنامي بضم مواضيع كانت من الاختصاص التقليدي للقانون الدستوري[5].

نتيجة للاتجاه نحو تجريم مسؤولية الحكام على الصعيدين الداخلي والدولي[6]، برز صراع بين النظام القانوني الدولي والنظام القانوني الدستوري. وذلك بالخصوص

---

[1]- H. Tourard, La qualité du chef d'Etat, in "Le chef d'Etat et le droit international", Op. Cit., pp. 117. 118. S. A. Watts, The legal position in international law of head of States, head of governments and foreign ministers, pp. 31. 32.

[2]- S. Belaid, Les effets des mutations de la société internationale sur le droit constitutionnel, in "Droit constitutionnel et mutations de la société internationale", Op. Cit., p. 80.

[3]- يعبر الفقه على تنامي العلاقة بين القوانين الدستورية الوطنية والقانون الدولي بعبارة "**تدويل الدساتير الوطنية**". ويقصد بتـــدويل القانون الدستوري نفوذ وسيطرة القانون الدولي على صياغة مضمون القواعد الدستورية، أو خضوع مجمل الأحكـــام الدســـتورية لقواعد القانون الدولي، بطريقة تزيل التمييز التقليدي الجامد بين القانون الدولي والقانون الدستوري في إطـــار "**قـــانون دســـتوري دولي**". أنظر في هذا المعنى،

H. Tourard, L'internationalisation des Constitutions nationales, L.G.D.J, Paris, 2000, pp. 6. 11. E. Zoller, Aspects internationaux du droit constitutionnel. Contribution à la théorie de la fédération d'Etats, R.C.A.D.I., 2002, T. 294, p. 50. S. Gouia, La problématique de la supra constitutionnalité, in R. Ben Achour, (dir.), "Le droit constitutionnel normatif développements récents", Bruylant Bruxelles, 2009, p. 93.

[4]- S. Belaid, Les effets des mutations de la société internationale sur le droit constitutionnel, in "Droit constitutionnel et mutations de la société internationale", Op. Cit., p. 82.

[5]- F. Delperée, Ordre constitutionnel et ordre pénal international, in "Droit constitutionnel et mutations de la société internationale", Op. Cit., p. 89.

[6]- Ch. Guerttier, Rapport introductif, in Ch. Guettier, A. Le Divellec (dir.), "La responsabilité pénale du président de la République", L'Harmattan, 2003, p. 9. O. Beaud, L'immunités du chef d'Etat en droit

بين قواعد القانون الدولي الجنائي التي تتجه نحو إزالة عقبة الحصانة القضائية الجزائية التي تحول دون إمكانية متابعة ومحاكمة كبار المجرمين الدوليين، وأحكام القانون الدستوري التي تضع رؤساء الدول في مركز جزائي خاص يجعل من إمكانية مثولهم أمام الجهات القضائية الوطنية والمحكمة الجزائية الدولية أمرا صعبا ومعقدا إنْ لم يكن مستحيلا.

إلى وقت ليس بعيد، كان المركز الجزائي لرئيس الدولة مسألة هامشية لم تستقطب اهتماما فقهيا كبيرا[1]. إذ اعتبر غالبية فقهاء القانون الدولي التقليدي أنّ مبدأ الحصانة القضائية الجزائية المقررة لرؤساء الدول بمقتضى قواعد العرف الدولي من المبادئ القانونية البديهية والقائمة بحد ذاتها.

لذلك كان الفقهاء في المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى لا يخصصون سوى أسطرا معدودة لموضوع الامتيازات والحصانات التي يستفيد منها رئيس الدولة الأجنبي.

ويعود ذلك إلى أسباب عديدة منها، عدم الفصل بين الدولة وشخص رئيس الدولة، وبالنتيجة لم يكن هناك مبرر للاهتمام بحصانته منفصلة عن حصانة الدولة التي تتجسد في ذاته[2]. وحتى بعد الفصل بين الدولة وممثليها، اهتم الفقه أكثر بمسألة الحصانة القضائية والتنفيذية للدولة وممتلكاتها، معتبرا في غالبية الأحيان أنّ موضوع حصانات رئيس الدولة موضوع نظري، ولا أهمية له من الناحية العملية[3].

نتيجة لذلك كان هذا الموضوع الغامض بالنسبة إلى الفقه والقضاء الدوليين[4]، جامدا لم يعرف أي تطورات خلافا لمسألة حصانات الدول والممثلين الدبلوماسيين

---

constitutionnel et en droit comparé, in J. Verhoeven (dir.), "Le droit international des immunités : contestation ou consolidation ?", Op. Cit., pp. 150. 151.

[1]- F. Poirat, Immunité de juridiction pénale du chef d'Etat étranger en exercice et règle coutumière devant le juge judiciaire, R.G.D.I.P., 2/2001, p. 477.

[2]- يمكن استخلاص هذا الموقف في لائحة معهد القانون الدولي معهد القانون الدولي في لائحة دورة (Hambourg) المنعقدة فـــي عام 1891 والتي مزجت بين حصانة الدول وحصانة الملوك.

[3]- J. L. Brierly, Règles générales du droit de la paix, R.C.A.D.I., t. 58, 1936, p. 161, "…à l'époque moderne, c'est un cas qui n'a probablement pas d'importance pratique". A. Borghi, L'immunité des dirigeants politiques en droit international, Coll. latine, série II, vol. 2, Helbing & Lichtenhahn, Bruylant, L.G.D.J., Genève, Bale, Munich, Bruxelles, Paris, p. 2.

[4]- J. Salmon, Libres propos sur l'arrêt de la C.I.J du 14 février 2002 dans l'affaire relative au mandat d'arrêt du 11 avril 2000 (R.D.C. c. Belgique), R.B.D.I., 1-2/2002, p. 513.

والقنصليين. كما أنّ الممارسة القضائية الضئيلة في هذا الشأن كانت متشتتة أحيانا، ومتناقضة أحيانا أخرى[1]، نظرا لقلة الحالات التي أخلّ فيها رئيس الدولة بالتزاماته القانونية أثناء تواجده فوق إقليم دولة أجنبية[2].

ومع ذلك فإنّ غموض وعدم دقة مضمون ونطاق المركز الجزائي الدولي لرئيس الدولة لا يرجع فقط إلى عدم اهتمام الفقه بهذا الموضوع وقلة الممارسة القضائية. بل يرجع في آن واحد إلى غزارتها وتشتتها في الزمن والمكان عبر الممارسة الدبلوماسية والقضائية الوطنية والدولية[3].

ولعل هذه الأسباب هي التي دفعت لجنة القانون الدولي إلى تسجيل موضوع "الحصانة القضائية الجزائية الأجنبية لممثلي الدولة" في برنامج عملها[4].

لم يختلف موقف الفقه الدستوري عن نظيره الدولي في عدم الاهتمام بموضوع الحصانات والامتيازات الدستورية والمسؤولية الجزائية للحكام[5]. إذ كان يعتبر أنّ مسؤولية رئيس الدولة جزائيا مسألة لا أهمية لها[6]، أو أنّها مجرد فرضية مدرسية[7].

هذا ما يفسر إلى حد بعيد غموض وعدم دقة المركز الجزائي الذي يتمتع به رئيس الدولة في القوانين الدستورية المقارنة[8].

---

[1]- A. Borghi, L'immunité des dirigeants politiques en droit international, Op. Cit., p. 1.

[2]- تجدر الإشارة إلى أنْ أقدم القضايا التي عرضت على القضاء بشأن رئيس دولة أجنبي تتعلق غالبيتها بالالتزامات المدنية، سواء كان رئيس الدولة فيها مدعيا أو مدعى عليه.

Ch. Rousseau, Droit international public, Op. Cit., pp. 124. 125.

[3]-. A. Borghi, L'immunité des dirigeants politiques en droit international, Op. Cit., p. 1.

[4]- A.G., 2940^{e} séance, le 20 juillet 2007, Document officiel de l'assemblé générale, 59^{e} session, supplément n° 10 (A/62/10), § 376. La commission à nommé *M. Roman A. Kolodkin* rapporteur spécial pour le sujet.

[5]- P. H. Prélot, Le perdreau mort. L'irresponsabilité du président de la République : inviolabilité personnelle, immunité fonctionnelle, privilège de juridiction ?, D., 12/2001, p. 949. 951. O. Beaud, La responsabilité politique face à la concurrence d'autres formes de responsabilité des gouvernants, in "La responsabilité des gouvernants", Op. Cit., p. 17.

[6]- J. Barthélémy, P. Duez, Traité de droit constitutionnel, Paris, Dalloz, 1933, (réédition), éd. Panthéon Assas, 2004, p. 620.

[7]- C. Leclercq, Droit constitutionnel et institutions politiques, 9ème éd., Litec, Paris, p. 639.

[8]- O. Beaud, L'immunités du chef d'Etat en droit constitutionnel et en droit comparé, in J. Verhoeven (dir.), "Le droit international des immunités : contestation ou consolidation ?", Op. Cit., p. 149.

غير أنّ الممارسة القضائية الدولية الحديثة في مجال مكافحة إفلات رؤساء الدول من العقاب وتأثيراتها المباشرة على قاعدة الحصانة الدولية والدستورية لهؤلاء، سرعان ما أدخلت المركز القانوني لرؤساء الدول في قلب التحولات القانونية الدولية. وأظهرت بأنّ المركز الجزائي الدستوري لرؤساء الدول يشوبه الغموض وعدم التجانس وقدم أحكامه التي أضحت لا تتماشى والتطورات المعاصرة في القانون الدولي[1].

هكذا أصبح المركز الجزائي الذي يستفيد منه رئيس الدولة في القانون الدولي والقانون الدستوري في وقت قصير يشغل اهتمام الكثير من الفقهاء واحتل ولا يزال يحتل مكانة مهمة في تحولات القانون الدولي.

يبدوا أنّ تطورات القانون الدولي الجزائي تفرض علاقة بين نظام الحصانات والامتيازات الدستورية والحصانات الدولية. على هذا الأساس، فان تعديل المركز الجزائي الدولي لرئيس الدولة لا يمكن أنْ يتم دون إعادة تنظيم مركزه الجزائي الدستوري. أو بمعنى آخر فإنّ التضييق القانوني من نطاق الحصانة القضائية الجزائية التي يقرها القانون الدولي لصالح رئيس الدولة يتطلب بالضرورة إعادة النظر في مركزه القانوني على الصعيد الداخلي.

أمام تطورات قواعد القانون الدولي الجنائي ونفوذها المتصاعد في القوانين الوطنية، نتساءل عن مصير الحصانات والامتيازات القضائية والإجرائية الجزائية التي يستفيد منها رؤساء الدول بموجب أحكام القانون الدولي والقانون الدستوري. هل يجب عليها الانحناء أمام قواعد القانون الدولي الجنائي؟ أو بالعكس يجب عليها مقاومتها والاحتفاظ بالتالي بذاتيتها؟ أو يجب فقط إيجاد صيغة توفيقية بين مبررات المركز الجزائي المتميز وضرورة تكريس استثناءات عنه، على نحو يسمح بتحقيق معادلة وجود الحصانات دون اللاعقاب عن الجرائم الدولية الأشد خطورة ؟

لهذا الغرض سيتم الوقوف عند أسس ودواعي وآليات مراجعة المركز الجزائي المقرر لرئيس الدولة في القانون الدولي والقانون الدستوري، باعتباره من وسيلة من الوسائل القانونية التي تساهم في ضمان الإفلات من المسؤولية الجزائية

[1]- F. Delpérée, La responsabilité du chef de l'Etat. Brèves observations comparatives, R.F.D.C., 1/2002, pp. 38. 39.

والعقاب **(الباب الأول)**. ثم البحث في التحولات القانونية الدولية الحديثة الرامية إلى تضييق نطاق الحصانات والامتيازات القضائية والإجرائية المقررة لصالح رئيس الدولة في القانون الدولي والقانون الدستوري **(الباب الأول)**.

وسنتبع التقسيم الثنائي الآتي:

الباب الأول: ضرورة إعادة تنظيم المركز الجزائي لرئيس الدولـــة فـــي القـــانون الدولي وفي القانون الدستوري.

الباب الثاني: تحولات المركز الجزائي لرئيس الدولة في القانون الـــدولي وفـــي القانون الدستوري.

الباب الأول

ضرورة إعادة تنظيم

المركز الجزائي لرئيس

الدولة في القانون الدولي

وفي القانون

الدستوري

يستفيد رؤساء الدول منذ زمن بعيد من نظام جزائي متميز. وقد اهتمت القوانين الدستورية المقارنة بتنظيم هذا المجال على المستوى الداخلي، وفق طبيعة النظام السياسي السائد في كل دولة. كما اهتمت قواعد العرف الدولي بتنظيم المركز الجزائي لرئيس الدولة في إطار العلاقات ما بين الدول.

تشكل المعاملة الجزائية المتميزة أهم العناصر التي يتكون منها المركز القانوني لرؤساء الدول على مستوى القانون الداخلي والدولي. ونظرا لتباعد قواعد القانون الدولي عن القواعد الدستورية، كان المركز القانوني الدولي لرئيس الدولة مستقلا عن مركزه القانوني الدستوري. إذ يرتب كل نظام قانوني آثاره القانونية في مجاله الخاص. وتتمثل هذه الآثار القانونية في تضييق احتمالات تحريك مسؤوليته الجزائية أمام الجهات القضائية الوطنية. وإعفائه كذلك بصورة شبه مطلقة من اختصاص الجهات القضائية الأجنبية، وذلك حتى في حالة اتهامه بأخطر الجرائم الدولية (الفصل الأول).

غير أنّ التحولات التي يشهدها القانون الدولي الجنائي، خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتوقيع على النظام الأساسي المنشئ للمحكمة الجزائية الدولية، أصبحت تفرض ضرورة إعادة النظر في طبيعة العلاقة القائمة بين النظامين. إذ أن تعديل المركز الجزائي الدولي لرئيس الدولة لا يمكن أنْ يتم منفصلا عن مراجعة مركزه الجزائي الدستوري. أو بمعنى آخر فإنّ التضييق القانوني من نطاق الحصانة القضائية الجزائية التي يقرها القانون الدولي لرؤساء الدول يتطلب بالضرورة إعادة النظر في مركزه القانوني الجزائي على الصعيد الداخلي.

من هذا الباب أصبح المركز الجزائي التقليدي لرؤساء الدول يتجه شيئا فشيئا نحو التراجع، من أجل ترك المجال لنظام قانوني حديث يأخذ بعين الاعتبار التحولات القانونية الدولية الحديثة، في مكافحة أسباب إفلات كبار المجرمين الدوليين من العقاب عن أشد الجرائم الدولية خطورة (الفصل الثاني).

الفصل الأول

المركز الجزائي لرئيس الدولة في القانون الدولي وفي القانون الدستوري: نظامان متكاملان لضمان الإفلات من العقاب.

يتكامل كلا من المركز الجزائي الذي يستفيد منه رؤساء الدول وفقا لأحكام القوانين الدستورية المقارنة وقواعد القانون الدولي في حماية هؤلاء من المتابعات القضائية، وضمان إفلاتهم من المسؤولية الجزائية عن الجرائم التي يقع اختصاص النظر فيها إما أمام المحاكم الوطنية أو الجهات القضائية الأجنبية.

من جهة أولى، تحد الحصانات الدستورية المختلفة التي تقرها القوانين الدستورية المقارنة من احتمالات تحريك مسؤولية رؤساء الدول أمام الجهات القضائية الوطنية، إنْ لم تجعلها مستحيلة في بعض الحالات.

يختلف نطاق الحصانة الدستورية الرئاسية باختلاف طبيعة النظام السياسي السائد في كل الدولة. يتفق كلا النظامين الملكي والجمهوري مبدئيا على إقرار مبدأ اللامسؤولية الجزائية الرئاسية. وتكون اللامسؤولية الجزائية للملك في الأنظمة الملكية مطلقة، أما في إطار الأنظمة الجمهورية المختلفة فقد تم التخفيف من إطلاق هذا المبدأ، إذ لا تشمل اللامسؤولية الجزائية إلا الجرائم التي قد يرتكبها رئيس الجمهورية أثناء ممارسة وظائفه الرسمية وبمناسبتها. هذا إلى جانب تنظيم إمكانية تحريك المسؤولية الجزائية لرئيس الدولة إما بعد نهاية عهدته الرئاسية أمام المحاكم الجزائية العادية بالنسبة للجرائم الأجنبية عن وظائفه الرسمية، أو أثناءها في حالة تجاوزه بعض الحدود التي رسمتها أحكام الدستور، وذلك وفقا لامتيازات إجرائية وقضائية استثنائية (المبحث الأول).

من جهة ثانية، يستفيد رئيس دولة أجنبي من معاملة جزائية متميزة بإعفائه من أية إجراءات قضائية بالنسبة للجرائم المنسوبة. عملا بقاعدة عرفية مستقرة في القانون الدولي يتمتع رئيس الدولة في وظيفة بحصانة قضائية جزائية تامة ومطلقة أمام الجهات القضائية الأجنبية، تحميه من الخضوع لاختصاص المحاكم الأجنبية مهما كانت خطورة الجرائم المشتبه فيه ارتكابها. تستمر الحصانة القضائية بعد زوال الصفة الرسمية لرئيس الدولة، لتشمل كل الأعمال الصادرة عنه بمناسبة أداءه مهامه الرسمية. إذ لا يجوز للجهات القضائية الأجنبية النظر فيها باعتبارها أعمال رسمية تنسب إلى الدولة لا إلى أعوانها (المبحث الثاني).

المبحث الأول

المركز الجزائي الدستوري لرئيس الدولة في القوانين الدستورية المقارنة: تباين في الطول واتفاق في الآثار القانونية

يشكل مبدأ اللامسؤولية الرئاسية (Irresponsabilité présidentielle) أحد أقدم وأبرز العناصر التي يقوم عليها المركز القانوني الداخلي الذي يستفيد منه رئيس الدولة[1].

ويختلف نطاق المركز الجزائي الدستوري لرؤساء الدول من دستور إلى آخر، وذلك باختلاف طبيعة النظام السياسي السائد في كل دولة.

يسود في ظل الأنظمة الملكية مبدأ اللامسؤولية الجزائية المطلقة والأبدية للملك، إذ لا يجوز أنْ يكون الملك بأي حال من الأحوال موضوع أي إجراء قضائي أمام الجهات القضائية الوطنية المختلفة.

كما تم تكريس هذا المبدأ في ظل الأنظمة الجمهورية المختلفة بالنسبة للجرائم التي قد يرتكبها رئيس الجمهورية أثناء ممارسة وظائفه الرسمية وبمناسبتها، وذلك طيلة فترة عهدته الرئاسية وحتى بعد نهايتها (المطلب الأول).

غير أنّ المبادئ الجمهورية تتطلب التوفيق بين حماية الوظيفة الرئاسية عن طريق نظام الحصانة من جهة أولى وعدم إفلات رؤساء الدول من المسؤولية الجزائية من جهة ثانية. لهذا الغرض نصت غالبيتها على أنّ رئيس الجمهورية لا يستفيد إلا من حصانة قضائية جزائية مؤقتة أمام المحاكم الجزائية العادية بالنسبة إلى الجرائم الأجنبية عن الوظائف الرئاسية.

تتطلب طبيعة وظائف رئيس الدولة على الأقل استثناءه من إجراءات الاتهام والمحاكمة التي يخضع لها بقية الأفراد العاديين. وعلى هذا الأساس، يستفيد من امتيازات إجرائية وقضائية خاصة، يجب إتباعها في الأوضاع التي يتم فيها تحريك مسؤوليته عن الأفعال المشار إليها في الدستور (المطلب الثاني).

---

[1]- T. Ablard, Le statut pénal du chef de l'Etat, R.F.D.C., 3/2002, p. 640. Ch. Bidégaray, Le principe de responsabilité fondement de la démocratie, in "La responsabilité des gouvernants", Op. Cit., p. 6.

المطلب الأول

مبدأ اللامسؤولية الجزائية لرئيس الدولة في الأنظمة الملكية والجمهورية المقارنة

تعود نشأة مبدأ اللامسؤولية الجزائية إلى الأنظمة الملكية المطلقة. يعتبر هذا المبدأ من بين السلطات الطبيعية للملك[1]. بموجبها لا يجوز إطلاقا مساءلة الملك عن جميع تصرفاته التي تقع تحت طائلة القانون العقابي الوطني (الفرع الأول).

انتقل مبدأ اللامسؤولية الرئاسية تدريجيا إلى الأنظمة الجمهورية وترسخ فيها. إذ استقرت دساتير الدول ذات الأنظمة الجمهورية على عدم مسؤولية رئيس الجمهورية جزائيا عن أعمال الوظيفة الرئاسية دون التصرفات الأجنبية عنها (الفرع الثاني).

الفرع الأول

مبدأ اللامسؤولية الجزائية لرئيس الدولة في الأنظمة الملكية

باعتبار العرش الملكي حق ذاتي وآلي للملك بمقتضى نسبه، استقرت الأنظمة الملكية على أنّ الملك غير مسئول جزائيا. على أساس أنّ طبيعة مركزه السامي والمقدس لا يتماشى مع إمكانية تحريك مسؤوليته الجزائية أمام المحاكم الوطنية (أولا).

تتميز قاعدة عدم مسؤولية الملك الجزائية بطبيعتها المطلقة. بمعنى أنّ الملك معفى من المسؤولية الجزائية إطلاقا ونهائيا مهما كانت خطورة الجرائم المنسوبة إليه، وسواء ارتكبت أثناء قيامه بوظائفه أو خارجها (ثانيا).

أولا: مبدأ اللامسؤولية الجزائية: أساس النظام الملكي.

تقوم الأنظمة الملكية منذ زمن بعيد على مبدأ جوهري يتمثل في حرمة وقدسية ذات الملك . تبعا لذلك لا يجوز مساءلته إطلاقا عما يصدر عنه من تصرفات (1). يعود مبدأ اللامسؤولية الجزائية للملك إلى مبررات ونظريات دينية وهمية كانت سائدة في العصور القديمة، تصور الملك على أنّه شخص مقدس غير ملزم بتقديم الحساب عن تصرفاته أمام البشر (2).

[1] - J. Barthelemy, P. Duez, Traité de droit constitutionnel, Op., Cit. p. 619.

1- مفهوم مبدأ اللامسؤولية الجزائية للملك.

تعتبر اللامسؤولية امتياز يحمي المستفيد منها من جميع الدعاوى القضائية[1]. وتعني أنّ الملك لا يتبع أية سلطة ولا يخضع لأية مسؤولية قانونية أو سياسية[2].

يترتب على هذه القاعدة في نظر الفقه الانجليزي نتيجتين هما: من جهة أولى لا يوجد أي سلطة يمكنها النظر في تصرفات الملك، بما أنها مشمولة بقرينة المشروعية. ومن جهة ثانية لا يمكن لأي كان التمسك بأوامر الملك من أجل التنصل من مسؤوليته[3].

2- مبررات مبدأ اللامسؤولية الجزائية للملك.

تستمد اللامسؤولية الجزائية المطلقة للملوك مبررات وجودها من أسس مختلفة، تتمثل في نظرية حرمة ذات الملك المقدسة (أ)، نظرية الملك لا يمكن أنْ يخطئ (ب)، ونظرية استمرارية الوظيفة الملكية (ب).

أ- نظرية حرمة ذات الملك وعصمته من الخطأ.

تعود الجذور التاريخية لإعفاء الملوك من الخضوع إلى جميع أشكال المساءلة الجزائية والسياسية إلى نظريات خيالية تعتبر الملك شخصا مقدسا معصوما من الخطيئة باعتباره قائد روحي[4]. وبذلك لا يجوز للأفراد مسائلته أو انتقاده عن إدارة شؤون الحكم، بل يساءل فقط أمام الإله[5].

---

[1]- M. Verdussen, Contours et enjeux du droit constitutionnel pénal, Bruylant, Bruxelles, 1995, p. 503. P. Avril, Rapport de réflexion sur le Statut pénal du président de la République, 12 décembre 2002, p. 9. J. Delfont, Responsabilité pénale et fonction politique, L.G.D.J., 2006, p. 44.

[2]- أنظر دساتير كل من الكويت (م. 54)، قطر (م. 64)، المغرب (م. 46)، الأردن (م. 30)، البحرين (م. 1/33)، سلطنة عمان (م. 41) الدانمارك (م. 13)، كمبوديا (م. 7)، لكسمبورغ (م. 4)، إمارة موناكو (م. 2/3)، هولندا (م. 2/42)، اليابان (م. 3)، اسبانيا (م. 3/56)، إمارة ليشتنستان (م. 2/7)...الخ.

[3]- Ainsi, *Esmein* et *Dicey*. Cité in O. Beaud, Pour une autre interprétation de l'article 68 de la Constitution, R.F.D.A., 6/2001, p. 1190.

[4]- T. Ablard, Le statut pénal du chef de l'Etat, Op. Cit., p. 640. Ph. Ardant, G. Carcssonne, D. Changnollaud, D. Rousseau, G. Vedel, La responsabilité pénale du président français, in "La responsabilité des gouvernants", Op. Cit., p. 61. Ch. Bidégaray, Le monarque chef religieux, in "Les monarchies", Pouvoirs, n° 78, 1996, pp. 55. 72.

[5]- Ch. Bidégaray, Le principe de responsabilité fondement de la démocratie, in "La responsabilité des gouvernants", Op. Cit., p. 6.

عملا بنظرية ازدواجية ذات الملك (The King's two bodies)[1]، يجسد الملك في آن واحد السلطتين السياسية والدينية[2]. وعلى هذا الأساس فإنّ إعفاءه من المسؤولية يستمد مشروعية وجوده من أسس دينية بحتة[3].

ب- نظرية الملك لا يمكن أنْ يخطئ.

تعود هذه النظرية إلى المقولة الدستورية الانجليزية الشهيرة "**الملك لا يمكن أنْ يخطئ**" *(The King can do no wrong)*[4]، بما أنّه لا يتمتع بأي صلاحيات فعلية تسمح له التصرف وارتكاب أعمال غير مشروعة[5].

أكدت لجنة (Soenens) البلجيكية في تقرير صادر بتاريخ 27 جويلية 1949 على أن مبدأ "**الملك لا يمكن أنْ يخطئ**" يتمتع بقيمة دستورية في النظام الدستوري البلجيكي الذي منح له أساسا واقعيا يتمثل في قاعدة "**الملك لا يتصرف بمفرده** "، وبالنتيجة لا يمكن أنْ يكون مسئولا عما لا يمكنه القيام به أصلا[6]. يظهر إعمال قاعدة عدم مسؤولية الملك السياسية في الملكيات البرلمانية، عملا بمبدأ الملك لا يتصرف وحده. وبذلك فهو غير مسئول لأنّه لا يملك سلطات فعلية، وتنتقل المسؤولية إلى الوزارة[7].

---

[1]- De *Ernest Kantorowicz*. Cité in, G. Bergougnous, La normalisation de la fonction présidentielle est-elle possible ? Réflexions sur une exception française, in "Constitutions et pouvoirs", Mél. en l'honneur de Jeans Gicquel, Montchrestien, 2008, p. 34. J. Delfont, Responsabilité pénale et fonction politique, Op. Cit., p. 21.

[2]- O. Camy, La controverse de l'article 68. Aspects théologiques, R.D.P., 3/2001, p. 827. F. Saint-Bonnet, Le point de vue de l'historien du droit : aux origines de l'irresponsabilité du chef de l'Etat en France, in Ch. Guettier, A. Le Divellec (dir.), "La responsabilité pénale du président de la République", Op. Cit., p. 50.

[3]- أنظر مثلا دساتير كل من البحرين (م. 1/33)، العربية السعودية (م. 55)، المغرب (م. 1/41)، الدانمارك (م. 6)...الخ.

[4]- M. A. Cohendet, Le président de la République, Paris, Dalloz, 2002, p. 32. L. Favoreu, P. Gaia, R. Chevontian, J. L. Mestre, O. Pfersmann, A. Roux et G. Scoffani, Droit constitutionnel, 8eme, éd., Dalloz, 2005, p. 578. C. Vlad et S. Pierré-Caps, Droit constitutionnel, 4e éd., Thémis droit, P.U.F., 2009, pp. 42. 43.

[5]- غير أنّ هذه النظرية عرفت تفسيرا وتطبيقا مغايرين وأصبحت تعني في نظر الكثير من الفقه بأنّ الملك لا يرتكب أي أخطاء.

A. Braën, La responsabilité du Monarque : Du nid de poule à Walkerton, R.G.D., 32/2002, p. 620.

[6]- Cité in M. Verdussen, Contours et enjeux du droit constitutionnel pénal, Op., Cit. p. 505.

[7]- W. Mastor, De la fausse irresponsabilité politique en régime présidentiel : l'exemple des Etats-Unis, in, X. Bioy (dir.), "Constitution et responsabilité", actes du colloque de Toulouse, 5 et 6 octobre 2007, Montchrestien, Paris, 2009, p. 57. M. Duverger, Les monarchies républicaines, in "Les monarchies", Op. Cit., pp. 107. 120.
=

غير أنه في الأنظمة الملكية المطلقة فإنّ الملك هو صاحب السيادة الفعلي ويضطلع بسلطات تنفيذية واسعة. لذلك فان مبدأ اللامسئولية السياسية لا يجد أساسه في نظرية "الملك لا يتصرف بمفرده"[1].

كما أن اللامسؤولية الجزائية لا تجد أساسها في قاعدة "**الملك لا يتصرف بمفرده**"، لأنّ جرائم القانون العام شخصية لا يمكن أنْ تنسب إلى الوزراء طبقا لقاعدة "**شخصية المسؤولية الجزائية**".

ج- نظرية استمرارية الوظيفة الملكية.

يعتبر بعض الفقه أنّ مبدأ الاستمرارية الملكية هي أساس اللامسؤولية الملكية، لأنّ استقرار أي نظام سياسي مرهون بوجود سلطة سياسية أبدية لا تطالها التغييرات. ولا توجد مثل هذه السلطة إلا بشرطين هما: الوراثية وحرمة ذات الملك كأثر من آثار مبدأ الوراثية[2].

يجسد النظام الملكي مبدأ الاستمرارية[3]، وتفهم الاستمرارية بعنصرين. أحدهما وظيفي يتمثل في كون الوظيفة الملكية تمارس لمدى الحياة، إذ تقوم قواعد التوارث والتداول على العرش الملكي على تفادي الفراغ في السلطة. والآخر شخصي يتمثل في حماية الملك من جميع الإجراءات التي يمكن أنْ تعرقل ممارسة الوظيفة الملكية[4].

ثانيا: لا محدودية نطاق مبدأ اللامسؤولية الجزائية للملك.

تتسم قاعدة اللامسؤولية السائدة في الأنظمة الملكية باتساع نطاقها. إذ تشمل جميع الجرائم التي قد يرتكبها الملك دون أي استثناء بسبب خطورتها (1)، أو طبيعتها القانونية (2)، كما لا ترد عليها قيود زمنية (3).

= تم التأكيد مثلا في المذكرة التفسيرية الملحقة بدستور الكويت على أنْ نص المادة 54 تعني فقط إعفاء الأمير من أي مساءلة سياسية لا غير، ثم أنْ نص المادة 55 الموالية قد أبعدت عن الأمير مسببات المسؤولية، بالنص على أنّه يمارس سلطاته بواسطة وزرائه المسؤولين عن إدارة شؤون الحكم أمامه وأمام مجلس الأمة. أنظر، مركز بيروت للأبحاث والمعلومات (قسم الدراسات الانتخابية والقانونية)، دساتير الدول العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط. أولى، لبنان، 2005، ص 118.

[1]- Ph. Lauvaux, Les monarchies : inventaire des types, in "Les monarchies", Op. Cit., pp. 23. 41.

[2]- M. Verdussen, Contours et enjeux du droit constitutionnel pénal, Op., Cit. p. 504.

[3]- F. Delpérée, La fonction du Roi, in "Les monarchies", Op. Cit., p. 52.

[4]- F. Delpérée, La responsabilité du chef de l'Etat. Brèves observations comparatives, Op. Cit., pp. 33. 34.

1- لامسؤولية جزائية مطلقة.

ورد النص على لامسؤولية الملك بعبارات عامة دون التمييز بين اللامسؤولية القانونية والسياسية. وتعني اللامسؤولية السياسية بأنّ الملك غير مسئول مطلقا عن القرارات التي يتخذها في إدارة شؤون الحكم أمام الشعب مباشرة أو أمام نوابه، وينتقل عبئ هذه المسؤولية إلى الوزراء[1].

كما لا يجوز أنْ يخضع الملك لأي إجراء قضائي جزائي مهما بلغت درجة خطورة الجرائم المنسوبة إليه. وقد عبر الفقيه الانجليزي (Dicey) على مضمون اللامسؤولية الجزائية بمقولة شهيرة تتضمن دلالات على الآثار القانونية لهذه القاعدة: "إذا أقبلت الملكة على قتل الوزير الأول بيديها، فلا يوجد هناك أي محكمة يمكنها النظر في هذا الفعل"[2].

2- لامسؤولية جزائية شاملة.

يتمتع الملك بلا مسؤولية جزائية شاملة (Globale) تشمل جميع الأفعال الصادرة من طرفه. وذلك دون التمييز بين تلك المرتكبة بصفته الرسمية وتلك التي قد يرتكبها بصفته الشخصية خارج نطاق وظائفه الرسمية.

يعود أساس مبدأ شمولية اللامسؤولية الجزائية إلى أنّ الملوك كانوا يضطلعون في ظل الأنظمة الملكية المطلقة بسلطات مطلقة لا ترد عليها قيود دستورية، إذ من الصعب الفصل بين أعمال الوظيفة والأعمال الخاصة.

3- لامسؤولية جزائية لمدى الحياة.

يستفيد الملك من لامسؤولية لمدى الحياة (Perpétuelle) لا تحدها أي حدود زمنية. فلا يمكن متابعة الملك جزائيا حتى بعد تنازله عن العرش الملكي بالنسبة لكل التصرفات والأفعال التي صدرت عنه أثناء الفترة الملكية[3].

---

[1]- F. Delpérée, La responsabilité du chef de l'Etat. Brèves observations comparatives Op. Cit., pp. 35. 36.

[2]- M. Verdussen, Contours et enjeux du droit constitutionnel pénal, Op. Cit., pp. 508. 509.

[3]- P. Avril, Rapport de réflexion sur le Statut pénal du président de la République, Op. Cit., p. 83.

الفرع الثاني

مبدأ اللامسؤولية الجزائية لرئيس الدولة في الأنظمة الجمهورية المقارنة

انتزعت الأفكار الديمقراطية الحديثة تدريجيا مبدأ مسؤولية الحكام كمبدأ ملازم للنظام الجمهوري القائم على سيادة الشعب في اختيار رئيس الدولة ومساءلته عن إدارة شؤون الحكم[1]. رغم القطيعة التي أحدثها النظام الجمهوري مع مبادئ النظام الملكي[2]، فإنّ بعض سمات مبدأ اللامسؤولية السائدة في الأنظمة الملكية امتدت آثارها إلى الأنظمة الجمهورية (أولا).

ومع ذلك فإنّ مبدأ عدم مسؤولية رئيس الجمهورية لا يتصف بالإطلاق والشمولية كما هو الشأن في الأنظمة الملكية. من جهة أولى لا يجوز أن يتجاوز رئيس الجمهورية بعض الحدود التي رسمها له الدستور، وإلا كان مسئولا وفق إجراءات وأشكال خاصة متميزة عن الإجراءات التي يخضع لها بقية الأفراد. ومن جهة ثانية فإنّ إعفاء رئيس الجمهورية من المسؤولية الجزائية أمام المحاكم العادية مقرر فقط بالنسبة إلى الأعمال المتصلة بالوظائف الرسمية (ثانيا).

أولا: مبدأ اللامسؤولية الجزائية لرئيس الجمهورية: مبدأ منقول عن الأنظمة الملكية.

رغم أنّ مبدأ اللامسؤولية السائد في الأنظمة الملكية لا يتماشى والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الأنظمة الجمهورية الحديثة[3]، إلا أنّه تسرب إليها في المراحل الأولى لنشأتها ولا يزال مبدءا راسخا فيها (1). غير أنّ مجال الدفع بقاعدة اللامسؤولية الجزائية الرئاسية ليس مطلقا، بل يقتصر مبدئيا على الأفعال التي تصدر عن رئيس الجمهورية في إطار وظائفه الرسمية (2).

---

[1]- Ph. Ardant, Responsabilité politique et pénale des chefs d'Etat, des chefs de gouvernement et des ministres, R.I.D.C., 2/2002, p. 465. A. Laquiére, La responsabilité en régime parlementaire, in, X. Bioy (dir.), "Constitution et responsabilité", Op. Cit., p. 46.

[2]- C. Leclercq, Droit constitutionnel et institutions politiques, Op., Cit, p. 391.

[3]- G. Bergougnous, La normalisation de la fonction présidentielle est-elle possible ? Réflexions sur une exception française, in "Constitutions et pouvoirs", Op. Cit., p. 38.

1- انتقال مبدأ اللامسؤولية الرئاسية من الأنظمة الملكية إلى الأنظمة الجمهورية.

انتقل مبدأ اللامسؤولية السياسية والجزائية من الأنظمة الملكية إلى الأنظمة الجمهورية[1]، عبر النظام البرلماني القائم على عدم مسؤولية رئيس الدولة سياسيا بفعل تقليص صلاحياته الدستورية (أ). رغم اندثار المبررات التي تستند إليها في وجودها، استقرت قاعدة اللامسؤولية في الأنظمة الجمهورية (ب).

أ- تراجع مركز رئيس الدولة: من اللامسؤولية السياسية إلى اللامسؤولية الجزائية.

يعتبر النظام السياسي الانجليزي مهد النظام البرلماني والسباق إلى تطبيق مبدأ المسؤولية السياسية للحكام. وفي هذه المرحلة لم تقرر مسؤولية الملك، بل انتقلت المسؤولية إلى الوزراء فقط. ويعود سبب ذلك إلى تكريس نظام حكومة الوزارة القائم على مبدأ "عدم مسؤولية الملك ومسؤولية الوزارة"[2].

أصبح مبدأ اللامسؤولية السياسية تقليدا دستوريا في النظام الانجليزي الملكي البرلماني، بفعل تنازل الملك عن سلطاته إلى الوزراء. وبالمقابل لا يجوز مساءلته بما أنّه لا يملك سلطة التصرف، بل تخضع جميع قراراته للتوقيع المضاد (Contreseing) من طرف الوزراء، عملا بالمبدأ القائل "الملك يسود ولا يحكم"[3].

انتقل مبدأ اللامسؤولية السياسية من النظام الانجليزي، إلى النظام الفرنسي الذي قلد في بعض مراحله النظام السياسي السائد آنذاك في انجلترا[4]. وبذلك لم تنصّ الدساتير الفرنسية في هذه الحقبة على المسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية[5].

---

[1]- R. Badinter, La responsabilité pénale du président de la République, R.D.P., Num. Spé., 1-2/2002, p. 105.

[2]- نويجي محمد فوزي لطيف، مسؤولية رئيس الدولة في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2005، ص. ص. 108. 117.

Ph. Ardant et B. Mathieu, Institutions politiques et droit constitutionnel, L.G.D.J., 21e éd., 2009, p. 231.

[3]- O. Beaud, Pour une autre interprétation de l'article 68 de la Constitution, Op. Cit., p. 1189. M. Prélot, J. Boulouis, Institutions Politiques et droit constitutionnel, 6e éd., Dalloz, 1972, p. 697.

[4]- غير أنّ المؤسس الفرنسي خرج عن أهم المبادئ التي يرتكز عليها النظام السياسي الانجليزي، أي تقليص سلطات رئيس الدولة وانتقالها إلى الوزراء، إذ نص من جهة أولى على عدم مسؤولية الملك، ومن جهة ثانية على أنّ الملك هو صاحب السلطة التنفيذية (م. 13 دستور 4 جوان 1814، م. 12 دستور 14 أوت 1830).

M. Duverger, Constitutions et documents politiques, 13e éd. P.U.F., 1992, pp. 138. 151.

[5]- باستثناء المادة 05 من دستور 14 جانفي 1852 التي تضمنت النص على مسؤولية رئيس الجمهورية أمام الشعب.

بعد ذلك كرس المؤسس الفرنسي أهم ركائز النظام البرلماني، أي تراجع الوظيفة الرئاسية (Effacement de la fonction présidentielle) وتقليص ميادين تدخل رئيس الجمهورية[1]. وعليه بما أنْ رئيس الجمهورية لا يملك سلطات فعلية في التصرف فإنّه لا يمكنه أنْ يسيء[2]. إذا هناك علاقة متينة بين المسؤولية والسلطة، "**فلا سلطة إلا حيث توجد مسؤولية، ولا مسؤولية إلا حيث توجد السلطة**"[3].

يتضح إذا بأنّ نطاق مبدأ اللامسؤولية الذي اعتمده النظام الفرنسي يقتصر فقط على إعفاء رئيس الجمهورية من المسؤولية السياسية. لكن كيف تحولت قاعدة اللامسؤولية الرئاسية من طبيعة سياسية إلى طبيعة جزائية؟

استقرت قاعدة اللامسؤولية شيئا فشيئا في إطار الأنظمة الجمهورية واتسعت آثارها القانونية[4]. هكذا لم تعد تقتصر على إعفاء رئيس الجمهورية من المسؤولية السياسية نتيجة تراجع اختصاصاته الدستورية، بل امتدت كذلك إلى إعفاءه من المسؤولية عن جرائم القانون العام التي يمكن أنْ يرتكبها في إطار ممارسة وظائفه الرسمية[5].

علما أنّ إعفاء الملك من المسؤولية السياسية والجزائية لا يرجع إلى اعتماد النظام البرلماني فحسب، بل هو نتيجة لاعتماد النظام الملكي القائم على عدم مسؤولية الملك سواء كان رمزيا أو فعليا.

---

[1]- T. Ablard, Le statut pénal du chef de l'Etat, Op. Cit., p. 641. D. Chagnollaud, Droit constitutionnel contemporain, t. 2, le régime politique français, 4e éd., Armand Colin, 2005, p. 216.

[2]- J. Gicquel, Droit constitutionnel et institutions politiques, 16e éd., Montchrestien, Paris, 1999, p. 581. C. Leclercq, Droit constitutionnel et institutions politiques, Op. Cit., pp. 394. 399.

هذا ما يظهر في عدم مسؤولية الملك أمام البرلمان في ظل ملكية يوليو، أو عدم مسؤولية رئيس الجمهورية في ظل الجمهورية III والجمهورية IV، إذ نصت المادة 06 من القانون الدستوري المؤرخ في 25 فيفري1875، والمادة 42 من دستور 27 أكتوبر 1946 على أنّ "رئيس الجمهورية غير مسؤول إلا في حالة الخيانة العظمى".

[3]- G. Vedel, Manuel élémentaire de droit constitutionnel, Paris, Sirey, 1949, p. 429.

[4]- Pour le professeur P. Avril, l'irresponsabilité présidentielle est devenue une *tradition républicaine*, in Rapport de réflexion sur le Statut pénal du président de la République, Op. Cit., p. 7.

[5] - M. A. Cohendet, Le président de la République, Op. Cit., p. 33.

ب- تراجع مبررات عدم مسؤولية رئيس الجمهورية بظهور النظام الرئاسي.

منذ وضع الدستور الفرنسي لعام 1958[1]، بدأ منصب رئيس الجمهورية يسترجع مكانته ودوره على الساحة السياسية تدريجيا، ليعطي بذلك إشارة انطلاق عهد النظام الجمهوري الرئاسي القائم على عنصرين أساسيين هما: رئيس جمهورية منتخب يسيطر على السلطة التنفيذية قانونا وفعلا، والفصل بين السلطات.

هكذا، إذا كان إعفاء رئيس الدولة من تبعات المسؤولية السياسية يقوم على أساس تقليص صلاحياته في ظل النظام البرلماني[2]، فإنّ ذلك لا يبرر بأي حال من الأحوال إعفاءه من المسؤولية الجزائية عن الجرائم التي قد تنسب إليه ولو كانت مرتبطة بوظائفه الرسمية.

باعتماد النظام الرئاسي القائم على سيطرة رئيس الدولة على الوظيفة التنفيذية، أصبح من غير المنطقي أنْ يستفيد من ذات الحصانة السياسية التي كان يتمتع بها حين لم يكن يضطلع بسلطات فعلية[3].

لا يتماشى مبدأ اللامسؤولية الجزائية وطبيعة النظام الجمهوري برلمانيا كان أو رئاسيا. لأن تسلل هذا المبدأ إلى الأنظمة الجمهورية ما هو إلا نتيجة لعدم الاستقرار الذي عرفه التاريخ الدستوري الحديث، بين النظام الملكي التقليدي تارة، النظام الملكي البرلماني تارة أخرى، النظام الجمهوري البرلماني، ثم النظام الجمهوري الرئاسي.

ثانيا : اقتصار مبدأ اللامسؤولية الجزائية الرئاسية على أعمال الوظيفة.

ينحصر تطبيق مبدأ اللامسؤولية الرئاسية في الأنظمة الجمهورية في أعمال الوظيفة دون سواها. إذ تنصّ غالبية الدساتير التي تعتمد هذا النظام على أنّ رئيس الجمهورية غير مسئول عن الأعمال المنجزة في ممارسته لوظائفه (1). غير أنّ التمييز بين أعمال الوظيفة والأعمال الأجنبية عنها معقد إلى درجة كبيرة (2).

---

[1]- دستور الفاتح أكتوبر 1958.

[2]- R. Ferretti, La responsabilité du président de la République, G. P., décembre 2001, p. 227.

[3]- B. Brancet, La fonction présidentielle sous la Ve République, L.G.D.J., Montchrestien, Paris, 2008, p. 125. Ph. Ardant, G. Carcassonne, D. Changnollaud, D. Rousseau, G. Vedel, La responsabilité pénale du président français, in "La responsabilité des gouvernants", Op. Cit., p. 61. Ph. Ardant, Responsabilité politique et pénale des chefs d'Etat, des chefs de gouvernement et des ministres, Op. Cit., p. 476.

1- مبدأ التمييز بين أعمال الوظيفة والأعمال الأجنبية عن الوظيفة الرئاسية.

استقرت دساتير الدول ذات الأنظمة الجمهورية على أنّ رئيس الجمهورية غير مسئول جزائيا عن أعمال الوظيفة، على أساس أنّ طبيعة الوظائف التي يضطلع بها لا تسمح بإمكانية تحريك مسؤوليته الجزائية أمام المحاكم الداخلية[1]. تتسم اللامسؤولية الرئاسية في الأنظمة الجمهورية عن الأعمال الرسمية بكونها مطلقة ونهائية بمعنى أنّ رئيس الجمهورية معفى من المسؤولية الجزائية إطلاقا ونهائيا حتى بعد زوال صفته الرسمية[2].

يجد مبدأ اللامسؤولية الجزائية مبررات وجوده في ضرورة ضمان حرية تصرف رئيس الجمهورية وعدم عرقلته في أداء وظائفه الرسمية. وكذلك حماية الوظيفة الرئاسية من تبعات خضوع رئيس الجمهورية لاختصاص القضاء العادي بالنسبة للأفعال المرتبطة بوظائفه الرئاسية الدستورية، على أساس مبدأ الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية.

2- صعوبة التمييز بين أعمال الوظيفة والأعمال الأجنبية عن الوظيفة الرئاسية.

تتصف قاعدة اللامسؤولية الجزائية لرئيس الجمهورية بغموض نطاقها القانوني[3]. إذ أنّ الإحاطة بمضمونها يتطلب من جهة أولى وضع خط دقيق وفاصل بين الأعمال المتصلة بالوظيفة وتلك التي تخرج عنها[4]. ومن جهة ثانية فإنّ نطاقها يختلف اتساعا أو تضييقا باختلاف المفهوم الذي يمنحه المؤسس للاستثناءات التي ترد على مبدأ اللامسؤولية عن أعمال الوظيفة*.

---

[1]- J. Gicquel, Droit constitutionnel et institutions politiques, Op. Cit., p. 581.

[2]- من خلال صياغة الأحكام الدستورية المتعلقة بحصانة رئيس دولة في وظيفة يبدوا أنّ القاعدة العامة هي "**عدم مسؤولية رئيس الجمهورية عن الأعمال التي يقوم بها أثناء تأديته لوظائفه**". أنظر، دساتير كل من تونس (م. 2/41)، سوريا (م. 91)، الصومال (م. 1/76)، لبنان (م. 1/60)، السنغال (م. 1/101)، بلغاريا (م. 1/103)، اليونان (م. 1/49)...الخ.

[3]- M. Long, Le statut pénal du président de la République, R.F.D.C., 4/2003, p. 882.

[4]- Ph. Ardant, G. Carcassonne, D. Changnollaud, D. Rousseau, G. Vedel, "La responsabilité pénale du président français, in La responsabilité des gouvernants", Op. Cit., p. 68. Ch. Guerttier, Rapport introductif, in Ch. Guettier, A. Le Divellec (dir.), "La responsabilité pénale du président de la République", Op. Cit., p. 13.

*- أنظر أدناه، ص. ص. 29. 32.

المطلب الثاني

الحصانة الإجرائية لرئيس الدولة: من حصانة إجرائية نسبية إلى لامسؤولية جزائية فعلية

تخضع أعمال رئيس الجمهورية المرتبطة بوظائفه الرسمية إلى مبدأ اللامسؤولية الجزائية المطلقة وغير المحدودة. ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا بعض الحالات التي تنص عليها الدساتير الجمهورية والتي تسمح بمساءلة رئيس الجمهورية وفق إجراءات وأشكال متميزة عن الإجراءات القضائية المعتادة (الفرع الأول).

أما بشأن الأعمال التي تصدر عن رئيس الجمهورية بصفة شخصية لا تتصل بوظائفه الرسمية، فتحكمها قاعدة الحصانة المؤقتة من اختصاص الجهات القضائية الجزائية العادية طيلة فترة عهدته الرئاسية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

الامتيازات الإجرائية لرئيس الجمهورية: إجراءات طويلة ومعقدة

استثناءً من مبدأ اللامسؤولية الرئاسية، نصت دساتير الدول ذات الأنظمة الجمهورية على إمكانية مساءلة رئيس الجمهورية وفق امتيازات إجرائية وقضائية استثنائية غير مألوفة في القانون العام (Privilèges procéduraux et juridictionnels). من جهة أولى، تم حصر حالات الاتهام والجهة التي لديها صلاحية تحريك إجراءات الاتهام (أولا). ومن جهة ثانية تختلف أشكال وإجراءات محاكمة رئيس الجمهورية والجزاءات المترتبة عنها عموما عن تلك السائدة في الشريعة العامة (ثانيا).

أولا: حالات الاتهام وسلطة تحريك إجراءات الاتهام: احتمالات ضيقة لمتابعة رئيس الجمهورية جزائيا.

تعتبر الخيانة العظمى أهم أسس تحريك مسؤولية رئيس الدولة في الدول ذات الأنظمة الجمهورية (1). خلافا للقواعد المتعارف عليها في القوانين الإجرائية، يحتكر البرلمان سلطة تحريك إجراءات اتهام رئيس الجمهورية بناءً على الأسباب المنصوص عليها دستوريا (2).

1- حصر إمكانية اتهام رئيس الجمهورية في حالات قليلة وغامضة.

تقوم الحصانات الدستورية في الأنظمة الجمهورية على قاعدة اللامسؤولية الجزائية كأصل، وقاعدة المسؤولية الرئاسية كاستثناء[1].

وتتمثل الحالات الاستثنائية التي تسمح بتحريك إجراءات مساءلة رئيس الجمهورية أساسا في الخيانة العظمى (أ)، الخرق الجوهري لأحكام الدستور (ب)، وارتكاب جريمة من جرائم القانون العام (ج)*.

أ- الخيانة العظمى.

نصت غالبية دساتير الدول ذات الأنظمة الجمهورية على أنّ رئيس الجمهورية غير مسئول عن أعمال الوظيفة، باستثناء حالة الخيانة العظمى (La haute trahison)[2].

ارتبط ظهور مصطلح الخيانة العظمى في القانون الدستوري الفرنسي بفكرة مسؤولية رئيس الجمهورية سياسيا، وذلك في حالة المساس بمبدأ الفصل الصارم والجامد بين السلطتين التنفيذية والتشريعية[3].

رغم استعمال عبارة الخيانة العظمى منذ تاريخ بعيد نسبيا[4]، تبقى عبارة غامضة. هذا ما يجعل محاولة تحديد مضمونها ونطاقها أمرا في غاية الصعوبة

---

[1] - O. Beaud, Pour une autre interprétation de l'article 68 de la Constitution, Op. Cit., p. 1188.

*- اختلفت الدساتير الوطنية في تحديد حالات اتهام رئيس الجمهورية، بشكل لا يسمح بوضع نظرية عامة في هذا الشأن. إذ هناك دساتير تضمنت فقط حالة الخيانة العظمى، وأخرى نصت فقط على الخرق البين لأحكام الدستور، وأخرى نصت على الحالتين معا. ونصت البعض على الجنح والجنايات بصفة عامة، في حين حصرت أخرى هذه الحالات في الجرائم الماسة بالشرف...الخ.

[2]- أنظر على سبيل المثال دساتير: سوريا (م. 91)، الصومال (م. 76)، لبنان (م. 60)، مصر (م. 85)، موريتانيا (م. 93)، جزر القمر (م. 30)، اليمن (م. 128)، جيبوتي (م. 84)، إفريقيا الوسطى (م. 1/96)، كونغو برازافيل (م. 1/87)، الغـابون (م. 78)، البورندي (م. 117)، المالي (م. 95)، الطوغو (م. 127)، كوت ديفوار (م. 109)، السنغال (م. 1/101)، النيجـر (م. 1/142)، الكامرون (م. 53)، أرمينيا (م. 1/57)، جورجيا (م. 2/75)، تشيكوسلوفاكيا (م. 2/65)، روسيا (م. 1/93)، سلوفاكيا (م. 107)، ايطاليا (م. 1/90)، اليونان (م. 1/49)، فلنداه (م. 113)...الخ. وتضمن الدستور الجزائري الصادر في 28 نـوفمبر 1996 لأول مرة النص على مسؤولية رئيس الجمهورية عن الخيانة العظمى التي يرتكبها بمناسبة تأدية مهامه، بموجب نص المادة 1/158.

[3]- من خلال المادة 68 من دستور 1848 التي تنص على أنّ المساس بهذا المبدأ عن طريق عرقلة رئـيس الجمهوريـة للسـير المنتظم للسلطة التشريعية يعد خيانة عظمى تؤدي إلى عزل رئيس الجمهورية تلقائيا.

[4]- وردت عبارة الخيانة العظمى في فرنسا بموجب دستور 3 سبتمبر 1791 (حالات تنازل الملك عن العرش)، ثم فـي ميثـاقي 1814 و1830 ودستور 1848 (م. 68).

O. Jouanjan Olivier, P. Wachsmann, La controverse doctrinale autour de la responsabilité pénale du président de la République, R.F.D.A., 6/2001, pp. 1180. 1181.

والتعقيد[1]، نتيجة لانعدام تعريف دستوري وقانوني دقيق لهذه العبارة[2]، وصعوبة تحديد الطبيعة القانونية للمسؤولية الرئاسية على أساس الخيانة العظمى[3].

نتيجة لهذا الوضع اختلف الفقه في الطبيعة السياسية أو الجزائية للخيانة العظمى.

يرى اتجاه فقهي راجح أنّ الخيانة العظمى ذات طبيعة سياسية بحتة[4]، باعتبارها استثناءً من مبدأ اللامسؤولية السياسية. وتتمثل عادة في تصرف رئيس الجمهورية بشكل يتعارض والدستور أو مع المصالح العليا للمؤسسات الدستورية في الدولة. ولا يمكن اعتبارها جريمة بسبب عدم تعريفها وتحديد العقوبات التي تقابلها. وهي بذلك تختلف عن بقية الجنح والجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات مثل جريمة الخيانة (Trahison) أو التخابر مع العدو (Intelligence avec l'ennemie).

أما موقف ثان فيعتبر أنّ الخيانة العظمى ذات طبيعة مختلطة تقع بين المجال السياسي والجزائي، فلا هي مسؤولية جزائية ولا هي مسؤولية سياسية[5]. فالخيانة العظمى انحراف ذو طابع سياسي لالتزامات الوظيفة الرئاسية، ومع ذلك يمكن أن تشكل جريمة جزائية، وذلك عندما تشمل على وقائع مجرمة بمقتضى قانون العقوبات[6].

---

[1]- Ph. Ardant, G. Carcassonne, D. Changnollaud, D. Rousseau, G. Vedel, La responsabilité pénale du président français, in "La responsabilité des gouvernants", Op. Cit., p. 73.

[2]- Ph. Ardant, Responsabilité politique et pénale des chefs d'Etat, des chefs de gouvernement et des ministres, Op. Cit., p. 477. F. Hamon, M. Troper, Droit constitutionnel, 27e éd., L.G.D.J., 2001, p. 756.

[3]- R. Ben Achour, A propos d'une cohabitation difficile entre le droit pénal et le droit constitutionnel. Le crime de haute trahison, in "L'esprit des institutions, l'équilibre des pouvoirs", Mél. en l'honneur de P. Pactet, Dalloz, 2003, p. 57.

[4] - J. Bertelemy, P. Duez, Traité de droit constitutionnel, Op. Cit., p. 620. M. Hauriou, Précis de droit constitutionnel, Paris, Sirey, 1929, p. 415. O. Beaud, Pour une autre interprétation de l'article 68 de la Constitution, Op. Cit., p. 1189. J. Gicquel, Droit constitutionnel et institutions politiques, Op. Cit., p. 538. A. Moreau, La haute trahison du président de la République…Op. Cit., p. 1579. M. Prélot, J. Boulouis, Institutions Politiques et droit constitutionnel, Op. Cit., p. 675. M. Long, Le statut pénal du président de la République, Op. Cit., p. 883. B. Genevois, Les immunités prévues par la Constitution et le contrôle juridictionnel (Le droit français confronté au droit italien), R.F.D.A., 16-3/2000, p. 517. M. Duverger, Droit constitutionnel et institutions politiques, t. II, Paris, 1959, p. 661.

[5]- G. Vedel, Manuel élémentaire de droit constitutionnel, Op. Cit., p. 431. R. Ferretti, La responsabilité du président de la République, Op. Cit., p. 227. M. Troper, La séparation des pouvoirs dans l'histoire constitutionnelle française, Paris, 1980, p. 75. G. Carcassonne, La constitution, 7è éd., Le Seuil, Points, Paris, 2005, p. 298.

[6]- C. Leclercq, Droit constitutionnel et institutions politiques, Op. Cit., p. 639.

تبعا لذلك، نكون بصدد خيانة عظمى متى تم تكييف الجريمة المنسوبة إلى رئيس الجمهورية على أنّها كذلك[1].

تقتضى طبيعة الخيانة العظمى ذاتها عدم التحديد المسبق، وذلك من أجل إعطاء الجهات المختصة حرية في تكييف أي تصرف خطير على أنّه كذلك. وبذلك يمكن أنْ تشمل الخيانة العظمى على جرائم قانون العقوبات، دون أن يؤثر ذلك في تكييفها على أنها مخالفة ذات طبيعة سياسية.

ب- الخرق الجوهري لأحكام الدستور.

كرّستْ بعض دساتير الجمهورية مفهوما واسعا لمبدأ مسؤولية رئيس الجمهورية. إذ يمكن تحريك إجراءات الاتهام ضده عن التصرفات المرتبطة بوظائفه الرسمية في حالة انتهاك أحكام الدستور[2].

لا يمكن أنْ يرتكب رئيس الجمهورية "خرق الدستور" إلا في إطار ممارسة الوظائف الرسمية التي تنص عليها أحكام الدستور صراحة[3]. ويتمثل إما في امتناع رئيس الجمهورية عن أداء الوظائف المخولة له بمقتضى أحكام الدستور، أو تجاوزه صلاحياته الدستورية[4]، على نحو يتنافى وممارسة العهدة الرئاسية[5].

---

[1]- G. Carcassonne, La constitution, Op. Cit., p. 278.

[2]- كما هو الحال في دساتير كل من ألمانيا (م. 61-1)، النمسا (م. 142-2-أ)، اليونان (م. 49-1)، ايطاليا (م. 90)، سلوفينيا (م. 109)، كولومبيا (م. 198)، رومانيا (م. 1/95)، المجر (م. 13)...الخ. كما هجر المؤسس الفرنسي عبارة "**الخيانة العظمى**" وعوضها بعبارة "إخلال جوهري بواجبات رئيس الجمهورية بشكل يتنافى وممارسة عهدته" (manquement à ses devoirs manifestement incompatible avec l'exercice de son mandat)، وذلك بموجب القانون الدستوري 2007-238 المؤرخ في 23 فيفري 2007. ويكون بذلك المؤسس الفرنسي قد سار وفق اقتراحات الأستاذ (P. Avril) في تقريره المشار إليه أعلاه.

[3]- B. Genevois, Les immunités prévues par la Constitution et le contrôle juridictionnel (Le droit français confronté au droit italien), Op. Cit., 518.

[4]- نصت بعض الدساتير على هذه الحالة بعبارة "**خرق اليمين الدستورية**"، أنظر دساتير كل من الغابون (م. 78)، إفريقيا الوسطى (م. 2/96)، كما اعتبر دستور النيجر المساس بالطابع الجمهوري للدولة **جريمة خيانة عظمى** معاقب عليها بموجب القانون (م. 1/2)...الخ. يبدو أنّ عبارة "**الخيانة العظمى**" أوسع مضمونا ونطاقا من "**حالة خرق الدستور**"، لأنّ انتهاك أحكام الدستور هو حالة من الحالات التي يمكن أنْ تشكل خيانة عظمى. ومع ذلك فإنّ بعض الدساتير قد تضمنت النص على الحالتين معا، على غرار دساتير كل من بلغاريا (م. 1/103)، ايطاليا (م. 1/90)، بولونيا (م. 1/145)...الخ.

[5]- Cour constitutionnelle lituanienne, Avis sur la conformité à la Constitution des actes du président de la République contre lequel est engagée une procédure de mise en accusation, 31 mars 2004, in P. Bon, D. Maus (dir.), Les grandes décisions des cours constitutionnelles européennes, Dalloz, 2008, pp. 489. 522.

ج- جريمة من جرائم القانون العام.

وضعت بعض الدساتير الجمهورية مفهوما واسعا لمبدأ مسؤولية رئيس الجمهورية. وذلك عن طريق تكريس إمكانية متابعته ومساءلته عن الجنايات والجنح التي يرتكبها في إطار ممارسة وظائفه الرسمية[1].

مع أنّ الجهة الدستورية المختصة بالمحاكمة مقيدة في هذه الحالة بتعريف الجنايات والجنح وفق قانون العقوبات، تبقى المسؤولية عن جرائم القانون العام مسؤولية سياسية، بالنظر طبيعة الجهة المختصة بالاتهام والمحاكمة والجزاء المترتب عنها.

2- حصر سلطة اتهام رئيس الجمهورية في يد الهيئة النيابية الوطنية.

استثناء من القواعد الإجرائية العامة، تحتكر الهيئات النيابية الوطنية سلطة المبادرة بإجراءات اتهام رئيس الجمهورية متى توفرت حالة من الحالات المنصوص عليها في الدستور (أ). غير أنّه من الناحية العملية يصعب تصور تحريك إجراءات الاتهام ضد رئيس الجمهورية، بسبب صعوبة تحقق الأغلبية المطلوبة لذلك (ب).

أ- اختصاص البرلمان في تحريك إجراءات اتهام رئيس الجمهورية.

بموجب مبدأ دستوري مستقر لا يجوز عزل سلطة منتخبة إلا من طرف نظيرتها[2]. استنادا إلى هذا المبدأ نصت غالبية دساتير الدول ذات الأنظمة الجمهورية على اختصاص البرلمان في المبادرة بتحريك إجراءات اتهام رئيس الجمهورية[3].

---

[1]- كما هو الشأن بالنسبة إلى دستور البرتغال (م. 1/130)، أرمينيا (م. 1/57)، المالي (م. 95)، بولونيا (م. 1/145)، مصر (م. 1/85)، المجر (م. 13)، النمسا (م. 143)...الخ. أما دستور تشيكوسلوفاكيا (م. 3/65) فنص على أن إمكانية متابعة رئيس الجمهورية عن الجنايات المرتكبة من طرفه أثناء الفترة الرئاسية مستبعد نهائيا.

[2]- M. Long, Le statut pénal du président de la République, Op. Cit., p. 885. P. Avril, Rapport de réflexion sur le Statut pénal du président de la République, Op. Cit., p. 8.

[3]- يتم الاتهام عادة عبر مرحلتين هما: اقتراح الاتهام من طرف أغلبية برلمانية معينة ثم اعتماد الاتهام من طرف إما **غرفتي البرلمان**، مثلما هو الحال بالنسبة إلى دساتير كل من اسلندا (م. 11)، أرمينيا (م. 57.2)، جورجيا (م. 63.1)، اسطوانيا (م. 85)، كونغو برازافيل (م. 2/87)، إفريقيا الوسطى (2/96)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (م. 166)... أو **إحدى غرفتي البرلمان**، كما هو الحال بالنسبة لدستور ألمانيا (م.61-1)، ايرلندا (م.12-10)، تشيكوسلوفاكيا (م. 2/65)، فرنسا بعد تعديل 2007 (م. 2/68)، اندونيسيا (م. 7)...الخ. عملا بأحكام الدستور الأمريكي (م. 2، قسم 4) يتم تحريك إجراء الاتهام ضد رئيس الجمهورية (وكذلك نائب الرئيس وجميع الموظفين المدنيين) عن طريق آلية (Impeachment)، التي نقلها المؤسس الأمريكي عن النظام الانجليزي. يقوم مجلس النواب بتوجيه الاتهام ضد رئيس الجمهورية عن جريمة الخيانة أو الرشوة أو أي من الجرائم الكبرى. وتتم محاكمة رئيس الجمهورية أمام مجلس الشيوخ، الذي يملك سلطة عزله من منصب الرئاسة (م. 3/1). =

تستثني القوانين الدستورية طائفة من الأشخاص الذين يشغلون مناصب سامية من الخضوع للقواعد الإجرائية الجزائية العامة. يتمثل هذا الاستثناء في حرمان كلا من النيابة العامة والأفراد من إمكانية تحريك إجراءات اتهام ومتابعة رئيس الجمهورية طيلة فترة أداء وظائفه الرسمية، وحتى بعدها بالنسبة إلى جميع الأعمال الرسمية.

يحقق هذا الامتياز الإجرائي التوفيق بين مطلبين متناقضتين، مسؤولية رئيس الجمهورية عملا بمبادئ المساواة بين الأفراد من جهة أولى. الاتهام من طرف الهيئة النيابية الوطنية طبقا لمبادئ الفصل بين السلطات من جهة ثانية.

ب- الصعوبات التي تعترض البرلمان في تحريك إجراءات اتهام رئيس الجمهورية.

نظرا إلى صعوبة تحقق الأغلبية البرلمانية المطلوبة من أجل تحريك إجراءات اتهام رئيس الجمهورية[1]، وارتباطها غالبا بمعطيات سياسية بحتة، يمكن أن تتحول الامتيازات الدستورية إلى "**عائق إجرائي**"، يؤدي إلى صعوبة أو بالأحرى استحالة تحريك إجراءات الاتهام ضد رئيس الجمهورية[2].

ثانيا: الجهة المختصة بمحاكمة رئيس الجمهورية والجزاء المترتب على ذلك.

بعد تبني البرلمان لائحة الاتهام ضد رئيس الجمهورية، تحال القضية أمام الجهة المختصة بمحاكمته، وتختلف هذه الجهة عادة عن الجهات القضائية العادية التي يخضع لها بقية الأفراد (1). بعد ثبوت إدانة رئيس الجمهورية بواقعة من الوقائع وفقا للتكييف القانوني المنصوص عليه في الدساتير المختلفة، لا يسع لجهة المحاكمة عادة سوى النطق ضده بجزاء سياسي متميز عن الجزاءات المحددة في قانون العقوبات (2).

= M. F. Toinet, Le système politique des Etats-Unis, P.U.F., Paris, pp. 173. 174. W. Mastor, De la fausse irresponsabilité politique en régime présidentiel : l'exemple des Etats-Unis, in, X. Bioy (dir.), "Constitution et responsabilité", Op. Cit., pp. 59. 62. J. P. Lassale, Le président et ses juges : réflexions sur la notion d'immunité présidentielle aux Etats Unis, in, "Droit et politique à la croisée des cultures", Mél. Ph. Ardant, Paris, L.G.D.J., 1999, pp. 77. 89. E. Zoller, Entre le pénal et le politique, la procédure d'impeachment, coll. Justices, "L'Etat devant le juge pénal", Dalloz, 2000, pp. 91. 101.

[1]- أبعد من ذلك يشترط دستور رومانيا (م. 95) اللجوء إلى استفتاء شعبي من أجل تقرير عزل رئيس الجمهورية.

[2]- B. Chantebout, Droit constitutionnel, 27e éd., Sirey, 2010, p. 491.

نظرا إلى عجز الآليات الدستورية المرتقبة من أجل عزل رؤساء الدول، أو على الأقل من أجل دفعهم إلى الاستقالة (كجزاء سياسي)، أصبح الحكام يواجهون مسؤولية سياسية مباشرة ودون وسيط أمام الشعب. على هذا الأساس يبدوا في نظرنا أنّ الثورات التي شهدها العالم العربي منذ شهر جانفي 2011 التي نجحت في إسقاط أقدم رؤساء الدول في المنطقة على أنها بمثابة آلية واقعية (Un mécanisme de *facto*)، في تحريك المسؤولية السياسية للحكام.

1- تباين القوانين الدستورية حول طبيعة الجهة المختصة بمحاكمة رئيس الجمهورية.

اختلفت الدول في تحديد الجهة التي لديها صلاحية محاكمة رئيس الجمهورية في حالة اتهامه عن حالة من الحالات التي أشارت إليها الدساتير المختلفة[1]. ويمكن في هذا الشأن التمييز بين أربع نماذج مختلفة كالآتي:

أ- اختصاص البرلمان: وذلك إما بغرفتيه عندما تشتركان في تحريك إجراءات الاتهام[2]، أو إحدى غرفتي البرلمان، عندما تتقاسمان سلطة الاتهام والمحاكمة، بمعنى أنْ يكون لكلا غرفتي البرلمان سلطة الاتهام والمحاكمة، ومتى قامت الأولى بالاتهام يكون للثانية اختصاص المحاكمة[3].

ب- اختصاص جهة ذو طبيعة خاصة: تنص بعض الدساتير على اختصاص جهاز ذو طبيعة متميزة تناط به مهمة محاكمة رئيس الدولة، وتتكون عادة من نواب غرفتي البرلمان وقضاة من أعلى الجهات القضائية[4].

ج- اختصاص المحكمة الدستورية: تخول بعض الدساتير اختصاص محاكمة رئيس الجمهورية إلى القضاء الدستوري[5].

د- اختصاص أعلى محكمة في هرم الجهاز القضائي: تنص بعض الدساتير على إحالة اختصاص محاكمة رئيس الجمهورية مباشرة إلى أعلى محكمة في الهرم القضائي[6].

---

[1]- G. Toulemonde, Institutions politiques comparées, Ellipses, 2006, p. 78.

[2]- أنظر مثلا دستور ليتوانيا (م. 74)...الخ.

[3]- دستور الولايات المتحدة الأمريكية، ايرلندا (م. 5/10/12)...الخ.

[4]- من قبيل ذلك ما نص عليه الدستور الفرنسي (م. 1/68)، تتم محاكمة رئيس الجمهورية في فرنسا من طرف البرلمان منعقد في شكل محكمة عليا (Haute Cour)، فلنداه (م. 113)، إفريقيا الوسطى (م. 3/96)، كونغو برازافيل (م. 152)، الكامرون (م. 1/53)، السنغال (م. 99)، موريتانيا (م. 92)، لبنان (م. 1/80)، مصر (م. 3/85)، بولونيا (م. 1/199)...الخ. أما بالنسبة إلى الدستور الجزائري رغم نص المادة 1/158 على إمكانية محاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة تتمثل في محكمة عليا للدولة (Haute Cour d'Etat)، إلا أنّ هذا النص يبقى غير فعلي، بسبب عدم صدور القانون العضوي المرتقب (م. 2/158) من أجل تحديد قواعد سير هذه المحكمة والإجراءات المطبقة أمامها.

[5]- أنظر، دساتير كل من ايطاليا (م. 134)، ألمانيا (م.61-1)، النمسا (133-2-أ)، سلوفينيا (م. 109)، تشيكوسلوفاكيا (م. 2/65)، بولونيا (م. 145)، سلوفاكيا (م. 107) المجر (م. 13)...الخ.

[6]- مثل دستور البرتغال (م. 1/130). أما دستور البرازيل (م. 1/86)، فانه نص على اختصاص مجلس الشيوخ بمحاكمة رئيس الجمهورية عن الأخطاء السياسية، واختصاص المحكمة العليا الفدرالية بالنسبة إلى جرائم قانون العقوبات.

2- الجزاء السياسي المترتب على تحريك إجراءات اتهام رئيس الجمهورية.

في حالة تبنى الجهة المختصة بمحاكمة رئيس الجمهورية التهم المنسوبة إليه، لا يسعها عادة سوى النطق بجزاء عزل رئيس الجمهورية نهائيا من الوظيفة الرئاسية[1]. هذا ما يدل على أنّ مسؤولية رئيس الدولة قد تنطلق من أساس جزائي بحت، أي على أساس ارتكاب رئيس الدولة جريمة من جرائم القانون العام، وتنتهي غالبا في نطاق سياسي بحت، بما أنّ طبيعة الجزاء المترتب عنها سياسية وليست جزائية[2].

يبدو أنّ تحريك إجراءات اتهام رئيس الجمهورية وفق الآليات الدستورية المنصوص عليها أمر في غاية الصعوبة والتعقيد[3]. وحتى في حالة تحريكها، فان رئيس الجمهورية يبقى يستفيد مبدئيا من لامسؤولية جزائية فعلية[4]، ما لم تقم جهات القضاء العادي بتحريك الدعوى العمومية ضده بعد عزله من منصب الرئاسة[5].

---

[1]- استعملت الدساتير المقارنة عبارات مختلفة للتعبير على جزاء مغادرة رئيس الجمهورية منصب الرئاسة مثل العزل، الوقف، السقوط، فقدان الوظيفة، إنهاء المهام، الإقالة، التنحي...الخ. أنظر دساتير كل من (ألمانيا (م. 61-2) ، (فرنسا م. 1/68)، البرتغال (م. 133-3)، ايرلندا (م. 12-10-7)، النمسا (م. 142-4)، اسلندا (م. 3/11)، اندونيسيا (م. 7)، جورجيا (م. 2/63)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (م. 1/167)، النيجر (م. 3/142)، تشيكوسلوفاكيا (م. 2/65)...الخ.

[2]- O. Jouanjan Olivier, P. wachsmann, La controverse doctrinale autour de la responsabilité pénale du président de la République, Op. Cit., p. 1181.

[3]- E. Desmons, L'extension du domaine de la responsabilité pénale des représentants de l'autorité publique, coll. Justices, "L'Etat devant le juge pénal", Dalloz, 2000, p. 59. R. Polin, Le roi ne saurait pâtir vergogne, recherche sur le concept de responsabilité politique, in "J. Foyer auteur et législateur", écrit en hommage à Jean Foyer, P.U.F., 1997, p. 41.

لا ترجع صعوبة تحريك إجراءات اتهام رئيس الجمهورية وفق الإجراءات الدستورية فقط إلى صعوبة وتعقيد إعمال إجراءات المتابعة الدستورية ضد رؤساء الدول، بل يرجع أيضا إلى عدم اهتمام بعض الدساتير بهذه المسألة. إما بسبب عدم النص أصلا على مبدأ المسؤولية الرئاسية (دستور كل من ليبيا والسعودية). أو النص عليها بطريقة غامضة من الناحية القانونية، على غرار الدستور التونسي الذي اكتفى بالنص على أنّه "**يتمتع رئيس الجمهورية أثناء ممارسة مهامه بحصانة قضائية**" (م.2/41). أو النص على مسؤولية رئيس الدولة وفق الأوضاع والشروط التي يحددها القانون لاحقا، على غرار دساتير كل من الجزائر (م. 2/158)، اليمن (م. 128). هذا ما يجعل فعلية الأحكام الدستورية المتعلقة بمسئولية رئيس الجمهورية تقف على شرط صدور القانون التطبيقي لها. كل هذه العوامل تفسر إلى حد بعيد بقاء أحكام المسئولية الجزائية الدستورية في إطار نظري بحت ولم تعرف سوابق كثيرة.

A. Le Divellec, La responsabilité des présidents de la République dans les pays d'Europe du nord, in Ch. Guettier, A. Le Divellec (dir.), "La responsabilité pénale du président de la République", Op. Cit., p. 138.

[4]- R. De Gouttes, Conclusions sur l'arrêt de l'assemblée plénière de la Cour de Cassation du 10 octobre 2001, R.F.D.C., 1/2002, p. 77.

[5]- أو أصدرت المحكمة المختصة بالمحاكمة ضده العقوبات المقررة في قانون العقوبات. أنظر دستور المجر (م. 2/32)...الخ.

الفرع الثاني

مبدأ مسؤولية رئيس الدولة جزائيا عن الأعمال الأجنبية عن الوظيفة الرئاسية

عكس أعمال الوظيفة الرسمية، لا يستفيد رئيس الجمهورية بالنسبة للأعمال الأجنبية عن الوظيفة الرئاسية إلا من حصانة قضائية مؤقتة، تقتصر على إعفائه من الخضوع لاختصاص جهات القانون العام طيلة عهدته الرئاسية (أولا). يترتب على الحصانة القضائية الجزائية تأجيل تحريك الدعوى العمومية ضد رئيس الجمهورية إلى الفترة التي تلي زوال صفته الرسمية (ثانيا).

أولا: مضمون الإعفاء من اختصاص القضاء الجزائي العادي.

يستفيد رئيس الجمهورية من حصانة قضائية جزائية بمقتضى قواعد دستورية مستقرة، تعطل إجراءات الدعوى العمومية اتجاهه فيما يخص جميع أعماله وتصرفاته التي لا تتصل بوظيفته الرئاسية، وذلك تلبية لمتطلبات دستورية (1). غير أنّ هذه القاعدة لا تعدّ إعفاءً من المسؤولية الجزائية، بل تقتصر على منع إجراءات الدعوى العمومية مؤقتا طيلة عهدته الرئاسية (2).

1- المنطق الدستوري في مواجهة المنطق الجزائي.

لا تهدف الحصانة القضائية إلى إعفاء رئيس الجمهورية من المسؤولية الجزائية[1]، بل هي مجرد عائق إجرائي يحول فقط دون إمكانية تحريك الدعوى العمومية ضده، وذلك في حالة ارتكابه أفعالا مجرمة خارج نطاق وظائفه الرسمية[2].

اختلف الفقه في أساس إعفاء رئيس الجمهورية طيلة العهدة الرئاسية من الخضوع لاختصاص القضاء العادي، عن الأفعال الأجنبية عن مهامه الرسمية، أمام متطلبين متعارضين هما: المنطق الجزائي (أ) والمنطق الدستوري (ب).

---

[1]- يفضل بعض الفقه الرجوع إلى قانون الحصانات البرلمانية وتطبيقه على المركز الجزائي لرئيس الجمهورية، وعلى هذا الأساس استعمل مصطلح حرمة ذات رئيس الجمهورية (Inviolabilité) عوض عبارة الحصانة القضائية (Immunité).

M. Long, Le statut pénal du président de la République, Op. Cit., p. 883. G. Carcassonne, Le président de la République française et le juge pénal, in, "Droit et politique à la croisée des cultures", Op. Cit., pp. 283. 284. O. Beaud, L'immunités du chef d'Etat en droit constitutionnel et en droit comparé, in J. Verhoeven (dir.), "Le droit international des immunités : contestation ou consolidation ?", Op. Cit., pp. 155. 156.

[2] - B. Bouloc, Le point de vue du pénaliste, R.F.D.C., 1/2002, p. 48.

أ- سمو المنطق الجزائي على المنطق الدستوري: رئيس الجمهورية متقاضي عادي.

استنادا إلى مبدأ المساواة بين الأفراد، لا يجوز إعفاء رئيس الجمهورية من إجراءات التقاضي العادية بالنسبة إلى الأعمال الأجنبية عن الوظيفة الرئاسية. إذ لا يوجد أي مبرر مقبول لإعفائه من اختصاص المحاكم الجزائية العادية كأي فرد عادي[1]، ولا يتمتع بالنتيجة بأي حصانة قضائية أو أي امتياز إجرائي[2].

غير أنّ هذا الموقف منتقد، على أساس أن مبدأ المساواة بين الأفراد لا يتعارض مع إمكانية وضع حلول دستورية أو تشريعية متميزة من أجل مواجهة أوضاع متميزة، ولا يتعارض أيضا مع تكريس استثناءات عن المبدأ لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة[3].

ب- سمو المنطق الدستوري على المنطق الجزائي: رئيس الجمهورية متقاضي غير عادي.

نتيجة سمو القاعدة الدستورية على القاعدة الجزائية[4]، فإنّ رئيس الجمهورية ليس متقاضيا عاديا (Justiciable ordinaire)[5]. واستنادا إلى اعتبارات دستورية مثل الفصل بين السلطات، يجب تعليق المتابعة الجزائية إلى ما بعد زوال صفته الرسمية[6].

رغم اتفاق هذا الموقف مبدئيا على أنّ رئيس الجمهورية ليس متقاضي عادي، اختلف في طبيعة ونطاق الحماية الجزائية التي يستفيد منها بالنسبة إلى الأعمال المنفصلة عن وظيفته الرسمية.

---

[1]- R. Bernard, Rapport fait au nom de la Commission des lois, projet de loi constitutionnelle tendant à modifier l'article 68 de la Constitution, Assemblée nationale, XI législature, doc. 3116, 6 juin 2001, p. 15.

[2] - J. Foyer, Haute Cour de justice, Répertoire de droit pénal, D., 34/1999, p. 5.

[3]- L. Favoreu, La Cour de Cassation, le Conseil constitutionnel et la responsabilité pénale du président de la République, D., 42/7051, 2001, p. 3368. M. Verdussen, La répression pénale des ministres et es parlementaires en Belgique, R.S.C.D.C., 4/2001, p. 774. F. Mélin-Soucramanien, Le principe d'égalité dans la jurisprudence du Conseil constitutionnel, Economica, 1997, p. 206. M. Verpeaux, De P. Montalivet, A. Rablot-Troizier et A. Vidal-Naquet, Droit constitutionnel, Les grandes décisions de la jurisprudence, Thémis droit, P.U.F., 2011, pp. 491. 499.

[4] - O. Beaud, Pour une autre interprétation de l'article 68 de la Constitution, Op. Cit., p. 1189.

[5]- G. Carcassonne, Le président de la République française et le juge pénal, in, "Droit et politique à la croisée des cultures", Op. Cit., p. 277. B. Genevois, Les immunités prévues par la Constitution et le contrôle juridictionnel (Le droit français confronté au droit italien), Op. Cit., p. 511.

[6]- L. Favoreu, De la responsabilité pénale à la responsabilité politique du Président de la République, R.F.D.C., 1/2002, p. 8.

يرى أصحاب الموقف الأول بأنّ رئيس الجمهورية يتمتع بامتياز إجرائي يحميه من المثول أمام القضاء العادي طيلة فترة ممارسة عهدته. وذلك بالنسبة إلى جميع تصرفاته مهما كانت طبيعتها القانونية سواء كانت متصلة بوظائفه الرسمية، أو كانت أجنبية عنها[1]. ومقابل ذلك لا يجوز تحريك إجراءات اتهام رئيس الجمهورية إلا من طرف سلطة منتخبة أو بترخيص عنها. كما تنفرد محكمة دستورية خاصة باختصاص محاكمته بالنسبة إلى الجرائم المنفصلة عن وظائفه الرسمية[2].

استند بعض الفقه الفرنسي في تدعيم هذا الموقف إلى عبارة "الجنايات والجنح" التي تضمنتها المادة 2/27 من الأمر الصادر في 2 جانفي 1959 المتعلق بتنظيم محكمة العدل العليا في فرنسا. إذ تعنى هذه العبارة في نظر هؤلاء أنّه يمكن متابعة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة عن جرائم القانون العام المرتكبة خارج إطار وظائفه الرسمية[3].

تدعم هذا الموقف بقرار المجلس الدستوري الفرنسي الصادر بتاريخ 22 جانفي 1999 الذي اجتهد في توسيع نطاق المركز الجزائي لرئيس الجمهورية. وقد أكد في قراره هذا على أنّ رئيس الجمهورية في وظيفة لا يتمتع بحصانة قضائية، بل يستفيد من امتياز إجرائي عام بالنسبة لأعماله الرسمية وغير الرسمية. وبموجب هذا الامتياز يعفى رئيس الجمهورية فقط من الخضوع لاختصاص القضاء العادي طيلة عهدته الرئاسية، مع إمكانية تحريك إجراءات الاتهام ضده وفق الأشكال التي كانت مقررة لمواجهة حالات استثنائية[4].

---

[1]- G. Carcassonne, La constitution, Op. Cit., p. 315, "S'agissant des actes étranger à l'exercice des fonctions, il bénéficie donc non d'une immunité, mais −durant son mandat− d'un privilège de juridiction…". Voir également, L. Favoreu, De la responsabilité pénale à la responsabilité politique du Président de la République Op. Cit., p. 27.

[2]- L. Favoreu, De la responsabilité pénale à la responsabilité politique du Président de la République, Op. Cit., p. 27.

[3]- E. Dezeuze, Un éclairage nouveau sur le statut pénal du président de la République : sur la décision n° 98-408DC du 22 janvier 1999 du Conseil constitutionnel, R.S.C., 3/1999, p. 509.

[4]- C.C.F., décision n° 98-408 D C du 22 janvier 1999, cons. n° 16. Le C.C.F. réaffirme sa position dans un communiqué de presse publié le 10 octobre 2000. F. Hamon, A propos du statut pénal du chef d'Etat : convergences et divergences entre le Conseil constitutionnel et la Cour de cassation, R.S.C., 1/ 2002, pp. 65. 70.

يؤدي هذا الموقف إلى عرقلة السير العادي للوظيفة الرئاسية وتحريك إجراءات المتابعة كلما اشتبه رئيس الجمهورية بارتكاب جريمة معينة ولو كانت بسيطة ولا علاقة لها بالوظائف الرسمية.

أما الموقف الثاني فيرى أن رئيس الجمهورية يتمتع فقط بحصانة قضائية جزائية مؤقتة بالنسبة للأعمال الأجنبية عن وظيفته الرسمية، تنتهي بنهاية وظائفه الرئاسية. ويترتب عليها وقف أي إجراءات محتملة طيلة مدة عهدته الرئاسية وإحالتها إلى ما بعد نهاية الوظيفة الرسمية[1]. بمعنى أنّه لا يجوز تحريك إجراءات اتهام رئيس الجمهورية بالنسبة للأعمال الخاصة طيلة العهدة الرئاسية، لا من طرف جهات القضاء العادي ولا من طرف البرلمان[2].

يستند هذا الموقف إلى حجة مقبولة تتمثل في أنّه من غير المنطقي المبادرة بتحريك آلية اتهام رئيس الجمهورية من طرف البرلمان ثم محاكمته أمام جهة خاصة على أساس جرائم أجنبية عن الوظيفة الرسمية[3]. إذ يجب مراعاة نوع من التناسب بين إجراءات اتهام رئيس الجمهورية وخطورة الجريمة. ولا يمكن اللجوء إلى كلا من البرلمان والجهة المختصة بمحاكمة رئيس الجمهورية بسبب جرائم بسيطة[4]، بل يستحسن تأجيل مباشرة الإجراءات القضائية إلى غاية نهاية الوظيفة[5].

---

[1] - Ph. Ardant, G. Carcassonne, D. Changnollaud, D. Rousseau, G. Vedel, La responsabilité pénale du président français, in "La responsabilité des gouvernants", Op. Cit., p. 75.

[2]- R. Badinter, La responsabilité pénale du président de la République, Op. Cit., p. 106.

[3]- O. Jouanjan Olivier, P. wachsmann, La controverse doctrinale autour de la responsabilité pénale du président de la République, Op. Cit., p. 1182. J. Berthelémy, P. Duez, Traité de droit constitutionnel, Op. Cit., p. 620. Ph. Foillard, Droit constitutionnel et institutions politiques, éd. Paradigme, Paris, 2008, p. 100. B. Genevois, Les immunités prévues par la Constitution et le contrôle juridictionnel (Le droit français confronté au droit italien), Op. Cit., p. 519. A. Moine, La juridiction aujourd'hui compétente pour juger pénalement le président de la République, R.R.J. Droit prospectif, 3/2001, p. 1514.

[4]- O. Beaud, Pour une autre interprétation de l'article 68 de la Constitution, "Ce qui reviendrai, souvent, à écraser une mouche avec un marteau". Op. Cit., p. 1195.

[5]- يجب التمييز في نظر البعض بين ثلاث حالات مختلفة وهي: **الحالات الاستثنائية** وتتمثل في تلك الحالات المنصوص عليها في دساتير الدول مثل الخيانة العظمى. **الحالات العادية** وهي الجرائم البسيطة التي تنسب إلى رئيس الجمهورية دون أنْ تكون لديها علاقة مع أداء وظائفه الرسمية مثل الغش الضريبي أو مخالفات المرور. وأخيرا **الحالات الوسطية** وتتمثل في الجرائم التي يرتكبها رئيس الجمهورية في أداء وظائفه الرسمية دون أنْ تبلغ جسامتها الحالات الاستثنائية، وبالنسبة لهاتين الحالتين الأخيرتين تؤجل مباشرة الدعوى العمومية ضد رئيس الجمهورية إلى غاية نهاية الوظيفة الرئاسية.

F. Delpérée, La responsabilité du chef de l'Etat. Brèves observations comparatives, Op. Cit., pp. 38. 39.

اعتمدت محكمة النقض الفرنسية هذا الاتجاه في قرارها الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 2001. إذ أكدت من جهة أولى على أنّ محكمة العدل العليا لا تنظر إلا في الخيانة العظمى المنسوبة إلى رئيس الجمهورية في إطار ممارسة وظيفته الرسمية. ومن جهة ثانية فإنّ رئيس الجمهورية لا يمكن أنْ يكون موضوع أي إجراء قضائي أمام المحاكم الجزائية العادية، بالنسبة للأعمال الأجنبية عن الوظيفة، طيلة مدة العهدة الرئاسية[1].

2- نطاق الحصانة القضائية الجزائية.

يستفيد رئيس الجمهورية منذ لحظة توليه رئاسة الدولة من حصانة قضائية بالنسبة إلى جميع الأفعال المنفصلة على الوظيفة وتلك القابلة للانفصال عنها (أ). غير أنّ هذه الحصانة لا تعني الإعفاء من المسؤولية الجزائية، لأنّها تحتفظ بإمكانية مساءلة رئيس الجمهورية بالنسبة لهذه الأفعال بمجرد زوال صفته الرسمية (ب).

أ- اقتصار الإعفاء من المتابعة الجزائية على الأعمال غير الرسمية.

هناك نوعان من الأعمال غير الرسمية وهي الأعمال السابقة للوظيفة الرئاسية، وتلك المعاصرة لها. تتمثل الأعمال المنفصلة عن الوظيفة (Actes détachés) في تلك التصرفات التي تكون قد صدرت من طرف رئيس الجمهورية قبل تولى هذا المنصب. ولا تثور أية صعوبة في تكييفها على أنّها منفصلة تماما عن الوظيفة الرئاسية.

أما بالنسبة إلى طائفة الأعمال القابلة للانفصال (Actes détachables) فهي تلك الأفعال التي قد يرتكبها رئيس الجمهورية أثناء عهدته الرئاسية. وفي هذه الحالة يمكن أنْ تكون أفعالا متصلة بالوظيفة الرئاسية. كما يمكن أنْ تنفصل عن نطاق الوظائف الرسمية، وبالتالي تدخل في طائفة الأعمال غير الرسمية.

[1]- C. Cass. Ass. Pl., 10/10/2001, Breisacher : Bull. n° 11. Ph. Ardant, Responsabilité politique et pénale des chefs d'Etat, des chefs de gouvernement et des ministres, Op. Cit., pp. 469. 470. J. P. Gridel, Responsabilité pénal du président de la République, D., 8/7061, 2002, pp. 674. 675.

غير أنّ وضع معيار دقيق وفاصل بين ما يمكن اعتباره عملا رسميا وما لا يمكن اعتباره كذلك ليس بالأمر الهين. إذ من الصعب جدا تحديد ما يأتيه رئيس الجمهورية في وظيفة في إطار ممارسة وظائفه وتلك التي يأتيها خارجها[1].

ب- تحديد المجال الزمني للإعفاء من المتابعة الجزائية.

تؤدي الحصانة القضائية إلى تجميد وتعطيل أي شكل من أشكال الإجراءات القضائية منذ لحظة بداية الوظيفة الرئاسية إلى غاية نهايتها. هذا ما يدل على أنّه بمجرد زوال الصفة الرسمية لرئيس الجمهورية يصبح مواطنا عاديا وتزول الحماية القانونية التي كان يستفيد منها. ويكون بالتالي عرضة لجميع الإجراءات التي كانت الوظيفة الرئاسية سببا في تعطيلها[2].

ثانيا: آثار الحصانة القضائية الجزائية: نسبية ظاهريا ومطلقة عمليا.

يترتب على الحماية القانونية المقررة لرئيس الجمهورية أثناء ممارسة وظائفه الرسمية، عدم جواز مباشرة أي شكل من أشكال الإجراءات القضائية اتجاهه طيلة هذه المدة (1). وتزول هذه الاستحالة القانونية بمجرد توقف رئيس الجمهورية عن وظائفه الرسمية. لأنّه بعد أنْ يصبح مواطنا عاديا، يكون معرضا كغيره من المواطنين لإجراءات التقاضي أمام جهات القضاء العادي بالنسبة لجميع الأعمال التي تخرج عن نطاق ممارسة الوظيفة (2).

1- منع تحريك الإجراءات القضائية ضد رئيس الجمهورية طيلة فترة العهدة الرئاسية.

اهتمت بعض دساتير الدول ذات الأنظمة الجمهورية، بتحديد النظام القانوني الذي تخضع له الأعمال غير الرسمية لرئيس الجمهورية[3]. وأكدت هذه الدساتير على

---

[1]- G. Carcassonne, Le président de la République française et le juge pénal, in "Droit et politique à la croisée des cultures", Op. Cit., p. 282.

[2]- Ph. Ardant, Les institutions de la V^e^ République, 11^e^ éd., Hachette Supérieur, 2006-2007, p. 53.

[3]- على غرار دساتير كل من البرازيل (م. 4/86)، اليونان (م. 2/49)، البرتغال (م. 4/130)، فرنسا (م. 1/67)، المجر (م. 13)، إفريقيا الوسطى (5/96)، أرمينيا (م. 65 مكرر1 ف. 3)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (م. 2/167)...الخ.

تعليق ممارسة الدعوى العمومية وجميع الإجراءات القضائية الأخرى ضد رئيس الجمهورية طيلة فترة العهدة الرئاسية[1].

رغم عدم اهتمام غالبية الدساتير بهذا الجانب الذي يشكل عنصرا من عناصر المركز الجزائي الدستوري لرئيس الدولة، إلا أنّ الاجتهاد القضائي أكد على أنّ إعفاء رئيس الجمهورية من اختصاص القضاء العادي بالنسبة للأعمال غير الرسمية يشكل تقليدا دستوريا مستقرا.

هذا ما أكدت عليه محكمة النقض الفرنسية في قرار 10 أكتوبر 2001، إذ لا يجوز في نظر المحكمة ممارسة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأعمال التي لا صلة لها بالوظائف الرسمية طيلة مدة العهدة الرئاسية"[2].

2- تأجيل تحريك الإجراءات القضائية إلى نهاية العهدة الرئاسية.

لا يمكن تحريك الإجراءات القضائية الجزائية الموقوفة طيلة مدة العهدة الرئاسية إلا بعد انتهاءها، وتنتهي العهدة الرئاسية للأسباب التي حددتها الدساتير المختلفة (أ). غير أنّ مباشرة هذه الإجراءات فعلا اتجاه رئيس الجمهورية بعد توقفه عن مزاولة وظيفته يتوقف على إقرار توقف سريان تقادم الدعوى العمومية بالنسبة للجرائم المنسوبة إليه طيلة الفترة الرئاسية (ب).

أ- نهاية الصفة الرسمية شرط لمباشرة الإجراءات القضائية ضد رئيس الجمهورية.

تعتبر نهاية العهدة الرئاسية ضمانة دستورية حقيقية تؤدي بالضرورة إلى نهاية الحماية الدستورية التي كان يستفيد منها رئيس الدولة أمام المحاكم العادية[3].

بعد نهاية الوظيفة الرسمية يعود رئيس الجمهورية إلى "طبقة المواطنين"[4]، وتزول الحماية القضائية التي كان يتمتع بها لما كان في منصبه بالنسبة للأعمال خارج

---

[1]- O. Jouanjan Olivier, P. wachsmann, La controverse doctrinale autour de la responsabilité pénale du président de la République, Op. Cit., p. 1183.

[2]- C. Cass. Ass. Pl., 10 octobre 2001. D. CHagnollaud, La Cour de Cassation et la responsabilité pénale du chef de l'Etat ou les dominos constitutionnels, R.D.P., 2001, n° 6, p. 1613. X. Prélot, Quand la Cour de Cassation donne une leçon de droit au Conseil Constitutionnel, R.D.P., 6/2001, p. 1625.

[3]- F. Delpérée, La responsabilité du chef de l'Etat. Brèves observations comparatives, Op. Cit., p. 34.

[4]- استعرنا هذه العبارة من نص المادة 8 من الدستور الفرنسي الصادر عام 1791.

الوظيفة الرسمية[1]. ويكون بذلك معرضا إلى جميع الإجراءات القضائية الجزائية التي تم تجميد العمل بها طيلة فترة ممارسة وظائفه[2]، بالنسبة إلى الجرائم التي يكون قد ارتكبها قبل توليه منصب الرئاسة، وتلك التي ارتكبها أثناء فترة الرئاسة لكن بصفة شخصية لا صلة لها بوظائفه الرسمية.

ب- وقف سريان تقادم الدعوى العمومية طيلة الفترة الرئاسية.

يعتبر وقف سريان تقادم الدعوى العمومية وسيلة قانونية من أجل حفظ الحقوق المشروعة والإبقاء على إمكانية مباشرة إجراءات الدعوى العمومية ضد رئيس الجمهورية بعد زوال صفته الرسمية[3].

لم تتضمن غالبية الدساتير النص على وقف سريان تقادم الدعوى العمومية طيلة العهدة الرئاسية[4].

غير أنّ الاجتهاد القضائي استقر على أنّه في حالة غياب نص قانوني صريح حول وقف سريان التقادم لسبب من الأسباب، فإنّه يمكن تطبيق قاعدة وقف سريان التقادم، وذلك كلما كان هناك عائق قانوني أو فعلي يحول دون إمكانية ممارسة الدعوى العمومية[5]، كما هو الشأن بالنسبة إلى حصانة رئيس الجمهورية طيلة فترة ممارسة العهدة الرئاسية[6].

---

[1]- M. Long, Le statut pénal du président de la République, Op. Cit., p. 883. O. Duhamel, Droit constitutionnel, t. 1, Seuil, coll. Points essais, 4e éd., 1999, p. 162.

[2]- عبرت المادة 3/67 من الدستور الفرنسي بشكل صريح على هذا الموقف. هكذا بعد معركة قضائية طويلة، أصدرت محكمة الجنح في باريس حكم بتاريخ 15 ديسمبر 2011 أدانت بموجبه الرئيس الفرنسي السابق (Jacques Chirac)، عن جرائم سابقة للعدة الرئاسية (قضية المناصب الخيالية).

[3]- M. Long, Le statut pénal du président de la République, Op. Cit., p. 883.

[4]- باستثناء البعض منها، كما هو الحال بالنسبة إلى الدستور الفرنسي بعد صدور القانون الدستوري 2007-238 المؤرخ في 23 فيفري 2007 (م.67/2).

[5]- B. Bouloc, Le point de vue du pénaliste, Op. Cit., p. 49.

[6]- L. Favoreu, De la responsabilité pénale à la responsabilité politique du président de la République, Op. Cit., p. 28. R. Badinter, La responsabilité pénale du président de la République, Op. Cit., p. 107.

المبحث الثاني

المركز الجزائي لرئيس الدولة في القانون الدولي العام: دعامة قانونية للإفلات من العقاب

تعتبر القواعد القانونية التي تنظم الوضع القانوني لممثلي الدول الأجنبية بما فيهم رؤساء الدول قواعد قانونية دولية[1]. وعلى هذا الأساس ينحصر مجال إعمال الحصانة القضائية الجزائية لرؤساء الدول أمام المحاكم الأجنبية في النظام القانوني الدولي[2].

يتمتع رؤساء الدول بمقتضى قواعد القانون الدولي بمركز قانوني متميز. إذ استقرت قواعد العرف والمجاملة الدولية منذ زمن بعيد على توفير الشروط الضرورية لضمان طمأنينة رؤساء الدول الأجانب أثناء مدة إقامتهم فوق إقليم الدول الأجنبية لأي سبب كان. وذلك عن طريق إحاطتهم بمجموعة من الامتيازات والحصانات والتسهيلات الدبلوماسية.

تشكل الحصانة من القضاء الجزائي الأجنبي أحد أبرز العناصر التي يتكون منها المركز القانوني لرئيس الدولة الأجنبي. بمقتضى هذه القاعدة العرفية لا يجوز للمحاكم الأجنبية المبادرة بأي إجراء قضائي من أجل متابعة أو محاكمة رئيس الدولة، مهما كانت طبيعة وخطورة الجرائم المنسوبة إليه (المطلب الأول).

تترتب على قاعدة الحصانة القضائية الجزائية إفلات رؤساء الدول من المسؤولية الجزائية، وذلك بالنظر إلى نطاقها القانوني الواسع. إذ تحول بشكل نهائي دون إمكانية مثول رؤساء الدول في وظيفة أمام الجهات القضائية الأجنبية. كما أنّ زوال الصفة الرسمية لا يعد ضمانة كافية من أجل اقتياد هؤلاء أمام المحاكم الأجنبية عن الجرائم المرتكبة من قبلهم (المطلب الثاني).

---

[1]- M. Cosnard, Les immunités du chef d'Etat, in "Le chef d'Etat et le droit international", Op. Cit., pp. 205. 206.

[2]- B. Stern, Immunités et doctrine de l'Act of State, J.D.I., 1/2006, p. 69.

المطلب الأول

الحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة قاعدة عرفية مستقرة من قواعد القانون الدولي العام

عملا بقاعدة عرفية مستقرة في القانون الدولي، لا يجوز أنْ يكون رئيس الدولة الأجنبي موضوع إجراءات قضائية أمام المحاكم الجزائية الأجنبية، طيلة فترة تواجده في منصب رئاسة الدولة. أما بنهايتها فيمكن أنْ يكون معرضا لإجراءات المتابعة بشأن الأعمال المنفصلة عن مهامه الرسمية (الفرع الأول).

تستند هذه المعاملة الدولية الخاصة إلى مبررات مختلفة. وقد شهدت تطورا في أسسها وطبيعتها بتطور قواعد القانون الدولي ذات الصلة على وجه الخصوص بقانون التمثيل الدبلوماسي بصفة عامة، وتطور المركز القانوني لرؤساء الدول على المستويين الدستوري والدولي (الفرع الثاني).

الفرع الأول

الحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة إعفاء من اختصاص الجهات القضائية الأجنبية

تمنع الحصانة القضائية الجزائية الجهات القضائية الأجنبية من ممارسة اختصاصها ضد المستفيدين منها. فهي لا تختلف من فئة تمثيلية دولية إلى أخرى إلا في نطاقها القانوني[1]، دون طبيعتها القانونية (أولا). تعتبر الحصانة القضائية الجزائية قاعدة إجرائية تضع رؤساء الدول في منأى عن إجراءات المتابعة القضائية أمام المحاكم الأجنبية طيلة فترة أداءه مهامه الرسمية. بذلك تختلف عن بعض الأنظمة القانونية المشابهة الموجودة في القانون الدولي (ثانيا).

---

[1]- تمتد الحصانة القضائية الجزائية إلى عدة أشخاص لديهم الصفة التمثيلية الدولية على غرار رؤساء الدول، رؤساء الحكومات، الوزراء، المبعوثين الدبلوماسيين والقنصليين، وفود الدول الدائمة والمؤقتة لدى المنظمات الدولية، ممثلي وموظفي المنظمات الدولية...الخ. ويختلف نطاق الحصانة القضائية الجزائية من فئة إلى أخرى. فمثلا يتمتع رؤساء الدول والحكومات ووزراء الشؤون الخارجية والسفراء بحصانة جزائية مطلقة وكاملة، في حين لا يستفيد الممثلين القنصليين والوزراء وموظفي المنظمات الدولية وممثلي الدول فيها إلا من حصانة جزائية نسبية، تقتصر على أعمال الوظيفة دون سواها ولا تمتد إلى الجرائم الخطيرة.

C. A. Colliard, La convention de Vienne sur les relations diplomatiques, A.F.D.I., 1961, pp. 32. 33. S. T. Bernardez, La conférence des Nations Unies sur les relations consulaires, A.F.D.I., 1963, p. 104.

أولا: طبيعة إعفاء رئيس الدولة من الاختصاص القضائي الجزائي الأجنبي.

يتطلب وضع تعريف دقيق للحصانة القضائية الجزائية بالضرورة تحديد الطبيعة القانونية لإعفاء ممثلي الدولة من الخضوع للمحاكم الجزائية الأجنبية (1). وباعتبارها إعفاء إجرائي، فإنّ دفع رؤساء الدول بالحصانة القضائية الجزائية أمام المحاكم الأجنبية دفع أولي بعدم قبول الدعوى (2).

1- الحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة استثناء من الخضوع للاختصاص القضائي الأجنبي.

كان تحديد طبيعة الحصانة القضائية الجزائية ولا يزال محل جدال واختلاف فقهي وقضائي، بين من يرى أنها إعفاء من تطبيق القوانين العقابية الأجنبية (أ)، وموقف يرى بأنّها مجرد إعفاء من ممارسة الاختصاص القضائي الجزائي الأجنبي (ب).

أ- الحصانة القضائية الجزائية إعفاء موضوعي من اختصاص القضاء الأجنبي.

كانت الحصانة القضائية الجزائية في منظور الفقه الكلاسيكي استثناء من نطاق ممارسة الاختصاص القانوني، أي إعفاء من تطبيق القوانين العقابية الأجنبية. أو هي قاعدة تحول دون تطبيق القانون المحلي ضد ممثلي الدول الأجنبية[1]، وتضع بالتالي هؤلاء فوق قوانين الدول الأجنبية[2]. ونتيجة لذلك يتمتع المستفيد من الحصانة القضائية الجزائية الموضوعية (Immunité substantielles) من لامسؤولية مطلقة بما أنّها تؤدي إلى إزالة الركن الشرعي للجريمة[3].

---

[1]- *Vatel* : "Le prince qui se trouve en pays étranger (…) ne peut être traité comme sujet aux lois communes…). Cité in, M. Henzelin, L'immunité pénale des chefs d'Etat en matière financière. Vers une exception pour les actes de pillage de ressources et de corruption ?, R.S.D.I.E., 2/2002, p. 181.

[2]- عبرت محكمة استئناف الجزائر في قرارها الصادر في 22 جانفي 1914 على هذا الموقف، إذ أكدت بأنّه تبعا لمبدأ سائد في القانون الدولي ومعترف به عالميا، فإنّ الملوك ورؤساء الدول يوضعون فوق قوانين الدول الأجنبية ولا يمكن إخضاعهم لأية جهة قضائية غير قضاء دولتهم.

Cour d'Appel d'Alger, arrêt du 22 janvier 1914, *Ben Aïad* c. *Bey de Tunis*, "Suivant un principe de droit international universellement admis, les souverains et chefs d'Etat participent de l'indépendance de l'Etat dont ils sont les représentants ; **placés en quelques sorte au-dessus des lois de tout Etat étranger**, ils ne peuvent être soumis à aucune juridiction autre que celle de leur propre nation". (Nous soulignons). Cité in P. M. Dupuy, Crimes et immunité ou dans quelle mesure la nature des premiers empêche l'exercice des secondes, Op. Cit., p. 289.

[3]- Ainsi *Ch. Chouckroun*, Cité in, O. Beaud, L'immunités du chef d'Etat en droit constitutionnel et en droit comparé, in J. Verhoeven (dir.), "Le droit international des immunités : contestation ou consolidation ?", Op. Cit., p. 162.

يعبر هذا الموقف عن المكانة التي كان يحتلها رؤساء الدول في القانون الدولي إلى غاية مطلع القرن الماضي. كما أنّ الحصانة القضائية الجزائية لرؤساء الدول آنذاك لم تكن سوى إعفاء من الخضوع للقانون المحلي عن الجرائم التي قد ترتكب في إقليم الدولة الأجنبية. إذ لم يكن الفقه يتصور إمكانية المبادرة بمحاكمة رئيس الدولة عن جرائم مرتكبة خارج إقليم الدولة على أساس معايير أخرى للاختصاص القضائي.

ب- الحصانة القضائية الجزائية إعفاء إجرائي من اختصاص القضاء الأجنبي.

يعتبر الموقف الراجح أنّ الحصانة القضائية الجزائية ليست استثناء من تطبيق القانون، بل هي إعفاء إجرائي يؤدي فقط إلى تعطيل وظيفة الجهات القضائية المختصة في مواجهة ممثلي الدول الأجنبية[1]. أو هي قاعدة إجرائية سلبية سلطة مختصة من ممارسة اختصاصاتها المعتادة اتجاه الشخص المستفيد منها[2]. وبذلك فهي مجرد إعفاء من ممارسة الاختصاص القضائي للدولة (Exemption de juridiction)[3]. تبعا لذلك يمكن أنْ يزول هذا العائق الإجرائي، إما بالتنازل عن الحصانة صراحة[4]، أو ضمنيا عندما يكون المستفيد منها مدعيا في الخصومة[5].

---

[1]- A. Hammarskjôld, Les immunités des personnes investies de fonctions internationales, R.C.A.D.I., 1936, t. 56, p. 143. J. Verhoeven, Quelques réflexions sur l'affaire relative au mandat d'arrêt du 11 avril 2000, R.B.D.I., 1-2/2002, p. 532. M. Cosnard, La soumission des Etats aux tribunaux internes face à la théorie des immunités, A. Pedone, Paris, 1996, p. 15.

في هذا الاتجاه أكدت محكمة بريطانية في قرار صادر سنة 1930 على أنّ الحصانة لا تضع المستفيد منها في منأى عن المسؤولية، بل تحميه فقط من المتابعة القضائية.

Cité in, J. L. Brierly, Règles générales du droit de la paix, Op. Cit., p. 164.

[2]- F. Poirat, Immunité de juridiction pénale du chef d'Etat étranger en exercice et règle coutumière devant le juge judiciaire, Op. Cit., p. 490. "Il existe un principe, le pouvoir de juger, et une exception, l'immunité de juridiction". M. Cosnard, Les "immunités de témoignage" devant les tribunaux pénaux internationaux, in P. Tavernier (dir.), "Actualité de la jurisprudence pénale internationale à l'heure de la mise en place de la Cour pénale internationale", Coll. CREDHO, Bruylant Bruxelles, 2004, p. 139.

[3]- J. Salmon, Dictionnaire de Droit international public, Bruylant, Bruxelles, 2001, p. 558. L. Cavaré, Le droit international public positif, t. II, 3e éd., A. Pedone, Paris, 1969, p. 10.

[4]- J. L. Brierly, Règles générales du droit de la paix, Op. Cit., p. 163.

[5]- هذا ما ذهبت إليه المحكمة العليا الأمريكية في قضية *(Sapphire)* في قرار صادر سنة 1870 بمناسبة النظر في الدعوى التي رفعها امبرطور فرنسا "نابليون"، إذ أكدت على أنّه بإمكان ملك أجنبي رفع دعوى أمام القضاء الأمريكي.

L. Cavaré, Le droit international public positif, Op. Cit., p. 12.

من المستقر عليه بأنّ الدول تملك حرية تامة في اختيار معايير ممارسة اختصاصها القضائي الجزائي. ولا يحد هذه الحرية إلا القيود التي يفرضها القانون الدولي[1]، من بينها الحصانات الدبلوماسية[2]. فالحصانة ليست إعفاء من تطبيق قانون العقوبات، بل هي حماية إجرائية تعطل حق الجهات القضائية الأجنبية في تحريك إجراءات الدعوى العمومية ضد ممثلي الدول[3].

هكذا، لا تجعل الحصانة القضائية الجزائية المستفيد منها فوق قوانين الدولة المرسل إليها، بل تعفيه فقط من الخضوع للإجراءات القضائية، باعتبارها استثناء من الاختصاص القضائي وليس إعفاء من تطبيق القانون.

2- طبيعة دفع رئيس الدولة بالحصانة القضائية الجزائية.

انقسم الفقه بشأن مسألة تحديد طبيعة الدفع بالحصانة القضائية الجزائية أمام الجهات القضائية الأجنبية التي بادرت بإجراءات قضائية ضد رئيس دولة، بين اتجاه أول يعتبره دفع بعدم الاختصاص القضائي (أ). واتجاه ثاني يعتبره دفع بعدم قبول الدعوى (ب).

أ- الدفع بالحصانة القضائية الجزائية دفع بعدم الاختصاص.

يرى هذا الموقف بأنّ التمسك بالحصانة القضائية هو دفع بعدم اختصاص محاكم الدولة المستقبلة. لأنّ جميع الدعاوى التي يكون فيها ممثلو الدول الأجنبية طرفا تخرج من نطاق اختصاص الجهات القضائية الأجنبية[4].

---

[1]- C.P.J.I., Lotus, arrêt du 7 septembre 1927, série A, n° 10. "…Tous ce qu'on peut demander à un Etat, c'est de ne pas dépasser les limites que le droit international trace à sa compétence".

[2]- أنظر، أشرف عبد العليم الرفاعي، الاختصاص القضائي الدولي، دار الكتب القانونية، مصر، 2005. ص. 98.

P. Gaeta, Les règles internationales sur les critères de compétences des juges nationaux, in A. Cassese, M. Delas-marty (dir.), "Crimes internationaux et juridictions internationales", P.U.F., Paris, 2002, p. 195.

[3]- M. Cosnard, La soumission des Etats aux tribunaux internes face à la théorie des immunités, Op. Cit., p. 40. P. M. Dupuy, Droit International Public, 9ème éd., Dalloz, Paris, 2008, p. 128.

[4]- شادية رحاب، الحصانة القضائية الجزائية للمبعوث الدبلوماسي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة، 2007، ص. 80.

غير أنّ هذا الموقف منتقد، لأنّ الدفع بالحصانة القضائية الجزائية مختلف عن الدفع بعدم الاختصاص القضائي أي عدم قدرة القاضي الفصل في مسائل معينة[1]. فلا حاجة للتمسك بالحصانات الدبلوماسية أمام محكمة غير مختصة أصلا، بل إنّ الدفع بالحصانة القضائية يتم أمام محاكم جزائية تنعقد لها الولاية القضائية في الظروف العادية بنظر الجريمة المنسوبة إلى ممثلي الدول الأجنبية[2]. وما الحصانة القضائية الجزائية إلا سببا استثنائيا يفرضه القانون الدولي، يجعل المحاكم الأجنبية عاجزة على ممارسة هذا الاختصاص.

ب- الدفع بالحصانة القضائية دفع بعدم قبول الدعوى.

يرى الرأي الراجح بأنّ الاحتجاج بالحصانة القضائية هو دفع إجرائي بعدم قبول الدعوى[3]. ويرجع ذلك إلى أن القاعدة الجزائية تتضمن شرط سلبي يعلق تطبيقها على شرط انعدام الصفة الدبلوماسية في الشخص المتهم. وعليه فإنّ موضوع الحصانة القضائية لا يتعلق بالاختصاص القضائي، وإنما يتعلق بممارسة هذا الاختصاص. إذ يترتب عليها إلزام القاضي الوطني بعدم قبول الفصل في الدعوى التي يختص بنظرها بصورة عادية اتجاه الأشخاص الذين لا تتوفر فيهم الصفة التمثيلية الدولية[4].

غير أنّ الدفع بعدم الاختصاص أو بعدم قبول الدعوى، يفترض وجود إجراءات جزائية تم تحريكها مسبقا ضد رئيس دولة أجنبي. وهذا ما قد يتعارض أوليا *(a priori)* مع الغرض من تقرير قاعدة الحصانة القضائية، ألا وهو تفادي أي إجراء من شأنّه مضايقة رئيس الدولة وعرقلته في أداء مهامه التمثيلية الدولية[5].

---

[1]- Ph. Cahier, Le statut diplomatique, in "Aspects récents du droit des relations diplomatiques", S. F. D. I., Colloque de Tours, du 02, 03 et 04 Juin 1988, A. Pedone, Paris, 1989, p. 222. J. Verhoeven, Les immunités propres aux organes ou autres agents des sujets du droit international, in J. Verhoeven (dir.), "Le droit international des immunités : contestation ou consolidation ?", Op. Cit., p. 86.

[2]- C.I.J., Droit d'asile, (Colombie c. Pérou), arrêt du 20 novembre 1950 ; "Une protection contre l'application régulière des lois et la juridiction des tribunaux **légalement constituée** […] deviendrait en fait l'équivalent d'une immunité", p. 22. (Nous soulignons).

[3]- A. Huet, R. Koerning-Joulin, Droit pénal international, P.U.F., Thémis, 2e éd., 2001, p. 224.

[4]- Ch. Dominicé, Quelques observations sur l'immunité de juridiction pénale de l'ancien chef d'Etat, R.G.D.I.P., 2/1999, p. 299. P. M. Dupuy, Droit international public, Op. Cit., p. 82.

[5]- نظرا لأهمية هذه المسألة، أكد بعض أعضاء لجنة القانون الدولي في تعليقهم على تقرير المقرر الخاص حول "الحصانة القضائية الجزائية الأجنبية لممثلي الدول"، على أنّ تقرير الاختصاص يسبق منطقيا مسألة الحصانة. وعليه فإنّ مسألة الحصـــانة لا تطـــرح أصلا إلا بعد تقرير المحكمة اختصاصها في نظر القضية. =

ثانيا: الحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة قاعدة إجرائية مؤقتة.

باعتبارها قاعدة إجرائية مؤقتة، تختلف الحصانة القضائية الجزائية، على الأقل من الناحية النظرية، عن الدفع باللامسؤولية الجزائية (1)، وتختلف كذلك عن الدفع بنظرية أعمال الحكومة (2).

1- اختلاف الحصانة القضائية الجزائية عن اللامسؤولية الجزائية:

تتميز قاعدة الحصانة القضائية الجزائية التي يتمتع بها رئيس الدولة أمام المحاكم الأجنبية بالطابع المؤقت، إذ تزول بزوال الصفة الرسمية عن رئيس الدولة، باعتبارها سبب وجودها. وهذا ما يميزها عن الدفع باللامسؤولية الجزائية (Irresponsabilité)، باعتباره دفع موضوعي يهدف إلى نفي المسؤولية الجزائية بشكل نهائي والاستفادة من اللاعقاب. فالحصانة القضائية الجزائية لا تؤدي بالضرورة إلى إفلات المستفيد منها من المسؤولية الجزائية[1].

لا يصلح هذا التمييز إلا بشأن رئيس الدولة في وظيفة الذي يتمتع بحصانة قضائية جزائية مؤقتة، تحميه طيلة الفترة الرئاسية من الخضوع للقضاء الجزائي الأجنبي. أما بالنسبة إلى رئيس دولة سابق، فإنّه يتمتع بلا مسؤولية جزائية مطلقة ولمدى الحياة، وذلك بالنسبة لجميع الأعمال التي صدرت عنه لما كان في وظيفة والمرتبطة بوظائفه الرسمية. إذ تبقى هذه الأخيرة محصنة من الاختصاص القضائي الجزائي الوطني والأجنبي على حد سواء. هذا ما يجعل الحصانة القضائية الجزائية وسيلة من أجل ضمان اللاعقاب، باعتبار أن الإفلات من العقاب هو عدم التمكن قانونا أو فعلا من تحريك إجراءات متابعة مرتكبي الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي[2].

= A.C.D.I., Premier rapport préliminaire du Rapporteur spécial *M. Roman A. Kolodkin* devant la C.D.I., "L'immunité de juridiction pénale étrangère des représentants de l'Etat", A.G., Doc. offi., 60e session, 5 mai-6 juin et 7 juillet-8 aout 2008, supplément n° 10 (A/62/10), §. 282.

[1]- C.I.J., Mandat d'arrêt du 11 avril 2000 (Congo c. Belgique), arrêt du 14 Février 2002, "…Immunité de juridiction pénale et responsabilité pénale individuelle sont deux concepts nettement distincts. Alors que l'immunité de juridiction revêt un caractère procédural, la responsabilité pénale touche au fond du droit. L'immunité de juridiction peut certes faire obstacle aux poursuites pendant un certain temps ou à l'égard de certaines infractions ; elle ne saurait exonérer la personne qui en bénéficie de toute responsabilité pénale". § 60.

[2]- تقرير الخبيرة المستقلة (Diane Orentlicher) المعنية باستيفاء مجموعة المبادئ لمكافحة الإفلات من العقاب، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، الدورة الحادية والستون، 8 فيفري 2005، ص. 6.

ومع ذلك هناك علاقة تبعية بين الحصانة القضائية الجزائية والمسؤولية الجزائية. تظهر هذه العلاقة في أنّ احتمالات تحريك مسؤولية رئيس دولة مرتبطة بمدى اتساع أو ضيق نطاق الحصانة القضائية الجنائية التي يستفيد منها.

كلما كانت الحصانة القضائية ضيقة النطاق، اتسعت حالات واحتمالات تحريك مسؤوليته الجزائية. والعكس كلما كانت الحصانة القضائية واسعة النطاق كما هي عليه في القانون الدولي التقليدي، فإنّها تجعل حالات وإمكانيات تحريك المسؤولية الجزائية محدودة.

2- اختلاف الحصانة القضائية الجزائية عن نظرية أعمال الحكومة:

تعني نظرية "أعمال الحكومة" (Doctrine de l'act of state) أنّ القاضي الأجنبي ملزم باحترام التصرفات التشريعية والإدارية الصادرة ضمن الاختصاص السيادي لدولة أجنبية. تهدف هذه النظرية في القانون الأنجلوسكسوني إلى تكملة عجز نظرية حصانة الدولة عن ضمان حماية تصرفات الدولة التي يمكن أنْ تكون عرضة لفحص المشروعية من طرف المحاكم الأجنبية. أمام هذا الفراغ تتدخل نظرية "أعمال الدولة" من أجل خلق نوع من الحصانة المادية لصالح الأشخاص الذين لم يعد لهم أي رابطة بالدولة الأجنبية (رئيس دولة أو حكومة سابق مثلا)[1]. استنادا إلى هذا النظرية لا يمكن للمحاكم الأجنبية النظر في التصرفات الرسمية الصادرة عن أعوان الدولة، وذلك ليس على أساس الطبيعة الأجنبية للتصرف، بل على أساس الطبيعة الحكومية لصاحبه، إذ تعتبر هذه التصرفات صادرة عن الدولة ذاتها[2].

---

[1]- J. Cambacau, La doctrine de l" "act of state" aux Etats-Unis développement récents, R.G.D.I.P., 1/1973, p. 76.

[2]- هكذا أكد القضاء الأمريكي في قرار صادر عام 1876 بشأن دعوى مسؤولية رفعها مواطن أمريكي ضد الرئيس السابق لدولة Saint-Domingue على أنّ:

"Les principes universels de courtoisie entre les nations et les règles établies du droit international obligent les tribunaux d'un Etat à s'abstenir de statuer sur les actes faits par un autre Etat sur son propre territoire".

وكذلك في قرار صادر في 1895 في دعوى مسؤولية رفعها مواطن أمريكي ضد قائد الثورة في فنزويلا على أنّ:

"Tout Etat souverain a l'obligation de respecter l'indépendance de tout autre Etat souverain, et les tribunaux d'un Etat ne doivent pas statuer sur les actes faits par les gouvernements d'un autre Etat dans les limites de son territoire". Cité in J. Cambacau, La doctrine de l" "act of state" aux Etats-Unis développement récents, Op. Cit., pp. 77. 78.

لما كانت الحصانة القضائية الجزائية استثناء من قواعد الاختصاص القضائي، تختلف عن نظرية أعمال الحكومة باعتبارها دفع بعدم اختصاص المحاكم الأجنبية بفحص مدى مشروعية التصرفات الصادرة عن ممثلي الحكومات الأجنبية، على أساس ارتباطها بسيادة هذه الدولة[1].

يترتب على الدفع الموضوعي بنظرية أعمال الحكومة نفس الآثار المترتبة عن الدفع الإجرائي بالحصانة القضائية، وهي رفض القضاء الأجنبي النظر في الدعاوي التي يكون موضوعها رؤساء الدول[2].

الفرع الثاني

تطور مبررات قاعدة الحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة

اهتم فقه القانون الدولي منذ القدم بموضوع المبررات القانونية والفلسفية أو الأسباب التي تستند إليها المعاملة الدولية الجزائية الخاصة التي يستفيد منها رؤساء الدول.

وقد تطورت هذه المبررات عبر الزمن متأثرة بالتطور الذي شهده المركز القانوني لرؤساء الدول على المستويين الدولي والدستوري. فلما كان رئيس الدولة هو الدولة ذاتها ارتبطت الحصانة القضائية الجزائية وغيرها من الامتيازات الدولية بشخص رئيس الدولة (أولا). أما بعد الفصل بين الدولة ورئيسها أصبحت الحصانة القضائية الجزائية تسند إلى الدولة، أما رئيسها فهو المستفيد منها من أجل ممارسة وظائفه التمثيلية (ثانيا). هذا وساهمت الممارسة القضائية الدولية من أجل محاكمة رؤساء الدول في ظهور نظرية حماية العلاقات الدولية كأساس إضافي للحصانة القضائية الجزائية لرؤساء الدول (ثالثا).

---

[1]- وفقا لهذه النظرية أكد وزير العدل الأمريكي في 1779 في قضية *(Callot)* محافظ في الجزيرة الفرنسية (Guadeloupe) على أنّه لا يجوز للقضاء الأمريكي فحص مشروعية أعمال المدعى عليه في إطار ممارسته لوظائف السلطة العامة، وأنّه لا يمكن تحديد نطاق سلطاته إلا من طرف المحاكم الوطنية في دولته.

P. Weil, Le contrôle par les tribunaux nationaux de la licéité internationale des actes des Etats étrangers, A.F.D.I., 1979. pp. 26. 36.

[2]- B. Stern, Immunités et doctrine de l'Act of State, Op. Cit., p. 67. A. Bianchi, L'immunité des Etats et les violations graves des droits de l'homme : La fonction de l'interprète dans la détermination du droit international, Op. Cit., p. 84.

أولا: الحصانة القضائية الجزائية امتياز لصيق بشخص رئيس الدولة.

كان رئيس الدولة في القرون القديمة هو الدولة ذاتها[1]، يسيطر على جميع السلطات ويمارسها شخصيا سواء على المستوى الداخلي وحتى في علاقات الدولة مع غيرها من الدول[2]، دون أنْ يخضع لأي شكل من أشكال الرقابة[3].

استند الفقه في تبرير المركز القانوني الممتاز للملوك الأجانب إلى نظرية الطبيعة المقدسة للسلطة. إذ كانت الحصانات والامتيازات المقررة في القانون الدولي امتياز شخصي للملك، تستند إلى ضرورة إحاطة الملك بالرعاية والحماية، باعتباره شخصا مقدسا تتجسد في ذاته الإرادة الإلهية فوق الأرض[4].

تظهر آثار هذه النظرية في الكثير من مؤلفات القانون الدولي آنذاك. إذ اعتبر (Henning Amisaeus) بأنّ الملك مقدس لا يمكن محاكمته أمام أي محكمة فوق الأرض وهو غير مسؤول إلا أمام الإله[5]. كما اعتبر (Carlo Francesco Gabba) بأنّ وظيفة الملك ليست كالوظائف العامة الأخرى، لذلك لا تنتهك حرمته في جميع مظاهر نشاطاته[6].

---

[1]- كان ملك فرنسا لويس السادس عشر يؤكد على أنّ الدولة تتجسد في شخصه بمقولة شهيرة: "الدولة هي أنا"

"l'Etat c'est moi". Cité in P. M. Dupuy, Crimes et immunité ou dans quelle mesure la nature des premiers empêche l'exercice des secondes, Op. Cit., p. 289.

[2]- كانت العلاقات الدولية تتشخص في ذات الملك، بمعنى أنّه هو الذي يبرم المعاهدات الدولية ويشرف على تنفيذها شخصيا كأنّها التزام شخصي. كما يتولى مهمة تمثيل دولته لدى غيرها من الدول إما شخصيا أو عن طريق المبعوثين والسفراء الـذين يتولـون تمثيل الملك لا الدولة. أنظر، سموحي فوق العادة، الدبلوماسية الحديثة، دار اليقظة العربية، ط. أولى، 1973، د.م.ن.، ص. 103.

[3]- كان الملوك يلقبون بالسادة (Les Souverains)، لأنّهم يسيطرون على جميع مظاهر السلطة العامة، ولا يوجد أي سلطة تعلوا سلطتهم فوق الأرض: أنظر في هذا المعنى،

Ch. Dupuis, Règles générales du droit de la paix, R.C.A.D.I., t. 32, 1932, p. 56. S. A. Watts, The legal position in international law of head of States, head of governments and foreign ministers, pp. 35. 37.

[4]- J. P. Pancracio, L'évolution historique du statut international du chef d'Etat, in "Le chef d'Etat et le droit international", Op. Cit., pp. 89.90.

[5]- Cité in, A. Borghi, La poursuite des chefs d'Etats devant les tribunaux étrangers, Souveraineté étatique contre justice internationale ?, in T. Balmelli, A. Borghi et P. A. Hildbrand, "La souveraineté au XXI ème siècle", E.I.U.S., 2003, p. 93.

[6]- Ibid, p. 94.

أصبحت بعد ذلك نظرية الطبيعة المقدسة لشخص الملك أساسا تقوم عليها نظرية خيالية أخرى تتمثل في "**نظرية الامتداد الإقليمـــي**" (Extraterritorialité)، وبموجب هذه النظرية يعتبر رئيس الدولة المتواجد فوق الإقليم الأجنبي وكأنّه متواجد فوق إقليم دولته.

J. L. Brierly, Règles générales du droit de la paix, Op. Cit., p. 162. A. Mahiou, Le droit international ou la dialectique de la rigueur et de la flexibilité, R.C.A.D.I., t. 337, 2008, p. 162. N. Quoc Din, P. Daillier, M. Forteau et A. Pellet, Droit international public, 8e éd., L.G.D.J., 2009, p. 833.

ثانيا: الحصانة القضائية الجزائية وسيلة لضمان أداء رئيس الدولة لوظائفه التمثيلية الدولية.

كان للأفكار السياسية الحديثة، على غرار مبدأ الفصل بين الدولة كشخص من أشخاص القانون العام وأعوانها، دورا بارزا في تراجع نظرية الطبيعة المقدسة للملك. نتيجة ذلك حلت الدولة كشخص من أشخاص القانون الدولي محل الملوك، ولم يعد رئيس الدولة هو الدولة ذاتها، بل أصبح يمارس فقط وظيفة عامة منظمة بقواعد دستورية[1]. عملا بمبدأ مستقر في القانون الدولي *(Jus repraesentationis omnimodo)*[2]، يتمتع رئيس الدولة بصفة تمثيلية دولية اتجاه أشخاص القانون الدولي تجعل منه ممثل الدولة الرئيسي في علاقاتها مع الدول والمنظمات الدولية[3]، إذ أنّ كل ما يلتزم به على المستوى الدولي ينسب إلى دولته[4].

---

[1]- J. Salmon, Représentativité international et chef d'Etat, in "Le chef d'Etat et le droit international", Op. Cit., pp. 160. 161.

[2]- G. Scelle, Manuel de droit international public, éd., Domat Montchrestien, Paris, 1948, p. 543. A. Borghi, L'immunité des dirigeants politiques en droit international, Op. Cit., p. 15.

[3]- أنظر نص الفقرة 2 (أ) من المادة 07 من اتفاقية قانون المعاهدات لعام 1969 على أنّه " يعتبر رؤساء الدول، رؤساء الحكومات، وزراء الخارجية فيما يتعلق بجميع الأعمال الخاصة بإبرام معاهدة، ممثلون لدولهم بحكم وظائفهم، دون حاجة إلى تقديم وثائق تفويض". صادقت عليها الجزائر بمقتضى المرسوم رقم 87-222 المؤرخ في 13 أكتوبر 1987، ج. ر. عدد 42 صادر في 14 أكتوبر 1987. وهذا ما أكدته أيضا الفقرة 2 (أ) من المادة 07 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات بين الدول والمنظمات الدولية أو بين المنظمات الدولية المبرمة بتاريخ 21 مارس 1986. لم تدخل بعد حيز التنفيذ.

M. Kamto, La volonté de l'Etat en droit international, R.C.A.D.I., t. 310, 2004, pp. 69. 72.

[4]- سبق أنْ أكدت المحكمة الدائمة للعدل الدولية على الصفة التمثيلية الدولية لوزير الشؤون الخارجية.

C.P.J.I, Statut juridique de Groënland orientale, Arrêt du 5 avril 1933, série A/B, n° 53, p. 72.

كما أكدت محكمة العدل الدولية على أنّه بالنظر إلى وظائف رئيس الدولة، فإنّ الإعلانات والتصريحات العلنية كتابية كانت أو شفوية في علاقات الدولة الخارجية تعتبر بمثابة أعمال الدولة ذاتها.

C.I.J., Essais nucléaires, Australie c. France, Arrêt du 20 décembre 1974, § 36, 40, 53.

غير أنّ تطور مجالات العلاقات الدولية وتشعبها دفع أيضا بالوزراء كل في ميدانه إلى الدخول بقوة في الحياة السياسية الدولية عن طريق المشاركة في الملتقيات والمؤتمرات الدولية. هكذا أصبح الكثير من الفقه يشير إلى وجود تنافس بين الوزراء الفنيين (Ministres techniques) والمفوضون التقليديين أي رؤساء الدول والحكومات ووزراء الشؤون الخارجية في مجال التمثيل الدولي. وهذا سبب كاف في نظر هؤلاء من أجل الاعتراف لهؤلاء ببعض الامتيازات والحصانات الدبلوماسية المؤقتة التي يتمتع بها عادة المبعوثين فوق العادة، طيلة مدة تواجدهم في دولة أجنبية في إطار القيام بمهامهم.

H. Tourard, l'internationalisation des Constitutions nationales, Op. Cit., pp. 70. 72. M. Kamto, Une troublante "immunité totale" du ministre des affaires étrangères (Sur un aspect de l'arrêt du 14 février 2002 dans l'affaire relative au mandat d'arrêt du 11 avril 2000, R.B.D.I., 1-2/2002, p. 525.

بموجب هذه النظرية لا يستفيد ممثلي الدولة من الحصانة القضائية الجزائية كامتياز شخصي[1]، بل باعتبارها وسيلة قانونية ضرورية تسمح للدولة بتصريف شؤونها الخارجية عن طريق ممثليها الدبلوماسيين[2].

تستند مبررات الحصانات والامتيازات الدبلوماسية إلى ضرورة توفير الحماية والاحترام الواجبين لرئيس الدولة، من أجل القيام بوظائفه بكل حرية واستقلال. لأنّ اتخاذ أي إجراءات قضائية اتجاه رئيس دولة أجنبي قد يؤدي إلى عرقلة أداء مهامه الرسمية[3]. وبمعنى آخر الحصانة القضائية الجنائية لرؤساء الدول هي نتيجة لكونهم يمثلون دولا ذات سيادة ويقومون بوظائف تبلغ درجة كبيرة من الأهمية تستدعي توفير الجو الملائم لأدائها[4].

ثالثا: الحصانة القضائية الجزائية وسيلة للحفاظ على التوازن في العلاقات الدولية.

أصبح بعض الفقه يؤسس الحصانة القضائية الجزائية استنادا إلى ضرورة حماية الأجهزة التمثيلية الدولية، باعتبارها من أدوات حفظ العلاقات السلمية الدولية. وذلك لأنّ محاكمة رئيس دولة من طرف محاكم أجنبية يمكن أنْ يؤدي إلى زعزعة استقرار العلاقات ما بين الدولية[5]، ويمكن أنْ يهدد العلاقات السلمية ما بين الدولية[6].

---

[1]- أنظر، ف. 4، 5 و7 من ديباجة اتفاقية العلاقات الدبلوماسية، اتفاقية العلاقات القنصلية واتفاقية البعثات الخاصة.

[2]- H. Accioly, Traité de droit international public, traduit par P. Goulé, Rec. Sirey, Paris, 1940, p. 233. L. Lombois, Immunité, extraterritorialité et droit d'asile en droit pénal international, R.I.D.P., vol. 49/1, pp. 506. 507.

[3]- C.I.J., Arrêt du 14 Février 2002, §§ 53. 54, 55. Dans la même affaire, C.I.J, Demande en indication de mesures conservatoires, Ordonnance du 8 décembre 2000, § 72. J. Verhoeven, Quelques réflexions sur l'affaire relative au mandat d'arrêt du 11 avril 2000, Op. Cit., p. 532. I.D.I., Rés., Les immunités de juridiction et d'exécution du chef d'Etat et de gouvernement en droit international, Session de Vancouver, 2001, 3ème Cons.

في نفس الاتجاه، الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في قضية (Mazilu) بتاريخ 15 ديسمبر 1989 (اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، ف. 61. والرأي الاستشاري الصادر في قضية (Cumaraswamy) بتاريخ 29 افريل 1999 (الحصانة القضائية لمقرر خاص لدى لجنة حقوق الإنسان).

[5]- J. Verhoeven, Quelques réflexions sur l'affaire relative au mandat d'arrêt du 11 avril 2000, Op. Cit., p. 533.

[6] - L. Lefur, Précis de droit international public, 4eme éd., Dalloz, Paris, 1939, p. 252.

تعتبر هذه النظرية امتدادا طبيعيا لنظرية احترام المساواة بين الدول ذات السيادة باعتباره أحد المبادئ الأساسية التي جاءت بها اتفاقية واستفاليا. عملا بمبدأ قانوني مستقر لا يمكن أنْ تمارس دولة اختصاصها القضائي اتجاه نظيراتها من الدول التي تعادلها *(Par in parem non habet imperium)*[1]. نتيجة لذلك فإنّ حصانة الملك أمام المحاكم الأجنبية هي نتيجة لحصانة الدولة ذاتها في ممارسة سيادتها في القانون الدولي[2]. إذ لا يجوز أنْ تقوم المحاكم الأجنبية بمحاكمة ملك أجنبي، وإلا اعتبر ذلك محاولة لمحاكمة دولة أجنبية ذات سيادة تتجسد في ذات الملك[3].

بعد المحاولات العديدة من أجل اقتياد رؤساء الدول أمام الجهات القضائية الأجنبية، اتضح بأنّ "نظرية الأساس الوظيفي" لم تعد كافية من أجل تبرير المعاملة الجزائية المتميزة التي يستفيد منها رؤساء الدول في حالة ارتكاب جرائم دولية. غير أنّ هذه النتيجة وان كانت مقبولة، فإنّها اصطدمت بمعطيات أخرى تفرض بدورها إحاطة رؤساء الدول بحماية جزائية ضد اختصاص القضاء الأجنبي. وتتمثل في ضرورة الحفاظ على سير العلاقات الدولية وتفادي التوترات فيها بسبب هذه الإجراءات. أثبت الواقع الدولي أنّ الدول تعتبر قيام المحاكم الأجنبية بإجراءات قضائية ضد ممثليها بمثابة اعتداء على سيادتها، أو على أنّه استفزاز يقتضي الرد عليه بالطرق الدبلوماسية المعتادة، أو بإجراءات انتقامية عملا بمبدأ المعاملة بالمثل.

---

[1]- "L'égal n'a pas d'autorité sur son égal". A. Mahiou, Le droit international ou la dialectique de la rigueur et de la flexibilité, Op. Cit., p. 164. G. Hafner, L. Lange, La Convention des Nations Unies sur les immunités juridictionnelles des Etats et de leurs biens, A.F.R.I., 2004, p. 45. M. Henzelin, Le principe de l'universalité en droit pénal international, Helbing, Lichtenhahn, Bâle, Genève, Munich, 2000, p. 61.

[2]- J. F. Lalive, L'immunité de juridiction des Etats et des organisations internationales, R.C.A.D.I., t. 84, 1953, pp. 212. 213.

[3]- Cour d'appel anglaise, aff. *Mighell. V. Sultan of Johore*, 1894, "…aucune juridiction ne peut être exercées par les tribunaux **sur la personne de tout Souverains d'un autre Etat**". (Nous soulignons), Cité et traduit par, L. Cavaré, Le droit international public positif, Op. Cit., p. 11. Cour d'appel de Paris, arrêt du 23 aout 1870, "Soumettre un souverain à la justice, ce serait évidemment **violer une souveraineté étrangère** et blesser en cette partie le droit des gens". (Nous soulignons). Cité in W. Bourdon, Vers la fin de l'immunité pour les chefs d'Etat en exercice ?, in "Terrorisme et responsabilité pénale internationale", Paris, 2002, p. 352.

يشير الفقه عادة إلى وجود استثناء واحد على هذه القاعدة، يتمثل في إمكانية محاكمة رئيس دولة منهزمة في الحرب، لأنّ مصيره يتبع مصير دولته، بما أنّه لم يعد (*par in parem*)، بل سيخضع لقاعدة (*vae victs*).

M. Henzelin, L'immunité pénale des chefs d'Etat en matière financière. Vers une exception pour les actes de pillage de ressources et de corruption ?, Op. Cit, p. 185.

إلى جانب ذلك، لا يجب أن يتم إنكار الحصانة القضائية الجزائية بصفة مطلقة، لأنّ إمكانية الجهات القضائية الأجنبية المبادرة بإجراءات قضائية ضد ممثلي الدول دون أي قيود، قد يعرّض العلاقات الدولية إلى خطر التعسف في اللجوء إلى هذه الإجراءات.

تتكامل هذه النظريات في تبرير المعاملة الدولية الممتازة المقررة لرؤساء الدول. فرغم صحة نظرية المصلحة الوظيفية ومصلحة العلاقات الدولية فهي ليست الأساس الوحيد للحصانة القضائية الجزائية لرؤساء الدول[1]، بالنظر إلى أنّ الكثير من أوجه هذه الحصانة لا تبررها الاعتبارات الوظيفية فقط، بل يمكن أيضا الرجوع إلى النظريات القديمة التي تستند إلى الطبية السامية للملك.

المطلب الثاني

تكييف الحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة في ضوء مفهوم الإفلات من العقاب

رغم أنّ النظام القانوني الذي تخضع له أعمال وتصرفات رئيس الدولة يختلف في النطاق باختلاف الوضع القانوني لرئيس الدولة، إلا أنّ ذلك لا يؤدي إلى اختلاف الآثار القانونية المترتبة على مركزه الجزائي الدولي والتي تتمثل في إفلاته بشكل مطلق من المسؤولية الجزائية الدولية.

يظهر ذلك بالنسبة إلى رئيس الدولة في وظيفة الذي يتمتع طيلة مدة عهدته الرئاسية بحصانة قضائية جزائية كاملة ومطلقة، تجعل الجهات القضائية الأجنبية عاجزة عن اتخاذ أي إجراء قضائي ضده بالنسبة إلى جميع الجرائم المرتكبة من طرفه، مهما كانت خطورتها وسواء صدرت عنه بصفة رسمية أو شخصية (الفرع الأول).

أما بشأن رئيس دولة سابق، فتزول اعتبارات الحماية الجزائية التي يستفيد منها لما كان في وظيفة. ولا يستفيد، من الناحية النظرية، إلا من حصانة قضائية جزائية نسبية تشمل سوى أعماله الرسمية، دون تلك التي صدرت عنه خارج نطاق مهامه الرئاسية (الفرع الثاني).

---

[1]- يمكن أنْ نستخلص هذا التكامل في التقرير الابتدائي لمقرر لجنة القانون الدولي حول "الحصانة القضائية الجزائية الأجنبية لممثلي الدولة".

Premier rapport préliminaire du Rapporteur spécial *M. Roman A. Kolodkin* devant la C.D.I., "L'immunité de juridiction pénale étrangère des représentants de l'Etat", Op. Cit., § 274.

الفرع الأول

عدم جواز متابعة رئيس الدولة في وظيفة أمام الجهات القضائية الجزائية الأجنبية

يتمتع رئيس الدولة طيلة فترة أدائه وظائفه الرسمية أمام المحاكم الأجنبية بحصانة قضائية جزائية كاملة ومطلقة، سواء كان في زيارة رسمية أو في زيارة خاصة. يمتد نطاق هذه الحصانة إلى كل الأعمال والتصرفات الصادرة عنه، ولا يرد على هذه القاعدة أي استثناء بسبب خطورة الجرائم المنسوبة إليه (أولا).

تتطلب الصفة التمثيلية الدولية التي يتمتع بها رئيس الدولة وكذلك طبيعة الوظائف التي يضطلع بها في حالة تنقله إلى دولة أجنبية، إحاطته بقدر كبير من الحرية والاستقلالية في أدائها وعدم عرقلته في ذلك بأي إجراء قضائي مهما كانت طبيعته (ثانيا).

أولا: تمتع رئيس الدولة بحصانة قضائية جزائية مطلقة وكاملة.

يستفيد رئيس الدولة الأجنبي في وظيفة من حصانة قضائية جزائية مطلقة لا ترد عليها أي استثناءات (1)، تمتد إلى جميع الأعمال مهما كانت طبيعتها القانونية (2)، ومهما كان سبب تواجده على إقليم الدولة المستضيفة (3).

1- امتداد نظام الحصانة القضائية الجزائية إلى جميع الجرائم دون استثناء.

تتصف قاعدة الحصانة القضائية الجزائية لرؤساء الدول في القانون الدولي بكونها مطلقة (Immunité absolue) ولا ترد عليها أي استثناء بسبب خطورة الجريمة المرتكبة[1].

أكد فقه القانون الدولي الكلاسيكي على أنّ رؤساء الدول يعفون بشكل مطلق من المثول أمام الجهات القضائية الأجنبية المختصة بالنسبة إلى كل الجرائم دون أي تمييز بين الخطيرة منها والبسيطة[2]. وبالتالي فإنّ ارتكاب هؤلاء جرائم خطيرة، وإنْ كانت

[1]- S. A. Watts, The legal position in international law of head of States, head of governments and foreign ministers, p. 54.

[2]- I. Moulier, A. Écalle, La cour internationale de justice. Commentaire de jurisprudence, R.Q.D.I., 1/, 2002, pp. 145. 146. M. Kamto, Une troublante "immunité totale" du ministre des affaires étrangères (Sur un aspect de l'arrêt du 14 février 2002 dans l'affaire relative au mandat d'arrêt du 11 avril 2000, Op. Cit., pp. 523. 524. =

جرائم دولية، لا يعد سببا لحرمانهم من الحصانة القضائية الجزائية التي يستفيدون منها اتجاه الجهات القضائية الأجنبية[1].

كما أكدت الجهات القضائية الوطنية في الكثير من المناسبات على أنّه لا يمكن بأي حال من الأحوال تحريك إجراءات متابعة رئيس دولة أجنبي مهما كانت طبيعة وخطورة الجرائم المنسوبة إليه[2].

سارت محكمة العدل الدولية في قرارها الصادر بتاريخ 14 فيفري 2002 على ذات الاتجاه. إذ أكدت على أنّها لم تتوصل إلى استخلاص وجود قاعدة في القانون الدولي العرفي تتضمن استثناءً على الحصانة القضائية لرئيس الدولة في وظيفة بسبب ارتكابه جرائم الحرب أو جرائم ضد الإنسانية[3].

غير أنّ الكثير من مؤلفات القانون الدولي القديمة تشير إلى وجود بعض الاستثناءًات على هذه الحصانة القضائية الجزائية. تتمثل عادة في تلك الجرائم الخطيرة في نظر الدولة المستضيفة والتي قد يرتكبها رئيس الدولة على الإقليم الأجنبي، كأن تكون ماسة بشخص رئيس الدولة المستضيفة أو النظام العام فيها[4].

= أنظر أيضا، عبد العزيز محمد سرحان، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، دراسة تحليلية في الفقه والقضاء الدوليين وأحكام اتفاقيتي فيينا لعامي 1961 و 1963، 1986، د.د.ن.، ص. 65. علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، د.ت.ن.، ص. 44. أنظر كذلك لائحة معهد القانون الدولي (م. 2)، دورة (Vancouver) المنعقدة في سنة 2001 المتعلقة "بالحصانات القضائية والتنفيذية لرئيس الدولة والحكومة في القانون الدولي" على أنّه في "المواد الجزائية يستفيد رئيس الدولة من حصانة قضائية أمام المحاكم الأجنبية، بالنسبة لكل الجرائم التي يكون قد ارتكبها، وذلك مهما كانت خطورتها".

[1]- V. Renaudie, Quelques réflexions suite à la lecture de l'arrêt de la C.I.J du 14 Février 2002, in R.A.J.F.

[2]- **France**, Cass. Crim. 13 mars 2001, n° 1414, *S.O.S. Attentas et Béatrice Boëry* c *Mouammar Khadafi*. Cass. Crim. 13 novembre 2001, affaire *X c. Abdelaziz Bouteflika*. Cass. 23 novembre 2004. **Belgique**, Cass. Crim. 12 Février 2003, *Ariel Sharon*. **Espagne**, Audience National, arrêt du 4 mars 1999, *Fidel Castro*. **Pays Bas**, Tribunal du district d'Amsterdam, *Pinochet*, arrêt du 4 janvier 1994...etc.

[3]- CI.J, Arrêt du 14 Février 2002, § 58. J. Salmon, Libres propos sur l'arrêt de la C.I.J du 14 février 2002, Op. Cit., p. 513.

[4]- في هذا الاتجاه تشير معظم مؤلفات القانون الدولي العام إلى سابقة محاكمة ملكة اسكتلندا (Marie Stuart) والحكم عليها بالإعدام عام 1586 بتهمة التآمر على حياة ملكة بريطانيا. أنظر، الشكري علي يوسف، الدبلوماسية في عالم متغير، ايتراك للنشر والتوزيع، ط. أولى، القاهرة، 2004، ص. 62. عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط. أولى، عمان، 2004. ص. 236. حامد سلطان، القانون الدولي العام وقت السلم، دار النهضة العربية، ط. سادسة، القاهرة، 1976، ص. 118. كما تشير بعض مؤلفات القانون الدولي العام إلى أنّه نتيجة للتطبيق الجامد للاختصاص القضائي الإقليمي، كانت المحاكم الأجنبية تمارس اختصاصها القضائي في متابعة الملوك الأجانب وسجنهم، ولا يمكن إطلاق سراحهم إلا مقابل فدية، وقد كانت هذه الممارسة سببا لعدة حروب بين الدول. =

2- امتداد نظام الحصانة القضائية الجزائية إلى أعمال الوظيفة والأعمال الأجنبية عنها.

يتمتع رؤساء الدول في وظيفة بحصانة قضائية جزائية كاملة (Immunité totale) من المتابعات القضائية من طرف الجهات القضائية الأجنبية. وذلك بالنسبة لكل الأعمال الصادرة عنه خلال الفترة الرئاسية، دون التمييز بين أعمال الوظيفة (Actes de fonction)، والأعمال الخاصة (Actes Privé) [1]. كما تمتد أيضا إلى الأعمال المرتكبة من طرف رئيس الدولة قبل التحاقه بمنصب الرئاسة، باعتبارها أعمال خاصة بطبيعتها[2].

يجد إحاطة أعمال الوظيفة بالحصانة القضائية الجزائية أساسه في اعتبار هذه الأعمال لا تنسب إلى رئيس الدولة شخصيا بل إلى الدولة ذاتها. وبالتالي لا يجوز لأي جهة قضائية غير الجهات القضائية الوطنية النظر فيها باعتبارها أعمال دولة.

أما بالنسبة للأعمال الأجنبية عن الوظائف الرسمية لرئيس الدولة، فإنّ الحصانة القضائية الجزائية الكاملة لا تهدف إلى حمايتها من الاختصاص القضائي الأجنبي، إنما تهدف إلى ضمان أداء رئيس الدولة لوظائفه التمثيلية الدولية على أحسن وجه. فسواء كان العمل المتابع بشأنه رئيس الدولة متعلقا بمهامه الرئاسية أو صدر عنه بصفته الشخصية، فإنّ الآثار التي قد تترتب على اتخاذ أي إجراء قضائي ضده هي نفسها، إلا وهي عرقلة السير الطبيعي والعادي لوظائفه الرسمية في الدولة المستقبلة[3].

3- عدم التمييز بين حالتي الزيارة الرسمية والزيارة الخاصة.

يتمتع رؤساء الدول في وظيفة بحصانة قضائية جزائية مطلقة وكاملة في جميع الأحوال. وذلك دون التمييز بين حالة تواجدهم على إقليم دولة أجنبية في زيارة رسمية (Visite officielle) وحالة تواجدهم فيها في زيارة خاصة (Visite privée)[4].

= A. Borghi, La poursuite des chefs d'Etats devant les tribunaux étrangers, Souveraineté étatique contre justice internationale ?, in T. Balmelli, A. Borghi et P. A. Hildbrand, "La souveraineté au XXI^{ème} siècle", Op. Cit., p. 92.

[1]- J. Verhoeven, Mandat d'arrêt international et statut du ministre, R.A.D.I., mai 2002, p. 2.

[2]- CI.J., Arrêt du 14 février 2002, § 55.

[3]- S. Métille, L'immunité des chefs d'Etats au XVI Siècle, les conséquences de l'affaire du mandat d'arrêt du 11 Avril 2000, R.D.I.S.D.P., 1/2004, p. 48. B. Okiemy, Le parcours juridique M. Hissène Habré devant les juridictions Sénégalaises, R.J.P., 3/2006. p. 380.

[4]- C.I.J., Arrêt du 14 février 2002, § 55.

يقصد بالزيارة الرسمية تلك الزيارة التي يؤديها رئيس الدولة بصورة معلومة إلى دولة أجنبية في مهمة رسمية، بناءً على دعوة رسمية من سلطات الدولة المستضيفة. في هذه الحالة يحظى رئيس الدولة الأجنبي بالرعاية والاحترام الواجبين لشخصه، ولا يمكن لأي جهة قضائية المبادرة بأي إجراء قضائي ضده. لأنّ قواعد العرف والمجاملة والأخلاق الدولية لا تسمح بدعوة رئيس دولة أجنبي إلى زيارة رسمية ثم مفاجئته بإجراءات قضائية مهما كان نوعها أو سببها.

أما بالنسبة للزيارة الخاصة، فهي تلك الزيارة التي يقوم بها عادة رئيس الدولة إلى دولة أجنبية دون إعلامها بذلك، من أجل القيام بأغراض شخصية لا علاقة لها بمهامه الرسمية[1]. وفي هذه الحالة استقر الفقه والقضاء الدوليين على أنّ رئيس الدولة الأجنبي يعامل كأي فرد عادي، ما لم يقم بالإفصاح عن هويته التي يستفيد على أساسها من الامتيازات والحصانات المختلفة[2].

تستند الحصانة القضائية الجزائية في حالة الزيارة الرسمية إلى ضمان أداء رئيس الدولة مهامه التمثيلية في الدول الأجنبية. أما تقرير ذات المعاملة حتى في حالة الزيارة الخاصة فلا يستند إلى ضرورات وظيفية[3]، بل يمكن أن يستند إلى مبررات أخرى، على غرار الحفاظ على حسن سير العلاقات الدولية.

ثانيا: الحصانة القضائية الجزائية حاجز مطلق أمام جميع الإجراءات القضائية.

يتمتع رؤساء الدول في وظيفة بحصانة قضائية جزائية مطلقة وكاملة. ليس فقط لكونها تشمل جميع الجرائم المرتكبة من طرفهم، بل هي كذلك بالنظر أيضا إلى آثارها الإجرائية. إذ تضع هؤلاء في منأى عن إجراءات المتابعة القضائية (1). وتحول أيضا أمام أي إجراء قضائي صادر من الجهات القضائية التابعة للدولة المستضيفة (2).

---

[1]- في إطار الزيارات الخاصة، كان رؤساء الدول في الماضي يلجؤون إلى تقنية السفر إلى دولة أجنبية تحت اسم مستعار *(incognito)* أي دون الإفصاح عن صفتهم الرسمية.

[2]- أنظر، عبد العزيز محمد سرحان، مرجع سابق، ص. ص. 70، 71. أنظر أيضا، علي صادق أبو هيف، مرجع سابق، ص 46. كما أكدت العديد من الجهات القضائية على هذا الموقف في الكثير من المناسبات، نذكر منها قرار 29 نوفمبر 1983 الصادر في انجلترا وقرار 25 جوان 1964 عن المحكمة العليا في النمسا. انظر لمزيد من التفصيل، محمد طلعت الغنيمي، مرجع سابق، ص. 506. هذا ما ذهب إليه أيضا معهد القانون الدولي في نص المادة 6 من لائحة دورة (Vancouver).

[3]- J. Salmon, Manuel de droit diplomatique, Bruylant, Bruxelles, 1996, p. 598.

1- الحصانة القضائية حاجز ضد إجراءات المتابعة القضائية.

تهدف الحصانة القضائية الجزائية مبدئيا إلى منع الجهات القضائية الأجنبية من تحريك إجراءات المتابعة الجزائية ضد رئيس الدولة. وبذلك فهي تتعارض من ناحية أولى *(a priori)* مع جميع الإجراءات القضائية الجزائية الأولية السابقة التي تتطلبها تحريك المتابعة القضائية، على غرار إجراءات التحقق من تواجد المتهم على إقليم الدولة والتحقق من انعقاد الاختصاص القضائي[1].

2- الحصانة القضائية حاجز ضد جميع الإجراءات القضائية الجزائية.

لما كانت مبررات الحصانة القضائية الجزائية وظيفية، فإنّ جميع الإجراءات القضائية مهما بلغت درجة خطورتها، ولو كانت مجرد تهديد بسيط، قد تؤدي إلى المساس بالغرض الذي منحت من أجله الحصانة القضائية الجزائية، ألا وهو ضمان إنجاز رئيس الدولة لوظائفه الرسمية التمثيلية في الدول الأجنبية بكل حرية واستقلال[2].

في هذا الاتجاه، فان مجرد مبادرة الجهات القضائية بإجراءات قضائية ضد ممثلي الدول الأجنبية يتنافى مع ممارسة مستقرة في القانون الدبلوماسي منذ زمن بعيد في مجال الحصانة القضائية الجزائية، ولو لم يتم تنفيذها عن طريق تدابير القوة[3]. لأنّ مبررات هذه الحصانة تقتضي الاعتراف بها مسبقا منذ اللحظة التي قد يترتب على إنكارها القضاء على مبررات وجودها[4]. أما في الحالة العكسية، فمجرد التهديد بهذه الإجراءات قد يحول دون تنقل ممثل الدولة إلى الإقليم الأجنبي، مع أنّ طبيعة وظائفه قد تتطلب ذلك[5].

---

[1]- J. Verhoeven, Les immunités propres aux organes ou autres agents des sujets du droit international, in J. Verhoeven (dir.), Le droit international des immunités : contestation ou consolidation ?, Op. Cit., p. 86. "(…) trancher la compétence, c'est-à-dire juger du pouvoir de juger, est déjà enfreindre l'immunité".

[2]- J. P. Quéneudec, Un arrêt de principe : L'arrêt de la C. I. J du 14 Février 2002, R.A.D.I., mai 2002, "Il ne s'agit pas seulement de tout acte de contrainte ou de cohéritions exercé sur la personne de l'intéressé, comme une mesure d'arrestation par exemple, il peut s'agir aussi d'une simple menace susceptible de porter atteinte à l'exercice normal de ses fonctions…", p. 3.

[3]- Cour suprême d'Allemagne, *Honecker*, Arrêt du 14 décembre 1984. Cité in A. Fenet, La responsabilité internationale du chef d'Etat, R.G.D., 32, 2002, p. 593.

[4]- C.I.J., Immunité de juridiction d'un rapporteur spécial de la Commission des droits de l'homme, avis du 29 avril 1999, § 63.

[5]- J. Verhoeven, Quelques réflexions sur l'affaire relative au mandat d'arrêt du 11 avril 2000, Op. Cit., pp. 534. 535.

يتبين من خلال قراءة حيثيات قرار محكمة العدل الدولية المؤرخ في 14 فيفري 2002 بأنّ رئيس الدولة يستفيد من حصانة قضائية جزائية مطلقة وتامة منذ لحظة وصوله إلى إقليم دولة الاستقبال، ولا يمكن أنْ يكون موضوع أية إجراءات قضائية، لأنّ مجرد تهديده بذلك يتعارض والأداء العادي لوظائفه الرسمية[1].

يتضح من خلال ما سبق الإشارة إليه، بأنّ الحصانة القضائية الجزائية لا تتدخل فقط بعد تحريك إجراءات المتابعة وغيرها من الإجراءات القضائية الأخرى ضد هؤلاء. بل تلعب أيضا "**دورا وقائيا**"، يظهر في سهر القانون الدولي العرفي على إحاطة رئيس الدولة بحماية قضائية جزائية منذ اللحظة التي يصل فيها إلى الإقليم الأجنبي. ويظهر هذا العنصر الوقائي أكثر في حماية رئيس دولة أجنبي ضد كل ما يمكن أنْ يجعله يتراجع على قرار التنقل إلى دولة أجنبية من أجل القيام بمهام رسمية، كأن يكون مهددا بإجراءات قضائية[2].

وان كانت الدول لا تملك أي وسيلة قانونية تسمح لها بمنع الأفراد من إيداع شكاوى ضد رئيس دولة أجنبي، فإنّه في انتظار صدور قرار القاضي بعدم قبولها على أساس الحصانة القضائية الجزائية، يمكنها على الأقل ضمان إنجاز الرئيس الأجنبي وظائفه التمثيلية الرسمية بشكل عادي، وذلك عن طريق الحفاظ على سرية إجراءات التحقيق إن وجدت.

---

[1]- C.I.J, Arrêt du 14 Février 2002, "(…) Le simple fait qu'en se rendant dans un autre Etat ou qu'en traversant celui-ci un ministre des affaires étrangères **puisse être exposé à une procédure judiciaire**, peut le dissuader de se déplacer à l'étranger lorsqu'il est dans l'obligation de le faire pour s'acquitter de ses fonctions". (Nous soulignons) § 55.

[2]- أكد المقرر الخاص أمام لجنة القانون الدولي إلى أنّه سيدرس في تقريره نطاق الالتزام الذي يقع على الدولة الأجنبية، هل ينحصر في عدم المتابعة، أو أكثر من ذلك يمتد إلى الالتزام باتخاذ الإجراءات القضائية من أجل ضمان عدم المساس بحصانة ممثلي الدول الأجنبية.

Premier rapport préliminaire du Rapporteur spécial *M. Roman A. Kolodkin* devant la C.D.I., "L'immunité de juridiction pénale étrangère des représentants de l'Etat", Op. Cit., § 272.

الفرع الثاني

صعوبة متابعة رئيس دولة سابق أمام الجهات القضائية الجزائية الأجنبية

نظرا لارتباط الحصانة القضائية الجزائية بالوظائف الرسمية، فإنّ رئيس الدولة يستفيد منها مادام في وظيفة وتزول مبدئيا بزوالها. وذلك بالنسبة لجميع التصرفات والأعمال الأجنبية عن الوظائف الرسمية لرئيس الدولة. أما بشأن الأعمال المتصلة بأداء وظائفه الرسمية، فإنّ رئيس الدولة السابق يستمر في الاستفادة من ذات المعاملة الجزائية التي كان يستفيد منها لما كان في وظيفة (أولا).

يشكل التمييز بين الأعمال الرسمية والأعمال الخاصة الركيزة الأساسية التي يتم على أساسها تحديد نطاق المركز الجزائي لرئيس دولة سابق أمام الجهات القضائية الأجنبية. غير أنّ الممارسة القضائية ليست على قدر كاف من الاستقرار والدقة بشأن هذه المسألة، مما يؤدي إلى صعوبة وضع معيار فاصل بين الطائفتين، خاصة عندما يتعلق الأمر باتهام رئيس الدولة بجرائم دولية خطيرة (ثانيا).

أولا: اختلاف نطاق الحصانة القضائية الجزائية باختلاف الطبيعة القانونية للأعمال الصادرة عن رئيس الدولة.

لا يستفيد رئيس دولة سابق من حصانة قضائية جزائية كاملة، بل تخضع أعماله المختلفة لنظام قانوني مختلف باختلاف طبيعتها القانونية. إذ يتمتع فقط بحصانة نسبية ومحدودة تقتصر على أعمال الوظيفة، دون الأعمال الأجنبية عن الوظيفة الرسمية، سواء كانت سابقة لتاريخ التحاقه بمنصبه، أو كانت معاصرة للعهدة الرئاسية، متى كانت لا تتصل بأي صورة كانت بوظائفه الرسمية.

1- استمرار رئيس دولة سابق في الاستفادة من الحصانة القضائية الجزائية عن أعمال الوظيفة.

تكمن الغاية الأساسية لمبدأ حصانة رؤساء الدول ضد الاختصاص القضائي الأجنبي في حماية الوظيفة الرئاسية وليس الشخص الذي يتولاها. من هذا المنطلق استقر قانون الحصانات الدولية على مبدأ جوهري تقليدي يتمثل في التمييز بين الأعمال

الرسمية والأعمال الخاصة الأجنبية عن الوظائف الرسمية، ومنع المحاكم الأجنبية النظر في الطائفة الأولى بصورة مطلقة.

يتمتع رئيس الدولة أمام المحاكم الأجنبية بحصانة قضائية جزائية مادية وظيفة *(ratione materia)* تشمل كل الأعمال المرتبطة بأداء وظائفه الرسمية طيلة العهدة الرئاسية، ولا يمكن متابعته بشأنها حتى بعد زوال صفته الرسمية[1]. بالنتيجة يستفيد بشأنها من لامسؤولية جزائية غير محدودة أمام الجهات القضائية الأجنبية[2].

يبرر غالبية فقهاء القانون الدولي مبدأ التمييز بين الأعمال الوظيفية والأعمال الخاصة لرئيس دولة سابق بنظرية أعمال الدول (Théorie de l'acte de l'Etat)[3]. إذ يترتب على نظر المحاكم الجزائية المحلية في أعمال الوظيفة الرسمية لرئيس دولة أجنبي نتيجتين هما: أولا تكون المحاكم الأجنبية قد أخطأت في تصويب الدعوى بما أنّها حركت مسؤولية رئيس الدولة عن أعمال ليس مسؤول عنها شخصيا[4]. ثانيا تعتبر الأعمال التي سوف تنظر فيها أعمال دولة أجنبية، لا تدخل في نطاق اختصاصاتها القضائية، وهذا ما يتعارض مع مبدأ احترام المساواة في السيادة بين الدول[5].

---

[1]- A. Cassese, Peut-on poursuivre les hauts dirigeants des Etats pour des Crimes internationaux ? A propos de l'affaire Congo c /Belgique (C. I. J), R.S.C.D.C., 3/2002, pp. 487. 489.

[2] - P. Cahier, Le droit diplomatique contemporain, Droz, 1962, p. 253. J. Salmon, Immunité et actes de fonction A.F.D.I., 1992, p. 140.

[3]- M. Frulli, Le droit international et les obstacles à la mise en œuvre de la responsabilité pénale pour crimes internationaux, in A. Cassese, M. Delas-Marty (dir.), "Crimes internationaux et juridictions internationales", Op. Cit., p. 216. F. Poirat, Immunité de juridiction pénale du chef d'Etat étranger en exercice et règle coutumière devant le juge judiciaire, Op. Cit., p. 482. M. Henzelin, L'immunité pénale des ministres selon la Cour internationale de justice, R.P.S., vol. 120, 2002, p. 254. J. Verhoeven, Les immunités propres aux organes ou autres agents des sujets du droit international, in J. Verhoeven (dir.), "Le droit international des immunités : contestation ou consolidation ?", Op. Cit., p. 103. S. A. Watts, The legal position in international law of head of States, head of governments and foreign ministers, p. 89.

[4]- في هذا المعنى ذهب دفاع المتهمين أمام محكمة نورمبورغ العسكرية إلى أنّ "الفعل الذي يقبل الإسناد إلى دولة لا يمكن التمسك به من أجل تحريك مسؤولية مرتكبيه".

Procès des grands criminels de guerre devant le tribunal militaire international, Nuremberg, 14 novembre 1945-1 octobre 1946, p. 151.

[5]- J. Salmon, Immunité et actes de fonction, A.FD.I., 1992, p. 341. J. P Niboyet, Immunité de juridiction et incompétence d'attribution, R.G.D.I.P., 1950, "En pareil cas (…) l'immunité de juridiction découle uniquement de la nature de l'acte, acte essentiellement administratif de l'Etat étranger, ne pouvant pas être apprécié par les tribunaux d'un autre pays sans que ceux-ci ne s'érigent, ce qui serait contraire à l'indépendance des Etats, en contrôleurs de leur propre activité". p. 142. E. Decaux, Le statut du chef d'Etat déchu, A.F.D.I., 1980, p. 101.

لما كانت أعمال الوظيفة صادرة عن رئيس الدولة باسم الدولة ولحسابها، فإنّ هذه الأعمال والتصرفات لا تنسب إليه شخصيا ولا يمكن مساءلته بشأنها حتى بعد زوال صفته الرسمية، بل تنصرف إلى الدولة باعتبارها شخص معنوي عام في القانون الدولي والقانون الوطني[1].

بالنتيجة تتمتع الأعمال الرسمية من حصانة قضائية مطلقة ضد اختصاص الجهات القضائية الأجنبية، لأنّ هذه الأخيرة لا يسعها رقابة مشروعية أو عدم مشروعية تصرفات الأشخاص المعنوية العامة الأجنبية. هذه الأخيرة لا تتحمل مسؤولية أعمالها الرسمية إلا أمام الجهات القضائية ذات الطابع الدولي[2].

2- سقوط الحصانة القضائية الجزائية بالنسبة للأعمال الأجنبية عن الوظيفة.

يستفيد رئيس الدولة في وظيفة من حصانة قضائية جزائية شخصية تشمل كل التصرفات والأعمال الصادرة عنه بصفة رسمية وتلك التي لا علاقة لها بوظائفه. لكن بمجرد انتهاء وظيفة رئيس الدولة، ينتهي حقه في الحصانة القضائية الجزائية التي كان يستفيد منها طيلة مدة العهدة الرئاسية. وذلك بالنسبة لكل الأعمال والتصرفات الأجنبية عن وظائفه الرسمية[3].

وعلى هذا الأساس، يمكن أنْ يكون رئيس دولة سابق عرضة لإجراءات المتابعة القضائية من طرف الجهات القضائية الأجنبية المختصة عن الجرائم التي كون قد ارتكبها بصفة شخصية، دون أنْ يشكل ذلك مساسا بقاعدة الحصانة القضائية الجزائية.

---

[1]- F. Poirat, Immunité de juridiction pénale du chef d'Etat étranger en exercice et règle coutumière devant le juge judiciaire, Op. Cit., " Si l'immunité est matérielle, seuls les actes accomplis dans l'exercice de ses fonctions bénéficient d'une immunité de juridiction, la raison est l'imputation de l'acte à l'Etat, mais alors cette immunité doit logiquement subsister après la cessation des fonctions puisque c'est l'Etat qui en est l'auteur et non la personne privé", p. 482.

[2]- J. P Niboyet, Immunité de juridiction et incompétence d'attribution, Op. Cit., "Seul une juridiction internationale, dans les limites de sa compétence et si la question était portée devant elle régulièrement par un autre Etat, pourrait décider si tel Etat a ou non commis une faute contre le droit international et violé tel ou tel engagement", p. 143.

[3]- C.I.J, Arrêt du 14 Février 2002, § 61. A. Cassese, Peut-on poursuivre les hauts dirigeants des Etats pour des Crimes internationaux ? A propos de l'affaire Congo c /Belgique (C. I. J), Op. Cit., pp. 487. 489. S. Métille, L'immunité des chefs d'Etats au XVI Siècle, les conséquences de l'affaire du mandat d'arrêt du 11 Avril 2000, Op. Cit., p. 51.

ثانيا: صعوبة وضع خط فاصل دقيق بين أعمال الوظيفة والأعمال الأجنبية عنها.

تعتبر أعمال رئيس الدولة السابقة أو اللاحقة عن العهدة الرئاسية أجنبية **بطبيعتها** عن الوظيفة الرسمية. أما بالنسبة إلى الأعمال التي يقوم به رئيس الدولة طيلة الفترة التي يكون فيها في منصب رئاسة الدولة، فإنّ تصنيفها في طائفة الأعمال الرسمية أو الأعمال الأجنبية عنها يثير عدة مشاكل قانونية[1].

1- تباين الممارسة القضائية في مجال التمييز بين أعمال الوظيفة والأعمال الأجنبية عنها.

رغم كثرة المناسبات التي أتيحت للقضاء في نظر مسالة نطاق المركز الجزائي لرئيس دولة سابق أمام الجهات القضائية الأجنبية، إلا أنّه لم يتوصل إلى رسم الخط الفاصل والحاسم بين أعمال الوظيفة والأعمال الأجنبية عنها، أو على الأقل وضع معايير عامة تسمح بهذا التمييز. عادة ما اكتفى القضاء بإعادة التأكيد على تكريس مبدأ التمييز بين أعمال الوظيفة والأعمال الخاصة كأساس لتحديد الأعمال التي تشملها الحصانة القضائية الجزائية وتلك التي لا تمتد إليها.

هكذا رفض القضاء الأمريكي دفع الرئيس الفينزويلي السابق (Marcos Jiménez) بأنّ الجرائم المنسوبة إليه (اختلاس أموال الدولة) صدرت عنه بصفته رئيسا للدولة. كما استبعد القضاء إمكانية تطبيق نظرية أعمال الحكومة على أساس أنّ المعني قد ارتكب الجرائم موضوع المتابعة لأغراضه الشخصية وليس لحساب دولته، ولا يستمر رئيس الدولة في الاستفادة من الحصانة إلا استثناءً بالنسبة للأعمال الرسمية[2].

في هذا المعنى رفضت المحكمة الفدرالية السويسرية دفع الرئيس الفيليبيني السابق بالحصانة القضائية الشخصية بالنسبة لجريمة اختلاس أموال الدولة المنسوبة إليه، في قرارها الصادر بتاريخ 01 جويلية 1987. مؤكدة في نفس السياق على أنّ

---

[1]- J. Salmon, Immunité et actes de fonction, Op. Cit., p 315. A.C.D.I., Projet d'articles sur la responsabilité de l'état pour fait internationalement illicite et commentaires y relatifs, 2001, vol. II, pp. 107. 108, § 7 et 8.

[2]- الخشن محمد عبد المطلب، الوضع القانوني لرئيس الدولة في القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة للنشـــر، الإســـكندرية، 2005، ص. 250.

رئيس دولة في وظيفة يتمتع بحصانة قضائية تشمل أعمال الوظيفة والأعمال الشخصية، عكس رئيس دولة سابق الذي لا يستفيد من حصانة قضائية بالنسبة لأعماله الشخصية، نظرا لغياب أي علاقة بينها وبين وظائفه الرسمية[1].

2- المحاولات الفقهية في مجال التمييز بين أعمال الوظيفة والأعمال الأجنبية عنها.

اجتهد بعض الفقه في وضع عدة معايير يمكن على أساسها التوصل إلى وضع نظرية عامة تسمح بالتمييز بين الأعمال الرسمية والأعمال الخاصة[2]. وقد استنجد في ذلك باجتهاد المحاكم الأجنبية المدنية منها والجزائية في مجال الحصانات الدبلوماسية والقنصلية، وحصانة الموظفين الدوليين.

من خلال بعض المواقف الفقهية والقرارات القضائية يمكن أنْ نستخلص إعمال نظريتين مختلفتين تؤدي كل منها إلى نتائج مختلفة. وهي التطبيق الضيق لأعمال الوظيفة الرسمية (أ)، والتطبيق الموسع لنظرية الأعمال الرسمية (ب).

أ- تطبيق ضيق لنظرية أعمال الوظيفة (Actes de la fonction *stricto sensu*).

مفاد هذه النظرية أنّ أعمال الوظيفة هي تلك السلطات التي تدخل مباشرة ضمن الاختصاص العادي لممثلي الدولة[3]. وبذلك فإنّ وظائف الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين هي تلك الوظائف التي حددتها الاتفاقيات الدولية الجماعية والثنائية والقوانين الوطنية[4]، ووظائف رئيس الدولة هي تلك السلطات التي حددتها القوانين الدستورية المختلفة.

---

[1]- Tribunal Fédéral Suisse, arrêt du 1er Juillet 1987 en cause Marcos et Consorts C. Chambre d'accusation du Canton de Genève ; "S'agissant de l'immunité dont Marcos et son épouse paraissent se prévaloir a l'égard des juridictions Suisses, elle n'entre manifestement en considération en tant qu'obligation faite à la Suisse par le droit des gens qu'a l'égard des chefs d'Etat en fonction, situation qui n'est a l'évidence plus celle de Marcos depuis la fin février 1986. L'immunité personnelle est en effet le pendant de l'immunité dont jouit l'Etat étranger quand il agit *"iure imperii "*, c'est-à-dire dans ses attributs de puissance publique, […] Il serait à tout le moins contraire au système qu'un particulier, qui n'est plus chargé de représenter un Etat, puisse invoquer son immunité personnelle à l'encontre des intérêts même de cet Etat". Disponible sur le site du tribunal, (Rubrique : Jurisprudence).

[2]- J. Verhoeven, Les immunités propres aux organes ou autres agents des sujets du droit international, in J. Verhoeven (dir.), Le droit international des immunités : contestation ou consolidation ?, Op. Cit., pp. 106. 111.

[3]- J. Salmon, Immunité et actes de fonction, Op. Cit., p. 345. A. G. Tachou-Sipowo, L'immunité de l'acte de fonction et la responsabilité pénale pour crimes internationaux des gouvernants en exercice, R. D. McGill, 3/2011, p. 645.

[4]- أنظر اتفاقية فيينا لعام 1961 الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية (م. 3)، اتفاقية فيينا لعام 1963 المتعلقة بالعلاقات القنصلية (م. 5).

استنادا إلى هذا الأساس نكون بصدد أعمال رسمية كلما كان العمل أو التصرف الذي قام به رئيس الدولة يدخل ضمن مجال اختصاصه الدستوري. ونكون بصدد أعمال أجنبية عن الوظيفة الرسمية كلما كان العمل أو التصرف لا يدخل ضمن قائمة صلاحياته الدستورية. يترتب على ذلك بمفهوم المخالفة استبعاد الجرائم التي قد يرتكبها رئيس الدولة من نطاق أعمال الوظيفة واعتبارها أجنبية عنها بطبيعتها. وذلك دون البحث في إمكانية ارتباطها بوظائفه الرسمية، إما في الوسائل أو في الغاية، بما أنّها لا تعتبر من قبيل وظائف رئيس الدولة.

رغم بساطة هذا المعيار وسهولة تطبيقه، إلا أنّه يؤدي إلى نتائج غير منطقية. تتمثل في استبعاد أي حصانة قضائية جزائية بالنسبة للجرائم التي يرتكبها رئيس الدولة بما أنّ ارتكاب الجرائم لا يدخل ضمن اختصاصاته العادية. مع العلم أنّ رئيس الدولة في وظيفة قد يرتكب جرائم إما خارج نطاق وظائفه الرسمية لكن بسببها أو بمناسبتها، أو حتى في إطار وظائفه الرسمية عندما تكون الغاية منها هو تحقيق أهدافا معينة تصبوا إليها الدولة ذاتها. في كلتا الحالتين يظهر رئيس الدولة بمظاهر السلطة العامة، إذ أنّ ارتكاب طائفة معينة من الجرائم على غرار الجرائم الدولية الخطيرة يتطلب شغل وظيفة مدنية أو عسكرية سامية، ثم استعمال وسائل السلطة العامة (شكل التصرف مثل الأوامر والتعليمات الرئاسية، الصفة التي تصرف بها... الخ).

ب- تطبيق موسع لنظرية أعمال الوظيفة(Actes de la fonction lato sensu).

بمقتضى هذه النظرية تتعدى أعمال الوظيفة مجال اختصاص رئيس الدولة. إذ يمكن أنْ يدخل التصرف في نطاق أعمال الوظيفة حتى في حالة كونه لا يدخل ضمن الوظائف الدستورية لرئيس الدولة متى كان متصلا بممارستها أو يساهم في ذلك[1]. إضافة إلى أنّ الطبيعة القانونية الوظيفية لعمل ما لا تتغير لمجرد كونه غير مشروع في

[1]- بمقتضى هذه المقاربة يكون التصرف من أعمال الوظيفة متى كان متصلا بممارسة المهام المسندة إليه، أو ساهم في ذلك، ولو لم يدخل ضمن وظائفه الرسمية. أنظر في هذا المعنى:

C.J.C.E., 5/68, *Sayag*, 11 juillet 1968, "L'immunité (…) ne couvre que les actes qui, par leur nature, représentent *une participation* du bénéficiaire de l'immunité à l'exercice des tâches de l'institution dont il relève". Cité in J. Verhoeven, Les immunités propres aux organes ou autres agents des sujets du droit international, in J. Verhoeven (dir.), Le droit international des immunités : contestation ou consolidation ?, Op. Cit., p. 107.

نظر تشريع دولة الاستقبال، فليس كل فعل مجرم فعل أجنبي بطبيعته عن الوظائف الرسمية[1].

وعليه، عدم مشروعية أي عمل في نظر تشريع دولة الإقامة أو في نظر القانون الدولي، وكذا خروجه عن نطاق الوظائف الرسمية، لا يفقد ممثل الدولة حصانته القضائية الجزائية الشخصية أمام المحاكم الأجنبية متى قام به بسبب الوظيفة، أو باسم الدولة ولحسابها[2]. إذ هناك حالات يرتكب فيها أعوان الدولة جرائم خطيرة لكن بناءً على تعليمات الدولة المرسلة مثل جرائم التجسس والجرائم الإرهابية، كما أنّ ممثل الدولة قد يتجاوز نطاق صلاحياته أو يتصرف بمخالفة التعليمات المتعلقة بها، ومع ذلك يبقي التصرف **عمل من أعمال الوظيفة** تتحمل الدولة مسؤوليته على أساس مسؤولية الدولة عن أعمال أجهزتها[3]. باستثناء وجود قاعدة من قواعد القانون الدولي الجنائي التي تسمح بفصل مسؤولية الدولة عن المسؤولية الشخصية لموظفيها، ولو تصرف باسمها ولحسابها[4]. وقد أكدت في هذا الاتجاه الكثير من الجهات القضائية الأجنبية - في القضايا التي عرضت أمامها بشأن الحالات التي يقوم فيها ممثل الدولة المعتمدة بتصرفات مجرمة في قانون الدولة المعتمد لديها، رغم أنّه يدخل في نطاق وظائفه الرسمية العادية المحددة بموجب الاتفاقيات الدولية الجماعية والثنائية والقوانين الوطنية- على أنّه لا يمكن اعتبار عمل ما بأنّه أجنبيٌّ عن الوظائف الرسمية للمبعوث الدبلوماسي أو القنصلي لمجرد أنّه مخالف لقانون الدولة المعتمد لديها[5].

---

[1] - J. Salmon, Immunité et actes de fonction, Op. Cit., p 346.

[2]- Ibid, "La violation par l'agent du droit de l'Etat de résidence ou du droit international ne lui fait pas pour autant perdre ses immunités si cet acte reste néanmoins un acte de l'Etat. De tels actes, accomplis pour le service du gouvernement de l'Etat d'envoi engage indubitablement la responsabilité de celui-ci". p. 347.

[3]- Dans ce sens l'article 10 du projet d'article sur la responsabilité des Etats pour fait internationalement illicite dispose : "Le comportement d'un organe de l'Etat (…) ledit organe ayant agit en cette qualité, est considéré comme un fait de l'Etat d'après le droit le droit international même si, en l'occurrence, l'organe a dépassé sa compétence selon le droit interne ou a contrevenu aux instructions concernant son activité".

[4]- J. Salmon, Immunité et actes de fonction, "Sauf règle de droit international pénal permettant de dissocier la responsabilité personnelle de l'agent même s'il a agit sur instruction et celle de son Etat, l'immunité personnelle devrait être acquise et les sanctions dirigées contre L'Etat". Op. Cit., p. 348.

[5]- أنظر مثلا قرار محكمة النقض الايطالية المؤرخ في 28 فيفري 1972 في قضية قنصل جمهورية ألمانيا الفدرالية، قـرار ذات المحكمة الصادر في 7 جويلية 1977 في قضية قنصل جمهورية باناما، وقرار القضاء الأمريكي في 30 سبتمبر 1988 في قضية قنصل السويد في شيكاغو... الخ. Cité in J. Salmon, Immunité et actes de fonction, Op. Cit., pp. 334. 336.

الفصل الثاني

أسس مراجعة نطاق المركز الجزائي لرئيس الدولة في القانون الدولي وفي القانون الدستوري

طيلة قرون طويلة من الزمن كانت اللامسؤولية الجزائية المطلقة أمام الجهات القضائية الوطنية والأجنبية أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها المركز القانوني لرؤساء الدول في إطار القانون الوطني والقانون الدولي على حد سواء. هذا ما كان يضمن لهؤلاء البقاء منأى عن تحريك إجراءات المتابعة الجزائية ضده، حتى عندما يتعلق الأمر بارتكابه جرائم خطيرة.

غير أنّ الحصانة الجزائية المطلقة لم تعد تتماشى وما وصل إلية القانون الدولي من تطورات كبيرة في مجال حماية حقوق الإنسان الأساسية في زمن السلم وفي زمن النزاعات المسلحة. من خلال وضع آليات مختلفة من أجل ضمان احترام هذه الحقوق من جهة. والسهر على ملاحقة المتسببين في الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مهما كانت درجة الوظيفة التي يشغلونها في جهاز الدولة من جهة ثانية.

نتيجة هذه التطورات برزت ضرورة دولية ملحة من أجل إعادة النظر في نطاق مضمون الحصانة القضائية الجزائية التي تضمن الإفلات من العقاب لرؤساء الدول في ظل القانون الدولي التقليدي. وذلك عن طريق البحث عن استثناء الجرائم الدولية الخطيرة من نطاق الإعفاء من الخضوع للاختصاص القضائي الجزائي الأجنبي، بشكل يتفق والغاية النهائية للقانون الدولي الجنائي (المبحث الأول).

يؤدي المركز القانوني الدستوري لرؤساء الدول إلى ضمان الإفلات من المسؤولية الجزائية سواء أمام الجهات القضائية الداخلية والدولية. ومع ذلك بقي بعيدا عن تأثيرات الممارسة الدولية الرامية نحو تضييق نطاق الحصانة القضائية الجزائية لرؤساء الدول أمام المحاكم الأجنبية. غير أنّ هذا الوضع تغير بالتوقيع على النظام الأساسي المتضمن إنشاء المحكمة الجزائية الدولية. يعتبر التوقيع على نظام روما الأساسي نقطة تحول جوهرية في مجال ضرورة إعادة النظر في نطاق الحصانات والامتيازات الدستورية لرؤساء الدول، وذلك بغرض تعديلها وفق الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي الجنائي (المبحث الثاني).

المبحث الأول

المركز الجزائي الدولي لرئيس الدولة بين منطق القانون الدولي الجنائي ومنطق القانون الدولي التقليدي

لم يكن قانون الشعوب التقليدي يهتم بالجانب الجزائي، إذ لم يتضمن آليات قانونية لمتابعة الأفراد المسؤولين عن انتهاك قواعده[1]. لذلك لم يشهد إلا بعض الحالات الاستثنائية المعزولة لمساءلة الحكام عن الجرائم الدولية الخطيرة[2].

غير أنّ تطورات القانون الدولي، كان لها تأثير كبير في قلب هذه الوضعية بطريقة توحي بزوال عهد اللاعقاب، تاركا المجال لإعمال قاعدة مسؤولية رؤساء الدول عن الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي[3].

يعتبر هذا التحول من اللامسؤولية إلى المسؤولية الجزائية الدولية ثورة قانونية حقيقية في مجال مسؤولية الحكام عن أعمالهم[4]. وقد ترجمت في الممارسة الدولية بإنشاء محاكم جزائية دولية كآلية قانونية بديلة عن المحاكم الداخلية الوطنية والأجنبية، في مجال تحريك المسؤولية الجزائية الدولية لرؤساء الدول، دون أنْ تصادف مشكلة الحصانة القضائية الجزائية التي يتمتع بها الحكام بموجب أحكام القانون الدولي في مواجهة المحاكم الأجنبية (المطلب الأول).

لم يجرد إنشاء المحاكم الجنائية الدولية الجهات القضائية الأجنبية من الدور المنوط بها في مجال قمع الجرائم الدولية. إذ أصبح عليها واجب قانوني دولي بالمساهمة في متابعة ومحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة التي تزعزع القيم والمصالح الإنسانية المشتركة، بغض النظر عن الحصانة القضائية الجزائية المرتبطة بالصفة الرسمية لمرتكبيها (المطلب الثاني).

---

[1] - J. Verhoeven, Vers un ordre répressif universel ? Quelques observations, Op. Cit., p. 55.

[2]- مثل سابقة محاكمة أحد حكام إقليم الرين (Peter Von Hagenbach) سنة 1474 أمام محكمة جزائية ما بين دولية، على أساس انتهاك قوانين الإله والبشرية أثناء احتلال عسكري.

S. Szurek, La formation du droit international pénal, in H. Ascensio, E. Decaux, A. Pellet (dir.), "Droit international pénal", C.E.D.I.N., Paris X, éd. A. Pedone, 2000, p. 19.

[3]- A. Fenet, La responsabilité internationale du chef d'Etat, Op. Cit., p. 587.

[4]- E. Decaux, Les gouvernants, in H. Ascencio, E. Decaux, et A. Pellet, "Droit international pénal", Op. Cit., p. 184.

المطلب الأول

المحاكم الجزائية الدولية آلية قانونية لتجاوز عقبة الحصانة القضائية الجزائية

كانت الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية سببا في تحول الفرد إلى موضوع اهتمام القانون الدولي المعاصر. إما بصفته شخصا واجب الحماية الدولية، أو بصفته مسئولا دوليا مسؤولية جزائية شخصية عن انتهاكات قواعد القانون الدولي[1].

رغم ارتباط المسؤولية الدولية بالشخصية القانونية، لا يمكن للأفراد دفع مسؤوليتهم عن الجرائم الدولية، بدعوى عدم تمتعهم بالشخصية القانونية الدولية. وعلى هذا الأساس استقر مبدأ المسؤولية الجزائية الدولية للأفراد في القانون الدولي، سواء كان هؤلاء من الأفراد العاديين، أو كانوا من أعوان الدولة (الفرع الأول).

كانت المحاكم الداخلية عاجزة عن تحريك مسؤولية الأفراد، ويعود ذلك إلى عدم اهتمام الدول بقمع جرائم لا تهدد مصالحها بشكل مباشر، وسيطرة مبدأ المساواة السيادية بين الدول ومبدأ الحصانة القضائية الجزائية كأثر من آثاره القانونية. نتيجة هذا الواقع اقتصر هذا الاختصاص على المحاكم الجزائية الدولية التي تم إنشائها بغرض تفادي الدفع بالحصانة القضائية المرتبطة بالصفة الرسمية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

مسؤولية رئيس الدولة عن الجرائم الدولية أمام المحاكم الجزائية الدولية

لا يمكن تحقيق حماية دولية حقيقية لحقوق الإنسان، إلا بتقرير مسؤولية الأفراد المسؤولين عن انتهاكها. لذلك وفي حالة ارتكاب رئيس دولة لجرائم دولية خطيرة فإنّ ذلك لا يؤدي إلى إعفائه من الخضوع لأحكام المسؤولية الجزائية الدولية (أولا). كما يخضع لهذه الأحكام عن جميع الجرائم المنسوبة إلى مرؤوسيه (ثانيا). نتيجة لذلك لا يمكن للمرؤوس التمسك بطاعة الأوامر الصادرة عن رئيس الدولة من أجل دفع المسؤولية وإسنادها إلى الرئيس الأعلى (ثالثا).

[1]- J. Spiropoulos, L'individu et le droit international, R.C.A.D.I., t. 30, 1929, p. 209. G. C. Jonathan, L'évolution du droit international des droits de l'homme, in "L'évolution du droit international", Op. Cit., p. 125.

أولا: تكريس مبدأ المسؤولية الجزائية الدولية الفردية لرئيس الدولة أمام المحاكم الجزائية الدولية.

لم تكن جرائم قانون الشعوب تنسب إلى الدولة، بل إلى الملوك، ومع ذلك فإنّ هذه الجرائم لم تكن تستتبع مسؤوليتهم الجزائية الفردية. غير أنّ نهاية الحرب العالمية الأولى نقطة بداية تكريس مبدأ المسؤولية الجزائية للحكام على المستوى الدولي. وذلك عن طريق محاكم جزائية دولية مؤقتة[1].

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، كرست لأول مرة المادة 227 من معاهدة فرساي الموقعة بين الدول الحليفة والمشاركة وبين ألمانيا بتاريخ 28 جوان 1919 مبدأ المسؤولية الجزائية الدولية لرؤساء الدول أمام المحاكم الدولية[2]. وفي ذات الاتجاه، قامت دول الحلفاء بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بإنشاء محكمتي نورمبوغ[3] والشرق الأقصى[4]، من أجل متابعة ومعاقبة الأشخاص المتورطين في ارتكاب جرائم القانون الدولي[5].

يشكل اجتهاد محكمة نورمبورغ نقطة تحول جوهرية في مجال تكريس قاعدة المسؤولية الجزائية الدولية للأفراد، إذ أكدت في مقطع شهير على أنّ "الأفراد هم الذين يرتكبون الجرائم التي يفرض القانون الدولي عقابها، وليس الكيانات المجردة"[6].

---

[1]- تعود فكرة إنشاء محكمة جزائية ذات طبيعة دولية إلى مشروع السيد "Gustave Moynier" سنة 1872، أنظر،

Ch. Keith Hall, Première proposition de création d'une cour criminelle internationale permanente, n° 829/1998, R.I.C.R., pp. 59. 78. R. De La Brosse, Les trois générations de la justice pénale internationale, A.F.R.I., 2005, pp. 154. 166.

[2]- تنص المادة 227 على: "(...) الدول الحليفة والمشاركة توجه اتهاما علنيا إلى "غليوم الثاني آل هوهنزولرن" إمبراطور ألمانيا السابق بتهمة الإهانة العظمى للأخلاق الدولية و السلطة المقدسة للمعاهدات. وسوف تنشأ محكمة خاصة لمحاكمة المتهم".

Ch. Bassiouni, L'expérience des premières juridictions pénales internationales, in H. Ascencio, E. Decaux, et A. Pellet, "Droit international pénal", Op. Cit., pp. 635. 639.

[3]- تم إنشاء المحكمة الجزائية العسكرية لنورمبورغ (فيما يلي محكمة نورمبورغ) عن طريق اتفاق لندن بين دول الحلفاء بتاريخ 8 أوت 1945 بشأن محاكمة ومعاقبة كبار مجرمي الحرب من دول المحور الأوروبية.

[4]- أنشأت المحكمة الجزائية العسكرية للشرق الأقصى(فيما يلي محكمة طوكيو)، بإعلان جانفي 1946 الصادر عن القيادة العليا للحلفاء.

[5]- أنظر المواد 6 و 5 من نظامي محكمتي نورمبورغ وطوكيو.

[6]- Procès des grands criminels de guerre devant le T.M.I.N., du 14 novembre 1945 - 1ère Octobre 1946 : " Ce sont des hommes, et non des entités abstraites, qui commettent les crimes dont la répression s'impose, comme sanction du droit international", p. 235.

أمام الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في كل من يوغوسلافيا سابقا ورواندا، تدخل مجلس الأمن على أساس تكييف واسع للسلطات التي يخوله إياه الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين[1]. وذلك عن طريق إنشاء محكمتين دوليتين جزائيتين في كل من يوغوسلافيا سابقا ورواندا[2]، بغرض محاكمة الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم دولية خطيرة[3].

بعد ذلك شهدت الممارسة الدولية إنشاء مجموعة من المحاكم الجزائية المختلطة لكن ليس بناءً على قرار انفرادي من مجلس الأمن، بل على أساس اتفاقي بين منظمة الأمم المتحدة والدولة التي وقعت فوق إقليمها الجرائم محل المتابعة. ما يشكل بذلك انتقالا إلى عدالة جزائية مختلطة تقع بين القضاء الوطني والقضاء الدولي[4].

---

[1]- M. Chemillier-Gendreau, Le droit international entre volontarisme et contrainte, in "L'évolution du droit international", Op. Cit., p. 102.

[2]- قرار مجلس الأمن رقم 827 مؤرخ في 25 ماي 1993 يتعلق بالمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991، (فيما يلي محكمة يوغوسلافيا سابقا). قرار مجلس الأمن رقم 955 مؤرخ في 8 نوفمبر 1994 يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين 1 جانفي و31 ديسمبر 1994 (فيما يلي محكمة رواندا).

[3]- جاء النص على مبدأ المسؤولية الجزائية الدولية للأفراد، في المادتين 06 و05 من نظامي محكمتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا.

K. Lescure, Le tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie, Montchrestien, Paris, 1999, pp. 76. 77. R. Adjovi et F. Mazeran, L'essentiel de la jurisprudence du TPIR ? Depuis sa création jusqu'à septembre 2002, R.A.D.I., Février, 2003, pp. 3. 8.

[4]- على غرار المحاكم الخاصة في تيمور الشرقية المنشأة بموجب التنظيم رقم 15/2000 المؤرخ في 6 جوان 2000 عملا بقرار مجلس الأمن رقم 1272 المؤرخ في 25 أكتوبر 1999. المحاكم الخاصة في كوسوفو المنشأة بموجب التنظيم 64/2000 عملا بقرار مجلس الأمن رقم 1244 المؤرخ في 10 جوان 1999. المحكمة الخاصة في سيراليون (اتفاقية 16 جانفي 2002 عملا بقرار مجلس الأمن 1315 المؤرخ في 14 أوت 2000). الغرف الاستثنائية لدى المحاكم الكمبودية المنشأة بموجب الاتفاقية الثنائية بين الأمم المتحدة والحكومة الكمبودية المبرمة في 6 جوان 2003، عملا بقانون 10 أوت 2001 ولائحة الجمعية العامة للأمم المتحدة 228/57 المؤرخة في 18 ديسمبر 2002. المحكمة الخاصة في لبنان (اتفاق 6 فيفري 2007 بين الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية عملا بقرار مجلس الأمن 1664 المؤرخ في 29 مارس 2006). ويطلق عليها تسمية المحاكم المختلطة لأنّها تشمل عناصر دولية وعناصر وطنية في آن واحد، تتكون من قضاة وطنيين وآخرين دوليين، كما تطبق عادة مزيج من قواعد القانون الوطني والقانون الدولي.

Y. Kerbrat, Juridictions internationales et juridictions nationales internationalisées : Les tribunaux hybrides pour le Cambodge et la Sierra Leone, in P. Tavernier (dir.), "Actualité de la jurisprudence pénale internationale à l'heure de la mise en place de la Cour pénale internationale", Op. Cit., pp. 263. 264.

كما تم التأكيد بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية علـــى مبـــدأ المسؤولية الجزائية الدولية للأفراد عن الجرائم الدولية[1].

يترتب على إقرار مبدأ المسؤولية الجزائية الدولية للأفراد تكريس ازدواجية المسؤولية الدولية، مسؤولية الدولة ومسؤولية أعوانها[2]. فالأولى مسؤولية ذات طبيعة مدنية تلتزم بمقتضاها الدولة بإصلاح الأضرار الناتجة عن التصرفات المنسوبة إلى أجهزتها[3]. أما الثانية فهي مسؤولية جزائية تهدف إلى مساءلة الأفراد أعوان الدولة عن الجرائم الدولية[4].

ثانيا: مبدأ مسؤولية الرئيس التدرجي عن الجرائم المرتكبة من طرف مرؤوسيه.

يلعب المركز القانوني أو الفعلي الذي يشغله الرئيس الإداري الأعلى دورا مهما في ارتكاب الجرائم الدولية، باعتباره الوسيلة التي تمنحه سلطة إصدار القرارات والتعليمات إلى مرؤوسيه[5].

لا يتم تحريك مسؤولية كبار القادة السياسيين والعسكريين في الدولة استنادا إلى التنفيذ المباشر لماديات الجريمة الدولية[6]، إنما يتم على أساس ارتكابه للجرائم الدولية بشكل غير مباشر. وذلك عن طريق التخطيط والتنظيم وتوفير الوسائل المادية والبشرية الضرورية من أجل ارتكابها[7].

---

[1]- تنص المادة 1/25 من النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية على أنه: "يكون للمحكمة اختصاص على الأشخاص الطبيعيين عملا بهذا النظام الأساسي".

[2]- C. Ch. Eustathiades, Les sujets du droit international et la responsabilité internationale nouvelles tendances, R.C.A.D.I., t. 84, 1953, p. 487.

[3]- أنظر مشروع لجنة القانون الدولي حول الجرائم ضد السلام وأمن الإنسانية (م. 4)، مشروع لجنة القانون الدولي حول المسؤولية الدولية للدولة عن الفعل غير المشروع دوليا (م. أولى)، نظام روما الأساسي (م. 4/25).

[4]- أنظر مشروع لجنة القانون الدولي حول مسؤولية الدول عن الفعل الدولي غير المشروع (م. 58).

[5]- N. Zakr, La responsabilité du supérieur hiérarchique devant les tribunaux pénaux internationaux, R.I.D.P., vol. 73, pp. 59. 80.

[6]- A. Lyane Sow, La responsabilité pénale internationale du supérieur hiérarchique dans la jurisprudence du tribunal pénal international pour la Rwanda, R.D.S.D.P., 3/2005, p. 209.

[7]- تم التأكيد على هذا المبدأ في أنظمة محكمة رواندا (م. 3/6)، يوغوسلافيا سابقا (م. 3/7)، نظـــام رومـــا الأساســـي (م. 28)، ومشروع لجة القانون الدولي حول تقنين الجرائم ضد السلام وأمن الإنسانية لعام 1996 (م. 6).

يعتبر الرئيس التدرجي الأعلى (Le supérieur hiérarchique) مسئولا مسؤولية مباشرة عن الجرائم الدولية المنسوبة إلى مرؤوسيه، رغم أنّه لم ينفذها تنفيذا مباشرا. إما على أساس إصداره للأوامر، أو التحريض والتشجيع على ارتكابها بكافة الوسائل، أو بسبب تقصيره في اتخاذ التدابير اللازمة لمنعها أو وقفها، مع أنّه كان عالما أو يفترض علمه بارتكابها أو التحضير لذلك[1].

من خلال ما سبق ذكره يظهر وجود اتجاه نحو توسيع أسباب مسؤولية الرئيس التدرجي عن أعمال وتصرفات مرؤوسيه. وذلك ليس لمجرد ارتكاب الجرائم الدولية تحت مسؤوليته ورقابته المباشرة فحسب، بل حتى في حالة افتراض علمه بوقوعها أو التخطيط لها، كالتزام إضافي تفرضه عليه صفته الرسمية[2].

ثالثا: مبدأ مسؤولية المرؤوس عن إطاعة أوامر الرئيس غير المشروعة.

لا يؤدي إسناد المسؤولية الجزائية الدولية إلى الرئيس التدرجي عن الجرائم الدولية الخطيرة إلى إعفاء مرؤوسيه من مسؤوليتهم الشخصية عن التنفيذ المباشر لها. ولا يجوز للمرؤوس دفع مسؤوليته استنادا إلى تصرفه وفقا للأوامر والتعليمات الصادرة عن الرئيس الأعلى مهما كانت وضعيته في جهاز الدولة[3].

يتضح بأنّ مسؤولية منفذي الجرائم الدولية قطعية، بما أنّه لا يقبل التمسك بإطاعة أوامر رئيسه التدرجي. ما يتطلب بالضرورة استبعاد إمكانية دفع رئيس الدولة بالصفة الرسمية، لأنّ قبول هذا الدفع يؤدي إلى نتائج غير منطقية. من بينها مساءلة المرؤوس عن جرائم ارتكبها تحت سلطة رئيسه التدرجي، وإعفاء هذا الأخير من المسؤولية رغم كونه المسئول الرئيسي المباشر، على أساس تمتعه بحصانة قضائية[4].

---

[1]- A.C.D.I., Projet de code des crimes contre la paix et la sécurité de l'humanité et commentaires y relatifs, adopté par la CDI, 48ème session de 1996, Vol. II, 1996, § 4, p. 26. S. Bourgon, La responsabilité des commandons militaires et la mise en œuvre du droit international humanitaire, in : K. Boustany et D. Dormoy (dir.), "Perspectives humanitaire entre conflits, droit et action", Bruylant, Bruxelles, 2002, p. 164.

[2]- N. Zakr, La portée de la responsabilité pénale individuelle dans le droit international, R.S.D.I.E., 1/2002, pp. 49. 51.

[3]- تم التأكيد على مبدأ مسؤولية المرؤوس عن أوامر الرئيس التدرجي في أنظمة محكمة نورمبورغ (م. 8)، يوغوسلافيا سابقا (م.4/7)، ورواندا (م. 4/6).

[4]- A. Cassese, Peut-on poursuivre les hauts dirigeants des Etats pour des crimes internationaux ? A propos de l'affaire Congo c/Belgique (C. I. J), Op. Cit., p. 498. E. Decaux, Le statut du chef d'Etat déchu, Op. Cit., p. 110.

الفرع الثاني

استبعاد إمكانية تمسك رئيس الدولة بالحصانة القضائية الجزائية وبالصفة الرسمية أمام المحاكم الجزائية الدولية

ارتبط ظهور المحاكم الجزائية الدولية بفكرة البحث عن آلية قانونية دولية تسمح بتجاوز عجز المحاكم الأجنبية عن مباشرة إجراءات متابعة ومحاكمة رؤساء الدول، بسبب نظام الحصانة الجزائية التي يتمتعون بها في القانون الدولي[1].

لما كانت قاعدة الحصانة القضائية الجزائية لا ترتب آثارها القانونية إلا في مواجهة الجهات القضائية الأجنبية، فإنّه في حالة تحريك إجراءات متابعة رئيس دولة أمام المحاكم الجزائية الدولية، لا يسعه دفع هذه الإجراءات على أساس الحصانة القضائية الجزائية (أولا).

غالبا ما تصطدم المحاكم الجزائية الأجنبية بدفع رؤساء الدول بنظرية أعمال الدولة كحجة للتنصل من مسؤوليته الجزائية الشخصية وإسنادها إلى الدولة. غير أنّ الأنظمة الأساسية للمحاكم الجزائية الدولية استبعدت صراحة إمكانية التمسك بهذا الدفع (ثانيا).

أولا: استبعاد إمكانية دفع رئيس الدولة بالحصانة القضائية الجزائية أمام المحاكم الجزائية الدولية.

يستمد استبعاد إمكانية الدفع بالحصانة القضائية الجنائية أمام المحاكم الجزائية الدولية أساسه من الطبيعة القانونية لقاعدة الحصانة القضائية الجزائية ذاتها (1). وكذلك من الطبيعة الدولية للمحاكم الجزائية (2).

1- عدم حجية الحصانة القضائية الجزائية أمام المحاكم الجزائية الدولية.

نتيجة تكريس المسؤولية الجزائية الدولية للحكام، أضحى تراجع نظام الحصانة القضائية الجزائية التقليدية أمرا ضروريا.

[1]- N. Lison, La judiciarisation internationale des criminels de guerre : la solution aux violations graves du droit international humanitaire, Criminologie, vol. 33, 2/2000, p. 154.

غير أنّ إعادة النظر في هذه القاعدة سرعان ما اصطدمت بواقع النظام الدولي القائم على مبدأ المساواة السيادية بين الدول. مما يتطلب البحث عن حل قانوني وسط بين مسؤولية الحكام من جهة أولى، ومبدأ الحصانة القضائية الجزائية من جهة ثانية.

لهذا الغرض أوصت لجنة المسؤوليات مندوبي الدول في مؤتمر فرساي لعام 1919، بإنشاء محكمة جزائية دولية لمحاكمة الإمبراطور الألماني السابق "**غليوم الثاني**". وقد بررت اللجنة خيارها هذا على أساس أنّ محاكمة الإمبراطور الألماني أمام المحاكم الداخلية أمر مستبعد، نتيجة تمتعه بحصانة قضائية جزائية مستقرة في القانون الدولي[1].

بالرجوع إلى الطبيعة القانونية للحصانة القضائية الجزائية، باعتبارها دفع إجرائي أمام المحاكم الأجنبية، يبدو جليا بأنّ هذه القاعدة لا ترتب أي أثر قانوني في مواجهة القاضي الجزائي الدولي[2]. كما أنّ هذا الأخير لن يكون بحاجة إلى استبعاد أولي للحصانة القضائية قبل مواصلة إجراءات المتابعة القضائية[3].

على هذا الأساس لا يسع لرئيس دولة أو أي موظف حكومي أنْ يحتج أمام القاضي الدولي بالحصانة القضائية الجزائية[4]. ويرجع ذلك إلى أنّ المجال الطبيعي لإثارة هذا الدفع هو الجهات القضائية الداخلية[5]، دون المحاكم الجزائية ذات الطبيعة الدولية[6].

---

[1]- Cité in E. Decaux, Le statut du chef d'Etat déchu, Op. Cit., pp. 110. 111.

[2]- H. Ascensio, R. Maison, L'activité des juridictions pénales internationales (2003-2004), A.F.D.I., 2004, pp. 427. 430.

[3]- Michel Cosnard, Les immunités du chef d'Etat, in "Le chef d'Etat et le droit international", Op. Cit., p. 195.

[4]- في هذا المعنى أكد المقرر الخاص للجنة القانون الدولي على استبعاد موضوع الحصانة أمام المحاكم الجزائية الدولية من نطاق تقريره المتعلق بالحصانة القضائية الجزائية الأجنبية لممثلي الدول التي تسري في العلاقات ما بين الدولية.

Premier rapport préliminaire du Rapporteur spécial *M. Roman A. Kolodkin* devant la C.D.I., "L'immunité de juridiction pénale étrangère des représentants de l'Etat", Op. Cit., § 269. 270.

[5]- B. Stern, Vers une limitation de "l'irresponsabilité souveraine" des Etats et chefs d'Etat en cas de crime de droit international ?, in M. G. Kohen (dir.), "La promotion de la justice, des droits de l'homme et du règlement des conflits par le droit international", *Liber Amicorum* L. Caflisch, 2007, pp. 512. 513.

[6]- C.I.J, arrêt du 14 Février 2002. § 61. Op. Ind. de M. Rezek, annexée à l'arrêt de la C.I.J du 14 février 2002. § 2. R. Maison, Immunités et tribunaux pénaux internationaux, in J. Verhoeven (dir.), "Le droit international des immunités : contestation ou consolidation ?", Op. Cit., pp. 192. 194.

على هذا الأساس لم تتضمن الأنظمة الأساسية للمحاكم الجزائية الدولية المؤقتة نصا صريحا تستبعد فيه إمكانية التمسك بالحصانة القضائية الجزائية، لأنّ مثل هذا النص لا يؤدي في نظرنا أي وظيفة[1].

غير أنّ النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية خرج عن هذه القاعدة. إذ تضمن النص في المادة 2/27 على أنّه "لا تحول الحصانات أو القواعد الإجرائية الخاصة التي قد ترتبط بالصفة الرسمية للشخص، سواء كان في إطار القانون الوطني أو الدولي دون ممارسة المحكمة اختصاصها على هذا الشخص".

لا نرى من جهتنا أية أهمية لوضع هذا النص. فلم يكتف واضعو نظام المحكمة باستبعاد إمكانية التمسك بالصفة الرسمية، بل تجاوزوا ذلك بالنص على استبعاد الحصانة القضائية الجزائية الدولية، وكذلك الحصانات والامتيازات الإجرائية الدستورية. مع أنّ مجال إعمال كلا منهما لا يتعدى المحاكم الأجنبية بالنسبة للأولى، والمحاكم الوطنية بالنسبة للثانية.

2- استبعاد إمكانية تمسك رئيس الدولة بالحصانة القضائية على أساس الطبيعة الدولية للمحاكم الجزائية الدولية.

يشكل الطابع الاتفاقي في إنشاء المحاكم الجزائية الدولية تنازل من طرف الدول عن الحصانة القضائية الجزائية التي يستفيد منها أعوانها في القانون الدولي.

قد تظهر إرادة الدول بشكل مباشر، كما هو الشأن بالنسبة لاتفاقية روما المنشأة للمحكمة الجزائية الدولية. كما قد تقوم بشكل غير مباشر، كما هو الشأن بالنسبة للمحاكم المنشأة عن طريق قرارات مجلس الأمن، استنادا إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة الذي يعد إطار اتفاقي بالنسبة إلى الدول الأطراف في المنظمة.

---

[1]- عكس ذلك، نستخلص من بعض المواقف أنّ استبعاد التمسك بالصفة الرسمية يشمل استبعاد الدفع الموضوعي بالصفة الرسمية والدفع الإجرائي بالحصانة القضائية الجزائية. وذلك من خلال ما ذهب إليه القاضي الأمريكي (Jackson) في تقريره المتعلق بمحكمة نورمبورغ. إذ أنه لا يميز فيه بين الدفع باللامسؤولية والدفع بالحصانة القضائية. وكذلك الشأن بالنسبة إلى الفقيه (George Scelle) سنة 1949 أمام لجنة القانون الدولي بمناسبة نظرها في مشروع تقنين الجرائم ضد السلام وأمن الإنسانية. كما يستخلص من خلال العبارات المستعملة في اجتهاد محكمة نورمبورغ أنّها تعتبر بأنّ استبعاد الدفع بالصفة الرسمية يؤدي في آن واحد إلى استبعاد الدفع باللامسؤولية واستبعاد الدفع بالحصانة القضائية الجزائية.

أما بالنسبة إلى طائفة المحاكم الجزائية المختلطة، وإنْ كانت تنشأ على أساس اتفاقية بين منظمة الأمم المتحدة والدولة المعنية، فإنّ مسألة عدم جواز تمسك رئيس دولة أجنبي أمامها بالحصانة القضائية الجزائية لا تزال محل جدل فقهي. وذلك بسبب صعوبة الجزم بطبيعتها الدولية البحتة على غرار محكمتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا الدوليتين، واختلاف درجة التدويل فيها من محكمة إلى أخرى[1].

لهذه الأسباب، "أصرّ" قضاة محكمة سيراليون الخاصة على التأكيد على أنّ المحكمة لم تنشأ على أساس اتفاقي، بل استنادا إلى أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بمناسبة النظر في قضية رئيس ليبيريا في وظيفة (Charles Taylor)[2]. تمسك دفاع رئيس ليبيريا بالحصانة القضائية الجزائية التي يستفيد منها في القانون الدولي باعتباره رئيس دولة في وظيفة، مستندا في ذلك إلى أنّ محكمة سيراليون ليست محكمة دولية،

---

[1]- يرجع ذلك إلى إنشاء كل محكمة على المقاس لمواجهة أوضاع متميزة، وبذلك فكل منها تتضمن خصوصيات متميزة، إلى درجة أنّه يمكن القول بأنّ كل محكمة تشكل طائفة مستقلة ومتميزة في حد ذاتها، هكذا تعتبر محكمة سيراليون أكثر تدويلا، بل أقرب هذه المحاكم إلى طائفة المحاكم الجزائية الدولية، لتليها الغرف الاستثنائية في كمبوديا، كما أنّ الغرف الخاصة في تيمور الشرقية أكثر تدويلا من المحاكم الخاصة في كوسوفو وكذلك الغرفة الخاصة بجرائم الحرب في البوسنة والهرسك (تضم فقط قضاة دوليين). أما المحكمة الخاصة في لبنان فإنّها تقع بين المحاكم المختلطة الأكثر تدويلا والمحاكم المختلطة الأقل تدويلا، إذ تتضمن عناصر تدل على درجة كبيرة من التدويل (إنشاؤها عن طريق قرار مجلس الأمن، يشكل القضاة الدوليين فيها الأغلبية)، كما تتضمن عناصر تدل على تقلص درجة التدويل فيها (القانون الواجب التطبيق)، مع أنّ تطبيق القانون الوطني لا يخلع على المحكمة طبيعتها الدولية، أنظر لمزيد من التفصيل،

Y. Daudet, L'attentat terroriste contre Rafik Hariri et la création du tribunal spécial pour le Liban, in "Le procès international", *Liber amicorum* J. P. Cot, Bruylant, Bruxelles, 2009, p. 64. R. Kolb, Le degré d'internationalisation des tribunaux pénaux internationalisés, in H. Ascensio, E. Lambert-Abdelgawad, J. M Sorel (dir.), "Les juridictions pénales internationalisées (Cambodge, Kosovo, Sierra Leone, Timor Leste)", Paris, S.L.C., 2006, pp 47. 68. L. Desessard, Réflexions sue la qualification d'une nouvelle juridiction hybride : le Tribunal spécial pour le Liban, R.P.D.P., 2/2007, p. 446. A. Lelarge, Le tribunal spécial pour le Liban, A.F.D.I., 2007, p. 404.

[2]- لأنّ تغليب الأساس الاتفاقي في إنشاء المحكمة يؤدي إلى عدم حجية أحكامها اتجاه الدول غير الأطراف في الاتفاقية طبقا لمبدأ الأثر النسبي للمعاهدات. وهكذا وعلى الرغم من أنّه لا يوجد شك في كون النص التأسيسي لمحكمة سيراليون هو اتفاقية دولية، فإنّ المحكمة في قرارها هذا حاولت بكل الطرق الملتوية نسبة النص التأسيسي للمحكمة إلى أحكام الفصل السابع، لتفوت على نفسها فرصة الإجابة على تساؤل جوهري يتمثل في معرفة هل يمكن لمحكمة جزائية دولية منشأة بنص اتفاقي رفع حصانة ممثلي الدول غير الأطراف في الاتفاقية المنشأة لهذه المحكمة.

M. Maystre, A. Werner, Un modèle de tribunal "internationalisé" : analyse et perspectives sur le tribunal spécial pour la Sierra Leone, in R. Kolb (dir.), "Droit international pénal précis", Helbing Lichtenhahn (Bâle), Bruylant (Bruxcelles), 2008, pp. 422. 424.

بل هي محكمة داخلية يقع عليها احترام حصانات رئيس دولة أجنبي[1]. ردت محكمة سيراليون على الدفع بالحصانة القضائية الجزائية بالرفض. وذلك على أساس أنّها محكمة ذات طبيعة دولية أنشأت وفقا لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[2].

يبدوا أنّ المحكمة الخاصة في سيراليون ليست محكمة مختلطة وطنية، بل أنّها محكمة مختلطة دولية (Hybride internationale). بالنتيجة يمكنها المبادرة بإجراءات المتابعة الجزائية ضد رئيس دولة أجنبي دون أنْ تكون قد ارتكبت خرقا لقواعد القانون الدولي المتعلقة بحصانات رئيس دولة أجنبي. أما بالنسبة للمحاكم الأقل تدويلا كما هو الأمر بالنسبة للغرف الاستثنائية المنشأة في كمبوديا بموجب قانون وطني والتي تعتبر بالنتيجة محاكم مختلطة وطنية (Hybride nationale)، فإنّها لا تملك إمكانية متابعة رئيس دولة أجنبي، لأنّ ذلك يشكل مساسا بحصانته القضائية الدولية[3].

ثانيا: استبعاد إمكانية دفع رئيس الدولة بالصفة الرسمية أمام المحاكم الجزائية الدولية.

يعتبر الدفع بالصفة الرسمية (Exception de la qualité officielle) دفع موضوعي من أجل التهرب من المسؤولية الجزائية الدولية عن الجرائم موضوع المتابعة، أو على الأقل التخفيف من العقوبة. يقوم الدفع بالصفة الرسمية على نسبة الجرائم موضوع المتابعة إلى الدولة التي ينتمي إليها الموظف المدني أو العسكري، استنادا إلى الطابع الرسمي لهذه الجرائم، وذلك باعتبارها قد ارتكبت باسم ولحساب الدولة[4].

تصدت الأنظمة الأساسية للمحاكم الجزائية الدولية لهذا الدفع. وأكدت بطريقة صريحة على أنّها تمارس اختصاصها اتجاه كل الأشخاص دون تمييز بين المتهمين

---

[1]- للإشارة فإنّ ليبريا قد احتجت على هذه الإجراءات أمام محكمة العدل الدولة بموجب عريضة مؤرخة في 5 أوت 2003، معتبرة بأنّ حكومة سيراليون قد أخلت بالتزاماتها الدولية في مجال الحصانات الدبلوماسية لرئيس دولة أجنبي. غير أنّ هذه العريضة لم يتم جدولتها بسبب رفض سيراليون الإعلان عن قبول اختصاص المحكمة في هذه الدعوى.

[2]- T.S.S.L., 2003/01, Chambre d'appel, Procureur c. *Charles Taylor*, Décision relative à l'immunité de juridiction, arrêt du 31 mai 2004, § 37, 38, 50 et 53.

[3]- Y. Kerbrat, Juridictions internationales et juridictions nationales internationalisées : Les tribunaux hybrides pour le Cambodge et la Sierra Leone, in P. Tavernier (dir.), "Actualité de la jurisprudence pénale internationale à l'heure de la mise en place de la Cour pénale internationale", Op. Cit., p. 272.

[4]- بوسماحة نصر الدين، حقوق ضحايا الجرائم الدولية على ضوء أحكام القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص. 114.

بسبب الصفة الرسمية. وأن المنصب الرسمي للمتهم سواء كان رئيس دولة أو حكومة، أو أي موظف من كبار الموظفين في الدولة، لا يعد حجة مقبولة من أجل إعفاءه من المسؤولية الجزائية عن الجرائم الدولية الخطيرة[1]، حتى وإن كان فعلا قد ارتكب هذه الجرائم في إطار ممارسة وظائفه الرئاسية الرسمية أو بمناسبتها[2].

استنادا إلى مبدأ عدم الاعتداد بالصفة الرسمية للمتهم[3]، سبق لمحكمة نورمبورغ أنْ رفضت الدفع بأنّ الجرائم قد ارتكبت باسم الدولة الذي تم الاستناد إليه من أجل التنصل من المسؤولية الشخصية والتستر وراء سيادة الدولة[4]. وأكدت بأنّ الحماية التي يستفيد منها أعوان الدولة بموجب القانون الدولي، لا يمكن تطبيقها بشأن جرائم القانون الدولي. فلا يمكن للمسئولين عن هذه الجرائم التمسك بالصفة الرسمية من أجل الإفلات من إجراءات المتابعة والعقاب أمام المحاكم الجزائية الدولية[5].

---

[1]- انظر، المادة 07 من النظام الأساسي للمحكمة الجزائية العسكرية في نورمبورغ، المادة 06 من النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية في طوكيو، المادة 2/7 من النظام الأساسي لمحكمة يوغوسلافيا سابقا، المادة 2/6 من نظام محكمة رواندا، المادة 2/6 من نظام محكمة سيراليون. كما نصت المادة 3/15 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية العراقية العليا التي أنشأتها إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية بغرض متابعة كبار المجرمين في ظل نظام الرئيس السابق "صدام حسين" بأنّه " لا تعد الصفة الرسمية التي يحملها المتهم سببا معفيا من العقاب أو مخففا للعقوبة، سواء كان المتهم رئيسا للدولة أو رئيسا أو عضوا في قيادة الثورة أو رئيسا أو عضوا في مجلس الوزراء أو عضوا في قيادة حزب البعث، ولا يجوز الاحتجاج بالحصانة للتخلص من المسؤولية عن الجرائم"، يمكن الاطلاع على القانون رقم 10-2005، المؤرخ في 09 أكتوبر2005، ج.ر لجمهورية العراق، عدد (4006)، الصادر بتاريخ 18 أكتوبر 2005. منشور في موقع المركز الدولي للعدالة الانتقالية. كما تضمن النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية الدائمة نصا صريحا في هذا الشأن بتأكيده على مبدأ عدم إمكانية التمسك بالصفة الرسمية بهدف التخلص من المسؤولية الجنائية الدولية، طبقا للفقرة الأولى من المادة 27 التي جاءت تنصّ بقولها " يطبق هذا النظام الأساسي على جميع الأشخاص بصورة متساوية دون أي تمييز بسبب الصفة الرسمية، وبوجه خاص فإنّ الصفة الرسمية للشخص سواء كان رئيسا لدولة أو حكومة أو عضوا في حكومة أو برلمان أو ممثلا منتخبا أو موظفا حكوميا، لا تعفيه بأي حال من الأحوال من المسؤولية الجنائية بموجب هذا النظام الأساسي، كما أنّها لا تشكل في حد ذاتها سببا لتخفيف العقوبة".

[2]- A.C.D.I, Projet de code des crimes contre la paix et la sécurité de l'humanité et commentaires y relatifs, Op. Cit., § 4, 6, p. 28.

[3]- أصدرت المحكمة عدة أحكام ضد مرتكبي جرائم الحرب دون الاعتداد بمنصبهم الرسمي على غرار الحكم الصادر ضد رئيس الدولة الألمانية (Karl Dônitz)، خليفة الرئيس "أدولف هتلر" قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، بتهمة إصدار أوامر إلى الجـيش الألماني من أجل مواصلة الحرب في الجبهة الشرقية. أنظر،

Procès des grands criminels de guerre, Op. Cit., p. 285.286.

[4]- Procès des grands criminels de guerre, "En fait valoir que […] lorsque l'acte incriminé est perpétré au nom d'un Etat, les exécutants ne sont pas personnellement responsable ; ils sont couvert par la souveraineté de l'Etat. Le tribunal ne peut accepter cette thèse", Op. Cit., pp. 234. 235.

[5]- Procès des grands criminels de guerre, "Le principe du droit international, qui dans certaines circonstance protège les représentants d'un Etat, ne peut s'appliquer aux actes condamnés comme criminel par le droit international. Les auteurs de ces actes ne peuvent invoquer leur qualité officielle pour se soustraire à la procédure normale ou se mettre à l'abri du châtiment", Op. Cit., pp. 234. 235.

كما أكدت محكمة يوغوسلافيا سابقا على مبدأ المسؤولية الجزائية للأفراد، مهما كانت وظيفتهم الرسمية، ولو كانوا رؤساء دول أو وزراء[1]. وأبعد من ذلك، أكدت المحكمة في عدة مناسبات على أنّ مبدأ عدم الاعتداد بالصفة الرسمية أصبح قاعدة عرفية من قواعد القانون الدولي[2].

يجد الدفع بنظرية الصفة الرسمية أساسه في مبدأ المساواة السيادية بين الدول. وعلى أساس هذه المبدأ لا يجوز لمحاكم دولة النظر في أعمال الوظيفة الرسمية الصادرة عن أعوان الدول الأجنبية. أما المحاكم الجزائية الدولية فهي ليست جهات قضائية وطنية، وبالتالي لا يجوز الدفع أمامها بالصفة الرسمية.

المطلب الثاني

تأكيد دور الجهات القضائية الأجنبية في تحريك مسؤولية رئيس الدولة عن الجرائم الدولية

استعادت الجهات القضائية الداخلية تدريجيا دورها الأساسي في متابعة ومحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وذلك استنادا إلى التزام دولي بمحاربة إفلات كبار المجرمين الدوليين من العقاب (الفرع الأول).

ترمي الممارسة القضائية الحديثة إلى التضييق من نطاق الحصانة القضائية الجزائية لرؤساء الدول، باعتبارها حاجزا يحول دون إمكانية متابعة رؤساء الدول عن الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة من طرفه أمام المحاكم الأجنبية. هكذا أصبحت هذه القاعدة تتناقض مع قاعدة دولية أخرى ذات طبيعة آمرة تتمثل في حظر ارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة (الفرع الثاني).

---

[1]- T.P.I.Y., Ch. II, *Furundzija*, n° IT 95-17-1, T, 10 décembre 1998, § 140. "Les individus sont personnellement responsables, quelles que soient leurs fonctions officielles, fussent-ils chefs d'Etat ou ministres".

[2]- T.P.I.Y., Ch. I, Procureur c. *Slobodan Milosevic*, Décision relative aux exceptions préjudicielles, décision du 8 novembre 2001, § 26. F. Blanquaert, Le procès de Slobodan Milosevic, A.F.R.I, 2005, pp. 167. 179.

الفرع الأول

تكريس الالتزام الدولي بقمع الجرائم الدولية الخطيرة في مواجهة كافة الدول

لم تؤد خطورة بعض الجرائم وطبيعتها الدولية في الوضع الذي كان عليه القانون الدولي إلى فرض واجب متابعة ومحاكمة مرتكبيها على جميع الدول، بل اقتصر هذا الدور على الدول التي تربطها بهذه الجرائم علاقة إقليمية أو شخصية (أولا).

غير أنّه استنادا إلى الطبيعة العالمية والجوهرية التي تكتسيها حقوق الإنسان الأساسية، فإنّ ملاحقة المسؤولين عن الجرائم الدولية الخطيرة لم تعد تنحصر في الدول التي ارتكبت فوق إقليمها، أو ضد رعاياها، بل يجب على جميع الدول أنْ تضطلع بمهمة قمع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني (ثانيا).

أولا: ضرورة توسيع معايير الاختصاص القضائي الوطني في إطار قمع الجرائم الدولية.

كان شرط الرابطة الإقليمية أو الشخصية في ممارسة الاختصاص القضائي الوطني سببا من الأسباب المساهمة في الإفلات من العقاب. هذا ما كان يشكل ثغرة حقيقية في القانون الجنائي مابين الدولي (1). أمام هذا الوضع كان لا بد من توسيع نطاق الولاية القضائية الوطنية بهدف تغطية عيوب المعايير التقليدية في مجال قمع الجرائم الدولية (2).

1- محدودية معايير الاختصاص القضائي التقليدية في قمع الجرائم الدولية الخطيرة.

لم تسمح معايير الاختصاص القضائي الجزائي المعتمدة تقليديا إلى امتداد سلطان القضاء الوطني الجرائم التي ترتكب خارج إقليمها. كما لم تؤدِ إلى تكريس التجانس اللازم من أجل تكامل القوانين الإجرائية العقابية في مجال ملاحقة المجرمين، بسبب اشتراط وجود علاقة بين الجريمة والمحاكم الوطنية.

إذا كان اعتماد معايير لاختصاص القضائي الجزائي المعتادة قد يحقق قمع الجرائم الخطيرة التي تمس مباشرة بمصالح الدولة أو مصالح رعاياها، فإنّه لا يسمح لها بامتداد اختصاصها القضائي إلى الجرائم التي لا تهددها بشكل مباشر.

2- تكريس مبدأ الاختصاص العالمي في قمع الجرائم الدولية الخطيرة.

اعترف القانون الدولي منذ القدم بفكرة جرائم قانون الشعوب (*delicta jus gentium*) التي تمتد آثارها إلى مصالح جماعة الدول، على غرار جريمة القرصنة في أعالي البحار، انتهاك حرمة وحصانة المبعوثين الدبلوماسيين، وخرق تقاليد وأعراف قانون الحرب.

على أساس الطبيعة الإجرامية العالمية لبعض الجرائم التي تشكل مساسا بالمصالح العليا للجماعة الدولية[1]، أصبحت متابعة أعداء الجنس البشري[2]، لا تقتصر بالضرورة على الدول التي تربطها بهذه الجرائم علاقة إقليمية أو شخصية. بل أصبحت قاعدة قانونية دولية آمرة *(Jus Cogens)*[3]، يمكن الاحتجاج بها في مواجهة جميع الدول *(Erga Omnes)*، باعتبار المسؤولية الجزائية الفردية عن الجرائم الدولية مسؤولية أمام المجتمع الدولي بأكمله[4].

يتوقف تجسيد الالتزام الدولي بقمع الجرائم الدولية على إدراج الجرائم الدولية الخطيرة في القوانين الوطنية، وكذلك توسيع معايير الاختصاص القضائي الوطني[5]، من أجل تحقيق مبدأ عالمية قمع الجرائم الدولية[6].

---

[1]- T.P.I.Y., Procureur c. Anto Furundzija, IT-95-17/1-T, Jugement du 10 décembre 1998, IT-95-17/1, § 156. T.P.I.Y., ch. I, Le Procureur C. Dusko Tadic, IT-94-1-T, Décision relatif a l'appel de la défense concernant l'exception préjudicielle d'incompétence, arrêt du 10 aout 1995, § 42.

[2] - استعمل القاضي (Moore) هذه العبارة، مؤكدا على أنّه ولاعتبارات المصلحة الجماعية، يجوز لكافة الدول متابعة كل مـــتهم بجريمة القرصنة في أعالي البحار باعتباره عدو الجنس البشري *(Hostis humains generis)* .

Op. ind. du Juge Moore, C.P.J.I., affaire Lotus, arrêt du 7 septembre 1927, p. 70.

[3]- Ch. Bessiouni, Réprimer les crimes internationaux *Jus Cogens* et obligations *erga Omnes*, R.I.C.R., 826/1997, p. 30. Du même auteur, Introduction au droit pénal international, Bruylant, Bruxelles, 2002, pp. 73. 74.

[4]- M. Bedjaoui, L'humanité en quête de paix et de développement, R.C.A.D.I., t. 325, 2006, p. 135.

[5]- C.I.J., arrêt du 14 février 2002, Op. diss., de Van Den wyngreat, Op. Cit., § 28.

[6]- M. Henzelin, Le principe de l'universalité en droit pénal international, Helbing, Lichtenhahn, Bâle, Genève, Munich, 2000, p. 351. P. Grant, Les poursuites nationales et la compétence universelle, in Robert Kolb (dir.), Droit international pénal précis, Op. Cit., p. 456. P. Gaeta, Les règles internationales sur les critères de compétences des juges nationaux, in A. Cassese, M. Delas-Marty (dir.), "Crimes internationaux et juridictions internationales", Op. Cit., pp. 203. 208. D. Carreau, La compétence universelle au regard du droit international, in "Les droits et le droit", Mél. dédiés à B. Bouloc, Dalloz, 2007, p. 96.

استنادا إلى الأهمية الجوهرية لحقوق الإنسان، يمكن اعتبار أنّه لكل دولة مصلحة قانونية في أنْ تكون هذه الحقوق محترمة ومحمية[1].

يقصد بمبدأ الاختصاص القضائي العالمي تلك القدرة المعترف بها للمحاكم الجزائية الوطنية بمتابعة ومحاكمة المتهمين بالجرائم الدولية، أيا كان مكان ارتكابها، وبغض النظر عن جنسية الفاعلين وجنسية الضحايا[2].

لا تستند ممارسة الجهات القضائية الوطنية لإجراءات التحقيق والمتابعة الجزائية على أساس الاختصاص العالمي على وجود رابطة شخصية أو إقليمية بين الدولة والجريمة الدولية موضوع هذه الإجراءات[3]، بل تستمد اختصاصها هذا من الطبيعة الاستثنائية الخطيرة للجرائم الدولية التي تشكل انتهاكا وخرقا خطيرا للمصالح الجماعية العليا والمشتركة بين جميع الدول[4]. هذا ما يؤدي بالنتيجة إلى إلزام كافة الدول بالمبادرة في جميع الظروف باتخاذ التدابير الضرورية بغرض منع إفلات مرتكبيها من المسؤولية الجزائية الدولية.

ثانيا: العلاقة بين الاختصاص العالمي والحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة الأجنبي.

باعتبار الاختصاص القضائي الجزائي العالمي وسيلة إجرائية ملازمة لقمع الجرائم الدولية، لا يجوز استثناء ممثلي الدول الأجنبية من إجراءات المتابعة القضائية بسبب الحصانة القضائية الجزائية (1). غير أنّ إعمال مبدأ الاختصاص القضائي العالمي في مواجهة كبار المسؤولين في أجهزة الدولة في حالة اتهامهم بجرائم دولية اتخذ منعرجا في اتجاه معاكس للغرض الذي وضع من أجله (2).

---

[1]- C.I.J, Arrêt du 05 Février 1970, Barcelona Traction (Belgique c. Espagne), "Vu l'importance des droits en cause, tous les Etats peuvent être considérés comme ayant un intérêt juridique à ce que ces droits soient protégés ; les obligations dont il s'agit sont des obligations *erga Omnes*". § 34.

[2]-I.D.I., Rés., Session de Cracovie, 2005, La compétence universelle en matière pénale a l'égard du crime de génocide, des crimes contre l'humanité et des crimes de guerre, art. premier.

[3]- C. Lombois, Droit pénal international, Dalloz, 2e éd., 1979, pp. 19. 21. D. Vandermeersch, Le principe de la compétence universelle à la lumière de l'expérience belge le mouvement du balancier, in Gh. Doucet (dir.), Terrorisme, victimes et responsabilités pénale internationale, Calmann Lévy, Paris, 2003, p. 463.

[4]- F. Harhoff,, La consécration de la notion de *Jus Cogens* dans la jurisprudence des tribunaux pénaux internationaux, in P. Tavernier (dir.), "Actualité de la jurisprudence pénale internationale à l'heure de la mise en place de la Cour pénale internationale", Op. Cit., p. 69.

1- تراجع الحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة أمام إعمال مبدأ الاختصاص القضائي العالمي؟

يؤدي ممارسة المحاكم الجزائية الوطنية لسلطاتها في ملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة على أساس الاختصاص القضائي العالمي، مبدئيا إلى عدم قبول دفع كبار أعوان الدولة بالحصانة القضائية الجزائية، أو بالصفة الرسمية[1]. على هذا الأساس تمارس الجهات القضائية الأجنبية اختصاصها طبقا لمبدأ المساواة اتجاه جميع الأشخاص المشتبه فيهم التورط في الجرائم الدولية، سواء كانوا من الأفراد العاديين أو كانوا من كبار موظفي الدولة، لأنّ الخطورة الاستثنائية لهذه الجرائم تزيل مبررات الحماية القانونية الدولية لمرتكبيها[2].

غير أنّ محكمة العدل الدولية في قرار 14 فيفري 2002، ذهبت في اتجاه مغاير بتأكيدها على أنّ قمع الجرائم الدولية لا يؤثر على قاعدة حصانة أعوان الدول الأجنبية. لأنّ توسيع نطاق الاختصاص القضائي الوطني في المواد الجزائية، استنادا إلى الالتزامات الدولية ذات الصلة، لا يمس بأي شكل كان بالحصانات الموجودة في القانون الدولي العرفي، إذ تبقى لهذه الأخيرة حجية أمام الجهات القضائية الأجنبية، حتى عندما تمارس اختصاصها في المتابعة على أساس هذه الاتفاقيات الدولية[3].

2- تراجع دور الاختصاص العالمي في قمع الجرائم الدولية المرتكبة من طرف رئيس دولة الأجنبي.

كان لاعتبارات الحفاظ على العلاقات الدولية القائمة على احترام مبدأ المساواة السيادية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، تأثيرا مهمًّا في إفراغ مبدأ الاختصاص العالمي من مضمونه وتراجع دوره في قمع الجرائم الدولية[4].

---

[1]- G. Doucet, La responsabilité pénal des dirigeants en exercice, R.A.D.I., Janvier 2001, p. 8. P. M. Dupuy, Crimes et immunités, Op. Cit., p. 294. M. Cosnard, Les immunités du chef d'Etat, in "Le chef d'Etat et le droit international", Op. Cit., p. 231.

[2] - A. Borghi, La poursuite des chefs d'Etats devant les tribunaux étrangers, Souveraineté étatique contre justice internationale ?, in T. Balmelli, A. Borghi et P. A. Hildbrand, "La souveraineté au XXI^{ème} siècle", Op. Cit., p. 99.

[3]- C.I.J, Arrêt du 14 Février 2002, § 59. Dans le même sens, I.D.I., Rés., Session Cracovie, 2005, La compétence universelle en matière pénale a l'égard du crime de génocide, des crimes contre l'humanité et des crimes de guerre, Op. Cit., art. 06.

[4]- J. Ríos Rodríguez, La restriction de la compétence universelle des juridictions nationales : les exemples belge et espagnole, R.G.D.I.P., 3/2010, pp. 563. 595.

ومن بين مظاهر هذا التراجع، النص صراحة على احترام حصانات ممثلي الدول الأجنبية في القانون الدولي (أ). وتقييد ممارسة الاختصاص العالمي بشرط توفر رابطة بين الجريمة الدولية والمحاكم التي تباشر الإجراءات القضائية (ب).

أ- استثناء المتمتعين بالحصانة القضائية الجزائية الدولية من إجراءات المتابعة أمام المحاكم الأجنبية.

يترتب على التزام الدول بالاتفاقيات الدولية التي تضمنت أحكاما حول استبعاد الحصانة القضائية الجزائية عن جرائم القانون الدولي واجب إدماج هذه القاعدة الدولية في قوانينها الداخلية، على أساس أنّ قواعد القانون الدولي تسمو على القوانين الداخلية للدول. ومع ذلك فإنّ التشريعات الداخلية لم تتضمّن مثل هذا النصّ، بل بالعكس تتضمّن البعض منها نصّا صريحا على إعفاء الفئات التي تتمتع بحصانة قضائية جزائية بموجب القانون الدولي من المتابعات أمام المحاكم الأجنبية[1].

هكذا تكون الممارسة التشريعية والقضائية الداخلية قد أفرغت مبدأ الاختصاص القضائي العالمي من أهدافه، وضيقت من المجال الشخصي لتطبيقه. وبالنتيجة لا يجوز للمحاكم الوطنية ممارسة ولايتها القضائية بشأن الجرائم الدولية إلا تجاه الأفراد العاديين، دون هؤلاء الذين يشغلون مناصب سامية في هرم السلطة[2].

---

[1]- على غرار قانون الإجراءات الجزائية البلغاري (م. 5)، قانون الإجراءات الجزائية في تشيكوسلوفاكيا (قسم 10)، قانون العقوبات في الدانمارك (قسم 12)، قانون العقوبات في سلوفينيا (م. 6)، القانون المتعلق بالجرائم الدولية في هولندا (قسم 16)، قانون الإجراءات الجزائية في بلجيكا بعد التعديل (م. أولى).

E. David, F. Tulkens et D. Vandermeersch, Code de droit international humanitaire, 2ème éd., Bruylant, Bruxelles, 2004, pp. 791. 795. P. d'Argent, Les nouvelles règles en matière d'immunités selon la loi du 05 août 2003, Ann. D. L., 1-2/2004, pp. 195. 196.

كما كرست بعض الجهات القضائية هذا الاستثناء على غرار المحكمة الدستورية في اسبانيا، إذ أكدت بموجب القرار رقم 237 المؤرخ في 26 سبتمبر 2005، على أنّ القانون العضوي المتعلق بالسلطة القضائية (قانون رقم 6 المؤرخ في 1 جويلية 1986) لا يضع أي قيودا على الاختصاص العالمي للمحاكم الاسبانية، **ما عدا احترام مبدأ حصانة ممثلي الدول الأجنبية**. أنظر،

L. J. Quesada, Les tribunaux militaires et juridictions d'exception en Espagne, in E. Lambert Abdelgawad (dir.), "Juridictions militaires et tribunaux d'exception en mutation Perspectives comparées et internationales", éd. Archives contemporaines, Paris, 2007, p. 255. R. Koering-Jouln, A propos de la compétence universelle (à travers deux arrêts de la chambre criminelle de la Cour de Cassation), in "Apprendre à douter, questions de droit, questions sur le droit", Etudes offertes à C. Lombois, P.U.L., pp. 708. 709.

[2]- A. Diouf, La répression nationale des crimes contre l'humanité sur la base du principe de la compétence universelle, thèse de Doctorat, Université de Genève, 2007, pp. 376. 398.

ب- تقييد ممارسة المحاكم الأجنبية لاختصاصها القضائي بوجود رابطة إسناد شخصية أو إقليمية.

نتيجة إلى الانتقادات التي تعرضت لها التشريعات التي كرست مبدأ الاختصاص العالمي المطلق[1]، وأمام المضايقات والضغوط الحادة التي تعرضت لها بعض الدول، شهد الاختصاص العالمي تراجعا ملحوظا في نطاق إعماله. هكذا أصبحت بعض التشريعات تشترط ضرورة توفر علاقة إسناد إقليمية أو شخصية على الأقل من أجل ممارسة الاختصاص القضائي العالمي في قمع الجرائم الدولية[2].

كما أصبح البعض منها يشترط العثور على المتهم فوق إقليم الدولة قبل المبادرة بأي إجراء قضائي عالمي[3]، أو أبعد من ذلك إقامته المعتادة فيه[4].

---

[1]- أي ممارسة هذا الاختصاص دون اشتراط تواجد المتهم على إقليم الدولة (بلجيكا، اسبانيا).

[2]- على غرار المادة 7 من قانون 23 أفريل 2003 الذي يحدد اختصاص الجهات القضائية البلجيكية إما في حالة كون الجريمة مرتكبة في بلجيكا، أو كون المتهم بلجيكي، أو أنّ الضحايا يحملون الجنسية البلجيكية أو مقيمون في بلجيكا على الأقل منذ ثلاث سنوات. عكس ذلك، لا يشترط تقنين العقوبات العسكرية في سويسرا (بعد تعديل 2003) أي رابطة إسناد بين المتهم والدولة. غير أنّ القانون السويسري ذاته يتضمن آليات للحد من التطبيق التلقائي للمتابعة القضائية وذلك عن طريق، إعمال مبدأ أولوية دولة الإسناد الأكثر قوة أو محكمة جزائية دولية، وكذلك الحكمة الإجرائية في المتابعة، إذ يمكن للسلطات المعنية الامتناع عن أي إجراء قضائي أو وقفه لأسباب تتعلق بالملائمة (المادة 8 من تقنين الإجراءات الجزائية). وتهدف هذه القيود إلى تجنب التعقيدات الدبلوماسية التي تنجر مثلا عن متابعة شخص أجنبي عابر في سويسرا. في انتظار ما سيأتي من جديد في مشاريع تعديل تقنين العقوبات، تقنين العقوبات العسكري، وتقنين الإجراءات الجزائية. أنظر،

Chronique, U. Cassani, S. Gless, P. Popp et R. Roth, Droit pénal suisse et entraide en matière pénale (2007/2008), R.S.D.I.E., 1/2009, pp. 49. 51.

[3]- كما هو الشأن بالنسبة للمادة 7 من القانون البلجيكي السالف الذكر، والمادة 689- 1 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي التي تشترط العثور على المتهم فوق الإقليم الفرنسي (Présence)، قبل ممارسة الاختصاص العالمي في قمع جرائم التعذيب، الإرهاب، والجرائم التي تضمنتها أنظمة محكمتي يوغوسلافيا ورواندا (بمقتضى قانون 2 جانفي 1995 المتضمن أقلمة التشريع الفرنسي مع أحكام قرار مجلس الأمن رقم 827 وقانون 22 ماي 1996 المتضمن أقلمة التشريع الفرنسي مع أحكام قرار مجلس الأمن رقم 955).

Belgique, Casse. Crime. Procureur c. *G. W. Bush et consorts*, Conclusions de l'avocat générale Jean Spreutels, 24 septembre 2003, § 5.

[4]- في إطار تجاوب القانون الفرنسي مع أحكام نظام روما الأساسي، أصبحت المادة 689-11 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي (أضيفت بموجب القانون رقم 10-930 المؤرخ في 9 أوت 2010) تشترط الإقامة المعتادة للمتهم فوق الإقليم الفرنسي (Résidence habituelle) من أجل ممارسة الجهات القضائية الفرنسية لاختصاص المتابعة عن الجرائم المذكورة في المادة 5 من نظام المحكمة الجزائية الدولية. هذا ما يؤدي في نظرنا إلى تجريد مبدأ الاختصاص العالمي من مضمونه، لأنّ شرط الإقامة المعتادة يؤدي إلى عدم إمكانية متابعة أي شخص متواجد في إقليم أجنبي في زيارة مؤقتة أو في حالة عبور.

يؤدي اشتراط تواجد المتهم أو إقامته المعتادة في إقليم الدولة إلى تضييق دور المحاكم الوطنية في متابعة ومحاكمة ممثلي الدول الأجنبية، وتقليص إمكانيات متابعة كبار المسؤولين عن الجرائم الدولية من طرف المحاكم الجزائية الأجنبية في حالات ضئيلة. وتتمثل في حالة تواجدهم لمدة طويلة أو إقامتهم المعتادة فوق إقليم الدولة الأجنبية[1]، دون إمكانية مباشرة أي إجراء قضائي غيابي *(in abstentia)*[2].

هكذا لم يعد لقاعدة الاختصاص القضائي العالمي في متابعة ومحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لقواعد القانون الدولي **أي صفة عالمية**، بل أصبح يقوم في الكثير من الدول على معايير الاختصاص القضائي التقليدية المعترف بها بشأن الجرائم العادية.

الفرع الثاني

البحث عن الأساس القانوني لتراجع النظام التقليدي للحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة

يؤدي تكريس المسؤولية الجزائية الدولية للأفراد إلى تغييب قاعدة الحصانة القضائية الجزائية، باعتبار هذه الأخيرة تعرقل إعمال الأولى. غير أنّ استثناء الجرائم الدولية من نطاق الحصانة القضائية الجزائية لرؤساء الدول أمام المحاكم الأجنبية لم يبلغ بعد درجة كافية من الاستقرار والوضوح القانونيين. ويرجع ذلك إلى عدم اكتمال الأسس القانونية لقاعدة تراجع الحصانة القضائية في حالة ارتكاب الجرائم الدولية التي لا تزال تبحث لها عن مكانة في النظام القانوني الدولي. وذلك إما على أساس تدرج مصادر القانون الدولي (أولا)، أو على أساس تدرج في القيمة القانونية لقواعد القانون الدولي (ثانيا).

---

[1]- M. Henzelin, La compétence pénale universelle. Une question non résolue par l'arrêt Yerodia, R.G.D.I.P., 4/2002, p. 843.

[2]- على أساس عدم إمكانية ممارسة الاختصاص العالمي غيابيا، أعلنت محكمة استئناف بروكسل في قرارا في 14 جـــوان 2002 عدم صحة الشكوى المودعة ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي (Ariel Sharon)، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الشكاوى المودعة ضد رئيس كوت ديفوار في وظيفة آنذاك (Laurent Gbagbo) ومجموعة من الوزراء، في قرار 26 جوان 2002، وكذلك الشـــأن بالنسبة إلى قرار 16 افريل 2002 بشأن رئيس جمهورية الكونغو (Laurent Déseré Kabila).

أولا: تدرج مصادر القانون الدولي كأساس لتراجع الحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة.

رغم أهمية مراجعة نطاق الحصانة القضائية الجزائية بشكل يجعلها تتأقلم مع تطورات القانون الدولي، إلا أن الأسس القانونية لهذا الاتجاه ليست واضحة المعالم. يمكن الاستناد من أجل إثبات هذا الاتجاه إلى النصوص الدولية الاتفاقية التي تنفي صراحة إمكانية التمسك بالحصانة القضائية الجزائية عن الجرائم الدولية الأشد خطورة(1). أو بناءً على وجود ممارسة دولية واسعة في هذا الاتجاه كدليل على ظهور قاعدة عرفية جديدة تعدل تلقائيا الحصانة القضائية بشكلها التقليدي (2).

1- قاعدة اتفاقية في مواجهة قاعدة عرفية: تراجع الحصانة القضائية الجزائية لرؤساء الدول بناءً على نص دولي اتفاقي.

كرست العديد من النصوص الدولية الاتفاقية مبدأ عدم قبول دفع رؤساء الدول وغيرهم من كبار المسؤولين في أجهزة الدولة بالحصانة القضائية الجزائية أو بالصفة الرسمية، من أجل التهرب من المسؤولية الجزائية الدولية عن جرائم الإبادة، جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية[1].

من خلال هذه الأحكام يبدوا أنّ الحصانة القضائية الجزائية لم تعد دفعا مقبولا من أجل ضمان بقاء الحكام في منأى عن إجراءات المتابعة أمام المحاكم الأجنبية عن الجرائم الدولية ذات الخطورة الاستثنائية. وذلك سواء تعلق الأمر برئيس دولة في

[1]- تنص المادة 04 من اتفاقية منع وقمع جريمة الإبادة لسنة 1948 على"الأشخاص الذين يرتكبون الإبادة أو أي من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة، يعاقبون سواء كانوا من الحكام أو الموظفين أو الأفراد"، وكذلك نص المادة 02 من اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب و الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية الموقعة بتاريخ 26 نوفمبر 1968 على أنّه "تسري أحكام هذه الاتفاقية في حالة ارتكاب أي جريمة من الجرائم المذكورة في المادة الأولى، على ممثلي سلطة الدولة وعلى الأفراد الذين يقومون بوصفهم فاعلين أصليين أو شركاء، بالمساهمة في ارتكاب أي جريمة من تلك الجرائم أو بتحريض الغير تحريضا مباشرا على ارتكابها، أو الذين يجبرون اتفاقا على ارتكابها، بصرف النظر عن درجة التنفيذ وعلى ممثلي سلطة الدولة الذين يسمحون بارتكابها"، وفي نفس الاتجاه، تنص المادة 1/3 من اتفاقية قمع التمييز العنصري المؤرخة في 30 نوفمبر 1973 على أنه "تقع المسؤولية الجنائية الدولية، أيا كان الدافع، على الأفراد وأعضاء المنظمات والمؤسسات وممثلي الدولة...".

وظيفة، أو رئيس دولة سابق[1]، كما لا يهم أيضا ارتباط هذه الجرائم من عدمه بممارسة الوظيفة الرسمية[2].

يبقى أنّ التكريس الاتفاقي لاستثناء الجرائم الدولية من قاعدة الحصانة القضائية الجزائية، ليس كافيا من أجل الجزم بتراجع القاعدة العرفية التي تتضمن إعفاء رئيس الدولة من سلطان الاختصاص القضائي الأجنبي[3].

يرجع ذلك إلى أنّه من المستقر عليه في القانون الدولي بأنّه لا يمكن مخالفة قاعدة عرفية بإلغائها أو تعديلها عن طريق قاعدة دولية اتفاقية[4]. إذ لا يوجد تدرج في القيمة القانونية لقواعد القانون الدولي على أساس مصدرها[5]، بل على أساس موضوعها. وعليه فان الاتفاقية الدولية لا تسمو على العرف الدولي. وأكثر من ذلك، من الناحية النوعية فإنّ العرف الدولي أسمى من النصوص الدولية الاتفاقية[6]، بما أنّ جل قواعد القانون الدولي عرفية المصدر[7].

---

[1]- A. Weyembergh, Sur l'ordonnance du juge d'instruction Vandermeersch rendue dans l'affaire Pinochet le 6 novembre 1998, R.B.D.I., 1/ 1999, p. 186. A. Cassese, Peut on poursuivre les hauts dirigeants des Etats pour des crimes internationaux ? A propos de l'affaire Congo c/Belgique (C. I. J), Op. Cit., p. 490.

[2]- T. Ondo, Réflexion sur la responsabilité pénale internationale du chef d'Etat africain, R.T.D.H., 69/2007, p. 164.

[3]- في هذا المعنى، أكدت محكمة العدل الدولية في قضية وزير شؤون خارجية الكونغو على أنّ الاتفاقيات الدولية التي تضع على الدول التزاما قانونيا بمتابعة ومحاكمة المجرمين الدوليين لا تؤدي إلى سقوط الحصانات المعترف بها في القانون الدولي العرفي (ف. 59) ، كما أكدت في قضية (Ahmadou Sadio Diallo) على أنّ المعاهدات الدولية المتعلقة بترقية وحماية الاستثمارات الأجنبية لا تكفي من أجل إثبات تغير القواعد العرفية المتعلقة بالحماية الدبلوماسية (ف. 90).

C.I.J., Ahmadou Sadio Diallo, (République de Guinée c. République démocratique du Congo), exceptions préliminaires, arrêt du 24 mai 2007, § 90.

[4]- لا يمكن للقانون الاتفاقي خلق قواعد موضوعية تسري في مواجهة الكافة، لأنّه يبقى مقيدا بمبدأ الأثر النسبي للمعاهدات الدولية، إلا إذا كانت المعاهدة عالمية، أو متبعة على أساس أنّها قواعد عامة في القانون الدولي العام، بالنظر إلى موضوعها.

U. Scheuner, L'influence du droit interne sur la formation du droit international, R.C.A.D.I., t. 68, 1939, p. 171. G. Abi-Saab, Cour général de droit international public, R.C.A.D.I., t. 207, 1987, pp. 197. 203.

[5]- J. Barberis, Réflexions sur la coutume internationale, A.F.D.I., 1990, p. 40.

[6]- H. Kelsen, Théorie du droit international public, R.C.A.D.I., t. 84, 1953, p. 129. G. Teboul, Remarques sur le rang hiérarchique des conventions inter-étatiques et du droit international coutumier dans l'ordre juridique international, J.D.I., 3/2010, pp. 714. 715.

[7]- J. Verhoeven, Sources et principes du droit des gens et ordre juridique belge : certitudes et vraisemblances, in "Evolution constitutionnelle en Belgique et relations internationales", Op. Cit., p. 24.

إضافة إلى ذلك، يعد العرف الدولي المصدر الوحيد الذي لديه القدرة على خلق مبادئ عامة في القانون الدولي، وخصوصية العالمية والتعبير عن الإرادة الجماعية[1]. فالقانون الدولي العرفي هو وحده القادر على خلق القانون الموضوعي الذي يسري في مواجهة جميع الدول[2]. نتيجة لذلك فإنّ العرف الدولي يسمو أيضا على قواعد القانون الداخلي، حتى قبل الاتفاقيات الدولية[3].

كما أنّ الاعتماد على الأساس الاتفاقي لإعادة النظر في قاعدة عامة من قواعد القانون الدولي يؤدي إلى نتائج غير مقبولة تتمثل خاصة في ازدواجية المعاملة. وذلك بعدم الاعتراف بالحصانة لأعوان الدول الأطراف في الاتفاقية، بما أنّها تنازلت مسبقا عنها، والاعتراف بها لأعوان الدول غير الأطراف في الاتفاقية[4].

لهذه الأسباب، لا يمكن استبعاد قاعدة عامة من قواعد القانون الدولي، إلا عن طريق قاعدة لاحقة ذات نفس الطبيعة القانونية. لكن هل بلغت قاعدة عدم الاعتراف بالحصانة عن الجرائم الدولية درجة القاعدة العرفية في القانون الدولي؟

2- قاعدة عرفية حديثة في مواجهة قاعدة عرفية قديمة: تراجع الحصانة القضائية الجزائية لرؤساء الدول بناءً على قاعدة عرفية حديثة.

من المستقر عليه، بأنّه لا يمكن تعديل أو إلغاء قاعدة عامة من قواعد القانون الدولي إلا بقاعدة أخرى لها نفس الطبيعة القانونية[5]. في هذا الاتجاه يرى موقف فقهي أنّه يجب البحث عن وجود استثناء عرفي عن قاعدة الحصانة القضائية الجزائية في القانون الدولي[6].

---

[1]- B. Simma, A. Paulus, Le rôle des différentes sources du droit international pénal (dont les principes généraux de droit), in H. Ascencio, E. Decaux, et A. Pellet, "Droit international pénal", Op. Cit., p. 60.

[2]- M. Kamto, La volonté de l'Etat en droit international, Op. Cit., p. 346. C.I.J, Affaire Plateau continentale de la Mer du nord, (RFA c. Danemark, RFA c. Pays-Bas), 20 février 1969, §§ 63, 37.

[3] - J. Verhoeven, Sources et principes du droit des gens et ordre juridique belge : certitudes et vraisemblances, in "Evolution constitutionnelle en Belgique et relations internationales", Op. Cit., p. 24.

[4]- J. Verhoeven, Considérations sur ce qui est commun, R.C.A.D.I., t. 334, 2008, pp. 311. 313. Dans le même sens, S. Villalpando, L'affaire Pinochet : beaucoup de bruit pour rien ? L'apport au droit international de la décision de la chambre des Lords du 24 mars 1999, R.G.D.I.P., 2/2000, p. 417.

[5]- J. Verhoeven, Considérations sur ce qui est commun, Op. Cit., p. 231.

[6]- M. Sassoli, L'affaire Yerodia : quelques remarques sur une affaire au point de collision entre deux couches du droit international, Op. Cit., p. 810.

وعلى هذا الأساس، فإنّ الممارسة القضائية الدولية في مجال ملاحقة كبار المسؤولين الحكوميين عن الجرائم الدولية الخطيرة أصبحت بمرور الزمن قاعدة عرفية دولية حديثة قادرة على قلب قاعدة الحصانة المستقرة في القانون الدولي التقليدي. وتتمثل هذه القاعدة العرفية في عدم حجية الدفع بالحصانة القضائية الجزائية أمام الجهات القضائية الأجنبية عندما تكون الجرائم الدولية هي أساس المتابعة[1].

تستمد هذه القاعدة الدولية العرفية أركانها الأساسية من الممارسة القضائية في مجال متابعة المسؤولين عن الانتهاكات الاستثنائية لقواعد القانون الدولي[2]، كدليل على توفر الركن المادي لقاعدة زوال الحصانة القضائية الجزائية عن مرتكبي الجرائم الدولية. وتستند كذلك إلى جميع النصوص الدولية التي أكدت على عدم قبول الدفع بالصفة الرسمية وبالحصانة القضائية الجزائية بغرض الاستفادة من اللاعقاب عن الجرائم الدولية[3]، على أساس أنّ هذه النصوص تشكل دليل على شعور الدول بإلزامية هذه القاعدة العرفية.

---

[1]- M. H. Gozzi, A propos de la responsabilité des gouvernants, l'arrêt Kadhafi : la négation du droit pénal international, in Terrorisme et responsabilité pénale internationale, Op. Cit., p. 181. D. Vandermeersch, droit belge, in A. Cassese et M. Delmas-Marty (dir.), "Juridictions nationales et crimes internationaux", P.U.F., 2002, p. 104.

[2] -A. Weyembergh, Sur l'ordonnance du juge d'instruction Vandermeersch rendue dans l'affaire Pinochet le 6 novembre 1998, Op. Cit., p. 189. T. Ondo, Réflexion sur la responsabilité pénale internationale du chef d'Etat africain, Op. Cit., p. 180. C. Tomuschat, La cristallisation coutumière, in H. Ascensio, E. Decaux, A. Pellet (dir.), "Droit international pénal", Op. Cit., p. 26.

[3]- سواء كانت هذه النصوص اتفاقية (أنظر النصوص الاتفاقية أعلاه، ص. 93) أو غير اتفاقية، ومن بينها، **أعمال لجنة القانون الدولي**، المبدأ الثالث من تقنين مبادئ نورمبورغ "ارتكاب الفاعل لجناية دولية، بوصفه رئيسا للدولة أو حاكما لا يعفيه من المسؤولية في القانون الدولي"، وقد تم التأكيد على مبادئ نورمبورغ بعد ذلك من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة عن طريق اللائحة رقم 95 (1) المؤرخة في 11 ديسمبر 1946، المادة 03 من مشروع تقنين الجرائم ضد السلام وأمن البشرية بتاريخ 28 جويلية 1954 "تصرف الفاعل بصفته رئيسا للدولة أو حاكما لا يعفيه من المسؤولية الناشئة عن ارتكاب إحدى الجنايات المنصوص عليها في التقنين الحالي"، المادة 07 من مشروع لجنة القانون الدولي لتقنين الجرائم ضد السلام وأمن البشرية بتاريخ 5 جويلية 1996 "الصفة الرسمية لمرتكبي الجرائم ضد السلام وأمن الإنسانية، ولو تصرف الفاعل بصفته رئيسا للدولة أو الحكومة، لا تعفيه من المسؤولية الجنائية ولا تعتبر سببا لتخفيف العقوبة". أحكام الاتفاقيات الدولية المختلفة التي جاء فيها التأكيد على عدم إمكانية إثارة دفع الحصانة الجزائية من أجل التنصل من المسؤولية الجزائية الدولية عن الجرائم الدولية، الأنظمة الأساسية للمحاكم الجزائية الدولية، اجتهاد محكمة نورمبرغ. كما لا تهم الطبيعة الإلزامية أو غير الإلزامية لهذه النصوص الدولية التي تدل على وجود مبدأ اللاحصانة عن الجرائم الدولية. إذ أصبح لهذا المبدأ قيمة إلزامية في مواجهة المجتمع الدولي، بما أنّه تم التأكيد عليه من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة. لأنّ لوائح وتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نظر الأستاذ (Alain Pellet) وعلى الرغم من افتقارها إلى عنصر الإلزام القانوني، تساهم بشكل قوي في تعجيل مسار تكوين القواعد العرفية الدولية، وكذلك الشأن بالنسبة إلى مشاريع التقنين التي تعدها لجنة القانون الدولي، إذ تتمتع بقرينة الوضعية (Présomption de positivité). ما يعني بأنّها قابلة للتطبيق على الرغم من عدم الزاميتها القانونية في مواجهة الدول. =

غير أنّ موقفا فقهيا آخر يرى بأنّ هناك فقط اتجاه نحو تكوين قاعدة عرفية جديدة في هذا الاتجاه، فهذه القاعدة العرفية المزعومة لم تتكون بعد[1]. ويرجع ذلك إلى عدم اكتمال أركانها الجوهرية بعد[2]. لأنّ الممارسة الدولية في هذا المجال ضئيلة وليست على قدر كاف من التجانس من أجل الجزم بوجود هذه القاعدة العرفية الحديثة[3].

على هذا الأساس، لا يمكن التمسك بسوابق متابعة الحكام أمام المحاكم الجزئية الدولية وإسقاطها على المحاكم الجزائية الأجنبية[4]. كما لا يمكن الاحتجاج بالمحاولات العديدة من أجل محاكمة رؤساء الدول أمام الجهات القضائية الأجنبية. نظرا لأنّ جميع الجهات القضائية التي كانت لها فرصة الفصل في هذه المسألة أكدت بالعكس على بقاء الحصانة القضائية الجزائية بشكلها التقليدي المطلق. ولا يمكن أيضا التمسك ببعض السوابق المشتتة حول استبعاد الحصانة القضائية الجنائية لرئيس دولة سابق، وتطبيقها

= E. David, Principes de droit des conflits armés, Bruylant, Bruxelles, 2e éd. 1999, p. 582. A. Pellet, L'adaptation du droit international aux besoins changeants de la société internationale, R.C.A.D.I., t. 329, 2007, pp. 40. 41. E. David, L'immunité des chefs d'Etats et de gouvernements étrangers en fonction accusés de violations grave de droit international humanitaire (DIH), in C.R.B., pp. 1. 10.

[1]- J. Verhoeven, Les immunité de juridictions et d'exécution, Rapport provisoire, I.D.I., Session de Vancouver, A.I.D.I., vol. 69, A. Pedone, Paris, p. 519. P. M. Dupuy, Crimes et immunités ou dans quelle mesure la nature des premiers empêche l'exercice des secondes, Op. Cit., pp. 292. 293. A. Pellet, L'adaptation du droit international aux besoins changeants de la société internationale, Op. Cit., p. 44.

[2]- مع أنّ البعض يرى بأنّه يمكن تكريس قاعدة عرفية حديثة، دون توفر الأركان التقليدية "الشكلية" اللازمة عادة لنشأة العرف، وذلك في المجالات التي تشهد قلة أو انعدام الممارسة الدولية. وقد تبلور هذا الموقف في "نظرية السلم المتغير للقيم" للأستاذ (Fréderic Kirgis)، ومفادها أنّه يقع على القاضي الدولي أنْ يجتهد في خلق قواعد عرفية قضائية، على الرغم من عدم توفر العناصر التقليدية الضرورية لنشأة العرف الدولي، وذلك عندما يكون القاضي الدولي أمام ضغط مبادئ الإنسانية واعتبارات الضمير العام. ويضع الفقيه (Alain Pellet) نظرية مماثلة تتمثل في نظرية التضامن القانوني (Solidarité juridique) مفادها أنّه عندما تؤدي الفوضى القانونية الدولية إلى نتائج غير مقبولة على الجماعة الدولية، يتدخل التضامن القانوني ويفرض خلق قواعد قانونية دولية (*jus dicere*) بطرق تتحدى الطرق التقليدية لخلق القواعد القانونية الدولية. انظر لمزيد من التفصيل،

N. Arajärvi, Le rôle du juge pénal international dans la formation du droit international coutumier, E.J.L.S., vol. 1, 2, 2008, pp. 1. 36. P. M. Dupuy, L'unité de l'ordre juridique international, R.C.A.D.I., t. 297, 2002, pp. 276. 277. A. Pellet, L'adaptation du droit international aux besoins changeants de la société internationale, Op. Cit., pp. 31. 32.

[3]- C. Tomuschat, La cristallisation coutumière, in H. Ascencio, E. Decaux, et A. Pellet, "Droit international pénal", Op. Cit., p. 27. A. Azar, L'immunité de juridiction pénale : obstacle à la mise en cause de la responsabilité du chef de l'Etat, in "La Responsabilité en droit public : aspects contemporains", Actes du colloque de Beyrouth, novembre 2004, éd. Bruylant, Bruxelles, 2005, p. 244.

[4]- Ainsi, Lord *of Chieveley*, Lord *Slynn of Hadley*, Lord *Hope of Craighead*, et Lord *Phillips of Worth Matravers*. S. Villalpando, L'affaire Pinochet : beaucoup de bruit pour rien ? L'apport au droit international de la décision de la chambre des Lords du 24 mars 1999, Op. Cit., pp. 423. 424. M. Sassoli, L'affaire Yerodia : quelques remarques sur une affaire au point de collision entre deux couches du droit international, Op. Cit., p. 808.

بشأن رئيس دولة في وظيفة، نظرا لاختلاف الوضع القانوني لرئيس دولة في وظيفة عن الوضع القانوني لرئيس دولة سابق[1].

لهذه الأسباب يرى موقف فقهي آخر بأنّ تراجع الحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة المتهم بجرائم دولية يمكن أنْ يجد سنده القانوني في تدرج القيمة القانونية لقواعد القانوني الدولي.

ثانيا: تدرج قواعد القانون الدولي كأساس لتراجع الحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة.

اعتمد موقف فقهي وقضائي واسع من أجل إثبات تراجع الحصانة القضائية الجزائية إلى أساس الطبيعة الدولية الآمرة لحظر الجرائم الدولية (1). غير أنّ هذا الموقف لا يخلوا من عيوب تفقده القوة القانونية (2).

1- القواعد الدولية الآمرة أساس من أجل سقوط الحصانة القضائية الجزائية؟

يضمن وجود نظام عام دولي (Ordre public international) حماية القيم والمصالح الجوهرية المشتركة بين الجماعة الدولية بأكملها[2]. وذلك عن طريق مجموعة من القواعد الموضوعية الآمرة التي لا يجوز للدول الاتفاق على مخالفتها[3].

---

[1]- C.I.J., arrêt du 14 février 2002, § 58. P. M. Dupuy, L'unité de l'ordre juridique international, Op. Cit., p. 293.

[2]- I.D.I., Rés., Session de Cracovie 2005, Les obligations *Erga Omnes*, en droit international, premier cons. C. Lombois, Droit pénal international, Op. Cit., p. 2. J. Verhoeven, Considérations sur ce qui est commun, Op. Cit., p. 227. M. Khdir, Dictionnaire juridique de la Cour internationale de justice, Bruylant, Bruxelles, 1997, p. 116.

[3]- T. Hubert, L'évolution du droit international, R.C.A.D.I., t. 222, 1990, p. 67.

تعد القاعدة الآمرة في مفهوم نص المادة 53 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 : " كل قاعدة تقبلها الجماعة الدولية في مجموعها ويعترف بها باعتبارها قاعدة لا يجوز الإخلال بها ولا يمكن تعديلها إلا بقاعدة لاحقة من قواعد القانون الدولي العام لها ذات الصفة". (وكذلك نص المادة 53 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات بين الدول والمنظمات الدولية وبين المنظمات الدولية المؤرخة في 21 مارس 1986). يتضح جليا من قراءة المادتين 53 و64 من اتفاقية فيينا بأنّ تكريس قواعد دولية آمرة يرتبط أصلا بالقانون الدولي الاتفاقي، باعتبارها قواعد تهدف إلى التخفيف من مبدأ سلطان إرادة الدول المطلق، واستثناء بعض القواعد القانونية من إمكانية اتفاق الدول على مخالفتها.

M. Viraly, Réflexion sur le *Jus Cogens*, A.F.D.I., 1966, pp. 8. 9. T. Hubert, L'évolution du droit international, Op. Cit., pp. 58. 59. F. Harhoff, La consécration de la notion de *Jus Cogens* dans la jurisprudence des tribunaux pénaux internationaux, in P. Tavernier (dir.), "Actualité de la jurisprudence pénale internationale à l'heure de la mise en place de la Cour pénale internationale", Op. Cit., pp. 67. 68. R. Ago, Droit des traités à la lumière de la convention de Vienne, R.C.A.D.I., t. 134, 1971, p. 324.

غير أنّ الممارسة الدولية القضائية كرست تفسيرا واسعا يخرج عن النطاق العادي لتطبيق القواعد الدولية الآمرة[1]. إضافة إلى عدم إمكانية اتفاق الدول على مخالفة القواعد الآمرة، تسري هذه القواعد أيضا في مواجهة الأفراد، على غرار القواعد التي تتضمن حظر ارتكاب الجرائم الدولية الجسيمة التي تهدد النظام العام الدولي[2]، إذ يترتب على مخالفتها المسؤولية الجزائية الدولية للأفراد[3].

يترتب على القواعد القانونية الآمرة في النظام القانوني الدولي تدرج في القيمة القانونية لقواعد القانون الدولي[4]. وتأتي القواعد الآمرة في قمة الهرم[5]، ما يجعلها تسمو على بقية قواعد القانون الدولي العادية[6]، بما فيها القواعد المتعلقة بالحصانات الدولية، بما أنّ هذه الأخيرة لا ترقى في نظر البعض إلى درجة القواعد الآمرة[7].

---

[1]- K. Marek, Contribution à l'étude du *jus cogens* en droit international, "Recueil d'études de droit international en Hommage à P. Guggenheim", Genève, 1968, p. 439.

[2]- مثل استعمال القوة في العلاقات الدولية، حظر ارتكاب الإبادة، جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية، التعذيب، الاختطاف وأخذ الرهائن، التمييز العنصري، الرقيق، القرصنة، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، أنظر في موضوع اجتهاد محكمة العدل الدولية بشأن القواعد الدولية الآمرة،

R. Goy, La Cour internationale de justice et les droits de l'homme, Bruylant, Bruxelles, 2002, pp 40. 49. G. Guillaume, La Cour internationale de justice et les Droits de l'homme, R.D.F., n° 1, juillet–décembre, 2001.

كما كرست محكمتا يوغوسلافيا سابقا ورواندا سمو قاعدة حظر ارتكاب بعض الجرائم الدولية إلى مصف القواعد الدولية الآمـــرة، وذلك بهدف خلق علاقة تبعية بين انتهاك هذه القواعد والمسؤولية الجزائية الدولية للأفراد، أنظر على سبيل المثال،

T.P.I.Y., Procureur c. *Anto Furundzija*, IT-95-17/1-T, Jugement du 10 décembre 1998, IT-95-17/1, § 154. Procureur c. *Goran Jelisic*, IT-95-10-T, Jugement du 14 décembre 1999, § 60. Procureur c. *Zoran Kupreskic*, *Mirjan Kupreskic*, *Vlatco Kupreskic*, *Dragan Papic*, *Vladimir Antic*, IT-95-16-T, § 520. Procureur c. *Dragoljub Kunarac*, *Radomir Kovac*, *Zoran Vukovic*, IT-96-23-T & IT-96-23-/1-T, Jugement du 22 février 2001, § 466. Procureur c. *Radislav Krestic*, IT 98- 33-T, Jugement du 2 aout 2001, § 541. **T.P.I.R.,** Procureur c. *Goran Jelisic*, arrêt du 14 décembre 1999, § 60.

[3]- T.P.I.Y., Procureur c. Anto Furundzija, IT-95-17/1-T, Jugement du 10 décembre 1998, §§ 144. 157.

[4]- M. Kamto, La volonté de l'Etat en droit international, Op. Cit., p. 341. C. Dominique, Droit international, 7e éd., A. Pedone, Paris, 2001, p. 69 et s.

[5]- Op. diss. commune des juges de la C.E.D.H., Rozakis, Caflisch, Costa, Wildhaber, Cabral Barreto, et Vajic, in aff. Al-Adsani, jugement du 21 novembre 2001, *Al-Adsani* c. Royaume-Uni, § 1 et 3.

[6]- F. Harhoff, La consécration de la notion de *Jus Cogens* dans la jurisprudence des tribunaux pénaux internationaux, in Paul Tavernier (dir.), "Actualité de la jurisprudence pénale internationale à l'heure de la mise en place de la Cour pénale internationale", Op. Cit., p. 67. T.P.I.Y., Procureur c. Anto Furundzija, IT-95-17/1-T, Jugement du 10 décembre 1998, § 144.

[7]- J. Salmon, Libres propos sur l'arrêt de la C.I.J du 14 février 2002, Op. Cit., p. 514. M. Kamto, Une troublante "immunité totale" du ministre des affaires étrangères, Op. Cit., p. 527.

Op. diss. commune des juges de la C.E.D.H., Rozakis, Caflisch, Costa, Wildhaber, Cabral Barreto, et Vajic, in aff. Al-Adsani, Jugement du 21 novembre 2001, Al-Adsani c. Royaume-Uni, § 2.

يؤدي الإخلال بالقواعد الدولية الآمرة إلى سقوط قاعدة الحصانة القضائية الجزائية[1]، وعدم إمكانية التمسك بها أمام المحاكم الجزائية الأجنبية[2]. إذ لا يجوز لأي كان أنْ يستفيد من امتيازات قضائية ضمن النظام القانوني الدولي، إذا قام بانتهاك القواعد الآمرة التي تشكل أساس هذا النظام ذاته[3].

وعلى هذا الأساس، تشكل القواعد الآمرة المتعلقة بحظر ارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة الأساس القانوني من أجل التضييق من نطاق المركز الجزائي الدولي لرئيس الدولة، سواء كان في وظيفة[4]، أو كان رئيس دولة سابق[5].

2- عدم كفاية نظرية القواعد الآمرة من أجل سقوط الحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة.

يبدو أنّ نظرية القواعد الآمرة غير كافية من أجل مواجهة قاعدة الحصانة القضائية الجزائية المقررة في القانون الدولي العام لفائدة ممثلي الدول. ويرجع ذلك من جهة أولى إلى عدم اليقين الذي يشوب الاعتماد على هذه النظرية (أ). ومن جهة ثانية إلى عدم استبعاد إمكانية صبغ ذات الطبيعة على قاعدة الحصانة القضائية الجزائية (ب).

---

[1]- M. Dobkine, La Cour internationale de justice de la Haye et la compétence universelle, D., 22/7075, 6 juin 2002, pp. 1778. 1779.

[2]- W. Bourdon, Vers la fin de l'immunité pour les chefs d'Etat en exercice ?, in "Terrorisme et responsabilité pénale internationale", Op. Cit., p. 351. J. Salmon, Manuel de droit diplomatique, Op. Cit., p. 304, A. Cassese, Peut on poursuivre les hauts dirigeants des Etats pour des crimes internationaux ? A propos de l'affaire Congo c/Belgique (C. I. J), Op. Cit., p. 494. E. David, Le droit international humanitaire devant les juridictions nationales, in "Les nouvelles frontières du droit international humanitaire" Actes du colloque de l'institut d'études de droit international de l'université de Lausanne du 12 avril 2002, Bruylant, Bruxelles, 2003, p. 151. M. H. Gozzi, A propos de la responsabilité des gouvernants, l'arrêt Kadhafi : La négation du droit pénal international, in "Terrorisme et responsabilité pénale internationale", Op. Cit., p 180. E. David, La question de l'immunité des chefs d'Etat étrangers à la lumière des arrêts de la cour de cessation Française du 13 mars 2001 et la cour international de justice du 14 février 2002, in Ghislaine Doucet (dir.), in "Terrorisme, victimes et responsabilité pénale internationale", Op. Cit., p. 438.

[3]- A. Bianchi, L'immunité des Etats et les violations graves des droits de l'homme : La fonction de l'interprète dans la détermination du droit international, Op. Cit., p. 98.

[4]- M. M. Mohamed Salah, Les leçons de l'affaire Pinochet, J.D.I., 4/1999, p 1035. J. Y. De Cara, L'affaire Pinochet devant la chambre des lords, A.F.D.I., p. 72. B. Stern, Pinochet face à la justice, Op. Cit., p. 17.

[5]- هكذا استند مجلس اللوردات البريطاني إلى الطبيعة الآمرة لقاعدة حظر جرائم التعذيب المنسوبة إلى الرئيس الشيلي السابق من أجل حرمانه من الحصانة القضائية الجزائية المعترف بها في الأوضاع العادية بالنسبة إلى رئيس دولة سابق.

أ- غموض نظرية القواعد الدولية الآمرة.

إذا كانت أقلية فقهية تنكر مطلقا وجود تدرج في قواعد القانون الدولي، نظرا لانعدام الأساس القانوني للقواعد الآمرة. باعتبارها مجرد قواعد دولية أخلاقية ليس لها شكلا قانونيا إلزاميا في النظام القانوني الدولي الوضعي[1]، فإنّ الأغلبية منها تعترف بوجود هذه القواعد، ومع ذلك تنتقد فيها غياب الدقة القانونية[2].

وفي هذا الاتجاه أو ذاك نجد بعض الحجج (في إطار هذه الدراسة طبعا) من أجل دحض الاستناد إلى القواعد الآمرة كأساس لتراجع الحصانة القضائية الجزائية. ومن بينها، شرط الإجماع الدولي في قبول القواعد الآمرة الذي نصت عليه المادة 53 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، مع أنّ هذه المادة ذاتها لم تحظ بإجماع دولي[3]. إذ لم تنظّم بعد الكثير من الدول إلى اتفاقية فيينا بسبب رفضها فكرة القواعد الدولية الآمرة (مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية). مما يؤدي إلى نتيجة غير معقولة تتمثل في تطبيق القواعد الآمرة من واتجاه الدول التي اعترفت بوجودها دون غيرها، وهو ما يتناقض والطبيعة الجوهرية الآمرة لهذه القواعد[4].

ب- تدرج القواعد الدولية الآمرة ؟

نظرا لغياب معيار حاسم في تحديد مضمون القواعد الدولية الآمرة[5]، لا يوجد قائمة محصورة للقواعد الدولية الآمرة في النظام القانوني الدولي[6].

---

[1] - M. J. Glennon, De l'obscurité du droit impératif (*jus cogens*), R.G.D.I.P., 3/2006, pp. 529. 536.

[2]- R. Kolb, Théorie du *jus cogens* international, P.U.F., Paris, IUHEI, Genève, 2001, pp. 376. 386.

[3]- مع أنّ غالبية الفقه متفق على أنّه لا يشترط موافقة جميع الدول على القواعد الآمرة، بل غالبيتها فقط.

J. Verhoeven, Considérations sur ce qui est commun, Op. Cit., p. 230. P. M. Dupuy, L'unité de l'ordre juridique international, Op. Cit., p. 276.

[4]- في هذا المعنى عارض المدعي العام لدى محكمة النقض الفرنسية السيد (Launay) الاستناد إلى نظرية القواعد الآمرة كأساس من أجل متابعة الرئيس الليبي "معمر القذافي"، وذلك بسبب عدم اعتراف الحكومة الفرنسية بهذه القواعد، ما يعني بمفهوم المخالفة بأنّ القواعد الآمرة يمكن أنْ تكون أساسا لإنكار الحصانة القضائية الجزائية لممثلي الدول الأجنبية، عندما تطرح القضية أمام محاكم تابعة إلى دولة تعترف بوجود هذه القواعد في النظام القانوني الدولي.

J. F. Roulot, La coutume du droit international pénal et l'affaire "Kadhafi", D., 32/7041, 20 septembre 2001, pp. 2631. 2633.

[5]- M. Khdir, Dictionnaire juridique de la Cour internationale de justice, Op. Cit., p. 118.

[6]- P. Weil, Le droit international en quête de son identité, R.C.A.D.I., t. 237, 1992, p. 269. Ch. De Visscher, Positivisme et *jus cogens*, R.G.D.I.P., 1/1971, p. 7.

غير أنّ عدم التحديد هذا ليس ضعفا في القواعد الآمرة، بل نقطة قوة فيها، لأنّه يفتح المجال لتطور مضمون القواعد الآمرة[1]. أمام هذا الوضع، يزداد تعقيد تطبيق نظرية القواعد الدولية الآمرة كأساس من أجل سقوط الحصانة القضائية الجزائية المستقرة في القانون الدولي العرفي. لأنّه لا يمكن في نظرنا إنكار الصفة الدولية الآمرة على قاعدة حرمة وحصانة مبعوثي الدول الأجنبية[2].

استنادا إلى معيار أهمية القاعدة القانونية ضمن النظام العام الدولي، فإنّ عدم احترام حرمة وحصانة الممثلين الدبلوماسيين مهما كانت درجتهم يشكل إجراءا خطيرا على العلاقات السلمية ما بين الدولية[3]. وذلك انطلاقا من اعتبار "أمن العلاقات الدولية" غاية أساسية من الغايات التي يهدف القانون الدولي إلى تحقيقها[4].

---

[1]- P. M. Dupuy, L'unité de l'ordre juridique international, Op. Cit., p. 280.

[2]- رغم تحفظ محكمة العدل الدولية في استعمال عبارة (*jus cogens*) بشأن القانون الدبلوماسي، إلا أنّها استعملت عبارات تدل على اعترافها لقانون الحصانات الدبلوماسية بالطبيعة الدولية الآمرة، أنظر،

C.I.J., Affaire relative au personnel diplomatique et consulaire des Etats-Unis à Téhéran (Etats-Unis c. Iran), Ordonnance du 15 décembre 1979, "(…) Qu'aucun Etat…ne saurait manquer de reconnaître les **obligations impérative** qu'elles comportent…" § 41, 38 (Nous soulignons).

C.I.J., Affaire relative au personnel diplomatique et consulaire des Etats-Unis à Téhéran (Etats-Unis c. Iran), Arrêt du 24 mai 1980, "Ces obligations (…) sont d'une **importance capitale** pour le maintien des bonnes relations entres Etats". § 91. "(…) ce sont aussi des obligations imposées par **le droit international général**" § 62, 86, 92. V. Coussirat-Coustère, L'arrêt de la Cour internationale de justice sur le personnel diplomatique américain à Téhéran, A.F.D.I., 1980, pp. 221. 222.

يجب الإشارة إلى أنّ محكمة العدل الدولية استعملت عبارات مختلفة للدلالة على القواعد الآمرة في عدة مناسبات، مثل القواعد الآمرة (Impératives)، قواعد لا يجوز انتهاكها (Intransgressibles)، قواعد جوهرية (Fondamentales)...الخ.

[3]- رغم أنّ بعض الفقه يرفض الطبيعة الآمرة للحصانات الدبلوماسية، إلا أنّه بالمقابل يعترف بأنّ إنكار هذه القاعدة يؤدي إلى استحالة العلاقات ما بين الدولية، وإلى سيادة قانون القوة والفوضى في العلاقات الدولية، أنظر في هذا المعنى،

B. Stern, Vers une limitation de "l'irresponsabilité souveraine" des Etats et chefs d'Etat en cas de crime de droit international ?, in M. G. Kohen (éd), "La promotion de la justice, des droits de l'homme et du règlement des conflits par le droit international", Op. Cit., pp. 525. 526. J. Verhoeven, Considérations sur ce qui est commun, Op. Cit., p. 311. M. Sassoli, L'affaire Yerodia : quelques remarques sur une affaire au point de collision entre deux couches du droit international, Op. Cit., pp. 813. 814. J. Verhoeven, Vers un ordre répressif universel, quelques observations, Op. Cit., pp. 63. 64. A. Decoqo, La poursuite d'un chef d'Etat étranger, in "Les droits et le droit", Mélanges dédiés à B. Bouloc, Op. Cit., p. 300. C.I.J, arrêt du 1 février 2002, Op. ind. de S. Bula-Bula (§ 50, 97, 112), Op. ind. de Rezek (§ 9).

[4]- J. Basdevant, Règles générales du droit de la paix, R.C.A.D.I., t. 58, 1936, p. 577. J. P. Collin, Variations sur la justice internationale, Op. Cit., p. 92. M. Henzelin, L'immunité pénale des ministres selon la Cour internationale de justice, R.P.S., vol. 120, 2002, p. 250.

تعتبر العلاقات الدبلوماسية من القواعد العامة في القانون الدولي للسلم[1]. لذلك تعتبر الامتيازات والحصانات الدبلوماسية أقدم المبادئ المستقرة في قانون الشعوب[2]، بدونها يصبح ممارسة العمل الدبلوماسي مستحيلا[3]، باعتبار ممثلي الدول أشخاص يضطلعون بمهام ذات مصلحة دولية[4].

يؤدي الاعتراف بالطبيعة الدولية الآمرة للحصانة القضائية الجزائية لرؤساء الدول إلى التساؤل عن أي من القاعدتين تسمو على الأخرى؟ وهل يوجد فعلا تدرج في القيمة القانونية للقواعد الآمرة في القانون الدولي؟

ربما من الناحية النظرية البحتة والقانونية التقنية قد تسمو قاعدة حظر ارتكاب الجرائم الدولية على قاعدة الحصانة القضائية الجزائية، أما من الناحية الموضوعية والواقعية في الوضع الراهن للقانون والعلاقات الدولية، نعتقد بأنّ القاعدة الثانية تحظى بأولوية في التطبيق.

[1]- M. Sibert, Traité de droit international public Le droit de la paix, t. II, Dalloz, Paris, 1951, pp. 1. 4.

[2]- J. L. Brierly, Règles générales du droit de la paix, Op. Cit., p. 161. A. Verdross, Règles générales du droit international de la paix, R.C.A.D.I., 1929, t. 30, p. 282.

[3]- Ch. Dupuis, Règles générales du droit de la paix, Op. Cit., pp. 5. 289. p. 64.

[4]-A. Hammarskjôld, Les immunités des personnes investies de fonctions internationales, Op. Cit., pp. 112. 113.

المبحث الثاني

ضرورة مسايرة المركز الجزائي الدستوري لرئيس الدولة متطلبات القانون الدولي الجنائي

عملا بأحكام النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية الدائمة لا يسع لأي كان، سواء كان رئيس دولة أو حكومة أو عضو في حكومة أو برلمان أو ممثل منتخب أو موظّف حكومي، الدفع بالصفة الرسمية وغيرها من الحصانات والامتيازات القضائية، سواء كانت في إطار القانون الوطني أو في القانون الدولي، من أجل عرقلة ممارسة المحكمة لاختصاصها والتخلص من المسئولية الجزائية الدولية.

يترتب على هذا الحكم أثرا مباشرا على نظام الحصانات والامتيازات الجزائية التي يستفيد منها رئيس الدولة في النظام القانوني الوطني. إذ وجدت الكثير من الدول نفسها أمام إشكالية إعادة النظر في الحصانات والامتيازات الإجرائية والقضائية الدستورية المعترف بها لرئيس الدولة. وذلك بهدف إزالة التعارض بين الحصانات الدستورية التي يستفيد منها رئيس الدولة وأحكام نظام روما الأساسي (المطلب الأول).

يظهر هذا التعارض بناءً على توزيع الاختصاص القضائي بين المحكمة الجزائية الدولية والجهات القضائية الوطنية. إذ تتمتع هذه الأخيرة باختصاص أصلي في ملاحقة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم دولية، ولا تتدخل المحكمة الجزائية الدولية، طبقا لمبدأ التكامل، إلا بعد إثبات عدم قيام المحاكم الداخلية بالدور المنوط بها. إما بسبب عدم إبداء إرادتها في ذلك، أو بسبب عدم إمكانية ممارسة هذا الاختصاص.

لذلك في حالة تورط رئيس الدولة في وظيفة بارتكاب جرائم دولية خطيرة، تجد الدولة نفسها أمام صعوبة أو استحالة تحريك مسؤوليته الجزائية أمام الجهات القضائية الداخلية بفعل الحصانات والامتيازات القضائية الدستورية التي يستفيد منها. لذلك يشكل المركز الجزائي الدستوري لرئيس الدولية سببا من الأسباب القانونية لانتقال اختصاص متابعة رئيس الدولة من المحاكم الوطنية إلى المحكمة الجزائية الدولية. هذا ما يتطلب ضرورة إعادة النظر في نطاق الامتيازات والحصانات الدستورية، على نحو يسمح للجهات القضائية الوطنية بتنفيذ التزامها بمقاضاة المسؤولين عن الجرائم الدولية، بغض النظر عن صفتهم الرسمية (المطلب الثاني).

المطلب الأول

واقع الحصانات الدستورية لرئيس الدولة في ظل أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية

تشكل الحصانات والامتيازات الدستورية المقررة لصالح رئيس الدولة وأعضاء الحكومة أحد أعقد المشاكل الدستورية الجوهرية التي تثيرها اتفاقية روما. وقد أصبحت هذه المسألة محلّ اهتمام على المستوى الدولي لأول مرة في مفاوضات التوقيع على النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية، لتتحول بعد ذلك إلى جدل دستوري واسع على المستوى الوطني بمناسبة المصادقة على نظام روما الأساسي.

اختلفت مواقف الدول في مدى تأثير أحكام نظام المحكمة الجزائية الدولية التي تستبعد إمكانية التمسك بالصفة الرسمية والحصانات القضائية من أجل الإفلات من المسؤولية الجزائية الدولية، على القواعد الدستورية ذات الصلة خاصة بالمركز الجزائي الذي توفره الدساتير المختلفة لرؤساء الدول. فذهب الاتجاه الأول إلى أنّ نص المادة 27 من النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية يستوجب بالضرورة تعديلا لنظام الحصانات والامتيازات الدستورية لرؤساء الدول (الفرع الأول). في حين اعتمد موقف آخر رأيا مغايرا مفاده انعدام أيّ تعارض بين الحصانات والامتيازات الدستورية التي يستفيد منها رئيس الدولة وقاعدة عدم جواز الدفع بالصفة الرسمية أمام المحكمة الجزائية الدولية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

تعارض المركز الجزائي الدستوري لرئيس الدولة وأحكام النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية

يذهب موقف فقهي إلى أنّ نظام الحصانات الدستورية بجميع أشكالها يتنافي وأحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (أولا). وقد تدعم هذا الموقف بمجموعة من القرارات والآراء الصادرة عن القضاء الدستوري والهيئات الاستشارية الوطنية (ثانيا).

أولا: في المواقف الفقهية المختلفة.

يذهب موقف فقهي إلى أنّ المركز الجزائي الدستوري المتميز الذي يستفيد منه رئيس الدولة سواء كان في إطار الأنظمة الملكية أو في إطار الأنظمة الجمهورية، يتناقض مع أحكام نظام المحكمة الجزائية الدولية، بما أن هذا الأخير يقوم على مبدأ المساواة وعدم التمييز بسبب الصفة الرسمية للمتهم عملا بنص المادة 27 من النظام الأساسي للمحكمة[1].

نظرا إلى سمو أحكام اتفاقية روما على الحصانات والامتيازات الدستورية، يجب بالضرورة تعديل هذه الأخيرة من أجل تحقيق التوافق بين قواعد القانون الدستوري ومقتضيات العدالة الجزائية الدولية[2].

وتوصل مجموعة من خبراء القانون الدولي إلى ذات النتيجة. لكن على أساس تفسير حرفي خاطئ لأحكام المركز الجزائي الدستوري لرئيس الدولة التي تنص على أنّ رئيس الجمهورية غير مسئول عن الأعمال الصادرة منه في نطاق وظائفه الرسمية، باستثناء بعض الأوضاع[3]. نتيجة لذلك لا يمكن تصور تحريك مسؤولية رئيس الدولة عن الجرائم الدولية، بما أنّ هذه الأخيرة لا تدخل ضمن الوظائف الرسمية. وهذا ما

---

[1]- M. Lamouri, Intervention sur les problèmes et obstacles actuels à la ratification du Statut da la Cour pénale internationale par le Maroc, in "La mise en application du Statut de la Cour pénale internationale en droit interne (ratification, lois de coopération et de modification du code pénal) Aspects comparatifs", Compte rendu de la journée d'études du 23 août 2005, CREDHO, p. 5. H. Slim, Intervention sur les problèmes et obstacles actuels à la ratification du Statut de Rome par la Tunisie, in "La mise en application du Statut de la Cour pénale internationale en droit interne (ratification, lois de coopération et de modification du code pénal) Aspects comparatifs", Op. Cit., p. 7. D. Bechraoui, L'exercice des compétences de la Cour pénale internationale, R.I.D.P., vol. 76, 2005, p. 365. Premier Rapport de la Commission de Venise sur les questions constitutionnelles soulevées par la ratification du Statut de Rome instituant la Cour pénale internationale، Venise, 15-16 décembre 2000, CDL-INF (2001). Deuxième Rapport de la Commission de Venise sur les questions constitutionnelles soulevées par la ratification du Statut de Rome instituant la Cour pénale internationale، Venise, 17-18 octobre 2008, CDL-INF (2008). J. Ch. Car, L. Favoreu, J. Pini, S. Sciortino-Bayart, M. Troper, Jurisprudence du Conseil Constitutionnel du 1er janvier au 31 mars 1999, R.F.D.C., 38/1999, p. 319.

[2]- P. Tavernier, Comment surmonter les obstacles constitutionnels à la ratification du Statut de Rome de la Cour pénale internationale, R.T.D.H., 51/2002, p. 554. F. Delperée, Ordre constitutionnel et ordre pénal international, in "Droit constitutionnel et mutations de la société internationale", Op. Cit., p. 97.

[3]- تفسير خاطئ، لأنّ النصوص الدستورية ذاتها التي تنص على بعض استثناءات قاعدة اللامسؤولية الرئاسية على غرار الخيانة العظمى، تشير إلى أنّ هذه الاستثناءات مرتقبة حصرا ضمن نطاق الوظائف الرسمية (أنظر أعلاه، ص. ص. 29. 32). هذا من منظور القانون الدستوري، كما أنّه من منظور القانون الدولي الجزائي، فإنّ الجرائم الدولية ليست بالضرورة أعمال أجنبية عن ممارسة الوظائف الرسمية (أنظر أدناه، ص. ص. 185. 190).

يستوجب إدراج نص دستوري من أجل إزالة التعارض القائم بين مبدأ اللامسؤولية الجزائية واختصاص المحكمة الجزائية الدولية[1].

ثانيا: في قرارات وآراء القضاء الدستوري والهيئات الاستشارية الوطنية.

أوصت العديد من الهيئات الاستشارية القضائية وغير القضائية، والقضاء الدستوري المقارن، بضرورة إجراء تعديلات دستورية تنصب على أحكام دستورية مختلفة من أجل تحقيق مطابقة تنظيم بعض المسائل الدستورية مع أحكام نظام روما الأساسي[2]. وعلى هذا الأساس أكدت على أنّ الحصانات والامتيازات الإجرائية والقضائية المقررة في إطار القانون الدستوري لصالح طائفة من الأشخاص تتعارض مع المادة 27 من نظام روما الأساسي.

أكد المجلس الدستوري الفرنسي في قرار صادر بتاريخ 22 جانفي 1999[3]، على أنّ إنشاء محكمة جزائية دولية لا يتعارض في حد ذاته مع الدستور الفرنسي[4]. ومع ذلك ارتأى المجلس أن هناك بعض أوجه التعارض بين نظام المحكمة والقواعد الدستورية، وأنّ المصادقة على اتفاقية روما تستوجب بالضرورة تعديلا دستوريا مسبقا. يكون المجلس بذلك

---

[1]- La Cour pénale internationale et le Sénégal : Directives pour la mise en œuvre du statut de Rome au Sénégal, Séminaire d'expert du 23-25 octobre 2001 à Dakar, p. 7.

[2]- إضافة إلى مسألة الحصانات والامتيازات الدستورية، تطرقت هذه الهيئات إلى عراقيل دستورية أخرى لا تقل أهمية من بينها، مسألة التسليم، العفو الرئاسي، والعفو الشامل، ممارسة المدعي العام للمحكمة لسلطات التحقيق فوق أقاليم الدول الأطراف..الـــخ. إضافة إلى أنّ اتفاقية روما على غرار باقي الاتفاقيات الدولية اصطدمت بنصوص تشريعية لا تتماشى وأحكام القانون الدولي، مثل عدم النص في قانون العقوبات على الجرائم الدولية، مسألة تقادم الجرائم الدولية، وتطبيق بعض العقوبات على غرار عقوبة السجن لمدى الحياة والسجن المؤبد، مما يستوجب أيضا اتخاذ الإجراءات التشريعية الضرورية لحل هذا التنازع. أنظر للمزيد من التفصيل،

Premier Rapport de la Commission de Venise sur les questions constitutionnelles soulevées par la ratification du Statut de Rome instituant la Cour pénale internationale، Op. Cit., Résumé de la plupart des arrêts et avis en question, in C.IC.R., "Services consultatifs en droit international humanitaire, Questions soulevées par certaines Cours constitutionnelles, Cours suprême et Conseil d'Etat sur le Statut de Rome de la Cour pénale internationale", 01/2003. S. Manacorda, G. Werle, L'adaptation des systèmes pénaux nationaux au Statut de Rome, R.S.C., 3/2003, pp. 501. 515.

[3]- يعتبر المجلس الدستوري الفرنسي أول من تصدى لمسألة البحث عن مدى تعارض نظام المحكمة الجزائية الدولية وأحكام الدستور، وما إذا كانت المصادقة على النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية تستوجب تعديلا دستوريا مسبقا.

[4]- C.C.F., Décision n° 98-408 DC du 22 janvier 1999, J.O. 24 janvier 1999, p. 1317, cons. 12.

قد كرس نفس النتيجة التي توصل إليها مجلس الدولة الفرنسي في رأيه حول مشروع لجنة القانون الدولي المتعلق بنظام المحكمة الجزائية الدولية[1].

من بين أسباب عدم المطابقة التي أشار إليها المجلس الدستوري الفرنسي، تعارض المادة 27 من النظام الأساسي مع المواد 68، 68-1 و26 من الدستور المتعلقة بالمركز الجزائي لكل من رئيس الجمهورية والنواب. يظهر هذا التعارض بالنسبة لرئيس الجمهورية في مسألتين. من جهة أولى اللامسؤولية الجزائية لرئيس الجمهورية عن أعمال الوظيفة باستثناء الخيانة العظمى. من جهة ثانية الامتيازات الإجرائية والقضائية التي يستفيد منها رئيس الجمهورية طيلة فترة ممارسة وظائفه الرسمية[2].

كما توصل قضاة **مجلس الدولة البلجيكي** في الرأي الصادر بتاريخ 21 أفريل 1999 حول مشروع القانون المتعلق بالمصادقة على النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية إلى ذات النتيجة. إذ أكد المجلس على أنّ قاعدة عدم جواز الاحتجاج بالحصانة القضائية والصفة الرسمية أمام المحكمة الجزائية الدولية (المادة 27) تتعارض والحصانة القضائية الجزائية المطلقة التي يستفيد منها الملك بمقتضى نص المادة 88 من الدستور البلجيكي.

---

[1]- Conseil d'Etat, Avis n° 358 597 du 29 février 1996, Projet de statut d'une Cour criminelle internationale permanente, Question de la conformité à la Constitution du projet de statut, Assemblée générale (Section de l'intérieur). Cons. n° 1.

[2]- Décision n° 98-408 DC du 22 janvier 1999, cons. n° 15 à 17. B. Genevois, Le Conseil Constitutionnel et le droit pénal international, à propos de la décision n° 98-408 DC du 22 janvier 1999, R.F.D.A., 15-2/1999, pp. 285. 313. F. Luchaire, Le Cour pénale internationale et la responsabilité du chef de l'Etat devant le Conseil constitutionnel, R.D.P., 2/1999, pp. 457. 470. E. Dezeuze, Un éclairage nouveau sur le statut pénal du président de la République : sur la décision n° 98-408DC du 22 janvier 1999 du Conseil constitutionnel, R.S.C., 3/1999, pp. 497. 517. B. Taxil, La Cour pénale international et la Constitution française, R.A.D.I., février 1999, pp. 1. 8. M. Gallié, Crimes internationaux et statut pénal du chef de l'Etat français, in C.R.E.D.H.O., pp. 1. 17.

من بين الأسباب الأخرى التي أشار إليها المجلس الدستوري، مساس نظام م.ج.د بالشروط الأساسية لممارسة السيادة الوطنية، ويظهر ذلك في المواد 17 إلى 20 التي تنص على مبدأ التكامل بين م.ج.د والجهات القضائية الوطنية، هذا المبدأ الذي يسمح للمحكمة برقابة نوعية القضاء الوطني، ويسمح كذلك للمحكمة بنظر أفعال تقادمت أو صدر بشأنها قرار عفو بمقتضى القانون الفرنسي، متى كيفت التقادم والعفو على أنّهما يترجمان عدم الرغبة في المتابعة، وأنّها تترجم إرادة ضمان الإفلات من العقاب (ف. 29. 34) . ويظهر التعارض أيضا بالنسبة للمادة 4/99 التي تمنح للمدعي العام سلطات التدخل فوق إقليم الدول دون اشتراط توفر شروط استثنائية خاصة. لمزيد من التفصيل، أنظر،

J. Clerckx, Le statut de la Cour pénale internationale et le droit constitutionnel français, R.T.D.H., n° 44, 2000, pp. 655. 656.

وتتعارض هذه القاعدة كذلك مع الامتيازات الإجرائية التي يستفيد منها النواب وأعضاء الحكومة بالنسبة للمتابعة والتوقيف التي تقيد متابعة النواب وأعضاء الحكومة بشرط صدور ترخيص مسبق عن البرلمان. يظهر هذا التعارض خاصة في سلطة البرلمان برفض إصدار الترخيص بالمتابعة[1].

في نفس الاتجاه، تبنّى **مجلس الدولة في لكسمبورغ** إلى حد بعيد موقف نظيره البلجيكي، في قراره الصادر بتاريخ 04 ماي 1999 المتعلق بمشروع القانون المتضمن المصادقة على نظام روما.

هكذا انتهى المجلس إلى تعارض أحكام نظام روما ونظام الحصانات الدستورية الموضوعية. واعتبر أنّ اشتراط ترخيص من طرف البرلمان من أجل متابعة أو توقيف النواب وأعضاء الحكومة مصدر اصطدام بين نظام روما وهذه الامتيازات الدستورية الإجرائية، وذلك في حالة رفض البرلمان إقرار الترخيص. كما أكد المجلس على عدم اقتناعه الكلي بحجة عدم تمتع الملك بسلطات فعلية كأساس من أجل الحكم بمطابقة حصانة الملك (الدوق الأكبر Grand- Duc) لأحكام نظام روما.

لم يقدم هذا الاتجاه الحجج القانونية الكافية من أجل إثبات عدم مطابقة الحصانات والامتيازات الدستورية لأحكام النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية. وهذا راجع إلى اكتفاء غالبية الجهات الاستشارية والدستورية الوطنية بقراءة حرفية (Lecture littérale)[2]، وضيقة (Lecture minimaliste)[3] للقواعد الدستورية التي عرضت عليها للمناقشة، بهدف التوفيق بقدر الإمكان بين نظام المحكمة الجزائية الدولية والدساتير الوطنية.

---

[1]- Avis du Conseil d'Etat du 21 avril 1999 sur le projet de loi portant assentiment au Statut de Rome de la Cour pénale internationale, Document parlementaire 2-239 (1999/2000).

[2]- B. Genevois, Le Conseil Constitutionnel et le droit pénal international, à propos de la décision n° 98-408 DC du 22 janvier 1999, R.F.D.A., 15 (2), 1999, p. 297. E. Lambert-Abdelgawad, Cour pénale internationale et adaptations constitutionnelles comparées, R.I.D.C., 3/2003, p. 544.

[3]- J. Ch. Car, L. Favoreu, J. Pini, S. Sciortino-Bayart, M. Troper, Jurisprudence du Conseil Constitutionnel du 1er janvier au 31 mars 1999, Op. Cit., p. 317.

الفرع الثاني

انعدام تعارض بين الحصانات الدستورية لرئيس الدولة مع أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية

عكس ما ذهب إليه الاتجاه السابق، يرى موقف فقهي أنّه لا يوجد أي تعارض بين نظام الحصانات الدستورية وأحكام النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية (أولا). وقد انضمت إلى هذا الموقف العديد من الجهات الدستورية والهيئات الاستشارية الوطنية (ثانيا).

أولا: في المواقف الفقهية المختلفة.

لا تتنافى الحصانات والامتيازات الدستورية مع أحكام المادة 27 من نظام المحكمة الجزائية الدولية. وما التعارض بين القانون الدولي والقانون الدستوري في مجال الحصانات والامتيازات الدستورية، إلا تعارض ظاهري[1]، أو على الأكثر تعارض شكلي محتمل[2]. وعلى هذا الأساس، لا تتطلب المصادقة على نظام روما بالضرورة تعديلا دستوريا لأحكام المركز الجزائي الدستوري لرئيس الدولة.

غير أنّ هذا الموقف لم يتفق حول أسباب انتفاء وجه التعارض بين نظام المحكمة الجنائية الدولية والحصانات الدستورية. إذ يرى البعض أنّ ارتكاب جرائم دولية يؤدي تلقائيا إلى سقوط حق رئيس الدولة في الحصانات والامتيازات الدستورية (1). أما البعض الآخر فيستند إلى تفسير الحصانات والامتيازات الدستورية بشكل يجعلها لا تتنافي وأحكام نظام روما (2).

1- استثناء الجرائم الدولية تلقائيا من نطاق الحصانات والامتيازات الدستورية.

لا تطرح مسألة الحصانات والامتيازات الدستورية أصلا في حالة اتهام رئيس الدولة بارتكاب جريمة من الجرائم الدولية التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجزائية الدولية، بما أنّه لا يجوز لرئيس الدولة التمسك بالحصانات الدستورية إلا في

[1]- M. Delmas-Marty, La responsabilité pénale en échec (prescription, amnistie, immunités), in M. Delmas-Marty et les années U.M.R., Op. Cit., Op. Cit., p. 515.

[2]- E. David, La pratique du pouvoir exécutif et le contrôle des chambres législatives en matière de droit international, (2003, 2007), R.B.D.I., 1-2/2008, p. 207.

حالة تصرفه في إطار أحكام الدستور. أما في الحالة العكسية فيسقط حق رئيس الدولة في التمسك بالحصانات بما أنّ الجرائم الدولية لا تدخل مطلقا في نطاق أعمال الوظيفة الرسمية[1].

اعتمد هذا الاتجاه في تأسيس موقفه على تفسير الحصانات والامتيازات الدستورية على أنّها تتضمن استثناءً ضمنيًا يتمثل في حالة اتهام رئيس الدولة بجرائم دولية. نتيجة لذلك لا يوجد ما يبرر اللجوء إلى تعديل مضمون المركز الجزائي الدستوري لرئيس الدولة، بما أنّ الاستثناء المراد تكريسه من وراء هذا التعديل الدستوري قائم في أحكام الدستور ذاتها.

غير أنّ هذا الموقف وقع في تناقض، إذ يتمسك من جهة أولى باستثناء الجرائم الدولية ضمنيا من نطاق الحصانات والامتيازات الإجرائية الدستورية. ويدعي من جهة ثانية بأنّ هذا الاستثناء يستمد أساسه القانوني من كون الجرائم الدولية أعمال أجنبية عن الوظيفة الرسمية. مع أنّ رئيس الدولة لا يمكنه ارتكاب هذا النوع من الجرائم، إلا في إطار وظائفه الرسمية[2].

2- عدم حجية الحصانات والامتيازات الدستورية أمام المحكمة الجزائية الدولية.

على الرغم من أنّ نظام روما الأساسي يستبعد صراحة إمكانية تمسك رئيس الدولة بالصفة الرسمية والحصانات والامتيازات القضائية ذات المصدر الدستوري، إلا أنّ هذه القاعدة لا تسمو على قواعد القانون الداخلي[3]. أمام هذا الوضع لا يوجد ما يبرر البحث عن حلول توفيقية بين القانون الدولي الجزائي والقانون الدستوري من خلال تعديل أحكام الدستور[4].

---

[1]- F.I.D.H., Le Statut de la C.P.I. et le droit marocain, Obstacles et solutions à la ratification et la mise en œuvre du Statut de la C.P.I. par la Maroc, n° 466, janvier 2007, p. 3. N. Lingueul, Le statut des personnes titulaires de qualités officielles en droit constitutionnel français et l'article 27 de la Convention de Rome portant Statut de la Cour pénale internationale, R.I.D.P., vol. 70, 1999, p. 1009.

[2]- A. Moine, La juridiction aujourd'hui compétente pour juger pénalement le président de la République, R.R.J. Droit prospectif, 3/2001, p. 1413.

[3]- M. Delmas-Marty, La Cour pénale internationale et les interactions entre droit interne et international, R.S.C., 1/2003, p. 2.

[4]- F. Delpérée, La responsabilité du chef de l'Etat. Brèves observations comparatives, Op. Cit., pp. 40. 41.

في ذات الاتجاه، لا يمكن الاستناد إلى اجتهاد المحاكم الجزائية الدولية في مجال استبعاد الحصانة القضائية الجزائية لرؤساء الدول والحكومات، وتطبيقها عن طريق القياس من أجل إعادة تنظيم الحصانات والامتيازات الدستورية. ويرجع ذلك إلى اختلاف مجال ونطاق تطبيق الحصانات الدستورية عن الحصانات الدولية[1]. فالحصانات الدستورية لا ترتب آثارها القانونية إلا في مواجهة الجهات القضائية والإدارية الوطنية. ولا يمكن بالنتيجة التمسك بها في مواجهة الإجراءات القضائية الصادرة عن المحكمة الجزائية الدولية[2].

تحمّست لهذا الموقف عدة منظمات دولية غير حكومية عملت على تفسير المبادئ الدستورية المختلفة بطريقة تجعلها لا تتعارض مع أحكام نظام روما. وذلك بغرض التعجيل بمسار المصادقة العالمية على نظام المحكمة، وتفادي الدخول في تعديلات دستورية عميقة وطويلة قد تعرقل دخول نظام روما الأساسي حيز التنفيذ[3].

في هذا الاتجاه أكدت منظمة (Human Right Watch) أنّ المؤسس لم يرتقب عند صياغة القواعد الدستورية الأوضاع المنصوص عليها ضمن نظام روما. ولا يوجد بالنتيجة أي تناقض بين النظامين، بل يجب فقط قراءة القواعد الدستورية بطريقة تجعلها تواكب التطورات التي آلت إليها قواعد القانون الدولي والعدالة الجزائية الدولية[4].

ثانيا: في قرارات وآراء القضاء الدستوري والهيئات الاستشارية الوطنية.

أكدت بعض الهيئات القضائية والاستشارية أنّ استبعاد الدفع بالحصانة والصفة الرسمية لرؤساء الدول أمام المحكمة الجزائية الدولية ليس ذي أثر على نظام الحصانات والامتيازات الدستورية. غير أنّها اختلفت في الحجج التي اعتمدت عليها بغرض تدعيم موقفها هذا.

---

[1]- M. Cosnard, Les immunités du chef d'Etat, in " Le chef d'Etat et le droit international ", Op. Cit., p. 203.

[2]- S. Aktypis, L'adaptation du droit pénal français au Statut de la Cour pénale internationale : état des lieux, R.D.F., n° 7, janvier 2008-décembre 2009, p. 30.

[3]- H.R.W., Groupe de travail, Considérations sur la compatibilité du Statut de Rome avec certains principes constitutionnels, p. 3. Déclaration adoptée à l'issue de la Conférence de la CEDEAO sur la C.P.I., Abidjan du 29 au 31 janvier 2002.

[4]- H.R.W., Groupe de travail, Groupe de travail, Considérations sur la compatibilité du Statut de Rome avec certains principes constitutionnels, Op. Cit., p. 3.

استندت البعض منها إلى أنّ ارتكاب جرائم دولية من طرف رئيس الدولة مجرد افتراض نظري (1). أما البعض الآخر منها فإنّها استندت إلى استثناء الجرائم الدولية ضمنيا من نظام الحصانات والامتيازات الدستورية (2).

1- ارتكاب رئيس الدولة جرائم دولية احتمال نظري.

ذهبت بعض الجهات الاستشارية إلى أنّ اللامسؤولية الجزائية المطلقة للملك نتيجة لتقليص ميدان تدخله في إدارة وتسيير شؤون الحكم، عملا بمبدأ "الملك يسود ولا يحكم". فالملك لا يمكنه ارتكاب جرائم دولية، بما أنّ الدساتير الملكية لا تمنحه أي سلطات قانونية أو فعلية في اتخاذ القرار، بل أنّ مركزه رمزي فقط[1].

ضمن هذا الاتجاه أكد مجلس الدولة الاسباني في رأيه الصادر بتاريخ 22 أوت 1999 أنّ الدستور الاسباني لا يشكل عائقا أمام المصادقة على نظام المحكمة الجزائية الدولية. إذ لا يوجد أي تنازع بين حصانة الملك الدستورية والمادة 27 من نظام روما، لأنّ تصرفات الملك لا تصبح نافذة إلا بعد توقيع الوزراء. وبالتالي في هذه الحالة فإنّ الوزير الذي صدر منه هذا التوقيع المضاد على تصرف الملك هو الذي يتحمل المسؤولية الجزائية والفردية[2].

يبقى هذا الرأي مقبولا في حدود معينة في الدساتير التي تحتفظ لشخص الملك فقط بمركز رمزي، لأنّ ارتكاب الجرائم الدولية لا يمكن أنْ يتم منعزلا عن ممارسة وظائف قانونية أو فعلية واسعة في أجهزة الدولة.

أما في دساتير الدول التي يمارس فيها الملك صلاحيات دستورية واسعة، يبدو أنّ إمكانية ارتكاب جرائم دولية من طرف الملك ليس افتراضا نظريا. ويظهر ذلك على وجه الخصوص في الدساتير التي تنص على أنّ الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة

---

[1]- مع أنّ جانب من الفقه يعتبر أنّ ارتكاب جرائم دولية من طرف الملك، ومتابعته جزائيا بشأنها يبقى افتراضا نظريا بحتا لا أكثر.

Une hypothèse très théorique selon le Professeur E. David, Intervention à la journée d'études du 23 août 2005 sur la "La mise en application du Statut de la Cour pénale internationale en droit interne (ratification, lois de coopération et de modification du code pénal) Aspects comparatifs", Op. Cit., pp. 9. 12.

[2]- F.I.D.H., Le Statut de la C.P.I. et le droit marocain, Obstacles et solutions à la ratification et la mise en œuvre du Statut de la C.P.I. par la Maroc, Op. Cit., p. 6. V. Buck, droit espagnole, in A. Cassese et M. Delmas-Marty (dir.), "Juridictions nationales et crimes internationaux", Op. Cit., p. 152.

الملكية[1]. وعلى هذا الأساس فإنّ النص على عدم مسؤولية الملك جزائيا يتنافي وأحكام نظام المحكمة الجزائية الدولية، خاصة نص المادة 28 منه التي تنص على مسؤولية الرئيس التدرجي عن الجرائم الدولية المرتكبة تحت سلطته[2].

2- استثناء الجرائم الدولية ضمنيا من نظام الحصانات والامتيازات الدستورية.

بعد تحليل عميق لأحكام الدستور على ضوء نظام المحكمة الجزائية الدولية، انتهت **المحكمة العليا في كوستاريكا** في رأيها الصادر بتاريخ 01 نوفمبر 2000 حول مشروع التعديل الدستوري المتعلق بالمحكمة الجزائية الدولية إلى أنّه لا يوجد تعارض بين النظامين. وأكدت على أنّ المادة 27 من نظام روما الأساسي لا تتعارض مع الحصانات الدستورية. وذلك بالنظر إلى طبيعة الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجزائية الدولية، إذ أنّ الحصانات والامتيازات الدستورية ليست ذات طبيعة مطلقة، ولا تمتد إلى الجرائم الدولية.

يترتب على هذا الرأي، استثناء الجرائم الدولية تلقائيا من نظام الحصانات والامتيازات الدستورية. كما أنّ المحاكم الوطنية لا تتجرد من سلطة متابعة الأشخاص المستفيدين من الحصانات الدستورية وفقا لإجراءات قضائية داخلية، عملا بمبدأ التكامل[3].

في نفس الاتجاه، ذهبت **المحكمة الدستورية في أوكرانيا** في رأيها المؤرخ في 11 جويلية 2001 حول مدى مطابقة نظام المحكمة الجزائية الدولية بعض الأحكام الدستورية، إلى أنّها لا ترى مبدئيا أي تعارض بين الحصانات الدستورية والمادة 27 من نظام رما الأساسي. استندت المحكمة إلى حجتين هما، من جهة أولى، لا يعارض نظام روما وجود الحصانات الدستورية، بل يرتقب فقط بأنّ هذه الحصانات تخضع

---

[1]- أنظر دستور المغرب (م. 53)، قطر (م. 65)، الكويت (م.67)، الأردن (م. 31)، البحرين (م. 7/33)، السعودية (م. 60)، سلطنة عمان (م. 41)...الخ

[2]- M. Lamouri, Intervention sur les problèmes et obstacles actuels à la ratification du Statut da la Cour pénale internationale par le Maroc, in "La mise en application du Statut de la Cour pénale internationale en droit interne (ratification, lois de coopération et de modification du code pénal) Aspects comparatifs", Op. Cit., p. 5.

[3]- E. Lambert-Abdelgawad, Cour pénale internationale et adaptations constitutionnelles comparées, Op. Cit., p. 545. Amnesty International, Document public, Cour pénale internationale, OR 40/011/00, 2000.

للاختصاص الوطني، ولا تمنع المحكمة من ممارسة ولايتها القضائية[1]. من جهة ثانية، فإنّ الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي لا يشملها نظام الحصانات والامتيازات الدستورية[2].

وفقت المحكمة إلى حد بعيد في التمييز بشكل حاسم ودقيق بين الحصانات الدولية والحصانات الدستورية. وذلك على أساس أن الحصانات الدستورية لا يجوز التمسك بها إلا أمام المحاكم الوطنية ولا تعرقل ممارسة اختصاص المحكمة الجزائية الدولية.

في ذات السياق تقريبا ذهبت **المحكمة الدستورية في الشيلي** في قرار 07 أفريل 2002 المتعلق بمدى دستورية نظام المحكمة الجزائية الدولية، إلى أنّ أحكام هذا النظام تتعارض مبدئيا مع أحكام الدستور، وأنّ المصادقة عليه يتطلب بالضرورة تعديلا دستوريا مسبقا. أما بشأن موضوع الحصانات الدستورية التي يستفيد منها كبار المسؤولين في الدولة، فإنّ المحكمة أكدت على أنّ المادة 27 لا تتناقض مع الحصانات والامتيازات الدستورية، بما أنّ هذه الأخيرة تزول تلقائيا بمجرد تحريك إجراءات التحقيق أو المتابعة من طرف المحكمة الجزائية الدولية.

في ذات الاتجاه ذهبت بعض المحاكم الدستورية إلى أنّ انعدام التعارض بين نظام روما الأساسي والحصانات الدستورية يرجع إلى ازدواجية المسؤولية الجزائية، مسؤولية أمام الجهات القضائية الوطنية ومسؤولية أمام المحكمة الجنائية الدولية. وعلى هذا الأساس لا تتطلب المصادقة على نظام روما تعديل الدستور، لأنّ الحصانات على المستوى الوطني تختلف عن تلك المقررة في إطار النظام القانوني الدولي[3]. إذ عملا بمبدأ قانوني دولي مستقر أصبح جزءً من النظام القانوني الوطني، فإنّ الحصانات المقررة في

---

[1]- Décision 1-35/2001 du 11 juillet 2001, para. 2.2.1 : "Le statut de Rome n'interdit de prévaloir ni n'annule les dispositions constitutionnelles qui accordent les immunités aux députés, au président de la République et aux juges. Le Statut de Rome établit simplement que l'immunité de ces personnes concerne les juridictions nationales et ne peut être obstacles à l'exercice par la Cour pénale internationale de sa compétence à l'égard de ces personnes lorsqu'elles commettent des crimes du Statut de Rome". (Traduction non officielle). H.R.W., Groupe de travail, Groupe de travail, Considérations sur la compatibilité du Statut de Rome avec certains principes constitutionnels, Op. Cit., p. 15.

[2]- Décision 1-35/2001 du 11 juillet 2001. H.R.W., Groupe de travail, Groupe de travail, Considérations sur la compatibilité du Statut de Rome avec certains principes constitutionnels, Op. Cit., p. 13.

[3]- Cour constitutionnelle moldovienne, Décision du 2 octobre 2007.

إطار القانون الداخلي لا تمتد إلى الجرائم الدولية[1]، ولا تمنع المحكمة الجزائية الدولية من ممارسة اختصاصها القضائي اتجاه الأشخاص المستفيدين منها[2].

من جهتنا نرى بأنّ أحكام نظام روما الأساسي تتطلب بالضرورة إجراء تعديلات دستورية وقانونية عميقة من أجل تحقيق التجانس بين الجوانب الدستورية والقانونية التي يختلف تنظيمها بين الدساتير المختلفة وأحكام القانون الدولي بصفة عامة والقانون الدولي الجنائي بصفة خاصة.

يمكن تحقيق هذا التجانس في بعض المسائل، على غرار حظر التسليم، العفو الرئاسي، العفو الشامل، وتقادم الجرائم، على الأقل عن طريق استحداث نص دستوري أو تشريعي حسب الأحوال يتضمن الإشارة إلى استثناء الجرائم الدولية التي تدخل ضمن نطاق الاختصاص المادي للمحكمة الجزائية الدولية.

أما بالنسبة لمسألة الحصانات والامتيازات المعترف بها دستوريا لرئيس الدولة، فإنّ إعادة النظر فيها لا تفرضه أحكام نصّ المادة 27 من النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية كما ساد الاعتقاد.

ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، **من جهة أولى**، اقتياد رئيس الدولة أمام المحكمة الجزائية الدولية لا يستلزم في حد ذاته إعادة تنظيم المركز الجزائي الدستوري الذي يحظى به اتجاه الجهات القضائية الجزائية الوطنية، لأنّ رئيس الدولة لا يمكنه التمسك بالصفة الرسمية أمام المحكمة. **ومن جهة ثانية**، لا يجوز لرؤساء الدول الدفع بالحصانة القضائية الجزائية الدولية أمام محكمة جزائية دولية، لأنّ ذلك مستبعد دون حاجة إلى نص خاص لهذا الغرض. **وأخيرا** لا يمكن لرؤساء الدول الاحتجاج بالحصانات والقواعد الإجرائية التي يستفيد منها في إطار القانون الداخلي أمام محكمة جزائية دولية. لأنّ ذلك مستبعد أيضا دون حاجة إلى نص خاص بذلك، بما أنّ مجال التمسك بالحصانات والامتيازات الدستورية لا يتجاوز نطاق الجهات القضائية الوطنية، دون غيرها من الجهات القضائية.

[1]- Cour constitutionnelle albanaise, Décision du 23 septembre 2002.

[2]- Cour constitutionnelle ukrainienne, Décision du 11 juillet 2001.

تستند ضرورة إعادة النظر في الحصانات والامتيازات الدستورية إلى مبدأ التكامل في توزيع الاختصاص القضائي بين المحكمة الجزائية الدولية والجهات القضائية الوطنية. يتطلب هذا المبدأ من الدول إجراء تعديل المركز الجزائي الدستوري لرئيس الدولة وفقا لمتطلبات نظام روما[1]. وذلك من أجل إدراج إمكانية متابعة رئيس الدولة أمام الجهات القضائية الوطنية عن الجرائم الدولية، ومنح اختصاص المحكمة الجزائية الدولية مكانة ثانوية.

المطلب الثاني

الحصانات الدستورية لرئيس الدولة من الأسباب القانونية لانتقال الاختصاص القضائي إلى المحكمة الجزائية الدولية

لا يشكل إجراء تعديل دستوري على الحصانات والامتيازات الدستورية المقررة لرئيس الدولة شرطا ضروريا من أجل ممارسة المحكمة الجزائية الدولية لاختصاصها في تحريك مسؤولية رئيس الدولة عن الجرائم الدولية التي تدخل ضمن اختصاصها المادي. ومع ذلك فان بعض الدول فضلت اللجوء إلى تعديلات دستورية في هذا المجال، سعيا منها إلى تحقيق تنظيم متجانس ومتكامل لعلاقة الجهات القضائية الوطنية بالمحكمة الجزائية الدولية (الفرع الأول).

غير أنّ هذه التعديلات الدستورية فشلت في تحقيق الغايات القانونية والعملية التي كان يصبو إليها واضعي النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية، بالخصوص بالنسبة للمركز الجزائي الدستوري لرئيس الدولة. تعتبر الحصانات والامتيازات الدستورية عائقا موضوعيا أو على الأقل إجرائيا من أجل تحريك المسؤولية الجزائية لرئيس الدولة أمام الجهات القضائية الوطنية. وبذلك فإنّها لا تتماشى ومبدأ التكامل الذي جاء به نظام روما الأساسي الذي يلزم الدول على متابعة ومحاكمة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي، مهما كانت صفتهم الرسمية (الفرع الثاني).

---

[1]- مع أنّه هناك من يرى بأنّ الاختصاص القضائي الثانوي للمحكمة الجزائية الدولية لا يتعارض مع الاحتفاظ بالحصـــانات والامتيـــازات الدستورية.

Y. Bot, Principes constitutionnels et autonomie du droit pénal, in Ch. Guettier, A. Le Divellec (dir.), La responsabilité pénale du président de la République, L'Harmattan, 2003, p. 85.

الفرع الأول

الحلول القانونية التي اعتمدتها الدول بغرض إزالة التعارض بين الحصانات الدستورية وأحكام نظام روما الأساسي

اعتمدت الدول طرق دستورية مختلفة من أجل تجاوب قوانينها الأساسية مع أحكام نظام روما الأساسي، وإزالة عقبة الحصانات الدستورية، باعتبارها سببا من أسباب انتقال الاختصاص من المحاكم الوطنية إلى المحكمة الجزائية الدولية (أولا). غير أنّ الحلول الدستورية المعتمدة في هذا المجال لم تنجح في معالجة موضوع الحصانات والامتيازات الدستورية، بطريقة تسمح للدول بتنفيذ التزاماتها الدولية في المتابعة (ثانيا).

أولا: التعديلات الدستورية المعتمدة لحل إشكالية الحصانات الدستورية.

اعتمدت الدول حلول دستورية مختلفة من أجل تخطي مشكلة عدم مطابقة بعض قواعدها الدستورية لأحكام نظام روما الأساسي. تكمن الحلول الدستورية المعتمدة، إما في إجراء تعديلا دستوريا (1). أو تبني منهج تفسيري متميز لقواعد القانون الدستوري بشكل توفيقي مع أحكام نظام المحكمة الجزائية الدولية (2).

1- إدراج نص دستوري عام من أجل إزالة عدم مطابقة القواعد الدستورية لأحكام النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية.

يتمثل هذا الحل في استحداث نص دستوري ذات طبيعة عامة وشاملة[1]، يتضمن إشارة بسيطة إلى إمكانية قبول الدولة اختصاص المحكمة الجزائية الدولية والالتزامات الناشئة عن النظام الأساسي للمحكمة[2].

---

[1]- X. Philippe, A. Desmarest, Remarques critiques relatives au projet de loi portant adaptation du droit pénal français à l'institution de la Cour pénale internationale : la réalité française de la lutte contre l'impunité, R.F.D.C., 81/2010, p. 45.

[2]- هناك عدة سوابق لاعتماد طريقة وضع نص عام من أجل إزالة التناقض بين القانون الدولي والقانون الدستوري. ويظهر ذلك بوجه الخصوص في إطار القانون الجماعي الأوربي. إذ وجدت العديد من الدول نفسها أمام إلزامية إجراء تعديلات دستورية جزئية من أجل تسهيل عملية تفويض صلاحيات السلطات الوطنية إلى الهيئات ما فوق الوطنية، كما هو الشأن في فرنسا. عملا بقراري المجلس الدستوري (القرار DC308-92 المؤرخ في 9 افريل 1992، والقرار 97 – 394 DC المؤرخ في 31 ديسمبر 1997) حول المصادقة على اتفاقيتي (Maastricht) و (Amsterdam)، تدخل المؤسس بإضافة الفصل XV تحت عنوان الجماعات الأوربية والاتحاد الأوربي (الاتحاد الأوربي بعد صدور القانون الدستوري المؤرخ في 4 فيفري 2008).

L. Favoreu, P. Gaïa, Les décisions du Conseil constitutionnel relatives au traité sur l'Union européenne, R.F.D.C., 11/1992, pp. 339. 412.

عملا بقرار المجلس الدستوري الفرنسي، لم تصادق الحكومة الفرنسية على اتفاقية روما المتضمنة إنشاء المحكمة الجزائية الدولية، إلا بعد إجراء تعديل دستوري يتضمن إدراج نص المادة 53-2 ضمن أحكام الدستور الفرنسي. وتنص أحكام هذه الأخيرة على أنّه "يمكن للجمهورية الفرنسية قبول اختصاص المحكمة الجزائية الدولية ضمن الشروط المرتقبة في الاتفاقية الموقعة بتاريخ 18 جويلية 1998"[1].

وفي لكسمبورغ تمّ تعديل نص المادة 118 من الدستور بموجب قانون 08 أوت 2000، وأصبحت تنص على أنّه : "لا تعرقل أحكام الدستور عملية المصادقة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المبرم بروما في 17 جويلية 1998، وتنفيذ الالتزامات المترتبة عليه، وفق الشروط المنصوص عليها في ذات النظام"[2].

كما أخذ المؤسس البرتغالي بطريقة إدراج نص عام في الدستور بموجب التعديل الدستوري المؤرخ في 4 أكتوبر 2001. وذلك بإضافة فقرة سابعة إلى نص المادة السابعة التي تنص على أنّه: "بهدف تجسيد عدالة جزائية دولية تضمن احترام حقوق الإنسان والشعوب، يمكن أنْ يقبل البرتغال اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وفقا لشروط التكامل وغيرها من الأحكام المرتقبة في نظام روما"[3].

هذا وعملت دولا أخرى وفق هذه الطريقة البسيطة من أجل تحقيق مواءمة القواعد الدستورية لأحكام نظام المحكمة الجزائية الدولية، على غرار كولومبيا[4]، ايرلندا[5]، والبرازيل[6].

---

[1] - Loi constitutionnelle n° 99-568 du 8 juillet 1999 insérant au Titre VI de la constitution un article 53-2 relatif à la Cour pénale internationale, J.O., 9 juillet 1999, p. 10175. "La République française peut reconnaître la juridiction de la Cour pénale internationale dans les conditions prévues par le Traité signé le 18 juillet 1998".

[2]- Loi du 8 aout 2000 portant révision de l'article 118 de la Constitution. A- N° 83, 25 août 2000, p. 1965, "Les disposition de la Constitution ne font pas obstacle à l'approbation du Statut de la CPI fait à Rome le 17 juillet 1998, et à l'exécution des obligations en découlant dans les conditions prévues par ledit Statut ".

[3]- "En vue de la réalisation d'une justice internationale qui garantisse le respect des droits de la personne humaine et des peoples, le Portugal peut accepter la juridiction de la Cour pénale internationale, dans les conditions de complémentarité et les autres termes établis par le Statut de Rome". JO, du 20 décembre 2001.

[4]- Loi du 05 décembre 2001.

[5]- 23^{e} amendement de la Constitution, 27 mars 2002, art., 29/9 dispose : " L'Etat peut ratifier le Statut de la Cour pénale internationale, signé à Rome le 17 juillet 1998".

[6]- Loi organique n° 99-209 du 19 mars 1999 portant modification de la Constitution.

تتصف هذه المادة بطابع العمومية وتهدف إلى تغطية جميع أوجه التعارض بين الدساتير الوطنية وأحكام النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية. ومع ذلك كان على المؤسس تعديل جميع هذه الجوانب على حدا، خاصة بالنسبة لمسألة الحصانات الدستورية والامتيازات الدستورية[1].

غير أنّ تعديل جميع نقاط التعارض واحدة بواحدة ليس بالأمر الهين وتترتب عليه عدة آثار سلبية تتمثل في صعوبة وتعقيد إجراء تعديل دستوري بالنسبة للحصانات الدستورية لكون هذا الموضوع حساس من الناحية السياسية.

ولهذه الطريقة الاقتصادية في الوقت والوسائل بعض المزايا. إذ تسمح بمعالجة، ظاهريا على الأقل، بعض المشاكل الدستورية التي تثيرها عملية التصديق أو الانضمام إلى نظام المحكمة الجزائية الدولية. وذلك دون حاجة إلى إعادة النظر في كل قاعدة من القواعد الدستورية التي قد تتعارض مع أحكام نظام روما على حِدَا، كون هذه الحل معقد وقد يستغرق وقتا طويلا[2].

هذا، ويعتبر البعض بأنّ هذا النص كاف لإزالة التعارض بين النصوص الدستورية وأحكام اتفاقية روما، لأنّ عبارة "ضمن الشروط المرتقبة في اتفاقية 1998" تعني بأنّ الدولة بعد مصادقتها على اتفاقية روما تقبل مجمل النتائج المترتبة على نظام المحكمة الجزائية الدولية[3].

أما موقف ثان فيرى بأنّ هذه الطريقة مجردة لا تزيل التعارض القائم بين القواعد الدستورية وأحكام نظام روما[4]. ولا تسمح بالتالي مواكبة القانون الدستوري تطورات القانون الدولي، على وجه الخصوص في مسألة الحصانات والامتيازات الدستورية. ويدل بالعكس على وجود رقابة وطنية شديدة لعملية الانفتاح اتجاه القانون

---

[1]- B. Tabaka, Ratification du Statut de la Cour pénale internationale : la révision constitutionnelle française et rapide tour du monde des problèmes posés, in R.A.J.F., mai 1999, p. 1.

[2]- Avis du Conseil d'Etat luxembourgeois du 04 mai 1999 "…IL sera très malaisé d'opérer une modification de chacun des articles précités, à l'effet d'en exclure l'application dans une hypothèse bien déterminée".

[3]- X. Philippe, A. Desmarest, Remarques critiques relatives au projet de loi portant adaptation du droit pénal français à l'institution de la Cour pénale internationale : la réalité française de la lutte contre l'impunité, Op. Cit., p. 45.

[4]- N. Lingueul, Le statut des personnes titulaires de qualités officielles en droit constitutionnel français et l'article 27 de la Convention de Rome portant Statut de la Cour pénale internationale, Op. Cit., p. 1005.

الدولي. وأكثر من ذلك يعبر عن مقاومة من طرف القواعد القانونية الوطنية للقواعد القانونية الدولية[1]. يبدوا أنّ هذا التعديل يسمح فقط بإمكانية قبول اختصاص المحكمة الجزائية الدولية، وعدم إمكانية الدفع بالحصانات والامتيازات الدستورية ضد طلبات التقديم الصادرة عن المحكمة[2].

هذا ما دفع بالمؤسس الفرنسي إلى التعديل الدستوري المؤرخ في 23 فيفري 2007 من أجل تجاوز النقائص التي تشوب نص المادة 53-2 وتحقيق التجانس بين المركز الجزائي الدستوري لرئيس الدولة وأحكام المادة 27 من نظام روما. ويظهر ذلك على وجه التحديد، من خلال الاستثناء الذي أوردته نصّ المادة 1/67 التي أصبحت تنصّ على أنّ "رئيس الجمهورية غير مسئول عن التصرفات التي صدرت عنه بصفته هذه، مع مراعاة أحكام المادتين 53-2 و68"[3].

2- تفسير توفيقي للحصانات الدستورية وفقا لمنظور أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية.

تعترف بعض الدول بوجود تعارض بين القواعد الدستورية وأحكام نظام روما الأساسي. ومع ذلك لا ترى ضرورة إجراء تعديلات دستورية من أجل إزالة هذا التعارض، بل يكفي اللجوء إلى طريقة تفسير المطابقة (Interprétation de conformité).

وتعني هذه الطريقة تفسير القواعد الدستورية بطريقة توفيقية على نحو يجعلها لا تتناقض وأحكام نظام المحكمة الجزائية الدولية[4]. في هذا الاتجاه أصدرت بعض الدول إعلانات تفسيرية للقواعد الدستورية على نحو يتوافق مع أحكام نظام روما، بغرض تفادي أعباء التعديل الدستوري وما يترتب عنه من تأخير قد يعيق عملية دخول

---

[1]- H. Ruiz-Fabri, La convention de Rome créant la Cour pénale internationale : Questions de ratification, R.I.D.C., 2/2002, p. 452.

[2] - J. Gautron, P. Y. Monjal, La décision 98-408 du Conseil constitutionnel relative au Statut de la Cour pénale internationale : un soutien juridique aux réticences nationales, R.R.J. Droit prospectif, 4/1999, p. 1235.

[3]- Loi constitutionnelle n° 2007-238 du 23 février 2007 portant modification du titre IX de la Constitution. Le Président de la République n'est pas responsable des actes accomplis en cette qualité, sous réserve des dispositions des articles **53-2** et 68. (Nous soulignons). T. S. Renoux, X. Magnon, Le nouveau régime de responsabilité de chef d'Etat issu de la révision constitutionnelle du 23 février 2007 : à la recherche d'une responsabilité pénale perdue!, R.P.D.P., 2/2007, p. 455.

[4]- E. Lambert-Abdelgawad, Cour pénale internationale et adaptations constitutionnelles comparées, Op. Cit., p. 555.

نظام المحكمة حيز النفاذ[1]. اعتمدت هذه الدول في ذلك على منهج تفسيري متميز بغرض التوفيق بين أحكام نظام المحكمة الجزائية الدولية والقواعد الدستورية المتعلقة على وجه الخصوص بالحصانات والامتيازات الدستورية. وقد استندت في ذلك إلى عدة حجج من بينها:

أ- عدم إمكانية التمسك بالامتيازات والحصانات الدستورية أمام المحكمة الجزائية الدولية.

يمكن ضمان مطابقة الامتيازات والحصانات الدستورية مع نظام المحكمة الجزائية الدولية بالرجوع إلى نية المؤسس (Interprétation téléologique). إذ يتضح بأنّ نطاق إعمال الامتيازات والحصانات الدستورية لا يتعدى الجهات القضائية الوطنية، ولا يمكن التمسك بها أمام جهة قضائية أخرى أجنبية كانت أم دولية. وعليه فالحصانات والامتيازات الدستورية لا يمكن أنْ تشكل عائقا أمام ممارسة اختصاصات المحكمة الجزائية الدولية. كما أنّ نصّ المادة 27 من نظام المحكمة الجزائية الدولية لا يفرض أي التزام على الدول، بل يتعلق فقط بممارسة المحكمة لاختصاصها دون الاعتداد بالصفة الرسمية للمتهم[2].

ب- سمو قواعد القانون الدولي على الحصانات والامتيازات الدستورية.

عملا بقاعدة مستقرة في القانون الدولي العرفي تقضي بأنّه لا يمكن لأي مسؤول كان سواء كان رئيس دولة أو حكومة أو أي مسئول سياسي أو عسكري أنْ يتمسك بالحصانة عن الجرائم الدولية. لذلك فإنّ الحصانات والامتيازات الدستورية لا تطبق بالنسبة إلى الجرائم الدولية، على أساس سمو قواعد القانون الدولي على قواعد القانون الداخلي، بما فيها القواعد الدستورية[3]. كما يمكن الوصول إلى ذات النتيجة بالرجوع إلى بعض الدساتير التي تنصّ على أنّ المبادئ العامة المعترف بها في القانون

---

[1]- من أمثلة هذه الدول، النرويج، استونيا، هولندا، ألمانيا، فلنداه، اسبانيا. أنظر لمزيد من التفصيل،

H.R.W., Mise en œuvre du Statut de Rome, méthodes de mise en œuvre adoptées par : la Norvège, Finlande, Espagne, Estonie, Hollande et Allemagne, 2002. La plupart des avis et arrêt sont disponibles sur la base de données de la Commission de Venise, in www.codices.coe

[2]- Ainsi, la Norvège et l'Ukraine.

[3]-E. Lambert-Abdelgawad, Cour pénale internationale et adaptations constitutionnelles comparées, Op. Cit., pp. 557. 558.

الدولي تشكل جزءا من قانونها الداخلي[1]، وتلك التي تنص على أنّ القانون الدولي يندرج تلقائيا في القانون الداخلي[2].

ج- استثناء الجرائم الدولية من نطاق الحصانات والامتيازات الدستورية.

تهدف الحصانات والامتيازات الدستورية إلى ضمان حماية الوظيفة الرئاسية الرسمية. وعليه فإنّ رئيس الدولة لا يستفيد من هذه المعاملة الخاصة إلا عندما يتصرف وفقا لأحكام الدستور، أي في الظروف العادية. أما في الظروف الاستثنائية، أي في حالة ارتكابه جرائم دولية، فإنّ رئيس الدولة لا يستفيد من أي حصانة دستورية[3]، بما أنّه قام بخرق المبادئ والقواعد الدستورية، باعتبار أنّ الجرائم الدولية لا تدخل ضمن نطاق الوظائف الرئاسية[4].

يترتب على هذا المنهج التفسيري تحديد مجال التمسك بالحصانات والامتيازات الدستورية، والتمييز بين المسؤولية الجزائية بين القضاء الوطني والقضاء الدولي، إلا أنّه لا يؤدي إلى تكريس فعلي لتطور القانون الدستوري وفقا لمتطلبات النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية[5].

ويرجع ذلك إلى عدة أسباب هي: أولا إنّ تطبيق الاجتهاد القضائي الدولي في مجال الحصانة القضائية الجزائية لرؤساء الدول على القواعد الدستورية ليس أمرا مقبولا. ثانيا إنّ الاستعانة بنظرية سمو القانون الدولي على القانون الدستوري لا يرتب دائما ذات الآثار القانونية، نظرا لعدم وجود اتفاق في هذا الاتجاه. ثالثا لا يمكن استثناء

---

[1]- أنظر مثلا دساتير كل من اسبانيا (م. 10)، بولونيا (م. 9)، ألمانيا (م. 25)، اسطوانيا (م. 3)، البرتغال (م. 8 و16)، ديباجة الدستور الفرنسي لعام 1958 التي تحيل إلى ديباجة دستور 1946 (جاء التأكيد فيها على تمسك فرنسا بمبادئ القانون الدولي العام)، جنوب افريقيا (م. 39)، ديباجة الدستور الكاميروني، دستور الأرجنتين (م. 75)، الدساتير الشكلية الجزائرية المتعاقبة، دستور 1963 (م. 11)، دستور 22 نوفمبر 1976 (م. 86)، دستور 1 مارس 1989 (م. 27)، دستور 28 نوفمبر 1996 (م. 28).

B. Genevois, Le Conseil Constitutionnel et le droit pénal international, à propos de la décision n° 98-408 DC du 22 janvier 1999, Op. Cit., p. 293.

[2]- Les Constitutions, italienne (art. 11), autrichienne (art. 9).

[3]- ذهبت لجنة القانون الدستوري في برلمان فلنداه إلى أنّ نص المادة 27 من النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية لا يتناقض مع الحصانات والامتيازات الدستورية، بالنظر إلى أنّ هذه الأخيرة لا تطبق بالنسبة للجرائم الدولية.

[4]- P. Tavernier, Comment surmonter les obstacles constitutionnels à la ratification du Statut de Rome de la Cour pénale internationale, Op. Cit., p. 558.

[5]- E. Lambert-Abdelgawad, Cour pénale internationale et adaptations constitutionnelles comparées, Op. Cit., p. 558.

الجرائم الدولية من الامتيازات والحصانات الدستورية ببساطة لكونها تخرج من نطاق الوظائف الرسمية. رابعا وأخيرا إنّ هذا المنهج التفسيري لا يسمح بوضع آليات وطنية من أجل تحريك المسؤولية الجزائية لرئيس الدولة عن الجرائم الدولية.

ثانيا: عدم جدوى التعديلات الدستورية بالنسبة لمسألة الحصانات الدستورية.

رغم بساطة الوسائل الدستورية المختلفة التي اعتمدتها الدول في مجال تحقيق التجانس بين القواعد الدستورية وأحكام النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية، إلا أنّها لم تتوصل إلى تكريس مواكبة المركز الجزائي الدستوري لرئيس الدولة لمتطلبات مبدأ التكامل بين الجهات القضائية والمحكمة الجزائية الدولية[1].

تؤدي الحلول الدستورية المعتمدة فقط إلى إمكانية قبول اختصاص المحكمة الجزائية الدولية (1)، دون وضع الوسائل التي تحقق مساهمة الجهات القضائية الوطنية في متابعة ومحاكمة المسؤولين عن الجرائم الدولية وفقا لمبدأ التكامل (2).

1- إمكانية قبول اختصاص المحكمة الجزائية الدولية.

ظاهريا يتعارض وجود جهاز قضائي دولي يتمتع بسلطة متابعة ومحاكمة الأفراد عن الجرائم الدولية مع شرط السيادة القضائية (Clause de souveraineté judiciaire).

تتمثل هذه القاعدة في تلك القواعد الدستورية التي حددت على سبيل الحصر الجهات القضائية الوطنية التي تكون السلطة القضائية، ولم ترتقب إمكانية التنازل عن الاختصاصات القضائية الوطنية وإحالتها إلى محكمة جزائية ذات طبيعة دولية[2].

---

[1]- أما بالنسبة لجوانب دستورية أخرى، مثل مسألة التسليم إلى المحكمة الجنائية الدولية رغم وجود قاعدة دستورية بحظر تسليم الرعايا، فقد تم حلها بطريقة مزدوجة، من جهة أولى تم التمييز بين التسليم في العلاقات ما بين الدولية والتقديم إلى المحكمة الجزائية الدولية (م. 102 من نظام م.ج.د)، ومن جهة ثانية قامت بعض الدول بتعديل دستوري في هذا المجال من أجل التعاون مع المحكمة الجزائية الدولية، على غرار فلنداه وألمانيا.

[2]- انظر على سبيل المثال، الدستور الجزائري (م. 152)، دستور بوركينافاسو (م. 124)، دستور فرنسا (م.)، دستور كوت ديفوار (م. 102)، ودستور السنغال (م. 80)...الخ.

اختلفت آراء بعض الهيئات التي تطرقت إلى هذه الإشكالية. فذهبت المحكمة الدستورية في **أوكرانيا**[1] والمحكمة الدستورية في **أرمينيا**[2] إلى أنّ مبدأ التكامل المنصوص عليه في نظام روما الأساسي لا يتطابق مع الدستور الذي لم يرتقب إمكانية وجود أي هيئة قضائية دولية مكملة للجهات القضائية الوطنية، مما يستوجب تعديلا دستوريا.

بينما توصلت جهات أخرى إلى أنّ شرط السيادة القضائية لا يتعارض مع تدخل جهة قضائية دولية، على غرار **المجلس الدستوري السنغالي** في قرار 16 ديسمبر 1993. إذ أكد على أنّ الجهات القضائية التي أشارت إليها المادة 80 من الدستور السنغالي تستأثر ممارسة السلطة القضائية في النظام القضائي الوطني، ولا تمنع تدخل جهة قضائية أخرى في إطار النظام القضائي الدولي. أما **المحكمة الدستورية في الإكواتور**، فذهبت في رأيها الصادر في 21 فيفري 2001، إلى أنّ وجود محكمة دولية تتمتع حتى بسلطة ممارسة ولايتها القضائية فوق أقاليم الدول الأطراف (المادة 2/54 من نظام المحكمة)، هو شكل من أشكال التعاون القضائي الدولي لا غير[3].

غير بعض الدساتير الوطنية قد أدرجت نصا من أجل الوفاء بالالتزامات الدولية في إطار القانون الجماعي، يتضمن إمكانية تحويل بعض الاختصاصات إلى أجهزة فوق وطنية[4]. هذا ما يعتبره بعض الفقه كافيا من أجل التصدي لأي تنازع محتمل بين القانون الدولي والقانون الدستوري، ويجعل الجدل الفقهي من أجل وضع بند بقبول اختصاص المحكمة الجزائية الدولية جدالا عقيما وغير مجد[5].

يبدوا إنّ وضع نص دستوري يتضمن قبول اختصاص المحكمة الجزائية الدولية أو أي محكمة دولية أو ما فوق وطنية، ليس شرطا من أجل تدخل جهة قضائية

---

[1]- Cour constitutionnelle ukrainienne, Avis du 11 juillet 2001.

[2]- Cour constitutionnelle arménienne, Décision du 13 aout 2004.

[3]- H.R.W., Groupe de travail, Groupe de travail, Considérations sur la compatibilité du Statut de Rome avec certains principes constitutionnels, Op. Cit., pp. 6. 8.

[4]- مثلما هو الشأن بالنسبة إلى دساتير كل من بلجيكا (م. 34)، فرنسا (م. 88-1/1)، اسبانيا (م. 93)، النيجر (م. 1/172)...الخ.

[5]- E. David, La pratique du pouvoir exécutif et le contrôle des chambres législatives en matière de droit international, Op. Cit., p. 208.

غير الجهات المرتقبة في إطار القانون الوطني. ويرجع ذلك إلى أنّ الدول هي التي قبلت مسبقا التنازل عن بعض اختصاصاتها لصالح أجهزة قضائية دولية وفق مبدأ الرضائية.

في هذا المعنى، رفضت محكمة يوغوسلافيا سابقا دفع المتهم (Dusko Tadic) بعدم اختصاص المحكمة الجزائية الدولية بمحاكمته، استنادا إلى مبـــدأ (*Jus de non evocando*)، معتبرا إياه مبدأ عالمي ودستوري حصري لا يحتمل أي استثناءات. وعملا بهذا المبـــدأ لا يجوز إخضاع الشخص إلا لسلطان القضاء الوطني ووفقا لقانونه الوطني.

وقد أكدت المحكمة على أنّ المبدأ المستند إليه يهدف حصرا إلى منع اللجـــوء إلى إنشاء المحاكم الاستثنائية أو الخاصة من أجل مواجهة أوضاع استثنائية مثل الجرائم السياسية التي تغيب فيها أدنى ضمانات المحاكمة العادلة. ولا يمكن الاستناد إلـــى هـــذا المبدأ أمام محكمة جزائية دولية أنشأها مجلس الأمن متصرفا باسم الجماعـــة الدوليـــة. إضافة إلى ذلك فان المحكمة توفر جميع ضمانات النزاهة والاستقلال التـــي تقتضـــيها المحاكمة العادلة[1].

2- عدم تحديد الجهات القضائية الوطنية المختصة بمتابعة رئيس الدولة.

لا يمكن للآليات الدستورية المعتمدة حلّ مشكلة التوفيق بين وجود الحصانات والامتيازات الدستورية لرئيس الدولة من جهة، وقبول اختصاص المحكمة الجزائية الدولية من جهة ثانية. وأبعد من ذلك الحلول الدستورية المعتمدة تبدو متناقضة مع القواعد التي تنظم الحصانات والامتيازات الدستورية، بما أنّ هذه الأخيرة لم يلمسها أي تعديل.

ويعود السبب في ذلك إلى أنّ النص على قبول اختصاص المحكمة الجزائية الدولية يتعارض مع مبدأ التكامل الذي جاء به النظام الأساسي لهذه المحكمة الذي لا يحث الدول على التنازل عن اختصاصها القضائي الأصيل في المتابعة لصالح المحكمة. بل بالعكس، يلزمها على اتخاذ الإجراءات الدستورية والقانونية اللازمة من أجل ممارسة هذا الاختصاص.

[1]- T.P.I.Y., ch. I, Le Procureur C. Dusko Tadic, IT-94-1-T, Décision relatif a l'appel de la défense concernant l'exception préjudicielle d'incompétence, arrêt du 10 aout 1995, para. 37. T.P.I.Y., ch. app., Le Procureur C. Dusko Tadic, IT-94-1-T, arrêt relatif a l'appel de la défense concernant l'exception préjudicielle d'incompétence, arrêt du 2 octobre 1995, §§ 61. 62.

لا يمكن للدول تنفيذ التزاماتها الدولية ضد رئيس الدولة وغيره من المسؤولين الذين يحيطهم القانون الوطني بقدر من الامتيازات والحصانات القضائية والإجرائية، إلا إذا قامت مسبقا بإعادة تنظيم مضمون هذه الأخيرة. وذلك عن طريق تضييق نطاقها، عملا بمبدأ التكامل بين الجهات القضائية الوطنية والمحكمة الجزائية الدولية.

من هذا المنطلق، يبدو بأنّ غالبية الدول لم تتعامل بجدية كافية مع موضوع الحصانات والامتيازات الدستورية في ظل أحكام نظام المحكمة الجزائية الدولية[1]. لأنها اكتفت، تحت ضغط التيار المؤيد لعالمية المصادقة على نظام المحكمة الجزائية الدولية، باعتماد طريقة السطحية والبساطة في معالجة التعارض القائم بين المركز الجزائي الدستوري لرئيس الدولة ومبدأ التكامل. باعتبار أن مبدأ التكامل يلزم الدول بوضع آليات دستورية مناسبة من أجل مقاضاة أي مسؤول حكومي أمام الجهات القضائية الوطنية عن جريمة من الجرائم الدولية المشار إليها في نظام روما الأساسي[2].

هذا ما يدل على أنّ الدول ليست على استعداد من أجل التراجع على النظام التقليدي للحصانات والامتيازات الدستورية، وأنّ هذه الأخيرة سوف تظل قائمة، على غرار باقي المبادئ الأساسية في النظام القانوني الداخلي[3].

---

[1]- F. Luchaire, Le Cour pénale internationale et la responsabilité du chef de l'Etat devant le Conseil constitutionnel, Op. Cit., p. 465.

[2]- يظهر ذلك جليا في أن غالبية الدول قد صادقت على نظام روما الأساسي دون تعديل دستوري سابق أو لاحق، كما هو الشأن بالنسبة لبلجيكا، السويد، مالاوي...الخ

P. Tavernier, Comment surmonter les obstacles constitutionnels à la ratification du Statut de Rome de la Cour pénale internationale, Op. Cit., p. 560.

[3]- يتضح ذلك جليا من خلال موقف مجلس الدولة الاسباني الذي أكد على أنّ حصانة الملك تظل قائمة. إذ أنّها تمثل أحد **المبادئ الأساسية في النظام السياسي الاسباني**. وكذلك إعلان الاروغواي الذي أكد على أنّه سوف يتم السهر على تنفيذ أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مع **احترام التنظيم الدستوري في الدولة**. وقرار مجلس الدولة البلجيكي الذي أكد على تنفيذ بلجيكا لالتزاماتها الدولية سيتم باحترام **القواعد الجوهرية للقانون العام والدستور**.

هذا ويمكن قراءة هذه المواقف في ضوء نصّ المادة 3/93 من نظام روما الأساسي التي تنصّ على أنّه يجوز للدولة أنْ ترفض التعاون مع المحكمة على أساس مبدأ **قانوني أساسي ذا تطبيق عام**.

الفرع الثاني

ضرورة تعديل المركز الجزائي لرئيس الدولة وفق مبدأ التكامل بين المحكمة الجزائية الدولية والجهات القضائية الوطنية

لا يفرض مبدأ عدم جواز التمسك بالحصانة القضائية الجزائية ضد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، بالضرورة إعادة تنظيم الحصانات والامتيازات الدستورية لرئيس الدولة. على أساس أنّه لا يمكن الدفع بهذه الأخيرة إلا أمام الجهات القضائية الوطنية دون المحاكم الجزائية الدولية (أولا).

غير أنّ ممارسة المحاكم الجزائية الوطنية لاختصاص ملاحقة رئيس الدولة وكبار المسؤولين الحكوميين، عملا بمبدأ التكامل، يفرض حتمًا على الدول التزامًا بإعادة تنظيم مسألة الحصانات والامتيازات الدستورية، باعتبارها عائقا قانونيا يحول دون مبادرة الجهات القضائية الوطنية بتحريك إجراءات المتابعة (ثانيا).

أولا: عدم كفاية المعايير المعتمدة في تطبيق مبدأ التكامل بين الجهات القضائية الوطنية والمحكمة الجزائية الدولية.

يقوم توزيع الاختصاص القضائي بين المحكمة الجزائية الدولية والمحاكم الوطنية على مبدأ التكامل. يتمثل هذا المبدأ في منح الجهات القضائية الوطنية اختصاصها أصيلا في مباشرة إجراءات التحقيق، المتابعة، والمحاكمة ضد مرتكبي الجرائم الدولية[1]، ولا ينتقل هذا الاختصاص إلى المحكمة، إلا استثناءً، بعد التأكد من عدم قدرة، أو عدم رغبة القضاء الوطني في ممارسة هذه المهمة[2] (1).

---

[1]- L. Condorelli, La Cour pénale internationale : Un pas géant (pourvu qu'il soit accompli…), R.G.D.I.P., 1/1999, p. 19. F. Lattanzi, Compétence de la Cour pénale internationale et consentement des Etats, R.G.D.I.P., 2/1999, p. 426.

[2]- شهدت مفاوضات التوقيع على اتفاقية روما جدالا واسعا بين مندوبي الدول حول إيجاد المصطلحات التوفيقية الملائمة للتعبير عن حالتي عدم القدرة أو عدم الرغبة، والتوفيق بين مطلبين متعارضين هما: من جهة أولى منح المحكمة الجزائية الدولية سلطة واسعة في تقدير توفر عدم القدرة أو عدم الرغبة. ومن جهة ثانية تحديد هذه الأوضاع بدقة قانونية، لكي لا تتحول المحكمة الجزائية الدولية إلى هيئة رقابة على الأجهزة القضائية الوطنية.

G. Della Morte, Les frontières de la compétence de la Cour pénale internationale : Observations critique, R.I.D.P., vol. 73, pp. 30. 31. P. Kirsch, La Cour pénale internationale face à la souveraineté des Etats, in A. Cassese, M. Delas-Marty (dir.) "Crimes internationaux et juridictions internationales", Op. Cit., p. 33. M. Politi, Le Statut de Rome de la Cour pénale internationale : Le point de vue d'un négociateur, R.G.D.I.P., 4/1999, pp. 842. 843.

لا يجب أن تتحول أولوية اختصاص الجهات القضائية الوطنية مقارنة بالمحكمة الجزائية الدولية إلى وسيلة ضمان إفلات المجرمين الدوليين من المسؤولية الجزائية[1] (2).

1- المعايير المعتمدة في تطبيق مبدأ التكامل بين الجهات القضائية الوطنية والمحكمة الجزائية الدولية.

تتمتع المحكمة الجزائية الدولية بسلطة تقدير عدم قدرة، أو عدم رغبة الجهات القضائية الوطنية عن ملاحقة المشتبه فيهم ارتكاب الجرائم الدولية التي تدخل ضمن اختصاصها المادي[2].

تستند المحكمة الجزائية الدولية إلى معايير محددة. تتمثل في تقدير مدى انهيار النظام القضائي وعدم توفر الدولة على الوسائل المادية والبشرية لأجراء محاكمة عادلة (أ). أو مدى تجاه رغبة الدولة إلى حماية المتهم بجرائم دولية من المسؤولية الجزائية، على الرغم من أنّها تملك الوسائل اللازمة للقيام بالدور المنوط بها (ب).

أ- عدم القدرة على ممارسة الاختصاص القضائي ضد المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية.

عملا بنص الفقرة الثالثة من نص المادة 17 تستند المحكمة من أجل تحديد عدم قدرة الدولة على الاضطلاع بمهمة متابعة ومحاكمة المتهمين بجرائم دولية إلى معيار مادي. ويتمثل في تقدير مدى وجود انهيار كلي أو جزئي للنظام القضائي الوطني للدولة، أو انعدامه تماما، بشكل يجعل الدولة غير قادرة على ممارسة الإجراءات الضرورية التي تقتضيها مرحلتي التحقيق والمحاكمة[3]. وللمحكمة سلطة تقديرية واسعة في تقدير "عدم القدرة" لأسباب أخرى لم تذكرها صراحة الفقرة السالفة الذكر[4]، نظرا لعدم إمكانية تحديد حالات عجز الجهات القضائية الوطنية عن ممارسة اختصاص

[1]- Cyril Laucci, Compétence et complémentarité dans le statut de la future Cour pénale internationale, Ob.N.U., 7/1999, p. 161.

[2] -.M. Delmas-Marty, La CPI et les interactions entre droit international pénal et droit pénal interne à la phase de l'ouverture du procès pénal, R.S.C., 3/2005, pp. 473. 477.

[3]- Cyril Laucci, Compétence et complémentarité dans le statut de la future Cour pénale internationale, Op. Cit., pp. 173. 174.

[4]- غير أنّ عبارة "**...أو غير قادرة لسبب آخر...**" واسعة وتترك للمحكمة سلطة تقديرية غير محدودة في تقرير عدم القدرة.

المتابعة على سبيل الحصر[1]. تتعلق "الأسباب المادية والمالية الأخرى" في نظرنا في حالات النزاع المسلح الذي يهدد ممارسة السلطة القضائية لمهامها[2].

ب- عدم الرغبة في ممارسة الاختصاص القضائي ضد المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية.

يظهر من قراءة تحليلية لنص الفقرة الثانية من المادة 17 والفقرة 3 من المادة 20، بأنّ المحكمة الجزائية الدولية تعتمد من أجل تقدير مدى عدم رغبة الدولة في مقاضاة المسؤولين عن الجرائم الدولية، في توفر عنصر من العناصر التي تبين لها، حسب الظروف، اتجاه نية الدولة وإرادتها إلى حماية الشخص المعني من المسؤولية الجزائية[3]. فالعنصر الحاسم في هذا الشأن هو البحث في مدى "**صدق**" الدولة[4]، وهذا إمّا في حالة وجود إجراءات وطنية للمتابعة، أو في حالة انعدامها أصلا[5].

- حالة وجود مبادرة من طرف الجهات القضائية الوطنية.

يمكن للمحكمة الجزائية الدولية أنّ تتدخل بممارسة اختصاص المتابعة عن جريمة من الجرائم التي تدخل ضمن اختصاصها المادي، رغم وجود إجراءات قضائية وطنية تتعلق بذات الجرائم والأشخاص. وذلك متى قدرت، استنادا إلى معيار معنوي، بأنّ الغرض من هذه الإجراءات هو ضمان إفلات المسؤولين عن هذه الجرائم من العقاب لا غير. إمّا بسبب صدور قرار من طرف الجهات القضائية الوطنية لغرض حماية الشخص المعني من المسؤولية الجنائية[6]. أو بسبب حدوث تأخير لا مبرر له في الإجراءات على نحو يتعارض مع نية تقديم المعني أمام العدالة[7]. وكذلك بسبب غياب ضمانات الاستقلال أو النزاهة[8]. وأخيرا، حتى في حالة عدم توفر أحد هذه العناصر،

---

[1]- G. Berkovicz, La place de la Cour pénale internationale dans la société des Etats, L'Harmattan (France, Hongrie, Italie), 2005, p. 201.

[2]- يمكن استخلاص هذه الأسباب بالرجوع إلى ديباجة الأنظمة الأساسية للمحاكم الجزائية الدولية المؤقتة.

[3]- Cyril Laucci, Compétence et complémentarité dans le statut de la future Cour pénale internationale, Op. Cit., pp. 162. 165.

[4]- G. Berkovicz, La place de la Cour pénale internationale dans la société des Etats, Op. Cit., p. 197.

[5]- G. Della Morte, Les frontières de la compétence de la Cour pénale internationale : Observations critique, Op. Cit., p. 30.

[6]- أنظر نص المادة 17/2/أ، وكذلك نص المادة 20/3/أ.

[7]- أنظر نص المادة 17/2/ب.

[8]- أنظر نص المادة 17/2/ج.

متى تبين للمحكمة وجود قرائن وشبهات تثبت لها بأنّ إجراءات المحاكمة قد جرت على نحو لا يتسق مع نية تقديم المعني أمام العدالة[1].

- حالة غياب أي مبادرة من طرف الجهات القضائية الوطنية.

يمكن للمحكمة الجزائية الدولية أنّ تعتبر امتناع الدولة عن مباشرة إجراءات المتابعة القضائية ضد المسؤولين عن الجرائم المشار إليها ضمن النظام الأساسي للمحكمة على أنّه عدم رغبة الدولة في الاضطلاع بهذه المهمة[2]، أو على أنّه تنازل من طرف الدولة عن ممارسة اختصاصها القضائي[3].

يبدو من تصريحات المدعي العام لدى المحكمة الجزائية الدولية، وجود اتجاه نحو قبول فكرة توسيع العلاقة التكاملية، ليتحول بذلك اختصاص الجهات القضائية الوطنية إلى اختصاص ثانوي مكمل لنشاط المحكمة الجزائية الدولية. إذ أكد على أنّ نشاط المحكمة سوف يقتصر في السنوات الأولى، على قبول النظر في أية قضية يكون فيها غياب المبادرة الوطنية أمرا بديهيا[4]. هذا ما يعني بمفهوم المخالفة أنّ امتناع الدول عن عن المبادرة لأي سبب يسمح للمحكمة بالتدخل تلقائيا[5]. إضافة إلى أنّ المادة 17 حددت فقط فقط الحالات التي تكون فيها القضية غير مقبولة، وخارج هذه الحالات نستخلص بأنّ قبول القضية يكون مفترضا دون أنّ يطرح مشكل إرادة أو عدم إرادة الدولة في المتابعة[6].

بناءً على ما سبق ذكره، يمكن أنّ نستخلص تحول توزيع الاختصاص القضائي بين المحكمة الجزائية الدولية من علاقة تكاملية إلى علاقة أولوية وسمو لصالح المحكمة

---

[1]- في هذه الحالة تملك المحكمة سلطة ممارسة رقابة نوعية القرارات القضائية الوطنية، وسلطة تقديرية واسعة في تكييف أي قرار صادر من جهة قضائية وطنية على أنّه لا يتفق والنية في تقديم المسؤولين عن الجرائم الدولية أمام محاكمها. أنظر نص المادة 2/17/ج، وكذلك نص المادة 3/20/ب.

[2]- أنظر نص المادة 2/17/ج.

[3]- هذا التكييف الثاني لا يسمح للمحكمة بإصدار حكم ضد الدولة واتهامها بعدم الرغبة في المتابعة، بل يترك مجالا واسعا لاحتمال تنازل الدولة عن المتابعة لصالح المحكمة لاعتبارات الملائمة.

Cyril Laucci, Compétence et complémentarité dans le statut de la future Cour pénale internationale, Op. Cit., p. 170.

[4]- C.P.I, Bureau du Procureur, Communication relative à certaines questions de politique générale, 2003, p. 5.

[5] - Ch. A. Bakker, Le principe de complémentarité et les "auto-saisines" : Un regard critique sur la pratique de la Cour pénale internationale, R.G.D.I.P., 2/2008, p. 364.

[6] - Ibid, p. 364.

الجزائية الدولية. ويرجع ذلك، من جهة أولى غموض معايير المقبولة المعتمدة أمام المحكمة، نظرا لاتساع مضمون ونطاق العبارات المستعملة للدلالة على عدم القدرة أو عدم الرغبة، بشكل يترك للمحكمة الجزائية الدولية مجالا واسعا للتدخل[1]. ومن جهة ثانية إلى السلطات الممنوحة إلى مجلس الأمن بإحالة أي وضع إلى المحكمة الجزائية الدولية، دون أنّ يكون مقيد بالبحث في توفر قرائن عدم قدرة أو عدم رغبة الدولة في الاضطلاع بإجراءات المتابعة والمحاكمة.

تندرج الامتيازات والحصانات الدستورية ضمن المعايير التي يمكن أن تستند عليها المحكمة الجزائية الدولية لتقدير عدم قدرة أو عدم رغبة الجهات القضائية الوطنية في متابعة المسؤولين عن الجرائم الدولية. فعدم الرغبة في اقتياد رئيس الدولة أمام الجهات القضائية الوطنية يظهر بديهيا في عدم المبادرة أصلا بإجراءات الاتهام، أو مباشرتها مشوبة بشبهات على نحو يتنافى والنية في تقديمه أمام العدالة.

2- تجاهل الأسباب القانونية لانتقال الاختصاص إلى المحكمة الجزائية الدولية طبقا لمبدأ التكامل.

عملا بمبدأ التكامل، فإنّ المحكمة الجزائية الدولية ليست سلطة قضائية أعلى من السلطات القضائية الوطنية، بل تمارس فقط اختصاصا مكملا لاختصاص الجهات القضائية الوطنية في قمع الجرائم الدولية. نتيجة لذلك، فإنّ ممارسة الدول لاختصاصها القضائي ضد المتهمين بارتكاب جريمة من الجرائم المشار إليها في نظام روما ليس حقا فحسب، بل هو التزام دولي[2].

غير أنّ تنفيذ هذا الالتزام الدولي ليس بالأمر الهين، خاصة عندما يتعلق الأمر برئيس الدولة أو أي مسئول حكومي آخر يتمتع بحصانات وامتيازات دستورية، تجعل إمكانية المتابعة صعبة، أنْ لم نقل مستحيلة في ظروف معينة.

يبدو أنّ المعايير التي اعتمدتها اتفاقية روما ليس كافية من أجل تنظيم العلاقة التكاملية بين المحكمة الجزائية الدولية والمحاكم الوطنية. لأنّ عدم القدرة أو عدم الرغبة في تنفيذ الالتزام الدولي بالمتابعة، قد يكون راجعا لأسباب وعراقيل قانونية

[1]- G. Berkovicz, La place de la Cour pénale internationale dans la société des Etats, Op. Cit., p. 201.

[2]- G. Della Morte, Les frontières de la compétence de la Cour pénale internationale : Observations critique, Op. Cit., p. 29.

(Incapacité juridique)[1]، مثل التقادم، العفو والحصانات الدستورية التي تبين عدم قدرة أو عدم رغبة الدولة في ممارسة اختصاصها القضائي[2].

أمام هذا الوضع، يمكن، في نظرنا، إما اللجوء إلى قراءة موسعة للعلاقة التكاملية. قراءة تقوم على إمكانية انتقال اختصاص تحريك إجراءات المتابعة عن الجرائم الدولية إلى المحكمة الجزائية الدولية، في حالة عدم قدرة الجهات الوطنية في تنفيذ هذا الالتزام بسبب الحصانات التي يتمتع بها المعني بإجراءات المتابعة.

كما يمكن مراجعة نطاق الحصانات والامتيازات الدستورية بشكل يسمح للجهات القضائية الوطنية ممارسة اختصاص المتابعة ضد أي مسئول متهم بارتكاب جرائم دولية. على أساس أنّ الحصانات والامتيازات الدستورية هي عائق دستوري ضد تنفيذ الدولة لالتزامها الدولي وفقا لمبدأ التكامل. هكذا فإنّ ضرورة إعادة تنظيم المركز الجزائي الدستوري لرئيس الدولة يفرضه مبدأ التكامل الذي يلزم الدول على ممارسة اختصاص متابعة ومحاكمة المسؤولين عن الجرائم الدولية.

ثانيا: تكييف الحصانات والامتيازات الدستورية في ضوء مبدأ التكامل بين الجهات القضائية الوطنية والمحكمة الجزائية الدولية.

عملا بمبدأ الاختصاص التكاملي، تتمتع المحاكم الداخلية بالأولوية في مباشرة الإجراءات القضائية الضرورية ضد مرتكبي الجرائم الدولية، ولا تتدخل المحكمة الجزائية الدولية، إلا بعد التأكد من إخلال الدولة بهذا الالتزام. يمكن أن يعود عجز السلطات الداخلية في ممارسة اختصاصها ضد مرتكبي الجرائم الدولية إلى أسباب قانونية، على غرار الحصانات والامتيازات الدستورية.

---

[1]- Cyril Laucci, Compétence et complémentarité dans le statut de la future Cour pénale internationale, Op. Cit., p.175.

[2]- شهدت مفاوضات روما جدالا حادا حول مسألة إدراج نص من أجل استبعاد أي اثر قانوني لقرارات أو قوانين العفو الوطنية الصادرة في حق مرتكبي الجرائم الدولية، أمام المحكمة الجزائية الدولية، وهو ما رفضته غالبية الدول.

M. Delmas-Marty, La responsabilité pénale en échec (prescription, amnistie, immunités), in M. Delmas-Marty et les années U.M.R., Op. Cit., Op. Cit., p. 531.

يختلف تقدير وجود هذا العجز باختلاف طبيعة الحصانات المعترف بها، وفقا لطبيعة النظام السياسي الذي تأخذ به الدولة. من هذا المنطلق، يؤدي إعفاء رئيس الدولة من المسئولية الجزائية بصفة مطلقة إلى انتقال اختصاص الجهات القضائية الوطنية تلقائيا إلى المحكمة الجزائية الدولية (1). في حين يترتب على الحصانات الإجرائية الدستورية آثار قانونية متغيرة على اختصاص الجهات القضائية الوطنية (2).

1- الحصانات الدستورية الموضوعية: عدم إمكانية ممارسة الاختصاص القضائي ضد المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية.

استنادا إلى مبدأ اللامسؤولية الجزائية المطلقة والكاملة السائد في ظل الأنظمة الدستورية المقارنة، تكون الجهات القضائية الوطنية غير قادرة، أو عاجزة مطلقا عن متابعة رئيس الدولة، حتى في حالة تورطه في ارتكاب جريمة من الجرائم المشار إليها في نظام روما الأساسي. تكون اللامسؤولية الجزائية المقررة في الأنظمة الملكية بذلك حاجزا قانونيا، يجعل الدول في وضعية لا تسمح لها بتنفيذ التزاماتها الدولية وفقا لمبدأ الاختصاص القضائي التكاملي. هذا ما يمس بمبدأ التكامل، لأنّه في هذا الوضع لا يبقى اختصاص المحكمة تكميلي بل يصبح حصري ضد كل هؤلاء الذين يمكنهم عرقلة المتابعة أمام القضاء الوطني[1].

2- الحصانات الدستورية الإجرائية: صعوبة ممارسة الاختصاص القضائي ضد المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية.

لا تسمح الأوضاع الدستورية المرتقبة من أجل تضييق نطاق المركز الجزائي الدستوري لرئيس الدولة، بتحريك إجراءات متابعة رئيس الدولة عن الجرائم الدولية، نظرا لعدم وجود آليات قانونية عملية مناسبة لهذا الغرض.

أ- الامتيازات الإجرائية لرؤساء الدول بالنسبة للأعمال المتصلة بالوظيفة الرئاسية.

[1]- D. Vandermeersch, Droit belge, in A. Cassese et M. Delmas-Marty (dir.), "Juridictions nationales et crimes internationaux". "Si l'on devrait admettre que dans certaines circonstances l'immunité constitue un obstacle à l'exercice de poursuites en droit interne, cette situation aurait une incidence sur la compétence de la CPI : la compétence de la Cour ne serait plus complémentaire de celle des Etats, mais deviendrait exclusive à l'égard des personnes pouvant opposer une immunité vis-à-vis des juridictions nationales ayant décidé d'intenter des poursuites à leur encontre". Op. Cit., p. 106.

نظرا لعدم ملائمة النصوص الدستورية القائمة من أجل تحريك إجراءات الاتهام ضد رئيس الدولة في وظيفة عن الجرائم الدولية، فان الدول لا يسعها تنفيذ التزاماتها الدولية التي تفرضها أحكام نظام روما الأساسي. هكذا اعتبر مجلس الدولة البلجيكي أنّ تقييد متابعة النواب والوزراء بشرط ترخيص مسبق من البرلمان يتعارض مع أحكام نظام روما الأساسي[1]. لأنّ هذا الامتياز الإجرائي سيتحول إلى حصانة مطلقة لمدى الحياة، في حالة معارضة البرلمان إجراءات المتابعة عن الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجزائية الدولية[2].

وفي ذات الاتجاه اعتبرت بعض الجهات الاستشارية بأنّ اشتراط موافقة أغلبية برلمانية معينة من أجل متابعة رئيس الدولة، أعضاء الحكومة، والنواب يتعارض مع أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. مما يتطلب تعديلا دستوريا على نحو يجعل صدور الترخيص بالمتابعة إلزاميا بالنسبة للجرائم الدولية[3].

ب- الحصانة الجزائية لرؤساء الدول بالنسبة للأعمال المنفصلة عن الوظيفة الرئاسية.

يمكن أنّ يكون رئيس الدولة بعد نهاية وظائفه عرضة لإجراءات المتابعة القضائية عن الجرائم التي يتم تكييفها بأنّها منفصلة عن وظائفه الرسمية، كونها سابقة للفترة الرئاسية، أو بسبب عدم اتصالها بالوظيفة الرسمية رغم معاصرتها لها. غير أنّ انتظار حلول نهاية العهدة الرئاسية من أجل تحريك المسؤولية الجزائية لرئيس الدولة قد يكون حلا مقبولا فقط بالنسبة إلى الجرائم البسيطة، دون الجرائم الدولية الخطيرة. لأنّ تأجيل إجراءات المتابعة تحت مبررات الوظيفة الرئاسية قد يكون سببا قانونيا لانتقال اختصاص النظر في هذه الجرائم إلى المحكمة الجزائية الدولية التي يمكن أنّ تعتبر التأخير في المبادرة بإجراءات المتابعة على أنّه عدم الرغبة في تحريك إجراءات المتابعة، بغرض ضمان الإفلات من المسؤولية الجزائية.

---

[1]- يمكن تطبيق هذا الحكم بالنسبة لرؤساء الدول في ظل الأنظمة الجمهورية التي تشترط أغلبية برلمانية معينة من أجل تحريك إجراءات الاتهام ضد رئيس الجمهورية.

[2]- H. Ruiz-Fabri, La convention de Rome créant la Cour pénale internationale : Questions de ratification, Op. Cit., p. 457.

[3]- H.R.W., "Mise en œuvre du Statut de Rome, méthodes de mise en œuvre adoptées par Norvège, Finlande, Espagne, Estonie, Hollande et Allemagne", 2002.

الباب الثاني

تحولات المركز الجزائي لرئيس الدولة في القانون الدولي وفي القانون الدستوري

يشكل تكريس مبدأ المسؤولية الجزائية الدولية للأفراد عن الجرائم الدولية ثورة حقيقية في القانون الدولي. ينجر عن هذا المبدأ انعكاسات مباشرة على المركز القانوني المتميز الذي لا طالما استفاد منه ذوو المناصب الرفيعة في هرم السلطة بموجب أحكام القانون الدولي والأنظمة القانونية الداخلية.

كان تنامي دور الجهات القضائية الأجنبية والمحاكم الجزائية الدولية في مجال مكافحة إفلات المجرمين الدوليين من العقاب، المحرك الأساسي للاتجاه الحديث في القانون الدولي نحو تضييق نطاق الحصانات والامتيازات المقررة عادة لرؤساء الدول والحكومات، في حالة اتهامهم بارتكاب جرائم دولية خطيرة.

كان لهذه التحولات القانونية في القانون الدولي تأثيرا مباشرا في تكريس مبدأ المسؤولية الجزائية لرؤساء الدول عن الجرائم الدولية، وفرض تراجع نطاق الحصانات والامتيازات التي يستفيد منها كبار أعوان الدولة أمام الجهات القضائية الوطنية والأجنبية على حد سواء. وذلك عن طريق إيجاد آليات قانونية مناسبة تسمح للجهات القضائية الداخلية بملاحقة رئيس الدولة المتهم بارتكاب جرائم دولية خطيرة. بغض النظر عن المركز الجزائي الذي يحظى به بمقتضى قواعد القانون الدولي العرفي والقانون الدستوري المقارن (الفصل الأول).

لم تتوقف تحولات القانون الدولي عند هذا الحد، بل امتدت إلى قلب القواعد التقليدية المتعارف عليها في مجال التعاون الجزائي الدولي. من جهة أولى في إطار العلاقة الإجرائية التكاملية بين المحكمة الجزائية الدولية والمحاكم الوطنية، يقع على جميع الدول واجب إزالة العقبات الدستورية والتشريعية التي قد تعرقل تعاون المحاكم الوطنية مع المحكمة الجزائية الدولية في توقيف أو تقديم رئيس الدولة المطلوب أمامها. من جهة ثانية في إطار العلاقة بين الجهات القضائية مابين الدولية، والعلاقة بين المحاكم الأجنبية والمحكمة الجزائية الدولية، فإنّ الالتزام القانوني بالتعاون في مجال توقيف وتسليم رئيس دولة أجنبي لم يعد يتوقف إلا على شرط مراعاة بعض الاعتبارات الدبلوماسية (الفصل الثاني).

الفصل الأول

نحو تكريس آليات متابعة رئيس الدولة عن الجرائم الدولية أمام الجهات القضائية الداخلية

يقتضي تكريس مبدأ المسؤولية الجزائية الدولية لرؤساء الدول والحكومات وذوي المناصب الرسمية عن الجرائم الدولية، بالضرورة مراجعة نطاق الحصانة القضائية الجزائية التي يستفيد منها هؤلاء في مواجهة اختصاص الجهات القضائية الأجنبية. غير أنّ إنشاء المحكمة الجزائية الدولية كجهة قضائية دولية مكملة لاختصاص الجهات القضائية الداخلية، سرعان ما أدخل قواعد القانون الدستوري في قلب التحولات القانونية الدولية. وأظهر بأنّ حركية التضييق القانوني من نطاق الحصانة القضائية الجزائية التي يقرها القانون الدولي لرئيس الدولة، تتوقف كذلك على ضرورة إعادة النظر في نظام الحصانات والامتيازات الدستورية التي يستفيد منها في ظل القوانين الدستورية المقارنة.

من هذا المنطلق، استنادا إلى مبدأ الاختصاص القضائي التكاملي للمحكمة الجزائية الدولية، يقع على جميع الدول التزاما قانونيا بمراجعة منظومتها الدستورية في مجال الحصانات والامتيازات القضائية والإجرائية. وذلك من أجل تخويل جهاتها القضائية صلاحية تحريك المسؤولية الجزائية لرئيس الدولة المتهم بارتكاب جريمة من الجرائم الدولية المشار إليها في نظام روما الأساسي. وهذا ما يتطلب بالضرورة وضع آليات قانونية ملائمة بغرض تجسيد متابعة رئيس الدولة أمام الجهات القضائية الوطنية (المبحث الأول).

هذا وكان للممارسة القضائية الحديثة على المستويين الدولي والداخلي أثر كبير في ظهور ممارسة دولية قوية في اتجاه تضييق نطاق الحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة الأجنبي. ومن مظاهر هذه الممارسة بالنسبة إلى رئيس الدولة في وظيفة، اعتبار أن الحصانة القضائية الجزائية تقف فقط أمام تحريك إجراءات المتابعة اتجاه رئيس الدولة الأجنبي، ولا تتعارض مع إمكانية مباشرة بعض الإجراءات القضائية اتجاهه. أما بالنسبة إلى رئيس دولة سابق، فان هذه الممارسة تقوم على استثناء الجرائم الدولية من نطاق الحصانة القضائية الجزائية التي يستفيد منها رئيس دولة بعد زوال صفته الرسمية (المبحث الثاني).

المبحث الأول

تفعيل آليات تحريك المسؤولية الجزائية لرئيس الدولة عن الجرائم الدولية أمام المحاكم الوطنية

كان لتطورات القانون الدولي الجنائي في إطار مبدأ التكامل بين الجهات القضائية الوطنية والمحكمة الجزائية الدولية، تأثير بالغ الأهمية في بروز ضرورة ملحة نحو إعادة تنظيم المركز الجزائي الدستوري لرئيس الدولة، وذلك بغض النظر عن مكانته في النظام السياسي السائد في الدولة[1].

تتوقف طبيعة الحلول التي يمكن العمل بها لهذا الغرض على طبيعة التكييف القانوني الذي يتم اعتماده بالنسبة إلى الجرائم الدولية. إذ يمكن أن يرتكب رئيس الدولة جرائم دولية في إطار وظائفه الرسمية أو بمناسبتها. كما يمكن أن يرتكبها بصفة شخصية لا علاقة لها بممارسة وظائفه الرئاسية.

في حالة تكييف الجرائم الدولية الخطيرة على أنّها متصلة بالوظائف الرسمية لرئيس الجمهورية، فإنّ الجرائم الدولية تتجاوز بطبيعتها حدود أعمال الوظيفة الرئاسية التي يستفيد بشأنها رئيس الجمهورية من اللامسؤولية الجزائية. وتقع بالتالي ضمن الحالات التي تسمح باتهام ومحاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة دستورية خاصة، وذلك وفق آليات دستورية (المطلب الأول).

أمّا في حالة اعتماد تكييف قانوني مغاير للجرائم الدولية، أيّ اعتبار الجرائم الدولية من الأعمال الأجنبية عن الوظيفة الرئاسية. فالأصل أنّه يجب انتظار نهاية العهدة الرئاسية من أجل تحريك المسؤولية الجزائية لرئيس الجمهورية أمام الجهات القضائية العادية. أو اعتبار ارتكاب هذا النوع من الجرائم من حالات حصول مانع من أجل مواصلة العهدة الرئاسية، والتعجيل بالتالي بإجراءات محاكمة رئيس الجمهورية أمام المحاكم العادية (المطلب الثاني).

---

[1]- F. Délpéré, La responsabilité du chef de l'Etat. Brèves observations comparatives, Op. Cit., p. 39. M. Long, Le statut pénal du président de la République, Op. Cit., p. 879.

المطلب الأول

تحريك مسؤولية رئيس الدولة عن الجرائم الدولية وفق آليات دستورية خاصة

رغم أنّ دساتير الدول الجمهورية فتحت المجال - ولو أنّه ضيق- أمام إمكانية اتهام ومحاكمة رئيس الدولة في حالة تجاوزه بعض الحدود التي رسمها له الدستور، إلا أنّ هذه الآلية تبقى غير كافية أو غير ملائمة من أجل تحريك مسؤوليته الجزائية في حالة تورطه في ارتكاب جرائم دولية. ويعود السبب في ذلك أساسا إلى عدم النص على الجرائم الدولية كسبب من أسباب إحالة رئيس الدولة أمام محكمة دستورية خاصة لهذا الغرض، فضلا على أنّ هذه الآلية غير موجودة أصلا بالنسبة للدساتير الملكية. من هذا المنطلق، بات من الضروري إعادة تنظيم إجراءات الاتهام الدستورية على نحو يجعلها تواكب تطورات القانون الدولي.

لهذا الغرض، يجب تعديل المركز الجزائي الدستوري لرؤساء الدول، بالنص على استثناء الجرائم الدولية من مضمون الحصانات والامتيازات الدستورية، بإنشاء محكمة دستورية استثنائية تناط بها صلاحية محاكمة رئيس الدولة المتهم بجرائم دولية (الفرع الأول). وكذلك تعديل نطاق الاختصاص المادي للمحاكم الدستورية القائمة في إطار الأنظمة الجمهورية، وإعادة النظر في الآثار القانونية المترتبة على محاكمة رئيس الدولة أمام هذه المحكمة (الفرع الثاني).

الفرع الأول

ارتكاب رئيس الدولة جرائم دولية سبب من أسباب إخطار محكمة دستورية ذات طبيعة خاصة

اقترح موقف فقهي تحريك مسؤولية رئيس الدولة عن جرائم دولية، بإتباع الإجراءات الدستورية التقليدية واعتماد تكييف قانوني واسع للاستثناءات الواردة في على مبدأ اللامسؤولية الرئاسية (أولا). غير أنّ هذا الموقف يصادف عراقيل ذات طبيعة قانونية تعقد تطبيقه، نتيجة ذلك يجب النص صراحة على الجرائم الدولية كسبب من أسباب إحالة رئيس الدولة أمام محكمة دستورية خاصة (ثانيا).

أولا: إعطاء الجرائم الدولية تكييف دستوري.

لا يكون رئيس الجمهورية ملزما بتحمل التبعات السياسية والجزائية عن أعماله المتصلة بوظائفه الرسمية، إلا في حالات استثنائية وضعتها دساتير الدول ذات الأنظمة الجمهورية. انطلاقا من وجود قيود على مبدأ اللامسؤولية الرئاسية، هل يمكن اعتبار الجرائم الدولية استثناء من قاعدة اللامسؤولية الجزائية لرئيس الجمهورية ؟

1- اعتبار الجرائم الدولية خيانة عظمى.

نظرا إلى عدم الدقة القانونية لعبارة الخيانة العظمى، وانعدام تعريف دقيق لها في الدساتير الجمهورية التي تضمنت النص عليها، وكذلك في القوانين العقابية المختلفة، اعتبر اتجاه فقهي بأنّه يمكن تكييف جرائم الإبادة، جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بأنّها خيانة عظمى. هذا الموقف يسمح بالتوصل إلى إمكانية اتهام ومحاكمة رئيس الجمهورية وفقا لامتيازات إجرائية خاصة في حالة ارتكابه جرائم دولية[1].

في هذا الاتجاه يرى بعض الفقه أنّه على الرغم من عكوف الدساتير عن النص صراحة على مسؤولية رئيس الدولة عن الجرائم الدولية[2]، إلا أنّه يمكن تفسير عبارة "الخيانة العظمى" على أنّها تشمل الجرائم الدولية[3].

نظرا إلى غموض الاستثناءات الواردة في الدساتير المختلفة على مبدأ اللامسؤولية الرئاسية، خاصة عبارة الخيانة العظمى، اعتبر رأي فقهي بأنّ الجهة

---

[1]- N. Ligueul, Le statut des personnes titulaires de qualités officielles en droit constitutionnel français et l'article 27 de la Convention de Rome portant Statut de la Cour pénale internationale, Op. Cit., p. 1005. L. Favoreu, De la responsabilité pénale à la responsabilité politique du président de la République, Op. Cit., p. 27.

[2]- للإشارة فان بعض الدساتير قد نصت على مسؤولية رئيس الدولة عن الجرائم الدولية، مثل دساتير الجمهورية الفدرالية الألمانية سابقا (الجرائم التي تهدد التعايش السلمي بين الشعوب)، فلندا (م. 113) التي نصت على مسئولية رئيس الجمهورية عن الجرائم ضد الإنسانية)، الكونغو برازافيل (م. 3/10 و1/11) التي نصت على أنّه يعاقب كل فرد وكل عون من **أعوان الدولة** عن جرائم التعذيب، جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة)، البوروندي (م. 2/117)، النيجر (م. 2/142)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (م. 1/165) التي تنص على أنّ رئيس الجمهورية غير مسئول جزائيا عن أعمال الوظيفة الرسمية، باستثناء حالة الخيانة العظمى. وتعتبر خيانة عظمى الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان). وأكثر من ذلك، تنص المادة 9 من الدستور السنغالي على أنّ مبدأ الشرعية الجزائية ليس مطلق ولا يتعارض مع إمكانية متابعة ومحاكمة أي شخص عن وقائع مجرمة بموجب قواعد القانون الدولي المتعلقة بالإبادة، الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب (تعديل 2008).

[3]- M. Cosnard, Les immunités du chef d'Etat, in "Le chef d'Etat et le droit international", Op. Cit., p. 202.

المختصة بمحاكمة رئيس الجمهورية لديها سلطة تقديرية واسعة في تكييف الوقائع المشار إليها في قرار الاتهام وتحديد ما إذا كانت تشكل حالة من الحالات الاستثنائية المنصوص عليها في الدستور. يترتب على تكييف الجرائم الدولية بجريمة الخيانة العظمى من ناحية نظرية بحتة تجانس بين الامتيازات والحصانات الدستورية ومبدأ الاختصاص القضائي التكاملي، بما أنّه يجعل الجهات الوطنية قادرة على اتهام ومحاكمة رئيس الدولة على أساس جرائم دولية[1].

2- إشكالات إعطاء الجرائم الدولية تكييف دستوري.

يصطدم تكييف الجرائم الدولية على أنّها خيانة عظمى بمشاكل قانونية وعميلة عويصة تنقص من قوته القانونية، نظرا لتعارضه المحتمل مع بعض مبادئ قانون العقوبات والإجراءات الجزائية المستقرة في القانون الدولي والقوانين الوطنية[2].

ويظهر ذلك على وجه الخصوص في تعارض هذا التكييف مع مبدأ الشرعية الجزائية الذي يقضي بأنّه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص *(Nullum crimen sine lege)*[3]. إذ أنّ تكييف الجرائم الدولية ضمن نطاق الخيانة العظمى يمس بمبدأ "لا جريمة إلا بنص"، ما لم يتم إدراج الجرائم الدولية صراحة في إطار المنظومة القانونية الداخلية. في هذه الحالة فإنّ تكييف الجرائم الدولية على أنها "خيانة عظمى"، لا يتعارض مبدئيا مع مبدأ "لا جريمة إلا بنص"، متى كانت هذه الوقائع مجرمة صراحة في إطار القانون العقابي الوطني. أما بالنسبة إلى الشق الثاني من مبدأ الشرعية الجزائية الذي يقضي بأنّه "لا عقوبة إلا بنص"، فإنّ هذا المبدأ يطرح عدة إشكاليات. فهل تكتفي المحكمة الدستورية الخاصة بالنطق بجزاء العزل السياسي المقرر عادة بالنسبة إلى الخيانة العظمى؟ أو يجوز لها النطق بالجزاءات المقررة في قانون العقوبات؟

---

[1]- M. Gallié, H. Dumont, La poursuite de dirigeants en exercice devant une juridiction nationale pour des crimes internationaux : cas de la France, R.Q.D.I., 18-2/2005, p. 46.

[2]- J. F. Flauss, Le statut pénal du président de la République et la convention européenne des droits de l'homme, in Ch. Guettier et A. Le Divellec, (dir.), "La responsabilité pénale du président de la République", Op. Cit., pp. 114. 115.

[3]- Y. Bot, Principes constitutionnels et autonomie du droit pénal, in Ch. Guettier et A. Le Divellec, (dir.), "La responsabilité pénale du président de la République", Op. Cit., p. 83.

يترتب على اعتماد كلا الموقفين إشكاليات قانونية وعملية. يرجع ذلك من جهة أولى إلى أنّ عزل رئيس الدولة يؤدي فقط إلى زوال حصانته الشخصية بالنسبة إلى الأعمال الأجنبية عن الوظيفة الرسمية، ولا يمتد إلى إلغاء آثار الدفع بالحصانة الوظيفية أمام المحاكم العادية. لأنّ الحصانة الوظيفية تستمر حتى بعد زوال الصفة الرسمية، خاصة بالنسبة إلى الجرائم الدولية باعتبارها أعمال وظيفة[1]. كما أنّه من غير المنطقي تكييف الجرائم الدولية على أنّها خيانة عظمى في إطار الوظائف الرسمية، ثم إعادة تكييفها أمام المحاكم العادية على أنّها أعمال أجنبية عن الوظيفة الرسمية. هذا ما لم يتم تضييق نطاق الامتيازات والحصانات الدستورية بالنسبة إلى رئيس دولة سابق، عن طريق استثناء الجرائم الدولية صراحة من نطاق الحصانة الوظيفية[2]. ومن جهة ثانية، يرى البعض بأنّ إدانة رئيس الدولة بجزاء العزل من منصبه السياسي، لا يمكن أنْ يستتبع إعادة اتهامه من جديد أمام المحاكم الجزائية العادية بالنسبة إلى ذات الوقائع، لأنّ ذلك يمس بمبدأ عدم جواز مساءلة الفرد عن ذات الجرم مرتين[3].

من جهتنا لا نتفق مع هذا الرأي. لأنّ العزل ليس جزاء في مفهوم قانون العقوبات[4]. وعلى هذا الأساس، تظهر أهمية منح المحكمة الدستورية الخاصة سلطة النطق بالجزاءات المقررة في قانون العقوبات. وذلك ليس بغرض تفادي الدفع بمبدأ سبق الفصل في القضية، بل من أجل تفادي محاكمة رئيس الجمهورية عبر مرحلتين مختلفتين في الطبيعة و في الآثار القانونية.

---

[1]- G. Giudicelli-Delage, Justice pénale et décision politiques : réflexions à partir des immunités et privilèges de juridictions, R.S.C., 2003, pp. 247. 254. R. De Gouttes, Conclusions sur l'arrêt de l'assemblée plénière de la Cour de Cassation du 10 octobre 2001, Op. Cit., pp 51. 67.

[2]- في هذا الإطار نشير إلى دستور الكونغو برازافيل الذي ينص على أنّ رئيس دولة سابق يستفيد من الضمانات والامتيازات المقررة قانونا، باستثناء هؤلاء الذين تمتت إدانتهم بالخيانة العظمى، الجرائم الاقتصادية، جرائم الحرب، الإبادة والجرائم ضد الإنسانية (م. 88)، كما نص كل من دستور البورندي (م. 120) ودستور رواندا (م.115) على أنّ رئيس دولة سابق يستفيد من التسهيلات والامتيازات المقررة قانونا، باستثناء حالة الإدانة بالخيانة العظمى.

[3]- G. Giudicelli-Delage, Justice pénale et décision politiques : réflexions à partir des immunités et privilèges de juridictions, Op. Cit., p. 254. O. Jouanjan, P. Wachsmann, La controverse doctrinale autour de la responsabilité pénale du président de la République, Op. Cit., p. 1181.

[4]- Supra, p. 35.

ثانيا: ضرورة استثناء الجرائم الدولية صراحة من نطاق الامتيازات والحصانات الدستورية.

تتوقف إمكانية المبادرة بتحريك المسؤولية الجزائية ضد رؤساء الدول عن الجرائم الدولية وفق إجراءات دستورية استثنائية، على مراجعة أحكام المركز الجزائي لرؤساء الدول، مهما كان وضعهم الدستوري. وذلك بوضع نص عام يتضمن استثناء الجرائم الدولية من نطاق اللامسؤولية الجزائية في الأنظمة الملكية (1). وتوسيع نطاق الاستثناءات الواردة على مبدأ اللامسؤولية الجزائية في الأنظمة الجمهورية (2).

1- تضييق نطاق الامتيازات والحصانات الدستورية في الأنظمة الملكية.

يترتب على قاعدة اللامسؤولية الجزائية المطلقة السائدة في الأنظمة الملكية استحالة متابعة الملك أمام الجهات القضائية الوطنية، حتى في حالة اتهامه بارتكاب جرائم دولية خطيرة. أمام هذا الوضع، يجب على الدول ذات الأنظمة الملكية أنّ تجري تعديلا دستوريا من أجل أقلمة المركز الجزائي للملك مع تطورات القانون الدولي. ويمكن أنْ ينصب هذا التعديل على إدراج نص دستوري جديد يتضمن إمّا إمكانية تحريك المسؤولية الجزائية للملك أمام المحاكم الوطنية (أ)، أو التنازل التلقائي عن هذا الاختصاص لصالح المحكمة الجزائية الدولية (ب).

أ- استثناء الجرائم الدولية من مبدأ اللامسؤولية الجزائية للملك.

عملا بمبدأ التكامل، تكون الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية ملزمة بتحريك إجراءات متابعة الأشخاص المشتبه فيهم ارتكاب جريمة من الجرائم التي تدخل ضمن الاختصاص المادي للمحكمة. وهذا ما يعني بأنّ الدول ذات الأنظمة الملكية ملزمة بإجراء تعديل دستوري يتضمن النص على استثناء الجرائم الدولية من مضمون ونطاق المركز الجزائي الدستوري للملك[1]، من أجل السماح للجهات القضائية الداخلية بالقيام بدورها في قمع الجرائم الدولية.

[1]- F.I.D.H., Le Statut de la C.P.I. et le droit marocain, Obstacles et solutions à la ratification et la mise en œuvre du Statut de la C.P.I. par la Maroc, Op. Cit., p. 6.

غير أنّ هذا الحل وإنْ كان يبدو بسيطا في اقتصاد الوسائل، إلا أنّ تكريسه القانوني والعملي يتوقف على شروط أكثر تعقيدا، من بينها ضرورة إنشاء محكمة خاصة ذات تشكيلة دستورية تضطلع بمهمة محاكمة الملك.

ب- الإحالة التلقائية للاختصاص الوطني إلى المحكمة الجزائية الدولية.

تؤدي استحالة تحريك المسؤولية الجزائية للملك أمام المحاكم الوطنية إلى انتقال اختصاص متابعته إلى المحكمة الجزائية الدولية متى اشتبه فيه ارتكاب جريمة من الجرائم التي تدخل ضمن اختصاصها المادي.

وعلى هذا الأساس، يمكن أنّ تقوم الدول ذات الأنظمة الملكية بتعديل دستوري للمركز الجزائي للملك، يتضمن النص على إحالة اختصاص تحريك المسؤولية الجزائية للملك المتهم بجرائم دولية إلى المحكمة الجزائية الدولية. غير أنّ مثل هذا النص يتعارض مبدئيا مع مبدأ التكامل الذي يلزم الدول باتخاذ الإجراءات القضائية الضرورية لقمع الجرائم الدولية على المستوى الوطني، ولا يدع إلا مجالا ضيقا واستثنائيا لإحالة هذا الاختصاص إلى المحكمة الجزائية الدولية.

وهذا ما يتطلب من الناحية القانونية إعادة النظر في مضمون ونطاق مبدأ التكامل، لكي يمتد إلى حالة التنازل التلقائي للدول عن متابعة رعاياها لصالح المحكمة الجزائية الدولية. لأنّه في بعض الحالات قد تعلن الدولة "**عدم رغبتها**" في الاضطلاع باجرات متابعة كبار المسؤولين في الدولة، وتقدر بأنّ إحالة الوضع إلى المحكمة الجزائية الدولية أفضل من إجراء محاكمة على المستوى الداخلي[1].

2- استثناء الجرائم الدولية من مبدأ اللامسؤولية الجزائية لرئيس الجمهورية.

نظرا إلى الصعوبات القانونية التي تواجه إعطاء الجرائم الدولية تكييفا دستوريا، يجب على الدول ذات الأنظمة الجمهورية توسيع نطاق الاختصاص المادي للمحكمة الدستورية المتخصصة بمحاكمة رئيس الدولة.

[1]- بالرجوع إلى نص المادة 14 من النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية التي تسمح للدول الأطراف إحالة جريمة أو أكثر من الجرائم الدولية إلى اختصاص المحكمة.

وذلك بإضافة الجرائم الدولية إلى الاستثناءات الدستورية الواردة على مبدأ اللامسؤولية الجزائية لرئيس الجمهورية التي يمكن أنْ تشكل أساسا من أجل تحريك إجراءات اتهام رئيس الدولة أمام محكمة دستورية خاصة.

في هذا الصدد نعتقد بأنّ النص الدستوري العام الذي وضعته بعض الدول، يشوبه الغموض وعدم الدقة القانونية، ولا نعتقد بأنّ هذا النص يتضمن استثناء الجرائم المشار إليها ضمن النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية على مبدأ اللامسؤولية الجزائية[1].

مثل هذا النص يسمح بتجاوز صعوبات التكييف القانوني للجرائم المنسوبة إلى رئيس الدولة. إذ يمكن تحريك إجراءات الاتهام دون البحث في اتصالها أو انفصالها عن أعمال الوظيفة. ودون البحث أيضا في مدى بلوغها الخطورة اللازمة والتي تستدعي محاكمة رئيس الدولة. كما لا يصادف مبدأ الشرعية الجزائية، بما أنّه يفترض النص على الجرائم الدولية في القانون الداخلي.

الفرع الثاني

تعديل الجزاء المترتب على تحريك المسؤولية الجزائية لرئيس الدولة أمام محكمة دستورية خاصة

لا تملك الجهات المختصة بمحاكمة رئيس الجمهورية عادة سوى سلطة النطق بجزاء سياسي يتمثل في عزله النهائي من الوظيفة الرئاسية. وذلك حتى في حالة تحريك إجراءات الاتهام الدستورية ضده على أساس وقائع تحتمل تكييفا قانونيا على غرار الجرائم الدولية. ورغم الأهمية الجوهرية التي يكتسيها إجراء عزل رئيس الجمهورية في تمهيد الطريق نحو تكريس مسؤوليته (أولا). غير أنّ تخويل الجهات الدستورية الخاصة سلطة النطق بالعقوبات الجزائية ضد رئيس الجمهورية عن الجرائم الدولية يبدو أكثر عملية (ثانيا).

[1]- M. Long, Le statut pénal du président de la République, Op. Cit., p. 882.

أولا: العزل إجراء أولي من أجل تحريك مسؤولية رئيس الدولة أمام القضاء الجزائي العادي.

في حالة تحريك إجراءات اتهام رئيس الدولة على أساس الخيانة العظمى، أو بناءً على وقائع تحتمل تكييفا قانونيا معينا كالجرائم الدولية وغيرها من جرائم القانون العام، فإنّ النهاية الطبيعية لهذه الإجراءات في كل الأحوال تكون سياسية لا جزائية[1]. ويعود السبب في ذلك إلى أنّ الجهة الدستورية المختصة بمحاكمة رئيس الدولة لا تتمتع باختصاص النطق بالعقوبات الجزائية ضده، بل يمكنها فقط الحكم بالعزل النهائي لرئيس الجمهورية عن الوظيفة الرئاسية[2].

ومع ذلك فان لجزاء عزل رئيس الجمهورية أهمية كبيرة، لأنّ إجبار رئيس الجمهورية على مغادرة منصبه يعتبر إنجاز في حد ذاته ويشكل استثناءً على اللامسؤولية الرئاسية[3]. كما أنّه بنهاية وظائف رئيس الجمهورية يصبح متقاضيا كغيره من الأفراد[4].

يعتبر عزل رئيس الجمهورية خطوة أولى أو شرط أساسي من أجل سقوط حصانته القضائية الجزائية ومتابعته مجددا بالنسبة لذات الوقائع أمام الجهات القضائية الوطنية، دون أنْ يكون له إمكانية التمسك بسبق محاكمته بشأنها.

---

[1]- يجب الإشارة في هذا الإطار إلى أنّه رغم نص بعض الدساتير على حالة ارتكاب رئيس الدولة لأفعال مجرمة في قانون العقوبات كأساس قانوني للاتهام، كما هو الحال بالنسبة إلى دستور الولايات المتحدة الأمريكية، دستور السودان...الخ. ومع ذلك فإنّ الجهة المختصة بمحاكمة رئيس الدولة ليس لها سلطة الحكم بالعقوبات المقررة لها، بل تملك فقط صلاحية الحكم بعزله نهائيا عن الوظيفة الرئاسية. أنظر،

J. Delfont, Responsabilité pénale et fonction politique, Op. Cit., p. 6. M. Long, Le statut pénal du président de la République, Op. Cit., p. 884.

[2]- غير أنّ بعض الفقه، وعلى رأسهم الأستاذ (George Vedel) يرى بأنّه يمكن للهيئة الدستورية التي تملك سلطة محاكمة رئيس الجمهورية، النطق بسقوط الصفة الرسمية كجزاء سياسي على إخلاله بواجبات وظيفته الرسمية، كما يجوز لها علاوة على ذلك النطق بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات للوقائع التي تشكل الخيانة العظمى، وذلك عندما تنطوي الخيانة العظمى على أفعال مجرمة. وهذا يعني في نظرنا بأنّ هذه الهيئة تملك ذات الاختصاص *(a priori)* عندما تكون جرائم القانون العام هي أساس الاتهام.

G. Vedel, Manuel élémentaire de droit constitutionnel, Paris, Sirey, 1949, p. 431.

[3]- J. Barthélémy, P. Duez, Traité de droit constitutionnel, Op. Cit., p 621.

[4]- M. Long, Le statut pénal du président de la République, Op. Cit., p. 884.

ثانيا: لا حجية قرارات المحكمة الخاصة أمام المحكمة الجزائية الدولية.

تقتصر صلاحيات المحكمة المتخصصة بمحاكمة رئيس الجمهورية عادة بالنطق بجزاء العزل عن الوظيفة الرئاسية، أو الحكم بتبرئة رئيس الدولة من الاتهام المنسوب إليه في قرار الاتهام. لكن ما مدى حجية قرارات الإدانة أو البراءة الصادرة من طرف الجهة المختصة بمحاكمة رئيس الدولة أمام المحكمة الجزائية الدولية؟

تتمتع القرارات الصادرة عن المحاكم الوطنية وفقا للقانون والإجراءات الجزائية في كل دولة مبدئيا بحجية الشيء المقضي فيه *(res judicata pro veirtate habetur)*. عملا بمبدأ "**عدم جواز محاكمة الشخص عن ذات الجرم مرتين**" (*non bis in idem*) لا يجوز إعادة محاكمة الشخص أمام محكمة جزائية أجنبية أو دولية عن وقائع سبق إدانته أو تبرئته بشأنها من طرف المحاكم الداخلية[1].

على هذا الأساس، يبدو للوهلة الأولى أنّ محاكمة رئيس الدولة وفقا للإجراءات الدستورية المقررة لهذا الغرض على أساس ارتكابه جرائم دولية، لا يسمح بإعادة محاكمته من طرف المحكمة الجزائية الدولية على ذات الوقائع. لأنّ ذلك قد يتعارض مع مبدأ مستقر من المبادئ العامة للقانون التي تقضي بأنّه "لا يجوز محاكمة الشخص على ذات الجرم مرتين"[2].

هذا ما ذهب إليه مجلس الدولة الفرنسي في رأيه الصادر في 29 فيفري 1996. مؤكدا على أنّ نص المادة 42 من مشروع المواد المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية*(المعادلة لنص المادة 17 من النظام الأساسي) التي تجيز للمحكمة إعادة محاكمة

---

[1]- M. Kamto, Les interactions des jurisprudences internationales et des jurisprudences nationales, in "La juridictionnalisation du droit international", S.F.D.I., Colloque de Lille, éd. A. Pedone, Paris, p. 450.

[2]- أنظر م. 7/14 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، م. 4 من البروتوكول رقم 7 للاتفاقية الأوربية المتعلق بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، م. 4/8 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (...) كما منحت بعض الدساتير الوطنية لهذا المبدأ قيمة دستورية، مثل دساتير كل من ألمانيا (م. 103)، اسطوانيا (م. 23)، ليتوانيا (م. 9/39)، سلوفاكيا (م. 50)، روسيا (م. 50) أرمينيا (م. 7/22)، غينيا اكواتور (م. 17/13)، مدغشقر (م. 4/13)، غينيا الاستوائية (م. 17/13) ...الخ.

K. Ambos, Les pays d'Amérique latine, in A. Cassese et Mireille Delmas-Marty (dir.), "Juridictions nationales et crimes internationaux", Op. Cit., pp. 504. 510.

* - استعملت لجنة القانون الدولي في مشاريعها عبارة المحكمة **الجنائية** الدولية (Cour criminelle internationale).

شخص عن ذات الجرائم التي سبق وإنّ حوكم بشأنها أمام المحاكم الوطنية، تتعارض مع قاعدة (*non bis in idem*) ذات القيمة الدستورية[1].

غير أنّ مبدأ "عدم جواز محاكمة الشخص على ذات الجرم مرتين" لا يرتب آثاره القانونية في حالة متابعة رئيس الدولة وفق الآليات الدستورية. إذ لا تتمتع القرارات التي تصدر ضده من طرف الجهة المختصة بمحاكمته بأي حجية أمام المحكمة الجزائية الدولية، وهذا لأنّ هذه الهيئة لا تعتبر عادة جهة قضائية بالمعنى الدقيق *(stricto sensu)*، بالنظر إلى تشكيلتها الخاصة، وطبيعة الجزاءات التي تنطق بها[2].

كما أنّ التفسير التقليدي لمبدأ "عدم جوز محاكمة الشخص على ذات الجرم مرتين"، يسمح في نظرنا باستخلاص عدم إمكانية دفع رئيس دولة بهذا المبدأ بغرض تفادي محاكمته أمام المحكمة الجزائية الدولية، بحجة سبق محاكمته أمام محكمة خاصة وطنية. ويرجع ذلك إلى أنّ هذا المبدأ يعني فقط أنّ نفس الوقائع لا يمكن أنْ تكون سببا من أجل فرض عقوبتين من ذات الطبيعة القانونية[3]. بمفهوم المخالفة، فإنّ هذا المبدأ لا يعترض إمكانية مساءلة الشخص من جديد على ذات الوقائع، في إطار نظام مختلف يترتب عنه جزاء مختلف (Sous un ordre et une sanction différents)[4].

---

[1]- Conseil d'Etat, Avis n° 358 597 du 29 février 1996, Projet de statut d'une Cour criminelle internationale permanente, Question de la conformité à la Constitution du projet de statut, Assemblée générale (Section de l'intérieur). "Les dispositions de l'article 42-2 du statut permettraient à la Cour de juger à nouveau une personne qui a déjà été jugée pour les mêmes faits par la juridiction nationale. Dans la mesure où elles ouvrent cette possibilité en dehors des cas où les décisions de la juridiction nationale sont entachées de fraude à la règle de droit international, elles méconnaissent la règle "*non bis in idem"* qui fait partie du principe à valeur constitutionnelle de la nécessité des peines". Cons. n° 3.

[2]- هذا الحكم لا يتغير حتى بالنسبة للدساتير التي ارتقبت إمكانية محاكمة رئيس الدولة أمام أعلى جهة قضائية في هرم القضاء العادي، لأنّ هذه الجهة تبقى ملزمة بالنطق بالجزاء المحدد في الدستور، ألا وهو إنهاء وظيفة رئيس الدولة.

[3]- M. Henzelin, "Ne bis in idem" un principe à géomètre variable, R.P.S., t. 123, 2005, pp. 348. 349.

[4]- سبق للقضاء المقارن أنْ أكد على أنّ مبدأ *(non bis in idem)* لا يعترض إمكانية تطبيق جزاءات من نظامين مختلفين، فمثلا فرض جزاء ذات طبيعة إدارية (مالية أو تأديبية) لا يمنع من فرض عقوبات جزائية، نظرا لاختلاف الطبيعة القانونية لكلا الجزاءين. أنظر على سبيل المثال:

Belgique, C.E., *Thomsin*, 38.980, arrêt du 13 mars 1992. C.E., *Laemont*, 62.727, arrêt du 25 octobre 1996. France, C.E., *Pierre A*, 294239, arrêt du 16 juin 2010, cons. 10. *M. Guy-Marie A*, 253904, 15 novembre 2006, cons. 10. *Hervé X*, 265600, 27 janvier 2006, "…que les sanctions disciplinaires, les sanctions professionnelles et les sanctions statutaires (…) poursuivent des **objectifs distincts** et sont de **nature différente** ; que, dès lors, ces sanctions peuvent être prononcées(…) **cumulativement** pour un même fait sans que soit méconnue la règle *non bis in idem*". Cons. 7, (Nous soulignons).

وعليه فإنّ الجزاء السياسي المتمثل في عزل رئيس الدولة من منصبه عن الجرائم الدولية دون النطق في حقه بالعقوبات المقررة لها لا يعد جزاءا كافيا[1]. ومع ذلك يعد مرحلة أولى وخطوة ضرورية تستتبع متابعته ومحاكمته مجددا عن نفس الوقائع (الجرائم الدولية). إمّا أمام الجهات القضائية العادية الداخلية أو الأجنبية، أو أمام المحكمة الجزائية الدولية. وفي هذه الحالة لا يمكنه التمسك بقاعدة عدم جواز المحاكمة عن الجريمة ذاتها مرتين.

إضافة إلى ما سبق ذكره، فإنّ مبدأ "عدم جواز محاكمة الشخص على ذات الوقائع مرتين" لا يسري بصفة مطلقة إلا في إطار الإجراءات القضائية داخل نفس الدولة[2]، وبدرجة أقل في إطار العلاقات القضائية الجزائية ما بين الدولية[3]. ولا يتمتع بأي قوة إلزامية كقاعدة فوق وطنية (Norme transnationale) واجبة التطبيق في العلاقة العمودية القائمة بين القضاء الوطني والمحاكم الجزائية الدولية[4].

---

[1]- فضلا على أنّ القرارات الصادرة عن هذه الجهة لا تشكل حكما قضائيا نهائيا، كما تشير إلى ذلك النصوص القانونية التي تكرس مبدأ عدم جواز محاكمة الشخص على ذات الجرم مرتين، من أجل الدفع بمبدأ سبق المحاكمة، أنظر في هذا المعنى،

M. Henzelin, "Ne bis in idem" un principe à géomètre variable, Op. Cit., p. 347.

[2]- J. Y. de Cara L'affaire Pinochet devant la chambre des lords, Op. Cit., p. 99. Comité des droits de l'homme des Nations Unies, *A. P. c. Italie*, Communication n° 204 du 16 juillet 1986, § 7. Dans le même sens l'article 4 du protocole n° 7 de la Convention européenne de sauvegarde des droits de l'homme et des libertés fondamentales dispose: "Nul ne peut être poursuivi ou puni pénalement par les juridictions **du même Etat** en raison d'une infraction pour laquelle il a déjà été acquitté ou condamné par un jugement définitif conformément à la loi et à la procédure **pénale de cet Etat**. (Nous soulignons).

كما نصت المادة 1/20 على مبدأ عدم جواز محاكمة الشخص على ذات الجريمة مرتين أمام المحكمة الجزائية الدولية ذاتها.

[3]- كما هو الشأن بالنسبة لبعض الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتبادل التعاون القضائي الدولي، على غرار م. 9 من الاتفاقية الأوربية للتسليم 1957، م. الأولى من الاتفاقية الأوربية المتعلقة بالقيمة الدولية للأحكام الجزائية 1970...الخ. وعلى الرغم من كون مبررات المبدأ على المستوى الوطني هي نفسها على المستوى ما بين الدولي، فإنّ الدول تظهر دائما نوع من التردد في الاعتراف بالقرارات الصادرة عن الجهات القضائية الأجنبية. وهذا ما يشكل ثغرة حقيقية في مجال الحماية الدولية لحقوق الإنسان.

M. Henzelin, "Ne bis in idem" un principe à géomètre variable, Op. Cit., p. 351.

[4]- في إطار العلاقة العمودية بين المحاكم الجزائية الدولية والجهات القضائية الوطنية، يجب التمييز بين تطبيق مبدأ (*non bis in idem*) نحو الأسفل (vers le bas)، إذ تتمتع قرارات المحاكم الجنائية الدولية بحجية مطلقة أمام المحاكم الوطنية (م. 1/10 محكمة يوغوسلافيا، م. 1/9 محكمة رواندا، م. 2/20 من نظام م.ج.د). وتطبيقه نحو الأعلى (vers le haut)، إذ لا تتمتع قرارات القضاء الوطني إلا بحجية نسبية أمام المحاكم الجزائية الدولية التي يمكنها إعادة محاكمة شخص على الرغم من سبق محاكمته من طرف محكمة وطنية، وذلك في حالات محددة و"استثنائية" (م. 2/10 محكمة يوغوسلافيا، م. 2/9 محكمة رواندا، م. 3/20 من نظام روما). نقول "حالات استثنائية" بكل تحفظ، نظرا إلى اتساع العبارات المستعملة من أجل الدلالة على القرائن التي يمكن أنْ تستند إليها المحاكم الجزائية الدولية من أجل إعادة محاكمة الشخص (حماية الشخص المعني من المسؤولية، الاستقلال، النزاهة، نية تقديم الشخص إلى العدالة...الخ). =

كما أنّه في الحالة العكسية، أي حالة عدم إقرار الجهة المختصة بمحاكمة رئيس الدولة للتهم الواردة ضده في قرار الاتهام، فإنّ هذا الحكم ليس له حجية مطلقة أمام المحكمة الجزائية الدولية. إذ يمكن لهذه الأخيرة إعلان مقبولية إعادة محاكمة رئيس دولة عن ذات الجرائم التي سبق تبرئته من طرف الجهة المختصة بالمحاكمة بشأنها[1]. خاصة وأنّ تبرئة رئيس الدولة قد تطاله بعض الشبهات تدل على رغبة السلطات الوطنية في حماية رئيس الدولة من المسؤولية الجزائية، وسوء نيتها في تقديمه أمام العدالة[2].

وفي هذا الاتجاه، يرى البعض بأنّ قضاة المحاكم الجزائية الدولية المؤقتة لهم سلطة تقديرية في تعديل قرارات القضاء الوطني وإعادة النظر فيها. ولا يعد ذلك في نظرهم مساسا بحقوق الإنسان الأساسية والمعايير الدولية المعترف بها في مجال حقوق الإنسان القضائية والإجرائية. ويرجع ذلك إلى أنّ أحكام ميثاق الأمم المتحدة تسمو على غيرها من الاتفاقيات الدولية طبقا للمادة 103 من نص الميثاق[3].

= R. Koering Jolin, Droits fondamentaux et droit pénal international, in Les droits fondamentaux : inventaire et théorie générale, Actes du colloque de Beyrouth, novembre 2003, Bruylant, Bruxelles, 2005, publié in C.E.D.R.O.M.A., p. 5. H. D. Bosly, Juridictions pénales et crimes internationaux, R.D.I.D.C., 2/2010, p. 202. J. L. De La Custa, Les compétences criminelles concurrentes nationales et internationales et le principe "ne bis in idem" Rapport général, R.I.D.P., vol. 73, 2002, pp. 673. 705. S. Morel, La mise en œuvre du principe de complémentarité par la Cour pénale internationale : Les cas particulier des amnisties, thèse de droit, Université de Lausanne, 2005, p. 101. 106.

في نفس الاتجاه ردت غرفة الاستئناف لدى محكمة يوغوسلافيا سابقا على دفع (Dusko Tadic) بعدم اختصاص المحكمة على أساس وجود إجراءات قضائية ضده أمام القضاء الألماني، بتأكيدها على أنّ إجراءات التحقيق تختلف عن المحاكمة، كما أنّ إحالة المتهم أمام المحكمة لا يهدف إلى إعادة محاكمته من جديد، بل تم استنادا إلى إجراءات التخلي.

TPIY, ch. app., Procureur C. Dusko Tadic, IT-94-1-T, arrêt relatif a l'appel de la défense concernant l'exception préjudicielle d'incompétence, arrêt du 2 octobre 1995, § 52.

[1]- Sénat français, Rapport sur le projet de loi constitutionnelle, adopté par l'Assemblé nationale, portant modification du titre IX de la Constitution (Rapport Hyest), p. 31.

[2]- ورد النص في م. 3/20 على الاستثناءات التي تسمح للمحكمة الجزائية الدولية بمحاكمة نفس المتهم على ذات الجريمة التي سبق وأنْ حوكم عليها أمام القضاء الوطني: "الشخص الذي يكون قد حوكم أمام محكمة أخرى عن سلوك يكون محظورا أيضا بموجب م. 6 أو 7 أو 8 لا يجوز محاكمته أمام المحكمة فيما يتعلق بنفس السلوك إلا إذا كانت الإجراءات في المحكمة الأخرى:

أ- قد اتخذت لغرض حماية الشخص المعني من المسؤولية الجنائية عن جرائم تدخل في اختصاص المحكمة .

ب- لم تجر بصورة تتسم بالاستقلال أو النزاهة وفقا لأصول المحاكمات المعترف بها بموجب القانون الدولي، أو جرت في هذه الظروف على نحو يتسق مع النية إلى تقديم الشخص المعني للعدالة".

[3]- M. M. Itsouhou, Variations des rapports entre les juridictions pénales internationales et les juridictions nationales dans la répression des crimes internationaux, Op. Cit., p. 1244.

لهذه الأسباب فإنّ إدراج الجرائم الدولية ضمن الاستثناءات الواردة على مبدأ اللامسؤولية الرئاسية، يجب في نظرنا أن يستتبع بالضرورة إعطاء الجهة المختصة بمحاكمة رئيس الدولة بشأنها سلطة النطق بالعقوبات المقررة لهذه الجرائم، من أجل منع الإفلات من العقاب، أو على الأقل تفادي طول الإجراءات وتعقيدها، وتجنب محاكمة رئيس الدولة على مرحلتين بالنسبة لنفس الوقائع.

المطلب الثاني

تحريك مسؤولية رئيس الدولة عن الجرائم الدولية وفق آلية القضاء الجزائي العادي

من المتفق عليه دستوريا أنّه لا يجوز للجهات القضائية العادية تحريك إجراءات متابعة رئيس الدولة أثناء تأدية مهامه بالنسبة إلى الأعمال الأجنبية عن وظائفه الرسمية، بل تحال هذه الإجراءات إلى مرحلة لاحقة أي بعد نهاية صفته الرسمية.

وإذا كان هذا الحل مقبولا إلى حد بعيد بالنسبة للجرائم البسيطة التي لا تتطلب خطورتها التضحية باستمرارية المؤسسة الرئاسية من أجل محاكمة رئيس الدولة أمام المحاكم العادية، نظرا لانعدام التناسب بين محاكمة رئيس الدولة والاستمرارية الدستورية، فإنّه غير مقبول في الحالة التي تشكل فيها الأفعال المنسوبة إلى رئيس الدولة جرائم دولية خطيرة (الفرع الأول).

لهذا السبب فإنّ تحريك مسؤولية رئيس الدولة جزائيا في هذه الحالة وفقا لإجراءات حصول المانع أولا، أفضل من متابعته مباشرة. لأنّ هذا الإجراء يسمح في نظرنا بسد الفراغ في السلطة والاستمرارية الدستورية. فمن جهة أولى يكرس وجود استثناء على نظام الحصانات بالنسبة للأعمال الأجنبية عن الوظيفة. ومن جهة ثانية يسمح بحماية الوظيفة الرئاسية من المضايقات القضائية، باعتبارها الغاية الرئيسية والأساسية للحصانات والامتيازات الدستورية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

تحريك مسؤولية رئيس الدولة في وظيفة عن الجرائم الدولية أمام جهات القضاء العادي

بالرجوع إلى نية المؤسس في القانون المقارن يستخلص بأنّ الغرض من الحصانة الدستورية المقررة لرئيس الدولة بالنسبة إلى الأعمال الأجنبية عن وظائفه الدستورية هو حمايته من المتابعات القضائية طيلة الفترة الرئاسية عن جرائم القانون العام التي ارتكبها بصفة شخصية لا تربطها أي علاقة بوظيفته الرسمية. وبذلك يبدو بأنّ هذا النظام عاجز أو غير كاف من أجل تنظيم حالة اتهام رئيس الدولة بارتكاب جرائم دولية (أولا). مما يتطلب البحث عن آلية دستورية توفيقية تسمح بمتابعة رئيس دولة عن أعمال أجنبية عن الوظيفة الرسمية، دون المساس باستمرارية المؤسسة الرئاسية وحصانتها القضائية (ثانيا).

أولا: عدم ملائمة نظام الحصانة القضائية التقليدي في تحريك مسؤولية رئيس الدولة عن الجرائم الدولية.

لا يمكن تحريك إجراءات الاتهام الدستورية ضد رئيس دولة عن جرائم دولية طيلة الفترة الرئاسية، إلا إذا كان قد ارتكب هذه الجرائم أثناء العهدة الرئاسية في إطار الوظائف الرسمية. أما إذا كانت الجرائم الدولية أجنبية عن الوظائف الرئاسية، فلا يمكن متابعته وفق الأشكال والإجراءات الدستورية، كما لا يمكن متابعته أمام المحاكم العادية طيلة مدة الفترة الرئاسية[1]. تزداد هذه الإشكالية تعقيدا في حالة اكتشاف، بعد تولي رئيس الدولة وظائفه الرسمية، تورطه في ارتكاب جرائم دولية قبل التحاقه بمنصب الرئاسة. أمام هذا الوضع، هل يتم تحريك إجراءات الاتهام الدستورية ضد رئيس الدولة؟ أو هل يتم تحريك إجراءات الاتهام ضده أمام المحاكم العادية؟ أو أخيرا هل يتم تأجيل هذه الإجراءات إلى غاية نهاية العهدة الرئاسية؟

[1]-نقصد هنا بالجرائم الدولية الأجنبية عن الوظائف الرسمية، تلك الجرائم المرتكبة من طرف رئيس الدولة غالبا قبل الالتحاق بمنصب الرئاسة. أما الجرائم الدولية المرتكبة أثناء العهدة الرئاسية فإنّها تحتمل إلى درجة كبيرة تكييف أعمال الوظيفة، وتخضع لإجراءات الاتهام الدستورية.

لا تستجيب الفرضيات الثلاث لمتطلبات تنظيم هذا الوضع. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب. **أولا:** لا يمكن تحريك إجراءات الاتهام الدستورية إلا بصدد الجرائم المرتكبة أثناء العهدة الرئاسية وفي إطار الوظيفة الرسمية. **ثانيا:** من المستقر عليه أنّه لا يجوز أنْ يكون رئيس الدولة طيلة فترة العهدة الرئاسية محل أي إجراء قضائي من طرف المحاكم العادية بالنسبة إلى الجرائم الأجنبية عن الوظيفة الرسمية[1]. **ثالثا:** من غير المعقول تعطيل متابعة رئيس دولة متهم بجرائم دولية إلى غاية نهاية العهدة الرئاسية، خاصة في حالة بقاء رئيس الدولة في السلطة لمدى الحياة أو لمدة زمنية طويلة.

وعلى هذا الأساس، يبدو أنّ نظام الحصانة القضائية الجزائية عن الأعمال الأجنبية عن الوظيفة الرئاسية غير ملائم من أجل تنظيم حالة اتهام رئيس الدولة بجرائم دولية أجنبية عن مهامه الرسمية. وهذا ما يتطلب حتما ضرورة تعديل هذا النظام وفق متطلبات وتطورات القانون الدولي الجنائي.

ثانيا: اتهام رئيس الدولة بارتكاب جرائم دولية مانع من موانع مواصلة العهدة الرئاسية؟

تضمنت جل الدساتير المقارنة النص على الحالات التي تؤدي إلى إعلان شغور رئاسة الجمهورية أو حصول مانع نهائي (Empêchement définitif) يحول دون قدرة رئيس الدولة مواصلة الاضطلاع بمهامه. تتمثل هذه الحالات عموما في الوفاة، الاستقالة والمرض المزمن. ولا تشمل إذا حالة اتهام رئيس الجمهورية بارتكاب جرائم خطيرة كسبب من الأسباب التي تمنع رئيس الدولة من مواصلة مهامه الرئاسية، أو بالأحرى تتنافى مع ذلك. لكن هل يمكن تفسير عبارة "المانع" تفسيرا واسعا؟ بمعنى آخر هل يمكن أنْ يؤدي ارتكاب رئيس الدولة جرائم دولية إلى إعلان حصول المانع؟

---

[1]- ومع ذلك حاول البعض إيجاد تفسير توفيقي حديث لنظام الحصانة القضائية المقررة لرئيس الدولة عن الأعمال الأجنبية عن الوظيفة الرسمية. مؤكدا على أنّ رئيس الجمهورية يتمتع بحصانة قضائية مطلقة أثناء ممارسة عهدته بالنسبة لبعض الجرائم الشخصية الخارجة عن نطاق ممارسة وظائفه الرسمية، وذلك عن الجرائم البسيطة فقط، ولا تشمل حالة متابعة رئيس الجمهورية عن جرائم دولية. هذا ما يعني أن نظام الحصانة الذي يحكم الأعمال الأجنبية عن الوظيفة، لا يمتد إلى الجرائم الدولية.

M. Gallié, H. Dumont, La poursuite de dirigeants en exercice devant une juridiction nationale pour des crimes internationaux : cas de la France, Op. Cit., p. 43.

يرى غالبية الفقه أنّ آلية إعلان المانع لا يمكن أنْ تمتد إلى حالة ارتكاب رئيس الدولة جرائم دولية (1). غير أنّنا من جهتنا لا نرى ما يمكن أنْ يحول دون عزل رئيس دولة وفق إجراءات حصول مانع (2).

1- الموقف الأول: تفسير إجراءات حصول المانع من منظور دستوري بحت.

أبدى بعض الفقه تحفظه في قبول فكرة امتداد حالات المانع إلى الجرائم الدولية. مؤكدا من جهة أولى على أنّ اعتماد تفسيرا واسعا لعبارة "المانع" سيؤدي حتما إلى إنقاص نطاق الحصانات الدستورية المقررة لرئيس الدولة[1]. ومن جهة ثانية فإنّ هذا التفسير يهدد توازن مؤسسات الدولة، ولا يعبر عن الإرادة الحقيقية للمؤسس. وأخيرا فإنّ إجراء إعلان المانع في حالة ارتكاب رئيس الدولة جرائم دولية لا يشكل إجراءا قضائيا يحدد المسؤولية الجزائية عن هذه الجرائم، بل يؤدي فقط إلى عزله عن منصب رئاسة الدولة[2].

وفي ذات الاتجاه فإنّ اكتشاف تورط رئيس الجمهورية في جرائم دولية بعد سنوات من انتخابه يجعله غير قادر على ممارسة ومواصلة المهمة التمثيلية المسندة إليه. إذ يجب البحث عن حل مباشر وسريع يتمثل في إنهاء مهامه أثناء العهدة الرئاسية[3]. غير أن هذا الموقف لا يرى إمكانية إدراج ارتكاب جرائم دولية ضمن حالات حصول المانع لرئيس الجمهورية. وذلك على أساس أنّ العهدة الرئاسية يمنحها الشعب لرئيس الجمهورية ولا يمكن سحبها منه إلا من طرف ممثليه (النواب). ومع ذلك فإنّ اتهام رئيس الجمهورية بارتكاب جرائم دولية يضعه في حالة "**استحالة مؤقتة**" من ممارسة مهامه منذ صدور قرار الاتهام إلى غاية صدور القرار النهائي للمحكمة المختصة بالمحاكمة[4].

---

[1]- B. Genevois, Le Conseil Constitutionnel et le droit pénal international, à propos de la décision n° 98-408 DC du 22 janvier 1999, Op. Cit., pp. 285. 298.

[2]- M. Gallié, H. Dumont, La poursuite de dirigeants en exercice devant une juridiction nationale pour des crimes internationaux : cas de la France, Op. Cit., p. 45.

[3]- M. Long, Le statut pénal du président de la République, Op. Cit., p. 883.

[4]- Ibid, p. 884.

انطلاقا من وجهة نظر دستورية بحتة، يبدو أنّ غالبية الفقه الدستوري يفضل إعطاء مبدأ المسؤولية السياسية للحكام دفعا جديدا، عوض اللجوء إلى ما يطلق عليه "تجريم الحياة السياسية" (Criminalisation de la vie politique) عن طريق إخضاع رئيس دولة لإجراءات المساءلة الجزائية أمام القضاء العادي[1].

يعتبر هذا الرأي مقبولا في حالة ارتباط الجرائم المنسوبة إلى رئيس الجمهورية بوظائفه الرسمية. لأنّه في هذه لا يمكن إعلان المانع، بل هناك طريق آخر يتمثل في تحريك إجراءات الاتهام الدستورية ضده. أما عن الجرائم الدولية الأجنبية عن الوظائف الرسمية (كأن تكون مرتكبة قبل توليه منصب الرئاسة)، فلا يمكن تحريك الإجراءات الدستورية الاستثنائية التي تقتصر على الأعمال الرسمية. ومع ذلك تبقى هناك وسيلة أخرى تتمثل في إعلان وجود مانع من مواصلة المهمة الرئاسية.

2- الموقف الثاني: تفسير إجراءات المانع وفق منظور القانون الدولي الجنائي.

انطلاقا من قراءة حديثة لأحكام القانون الدستوري ترمي إلى تكريس نوع من الانسجام بين المركز الجزائي الدستوري لرؤساء الدول والقانون الدولي الجنائي، لا نرى أي مانع في إدراج حالة وجود أدلة جدية حول ارتكاب رئيس الدولة جرائم خطيرة، تتنافى مع ممارسة المهام الرئاسية ضمن الحالات التي تسمح بإعلان حصول مانع أمام مواصلة رئيس الدولة العهدة الرئاسية. ويستند موقفنا هذا إلى عدة حجج قانونية.

من جهة أولى، يتم إعلان وجود المانع وفقا لإجراءات وشروط دستورية محددة، تضمن عدم اللجوء إلى هذه الآلية إلا بعد التأكد من توفر كامل شروطها، وهذا ما يدلّ على أنّ إمكانية إعلان وجود المانع لرئيس الدولة بسبب تورطه في ارتكاب

[1]- O. Beaud, La responsabilité politique face à la concurrence d'autres formes de responsabilité des gouvernants, in "La responsabilité des gouvernants", Op. Cit., pp. 20. 26. Ch. Bidégaray, Le principe de responsabilité fondement de la démocratie, in "La responsabilité des gouvernants", Op. Cit., pp. 11. 16. Ph. Ardant, G. Carcassonne, D. Changnollaud, D. Rousseau, G. Vedel, La responsabilité pénale du président français, in "La responsabilité des gouvernants", Op. Cit., p. 74. D. S. Lariviére, La Cour de justice de la République et l'affaire du sang contaminé, in La "responsabilité des gouvernants", Op. Cit., p. 93. 94. V. Pujas, Carences et nouvelles dimensions de la responsabilité politique : éléments de politiques comparées, in "La responsabilité des gouvernants", Op. Cit., p. 166. G. Carcassone, Rationaliser la responsabilité politique, in "L'esprit des institutions, l'équilibre des pouvoirs", Mél. en l'honneur de P. Pactet, Dalloz, 2003, pp. 543. 549.

جرائم دولية لا يتنافى والحماية الدستورية المقررة له، بما أنّ معاينة وإعلان ثبوت المانع يتم من طرف هيئة دستورية مختصّة[1]. كما أنّ هذا الإجراء لا يهدد استمرارية مؤسسات الدولة، وهذا راجع إلى أنّ القوانين الدستورية المقارنة ترتقب لهذا الغرض سلطة دستورية عليا تتولى مؤقتا وظائف رئيس الدولة من أجل تفادي شغور منصب رئاسة الدولة وضمان الاستمرارية فيه[2]. يحقق هذا الإجراء التوفيق بين متطلبين متناقضين ظاهريا هما: الحصانة الدستورية لرئيس الدولة وإمكانية مساءلة رئيس الدولة عن الجرائم الدولية.

ومن جهة ثانية، رغم أن نية المؤسس لم تتجه إلى إدراج الجرائم الدولية ضمن حالات المانع، بل تقتصر على الحالات التي يستحيل فيها على رئيس الدولة أنْ يمارس مهامه، إلا أنّ البحث عن نوع من التوفيق بين قواعد القانون الدستوري التي تجعل من حماية مؤسسات الدولة غايتها الأساسية، والقانون الدولي الجنائي الذي يهدف إلى منع الإفلات من العقاب مهما كان السبب المؤدي إليه، يسمح بقبول هذا الطرح. لأنّ اتهام رئيس الدولة بارتكاب جرائم دولية بصفته الشخصية يفقده مبدئيا الحماية الدستورية المقررة له بالنسبة للأعمال الرسمية. مع أنّ المنطق الدستوري يقتضي من جانب آخر عدم التنازل عن حصانة رئيس الدولة لصالح جهات القضاء العادي إلا بإتباع إجراءات دستورية محددة تتمثل في إجراءات إعلان المانع، كآلية تقابل في نظرنا الامتيازات الإجرائية والقضائية التي يستفيد منها رئيس الدولة بالنسبة للأعمال الرسمية.

يسمح هذا الحل بوضع نظام استثنائي (Régime d'exception) عن المركز الجزائي الدستوري لرئيس الدولة بالنسبة للجرائم الدولية. وفي هذه الحالة يتم تحريك المسؤولية الجزائية لرئيس الدولة عن الجرائم الدولية الأجنبية عن وظائفه الرسمية أمام المحاكم العادية، وذلك بعد عزله من رئاسة الدولة.

---

[1]- يتقاسم القضاء الدستوري عادة هذه السلطة مع البرلمان. أنظر دساتير كل من الجزائر (م. 88)، تونس (م. 1/57)...الخ.

[2]- عادة ما تكون السلطة التي تتولى مؤقتا وجزئيا وظيفة رئاسة الدولة منتخبة، مثل رئيس مجلس الشيوخ أو رئيس الجمعية الوطنية. أنظر دساتير كل من الكونغو برازافيل م. 2/70، إفريقيا الوسطى م. 7/34، الغابون (م. 1/13)، المالي (م. 2/38)، رواندا (107)، الجزائر (م. 88)، فرنسا (م. 3/7)، الصومال (م. 74)...الخ. ويمكن أنْ تكون سلطة معينة من طرف رئيس الدولة ذاته، مثل نائب الرئيس. أنظر مثلا دستور سوريا (م. 86)...الخ.

يستمد إعفاء رئيس الجمهورية من إجراءات التقاضي المعتادة طيلة فترة ممارسة مهمته الرئاسية أساسه من اعتبارات قانونية، تستند إلى معيار خطورة الجريمة محل التحقيق أو المتابعة. فإذا كانت الجريمة المنسوبة إلى رئيس الجمهورية على درجة كبيرة من الخطورة، فيمكن إعلان حالة المانع والتنافي، إذا كان ارتكابها سابقا للوظيفة الرئاسية. كما يمكن إدراجها في حالة الخيانة العظمى، إذا كان ارتكابها مرتبطا بالوظيفة الرئاسية. وفي كلتا الحالتين تسقط الصفة الرسمية على رئيس الجمهورية. أما إذا كانت الجريمة المشتبه ارتكابها من طرف رئيس الجمهورية سواء قبل أو أثناء العهدة الرئاسية، بسيطة، فلا يمكن عرقلة ممارسة الوظيفة الرئاسية، بل يستحسن تأجيل مباشرة الإجراءات القضائية إلى غاية نهاية الوظيفة.

الفرع الثاني

صعوبة متابعة رئيس دولة سابق عن جرائم دولية أمام القضاء العادي

يفرض تكريس المسؤولية الجزائية الدولية للحكام بالضرورة تحولات عميقة ليس فقط على مستوى القانون الدولي، بل كذلك في القانون الداخلي[1]، كمظهر من مظاهر التداخل بين القانون الدولي والقانون الدستوري المقارن.

غير أنّ تحولات القانون الدولي في مجال إعمال مبدأ المسؤولية الجزائية لرؤساء الدول أمام المحاكم الداخلية وطنية كانت أو أجنبية قد يتوقف على شرط مغادرته منصب الرئاسة. وهذا ما يرتبط بطبيعة المركز الذي يشغله رئيس الدولة في التنظيم الدستوري للدولة (أولا).

هكذا على الرغم من تنامي حركية القانون الدولي في اتجاه تكريس المسؤولية الجنائية الدولية للحكام عن أخطر الجرائم الدولية، فإنّها تصطدم باتجاه معاكس على مستوى القانون الداخلي، يدل على صمود قواعد القانون الدستوري أمام متطلبات القانون الدولي. وذلك عندما يكون المركز الدستوري لرئيس الدولة عائقا قانونيا وفعليا يحول دون إمكانية تحريك مسؤوليته الجزائية (ثانيا).

[1]- H. Ascensio, Souveraineté et responsabilité pénale internationale, in "Apprendre à douter, questions de droit, questions sur le droit", Op. Cit., p. 619.

أولا: تحديد عدد العهد الرئاسية ضمانة قانونية لمباشرة الإجراءات القضائية ضد رئيس الدولة.

تقوم الأنظمة الملكية الوراثية منذ القدم على عنصر الديمومة الذي يقضي بأنّ الملك يتولى شؤون الملكية لمدى الحياة، ولا ينسحب من السلطة إلا لظروف استثنائية كالوفاة أو استحالة مواصلة مهامه[1].

وعلى نقيض ذلك جاء النظام الجمهوري القائم على عنصر الانتخاب بمبدأ تحديد مدة الفترة الرئاسية وتحديد عدد العهد الانتخابية، من أجل تحقيق مبادئ الديمقراطية التمثيلية والتداول على السلطة[2].

يمثل تحديد عدد العهد الرئاسية حجر أساس النظام الجمهوري وشرط ضروري من أجل تكريس مبادئ الديمقراطية[3]. وذلك لما يضمنه من قطيعة مع ما كان سائدا في ظل الأنظمة الملكية التسلطية القائمة على احتكار ومصادرة السلطة من الشعب لصالح الطبقة الحاكمة[4].

---

[1]- أنظر مثلا دستور هولندا (م. 35 إلى 38).

[2]- يجد مبدأ تحديد مدة وعدد العهد الرئاسية مكانة أكبر في ظل الأنظمة الرئاسية والتي يسيطر فيها رئيس الدولة على الحياة السياسية، أما في ظل الأنظمة البرلمانية، فإنّ بقاء الوزير الأوّل في منصبه لفترات تشريعية عديدة متوقف على حصوله على أغلبية برلمانية، كما أنّه يبقى، على الأقل نظريا، مهددا في أي لحظة بخطر إثارة مسؤوليته السياسية من طرف البرلمان عكس رئيس الدولة في الأنظمة الرئاسية الذي يبقى مبدئيا في مأمن من التغيير طيلة الفترة الرئاسية.

A. Laoda, La limitation du nombre de mandats présidentielle en Afrique francophone, Afrilex, 3/2003, p. 139.

[3]- E. H. O. Diop, Réflexion sur un phénomène constitutionnel inédit : la prorogation du mandat du président de la République en Côte d'Ivoire (aspects juridiques et controverses politiques), R.D.A., vol. XI, 2007, p. 11.

[4]- وفي هذا الاتجاه كرست الدول الديمقراطية الرائدة مبدأ تحديد مدة العهدة الرئاسية وتحديد عدد العهد الرئاسية، كما هو الشأن بالنسبة لفرنسا التي عرفت قواعد دستورية غير مستقرة في هذا الشأن، إذ كرس دستور 1848 مبدأ تحديد عدد العهد الرئاسية، ثم أخذ دستور 1875 بمبدأ قابلية إعادة انتخاب رئيس الجمهورية بصفة لا متناهية، وعاد دستور 1946 إلى تكريس مبدأ تحديد عدد العهد الرئاسية، ليتراجع عنه دستور 1958 الذي نصّ على قابلية انتخاب رئيس الجمهورية لعدد غير محدود من الفترات الرئاسية، ليأتي القانون الدستوري رقم 2008- 724 المؤرخ في 23 جويلية 2008 بتعديل نص الفقرة الثانية من المادة 6 التي أصبحت تنص على أنّه لا يجوز ممارسة أكثر من عهدتين رئاسيتين متتاليتين. ومع ذلك فإنّ الممارسة الدستورية الفرنسية كانت مستقرة على مبدأ عدم قابلية الترشح لأكثر من عهدتين متتاليتين. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإنّ تحديد عدد العهد الرئاسية باثنتين كان راجع إلى عرف دستوري ساد منذ سابقة جورج واشنطن، ليصبح بعد ذلك قاعدة مدونة بمقتضى التعديل الدستوري لعام 1947.

غير أن الممارسة الدستورية بشأن قاعدة تحديد العهد الرئاسية يشوبها التذبذب وعدم الاستقرار خاصة في الدول الحديثة الاستقلال[1]. فالبعض منها أخذ بمبدأ تحديد العهد الرئاسية. والبعض الآخر منها، وهي الأغلبية، تراجعت عن هذا المبدأ وعادت من جديد إلى عدم تحديد عدد العهد الرئاسية[2].

يحقق إطلاق عدد العهد الرئاسية الطموح الشخصي التي يصبوا إليه الحكام في هذه الدول، إلا وهو احتكار السلطة لمدى الحياة[3]. لتصبح بذلك أنظمة جمهورية ظاهريا وشكليا، وملكية مطلقة عمليا[4]، يبقى فيها رئيس الدولة في السلطة طيلة عشريات كاملة،

---

[1]- R. Ben Achour, La révision constitutionnelle du 1er juin 2002 en Tunisie : entre l'affirmation de l'Etat de droit et le renforcement de l'autorité, in "Le débat juridique au Maghreb de l'étatisme à l'Etat de droit", Etudes en l'honneur de A. Mahiou, Ed. Publisud-Iremam, 2009, p. 359.

[2]- شهد تحديد عدد الفترات الرئاسية في الدول الإفريقية والعربية في نظرنا ثلاث مراحل أساسية. وتتمثل في مرحلة قبل التسعينيات، ساد فيها تكريس قاعدة الفترات الرئاسية المتتالية غير المحدودة بشكل كبير، مع وجود بعض الدساتير التي وضعت تقييدا لعدد العهد الرئاسية، مثل دستور الطوغو (1963)، السنغال (التعديل الدستوري المؤرخ في 26 فيفري 1970)، المالي (دستور 1974). انتهت هذه المرحلة بموجة الدمقرطة التي عرفها العالم منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات، إذ أصبح تحديد عدد الفترات الرئاسية هي القاعدة بالنسبة لغالبية الدول الإفريقية والعربية التي بادرت بإصلاحات ديمقراطية عميقة من أجل إحداث القطيعة مع عواقب تجربة الحكام لمدى الحياة. وهذا ما نلمحه في التعديل الدستوري في بوركينافاسو (جوان 1991)، البنين، مدغشقر (تعديلي 1992، و1998)، الجزائر (التعديل الدستوري المؤرخ في 28 نوفمبر 1996). مع وجود حالات استثنائية عن عدم تحديد عدد الفترات الرئاسية، كما هو الشأن في مصر (التعديل الدستوري لعام 1980 للمادة 2/77)، غينيا الاستوائية (دستور 1991، م. 1/34). لم تدم هذه المرحلة طويلا، إذ عرفت الكثير من الدول بعد ذلك تراجعا خطيرا عن مبادئ الجمهورية، إذ نجح الكثير من رؤساء الدول في وظيفة في تجسيد مشاريعهم الرامية إلى إلغاء قاعدة تحديد عدد الفترات الرئاسية بغرض البقاء في السلطة لمدى الحياة، كما يظهر من خلال التعديل الدستوري في الطوغو (م. 59، 30 ديسمبر 2002)، بوركينافاسو (تعديل 2003)، الغابون (م. 9، 19 أوت 2003)، تونس (م. 4/38، جوان 2002)، التشاد (م. 61، جوان 2005)، الجزائر (التعديل الدستوري في 12 نوفمبر 2008)، الكامرون (تعديل 14 أفريل 2008). غير أنّ ملامح مرحلة جديدة بدأت تتجلى منذ مطلع سنة 2011 باندلاع ثورات شعبية احتجاجية ضد أنظمة الحكم في العالم العربي، والتي نجحت في إسقاط أقدم رؤساء الدول في المنطقة (الرئيس التونسي "زين عابدين بن علي" في الحكم منذ 1987، الرئيس المصري "حسني مبارك" في السلطة منذ 1981، الرئيس اليمني "علي صالح" في السلطة منذ 1978، الرئيس الليبي "معمر القذافي" في السلطة منذ 1969)، وفرض إصلاحات دستورية وسياسية جذرية، سيترتب عنها لا محالة إعادة تكريس مبدأ تحديد عدد العهد الرئاسية. أنظر لمزيد من التفصيل،

I. Madior Fall, Le pouvoir exécutif dans le constitutionnalisme des Etats d'Afrique, L'Harmattan, 2008, pp. 168. 177.

[3]- S. M. Mouandjo, La révision constitutionnelle du 14 avril 2008 au Cameroun : entre dynamique de transition et logique de transaction, R.J.P.E.F., 1/2009, pp. 84. 86.

[4] - T. Ondo, La responsabilité introuvable du chef d'Etat africain, analyse comparée de la contestation du pouvoir Présidentiel en Afrique noir francophone (les exemples, Camerounais, Gabonais, Tchadien et Togolais), Thèse pour le doctorat en droit public, Université de Reims Champagne- Ardenne, Faculté de Droit et de Science Politique, soutenue le 6 Juin 2005, pp. 70. 74. E. H. O. Diop, Réflexion sur un phénomène constitutionnel inédit : la prorogation du mandat du président de la République en Côte d'Ivoire (aspects juridiques et controverses politiques), Op. Cit., p. 12.

تصل أحيانا إلى قرابة نصف قرن[1]، خاصة وأنّ هذه الأنظمة تتميز بسيطرة رئيس الدولة واحتكاره الحقل السياسي.

اختلفت الهيئات الدستورية في مدى دستورية عدم تحديد عدد العهد الرئاسية ومدى مطابقة ذلك لمبادئ النظام الجمهوري في الدولة. إذ ذهب موقف أول إلى أنّ الفترات الرئاسية اللامحدودة لا تتنافى والنظام الجمهوري. بما أنّ ترشح الرئيس المنتهية عهدته لفترات رئاسية أخرى لا يمس بإرادة الشعب الذي يبقى سياديا في تجديد الثقة فيه أو سحبها منه. وابعد من ذلك فإنّ تحديد عدد العهد الرئاسية هو الذي يتنافى والمبادئ الديمقراطية، لما في ذلك من حرمان الشعب من حقه في إعادة انتخاب الرئيس لعدة فترات رئاسية متتالية[2].

---

[1]- مثل رئيس بوركينافاسو (Blaise Compaoré)، من 1987 إلى يومنا هذا، رئيس أنغولا (José Eduardo dos Santos)، من 1979 إلى يومنا هذا، ووفاة البعض منهم في السلطة مثل رئيس الطوغو (Gnassingbé Eyadema) بين 1967 و2005، رئيس كوت ديفوار سابقا (Félix Houphouët Boigny) بين 1960 و1993، رئيس غينيا (Lansana Conté) بين 1984 و2008، رئيس الغابون (Omar Bongo) بين 1968 و2009. أما البعض الآخر فلم تنته فترة حكمهم الطويلة إلا بانقلابات عسكرية أو بثورات شعبية كما هو الحال بالنسبة لكل من الرئيس المصري السابق "حسني مبارك" (1981، 2011)، الرئيس التونسي "زين عابدين بن علي" (1987، 2011)، رئيس ليبيا "معمر القذافي" (1969- 2011). كما أدى تشبث بعض رؤساء الدول بالسلطة إلى أعمال عنف وحروب أهلية في دولهم، مثل ما شهدته زيمباوي بعد الأزمة الانتخابية التي تلت انسحاب المترشح الفائز في الدور الأول من الانتخابات الرئاسية (29 مارس 2008) (Morgan Tsvangirai) بسبب أعمال العنف الخطيرة التي تعرض إليها مساندية، وإصرار الرئيس في وظيفة (Robert Mugab) ، في الحكم منذ 1980، على إجراء الدور الثاني بمترشح واحد في 27 جوان من نفس السنة، والكوت ديفوار بعد الانتخابات الرئاسية في 28 نوفمبر 2010، بإعلان اللجنة الانتخابية المستقلة فوز المترشح (Alassane Ouattara)، ثم إعلان المجلس الدستوري بعد ذلك فوز الرئيس المنتهية عهدته (Laurent) Gbagbo)، وأمام تمسك كلا "الرئيسين" بموقفه وأحقيته في السلطة، شهدت كوت ديفوار نزاعا داخليا مسلحا بين مساندي كل طرف، لم ينته إلا بتدخل عسكري لقوات الأمم المتحدة والقوات الفرنسية في المنطقة، والذي أسفر عن القبض على الرئيس (Laurent Gbagbo) بتاريخ 11 أفريل 2011. كما شهدت السنغال أعمال عنف، بعد إعلان المجلس الدستوري قبول ترشح الرئيس المنتهية عهدته (Abdoulaye Wade)، بموجب قرار 27 جانفي 2012. رغم نص المادة 1/27 (الجملة الثانية) من دستور السنغال على أنه لا يمكن تجديد العهدة الرئاسية أكثر من مرتين. يظهر من خلال حيثيات القرار أن المجلس الدستوري قد استند، **بطريقة خاطئة**، في تسبيب قراره إلى نص المادة 1/27 (الجملة الأولى) المعدلة بموجب القانون الدستوري 08-66 المؤرخ في 21 أكتوبر 2008 التي تتضمن رفع مدة العهدة الرئاسية من خمس إلى سبع سنوات وإلى نص المادة 104 التي تنص على أنّ رئيس الجمهورية في وظيفة يواصل عهدته إلى غاية نهايتها (تحت عنوان أحكام انتقالية).

Conseil Constitutionnel du Sénégal, décision n° /E/2012, du 27 janvier 2012, publication de la liste des candidats à l'élection du président de la République du 26 février 2012, cons., 3.

[2]- اعتبر المجلس الدستوري الجزائري في الرأي رقم 08/01 ر.ت.د/م.د مؤرخ في 7 نوفمبر 2008 بشأن مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري، أنّ تعديل الفقرة الثانية من المادة 74 التي أصبحت تنص على إمكانية تجديد انتخاب رئيس الجمهورية بطريقة لا متناهية، يهدف إلى منح السيادة الشعبية مدلولها الكامل وتدعيم حرية الشعب في التعبير عن إرادته في اختيار ممثليه عن طريق الانتخاب. أنظر، ج.ر عدد 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008، ص. 5. =

أما موقف ثاني، فيرى بأنّ بقاء رئيس الدولة في منصبه بعد نهايـــة عهدتـــه الرئاسية المسموح بها دستوريا لا يتطابق مع مبـــادئ الجمهوريـــة وقواعـــد النظـــام الديمقراطي،[1].

ثانيا: بقاء رؤساء الدول في الحكم وسيلة قانونية لتدعيم نظـام الحصـانة القضائية الجزائية المطلقة.

رغم عدم إفصاح رؤساء الدول عن نواياهم الحقيقية من وراء إزالـــة قاعـــدة تحديد عدد العهد الرئاسية[2]، يمكن القول بأنّ أهم دوافع التشبث بالسلطة لمدى الحياة هي ضمان الاستمرار في الاستفادة من الحصانات والامتيازات الدستورية القانونية والواقعية اللصيقة بالصفة الرسمية، والتخوف كذلك من متابعات قضائية محتملة بعد نهاية الوظيفة

= غير أننا لا نتفق مع موقف المجلس الدستوري الجزائري. لأنّ عدم تقييد عدد العهد الرئاسية يتنافى والطابع الجمهوري للدولـــة الذي يعتبر من المبادئ الدستورية الجوهرية التي لا يجوز بتاتا أنْ يطالها أي تعديل دستوري عملا بنص المادة 1/178 من دستور 1996. كما أنّ هذا الموقف بعيد كل البعد عن حقيقة الممارسة الديمقراطية الهشة في الجزائر وغيرها من الدول المتخلفـــة. إذ أنّ العهد الرئاسية غير المحدودة يقترن فيها بغياب ضمانات النزاهة والشفافية أثناء الانتخابات الرئاسية. والدليل على ذلك هو الطريقة التي يتم بها عادة إزالة عقبة تحديد العهد الرئاسية. فغالبا ما يبادر الرئيس المنتهية عهدته بتعديل دستوري في هذا الاتجاه أشـــهر قليلة قبل انتهاء عهدته من أجل فسح المجال لإعادة ترشحه من جديد. والغريب أنّ هذا التعديل يستتبع دائما وتلقائيا "إعادة انتخابه" لفترات رئاسية غير محدودة، أنْ لم يكن ذلك لمدى الحياة. كما هو الشأن بالنسبة للتعديل الدستوري في الجزائر بتاريخ 12 نوفمبر 2008 والذي استتبع إعادة انتخاب رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة ثالثة في اقتراع أفريل 2009. وهذا مـــا يمكـــن استخلاصه أيضا من سوابق عديدة، فمثلا نجح رئيس غينيا (Lansana Conté) في فرض مشروع تعـــديل دســـتوري بموجـــب استفتاء نوفمبر 2001، ويتضمن تمديد مدة الفترة الرئاسية إلى سبع سنوات قابلة للتجديد دون تحديد، وإلغاء شرط السن الأقصـــى للترشح لمنصب رئاسة الدولة، معلنا بذلك عن سوء نيته ورغبته في البقاء في الحكم لمدى الحياة.

[1]- كان موقف المحكمة الدستورية النيجيرية جريئا في رأيه الصادر في 25 ماي 2009 عندما تصدى لمسالة مدى دستورية مشروع التعديل الذي بادر به الرئيس المنتهية عهدته (Mamadou Tandja)، بما فيه خاصة تعديل نص الفقرة الأولى من المادة 36 التي كانت تنصّ على أنّه لا يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية إلا مرة واحدة فقط، معتبرة أنّ مبادرة ومتابعة الرئيس لمشروع التعديل هذا يتنافى وأحكام الدستور ويعد خرقا لالتزاماته وفقا لنص اليمين الدستورية. هذا الرأي ومعارضة قوية لم تمنع الرئيس المنتهية عهدته في المضي قدما في مشروعه، خاصة بعد أنْ أعلن عن حل البرلمان والمحكمة الدستورية، ثم إجراء استفتاء شعبي حول مشروع التعديل الدستوري في 4 أوت 2009.

Cour Constitutionnelle du Niger, Avis n° 02/CC du 25 mai 2009.

[2]- عادة ما يستند رئيس الدولة في وظيفة لتبرير مشروعه الرامي إلى إزالة العائق الدستوري الوحيد الذي قد يحرمه من البقاء في منصب الرئاسة إلى ذريعة إنجاز أو إتمام مشروع وطني حيوي، أو إصلاحات سياسية جذرية يكون قد شرع فيها.

A. Laoda, La limitation du nombre de mandats présidentielle en Afrique francophone, Op. Cit., pp. 167. 170.

الرئاسية[1]. خاصة وأنّ غالبيتهم يصلون إلى الحكم بطرق غير دستورية، وتتميز فترة رئاستهم عادة بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، جرائم الفساد والاستحواذ غير المشروع على المال العام[2].

إنّ متابعة رئيس الدولة بعد مغادرته منصب الرئاسة أيسر من الناحيتين القانونية والعملية من محاولة تحريك مسؤوليته الجزائية وهو لا يزال في وظيفة[3]. لذلك وفي مواجهة الاتجاه القضائي الدولي الرامي إلى تضييق نطاق الامتيازات والحصانات التي لا طالما تمتع بها رؤساء الدول على الصعيدين الدولي والداخلي، لم يبق لهؤلاء سوى اللجوء إلى وسيلة التخفي وراء السلطة مدى الحياة أو على الأقل أطول وقت ممكن، والاستفادة بالنتيجة من اللامسؤولية واللاعقاب المتصلين بالصفة الرسمية[4].

هكذا يشكل المركز القانوني الدستوري لرئيس الدولة عائقا أمام التطورات والاتجاهات القانونية الحديثة نحو تراجع الحصانات والامتيازات الإجرائية لرؤساء الدول في القانون الدولي والقانون الدستوري المقارن. يترتب على ذلك بالنتيجة تداخلا

---

[1] - F. Delperée, Ordre constitutionnel et ordre pénal international, in "Droit constitutionnel et mutations de la société internationale", Op. Cit., p. 98. Ph. Ardant, G. Carcssonne, D. Changnollaud, D. Rousseau, G. Vedel, La responsabilité pénale du président français, in "La responsabilité des gouvernants", Op. Cit., p. 64.

[2]- بناءا على اقتراحات مجلس التعاون الخليجي وقرار مجلس الأمن الأممي رقم 2014 المؤرخ في 21 أكتوبر 2011، وقع الرئيس اليمني "عبد الله علي صالح" مع ممثلي المعارضة اليمنية معاهدة الرياض بتاريخ 23 نوفمبر 2011، تنازل بموجبها عن السلطة إلى نائب الرئيس، لكن **مقابل الاستفادة من حصانة قضائية جزائية مطلقة**. وبتاريخ 21 جانفي 2012 أصدر البرلمان اليمني القانون رقم 01-2012، يتضمن منح **حصانة قانونية وقضائية تامة** من الملاحقة للرئيس اليمني "عبد الله علي صالح" (م. أولى)، عن جميع الأفعال الواقعة خلال فترة حكمه إلى غاية صدور هذا القانون (م. 5). يعتبر هذا الحل في نظرنا "صفقة حقيقية"، تم بموجبها مقايضة التنازل عن السلطة مقابل الحصانة واللاعقاب.

[3]- هكذا مباشرة بعد تنحي كل من الرئيس التونسي والرئيس المصري عن السلطة بدأت تحركات قضائية من أجل التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الفساد وتبديد المال العام، أسفرت عن إيداع الرئيس المصري "حسني مبارك" الحبس المؤقت بتاريخ 13 أفريل 2011.

El WATAN, Fin d'impunité pour les dictateurs arabes, 14 avril 2011, p. 9.

[4]- تظهر هذه اللامسؤولية في حالة عدم اتخاذ أي إجراء قضائي ضد رئيس الدولة، أو مباشرتها مع عدم إمكانية استكمالها بسبب تدهور الوضع الصحي لرئيس دولة سابق.

M. Kamto, L'affaire *Pinochet*. Chronique d'un précédent révolutionnaire et problème de l'immunité juridictionnelle du Chef d'Etat en droit international, R.A.S.J., 2/2002, pp. 268. 269. F. Delperée, Ordre constitutionnel et ordre pénal international, in "Droit constitutionnel et mutations de la société internationale", Op. Cit., p. 98.

بين قاعدة الحصانة القضائية الجزائية المعترف بها في القانون الدولي ونظام الحصانات والامتيازات الدستورية التي يستفيد منها رؤساء الدول. لأنّ بقاء رئيس الدولة في الحكم لمدى الحياة يؤدي إلى استحالة ممارسة الجهات القضائية الوطنية والأجنبية على حد سواء لاختصاصها القضائي في المتابعة، لتتسع بذلك الآثار القانونية لقاعدة الحصانة القضائية الجزائية الدولية والدستورية، وتصبح حصانة قضائية جزائية مطلقة[1].

يبقى رؤساء الدول مدى الحياة في مأمن من أي متابعة قضائية جزائية ليس فقط على أساس المركز الجزائي المعترف لهم به في القانون الدستوري أو في القانون الدولي، بل على أساس حصانة قضائية "**متميزة**" و"**مختلطة**" تقع بين قواعد القانون الداخلي والقانون الدولي، تضمن لهم لامسؤولية جزائية واقعية (Irresponsabilité de fait)[2].

كما تمتد آثار حصانات رئيس الدولة لمدى الحياة إلى عرقلة نشاط المحكمة الجزائية الدولية اتجاه رؤساء الدول. وذلك بسبب العراقيل العملية والقانونية التي تعترض إمكانية اتخاذ إجراءات قضائية داخلية بغرض متابعة رئيس الدولة في وظيفة المطلوب أمام المحكمة، وعدم إمكانية المحاكم الأجنبية ممارسة ذات الاختصاص.

هكذا مثلا من الصعب تصور في إطار مذكرات القبض الصادرة عن المحكمة الجزائية الدولية ضد الرئيس السوداني في وظيفة "عمر حسن البشير"، مبادرة المحاكم الجزائية السودانية باتخاذ إجراءات داخلية بغرض التحقيق في الجرائم المنسوبة ضده، وإحالته أمام القضاء في حالة وجود قرائن قوية وأدلة متماسكة بصحتها. ويرجع ذلك إلى عدم قدرتها على ممارسة هذا الاختصاص اتجاه رئيس الجمهورية الذي يتمتع بحصانة قضائية دستورية اتجاه الجهات القضائية العادية طيلة فترة ممارسة الوظيفة الرئاسية، إذ لا يجوز اتخاذ أي إجراءات جزائية ضده إلا بإذن كتابي من المجلس الوطني، والذي يمكنه بأغلبية ثلثي أعضائه اتخاذ قرار بعزله[3].

---

[1]- M. Cosnard, Les immunités du chef d'Etat, in "Le chef d'Etat et le droit international", Op. Cit. p. 195.

[2]- F. J. Aïvo, La responsabilité pénale des gouvernants dans les régimes politiques africains d'influence française, R.J.P.E.F., 1/2010, p. 10.

[3]- أنظر دستور السودان، (م. 45). هكذا انتخب الرئيس السوداني من جديد بعد انتخابات 26 أفريل 2010، مدعما بذلك مركزه القانوني الدستوري والدولي الذي يضمن له الإفلات من المتابعة أمام المحكمة الجزائية الدولية، أو على الأقل تجميدها طيلة عهدة رئاسية كاملة.

المبحث الثاني

عدم امتداد الحصانة القضائية الجزائية إلى الجرائم الدولية: من حصانة قضائية مطلقة إلى حصانة نسبية

يترتب على مبدأِ الاختصاص القضائي التكاملي أولوية الجهات القضائية الوطنية في المتابعة ليس فقط في علاقاتها مع المحكمة الجزائية الدولية، بل حتى في علاقاتها مع غيرها من الجهات القضائية الأجنبية. وعلى هذا الأساس، يبدو أنّ المحاكم الجزائية الأجنبية تشغل مكانة ثانوية واحتياطية في تحريك مسؤولية رئيس دولة. وذلك بعد ثبوت عدم رغبة أو عدم قدرة الجهات القضائية الوطنية في القيام بهذه المهمة.

غير أنّ هذا النسيج القضائي الجزائي ما بين الدول تتخلله ثغرات وفراغات تحد من فعاليته في ملاحقة كبار المجرمين الدوليين، على غرار رؤساء الدول الذين يتمتعون بمعاملة جزائية دولية متميزة إلى جانب الامتيازات والحصانات الدستورية المقررة على المستوى الداخلي. هكذا، فإنّ الممارسة القضائية الدولية في مجال تضييق نطاق الحصانة القضائية الجزائية المطلقة، لم تؤد إلى تكريس إمكانية متابعة رؤساء الدول في وظيفة أمام الجهات القضائية الأجنبية حتى عن أخطر الجرائم الدولية. ومع ذلك كان لها على الأقل دورا في ظهور اتجاه نحو قبول إمكانية مباشرة بعض الإجراءات القضائية ضد هؤلاء، على نحو يوحي بأنّ الحصانة القضائية الجزائية لم تعد مطلقة كما كانت عليه في القانون الدولي التقليدي (المطلب الأول).

هذا، كما أنّ رئيس الدولة لم يعد يستفد تلقائيا بعد نهاية الفترة الرئاسية من نظام الحصانة القضائية الجزائية الوظيفية المقررة عادة بالنسبة إلى أعمال الوظيفة الرسمية في طل القانون الدولي التقليدي. وذلك متى كان متهما بارتكاب أخطر الجرائم الدولية، وهذا على الرغم من ارتباط هذه الجرائم عادة بالصفة الرسمية. يستمد هذا الاتجاه الحديث أساسه القانوني من الخطورة الاستثنائية لبعض الجرائم الدولية، بطريقة تسمح بتجاوز الجدل الفقهي والقضائي التقليدي بشأن تصنيف الجرائم الدولية بين أعمال الوظيفة والأعمال الأجنبية عنها (المطلب الثاني).

المطلب الأول

نحو نظام قانوني جديد للمركز الجزائي الدولي لرئيس دولة في وظيفة

تتميز قاعدة الحصانة القضائية الجزائية بطبيعتها المطلقة. فمن جهة أولى لا يرد عليها أي استثناء بسبب خطورة الجرائم محل المتابعة. ومن جهة أخرى تحمي رئيس الدولة الأجنبي حتى من مجرد تهديد قضائي إجرائي بسيط.

رغم فشل الممارسة الدولية في مجال مكافحة الإفلات من العقاب في تكريس إمكانية متابعة رئيس دولة أجنبي عن الجرائم الدولية. إلا أنّها فتحت المجال نحو ظهور اتجاه دولي حديث يقضي بأنّ الحصانة القضائية الجزائية، وإنْ كانت تمنع الجهات القضائية الأجنبية من تحريك إجراءات المتابعة الجزائية ضد رئيس الدولة، فإنّها لا تتعارض مع إمكانية اتخاذ بعض الإجراءات القضائية اتجاهه.

تتوقف إمكانية المبادرة ببعض الإجراءات القضائية ضد رئيس دولة أجنبي على شرط أنْ لا تمس بالغرض الذي منحت من أجله الحصانة القضائية الجزائية، أي عدم عرقلة رئيس الدولة في انجاز وظائفه التمثيلية الدولية. متى تحقق هذا الشرط يمكن للجهات القضائية الأجنبية فتح تحقيق ضد رئيس الدولة الأجنبي (الفرع الأول)، أو استدعائه للإدلاء بشهادته في قضية معينة (الفرع الثاني).

الفرع الأول

إمكانية مباشرة إجراءات التحقيق ضد رئيس دولة أجنبي

لم تعد قاعدة الحصانة القضائية الجزائية المقررة في القانون الدولي تتمتع بطبيعة مطلقة كما كان عليه الحال في ظل أحكام القانون الدولي التقليدي. يعتبر السماح للجهات القضائية الأجنبية إمكانية اتخاذ بعض الإجراءات القضائية اتجاه كبار المسؤولين في الدولة من أهم مظاهر تراجع الحصانة القضائية الجزائية (أولا). غير أنّ آثار ممارسة هذا الاختصاص تبقى مجردة. لأنّ الجهات القضائية الأجنبية مقيدة بمراعاة عدم المساس بالغاية الأساسية التي منحت لأجها الحصانة القضائية الجزائية، ألا وهي ضمان أداء رئيس الدولة وظائفه التمثيلية الدولية في أحسن الظروف (ثانيا).

أولا: مبدأ جواز مباشرة إجراءات التحقيق ضد رئيس الدولة الأجنبي.

إذا كانت الجهات القضائية الأجنبية لا يمكنها متابعة رئيس الدولة على أساس تمتعه بحصانة قضائية جزائية مطلقة لا ترد عليها أية استثناءات، فإنّ ذلك لا يمنعها من مباشرة إجراءات التحري والتحقيق ضده في حالة اتهامه بارتكاب جريمة من جرائم القانون الدولي[1]. ولا يعتبر ذلك خرقا من طرف دولة الاستقبال لالتزامها باحترام مبدأ الحصانة القضائية الجنائية لرؤساء الدول[2]، ما دام أنّ هذه الإجراءات لم تمتد إلى أي اتصال مباشر بين سلطات الدولة المستضيفة والرئيس الأجنبي المعني. بمعنى أنّ مشروعية تحريك إجراءات التحقيق ضد رئيس الدولة الأجنبي تتوقف على شرط عدم استعمال تدابير الإكراه والقوة اتجاهه[3].

ثانيا: شروط صحة مباشرة إجراءات التحقيق ضد رئيس الدولة الأجنبي.

تبقى إمكانية مبادرة الجهات القضائية الأجنبية ببعض إجراءات التحقيق ضد رئيس دولة مقيدة باحترام مبدأ الحصانة القضائية الجزائية. إذ لا يجوز أنْ تمتد هذه الإجراءات إلى استعمال أي إجراء من شأنّه المساس بالحصانة المطلقة (1). كما لا يمكن إنجاز مثل هذه الإجراءات، إلا في حالة الزيارة الخاصة دون حالة الزيارة الرسمية (2).

1- عدم الاتصال المباشر بين الجهات القضائية ورئيس الدولة الأجنبي.

انتقد بعض الفقه قرار محكمة العدل الدولية المؤرخ في 14 فيفري 2002، وذلك على أساس أنّ المحكمة لم تتطرق إلى مسألة جوهرية وحاسمة. وتتمثل هذه

---

[1]- نظرا لأهمية هذا الموضوع وحداثته يعتقد المقرر الخاص أمام لجنة القانون الدولي بأنّ موضوع الدراسة لا يتعلق في الحقيقة بالحصانة من المتابعة الجزائية الأجنبية، بل يتعلق بموضوع الحصانة من بعض الإجراءات القضائية الجزائية. وقد أيد بعض أعضاء لجنة القانون الدولي هذه الموقف، مؤكدين على أنّ الحصانة تشمل جميع الإجراءات القضائية، لذلك في نظرهم يجب ايلاء عناية خاصة بمرحلة الإجراءات القضائية الأولية، بما فيها مسألة الاختصاص القضائي الذي تسبق منطقيا مسألة الحصانة.

Premier rapport préliminaire du Rapporteur spécial *M. Roman A. Kolodkin* devant la C.D.I., "L'immunité de juridiction pénale étrangère des représentants de l'Etat", Op. Cit., § 272, 282.

[2]- M. Gallié, H. Dumont, La poursuite de dirigeants en exercice devant une juridiction nationale pour des crimes internationaux : cas de la France, Op. Cit., p. 62.

[3]- Groupe de Bruxelles pour la justice internationale, Principes de Bruxelles contre l'impunité et pour la justice internationale, principe n° 8/2.

المسألة في الطبيعة غير التنفيذية (Le caractère non exécutoire) للأمر بالقبض الدولي موضوع الدعوى القضائية التي رفعتها جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد مملكة بلجيكا أمام محكمة العدل الدولية.

استند هذا الموقف إلى أنّ مجرد تحريك دعوى عمومية من طرف قاضي التحقيق الأجنبي، بإصدار أمر بالقبض الدولي ضد وزير شؤون خارجية الكونغو دون اللجوء إلى استعمال أي تدابير قسرية (Des mesures de contraintes)، لا يمس مطلقا بالحصانة القضائية والشخصية المطلقة والتامة التي يستفيد منها رؤساء الدول والحكومات ووزراء الشؤون الخارجية بمقتضى قواعد القانون الدولي[1].

ودعم الأستاذ (Eric DAVID) موقفه هذا بما جاء في حيثيات قرار محكمة العدل الدولية ذاته في أنّ الغاية من وجود الحماية القانونية الدولية لرؤساء الدول وكبار المسؤولين في الدولة، هي السماح لهم بانجاز مهامهم التمثيلية في الدول الأجنبية على أحسن وجه[2]. وذلك يعني بمفهوم المخالفة *(a contrario)* بأنّ الجهات القضائية الأجنبية يمكنها فتح تحقيق ضد رئيس دولة، بشرط أنْ لا تمتد هذه الإجراءات إلى اتخاذ التدابير التي تؤدي إلى عرقلته في القيام بوظائفه الرسمية مثل القبض والإيقاف[3].

كما سار بعض قضاة محكمة العدل الدولية في هذا الاتجاه، بتأكيدهم على ضرورة التمييز بين الحصانة القضائية الجزائية (Immunité) والحصانة الشخصية (Inviolabilité). فمجرد تحريك إجراءات التحقيق بإصدار أمر بالقبض ضد رئيس الدولة الأجنبي لا يعد مساسا بحصانة القضائية الجزائية. أما اللجوء إلى تنفيذه باستعمال القوة والإكراه فيشكل خرقا لمبدأ الحصانة الشخصية[4]. وبما أنّ الأمر بالقبض موضوع الشكوى لم يتم تنفيذه في بلجيكا ضد وزير شؤون خارجية الكونغو أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها

---

[1]- E. David, La question de l'immunité des chefs d'Etat étrangers à la lumière des arrêts de la Cour de Cassation Française du 13 mars 2001 et la cour international de justice du 14 février 2002, in Gh. Doucet (dir.), in "Terrorisme, victimes et responsabilité pénale internationale", Op. Cit., p. 449.

[2]- C.I.J., Arrêt du 14 février 2002, § 53, 54 et 55.

[3]- E. David, Le droit international humanitaire devant les juridictions nationales, in "Les nouvelles frontières du droit international humanitaire" Actes du colloque de l'institut d'études de droit international de l'université de Lausanne du 12 avril 2002, Op. Cit., p. 160.

[4]- C.I.J., Arrêt du 14 février 2002, Op. diss de Von Den Wyngaert, § 75. Op. du juge Oda, § 13.

إليها في شهر جوان 2000، كما أنّه لم يتم تنفيذه في الدول الأخرى فهذا يدل على أنّ بلجيكا لم تخل بقاعدة الحصانة القضائية الجزائية، لمجرد قيامها بإصدار ونشر الأمر بالقبض[1].

وعلى الأكثر، وفي حالة ما إذا اختارت دولة أجنبية تنفيذ مذكرة القبض الدولي بتوقيف أو تسليم المتهم، فإنّ هذا الإجراء سيرتب المسؤولية الدولية لدولة التنفيذ، ولا يرتب أي مسؤولية على عاتق الدولة مصدرة مذكرة التوقيف، على أساس أنّ مذكرة القبض الدولي ترتب آثار خارج إقليمية (Des effets extraterritoriaux)[2].

2- استثناء حالة الزيارة الرسمية.

في ردها على طلبات الكونغو أمام محكمة العدل الدولية، دفعت بلجيكا في مذكرتها الجوابية بأنّ مجرد إصدار مذكرة قبض لا يمس في حد ذاته بحصانة وزير الشؤون الخارجية ولا بسيادة الدولة التي يمثلها. خاصة وأنّ قاضي التحقيق قد اتخذ التدابير الوقائية اللازمة من أجل تفادي ذلك، بتأكيده مسبقا على أنّ بلجيكا لا تنوي إيقاف الوزير المعني في حالة انتقاله إليها في إطار زيارة رسمية[3].

في هذا الاتجاه، ترى القاضية الخاصة (Von Den Wyngaert) أنّه يجب التمييز بين حالة انتقال ممثل الدولة إلى دولة أجنبية في زيارة رسمية وحالة تواجده فيها في زيارة خاصة كأي فرد عادي. لأنّ الأمر بالقبض لا ينتج أية آثار قانونية إذا كان المعني في زيارة رسمية من أجل إنجاز مهمة معينة[4]. هذا ما أشار إليه قاضي التحقيق مصدر الأمر بالقبض ذاته. إذ أكد على أنّ هذا الأمر بالقبض لن يتم تنفيذه ضد وزير شؤون خارجية الكونغو إذا كان في زيارة رسمية إلى بلجيكا[5].

---

[1]- C.I.J., Arrêt du 14 février 2002, Op. diss de Von Den Wyngaert, § 72, Op. ind. commune de Higgins, Kooimans et Buergenthal, § 59.

[2]- M. Henzelin, L'immunité pénale des ministres selon la Cour Internationale de justice, pp. 260. 262.

[3]- Contre mémoire du Royaume de Belgique. C.I.J, Arrêt du 14 février 2002, Op. du juge Al-Khasawneh, § 4.

[4]- C.I.J, Arrêt du 14 février 2002, Op. diss de Von Den Wyngaert, Op. Cit. § 74.

[5]- Tribunal de première instance de Bruxelles, (Juge d'instruction Damien Vandermeersch), Mandat d'arrêt international par défaut, du 11 avril 2000, dossier N°40/99. "En vertu du principe général de loyauté de l'action de la justice, une immunité d'exécution doit être, à notre sens, reconnu à tout les représentants d'un Etat qui est accueilli sur le territoire belge en tant que tel "en visite officielle.", p. 21.

هذا ما سارت عليه محكمة استئناف بروكسل في قرارها الصادر بتاريخ 14 جوان 2002. وذلك بمناسبة النظر في الشكوى المودعة ضد رئيس مجلس الوزراء الإسرائيلي (Ariel Sharon) المتهم بارتكاب جرائم دولية ضد اللاجئين الفلسطينيين في صابرا وشاتيلا. إذ أكدت على أنّ الأمر بالقبض الدولي الصادر ضده لن يكون له أية آثار قانونية في الدولة التي أصدرته وكذلك الشأن بالنسبة للدول الأخرى[1] .

أما المحامي الفرنسي (Jaques Vergès) فيرى بأنّه لا يمكن المبادرة بمثل هذه الإجراءات القضائية حتى في حالة الزيارة الخاصة. وذلك متى تمّ إخطار السلطات الوطنية المختصة في الدولة الأجنبية بهذه الزيارة وترخيصها من طرف المصالح المعنية. لأنّ العمل بغير ذلك يجعل السلطات الوطنية تبدو وكأنّها تآمرت مع الجهات القضائية الوطنية ومنحت لها فرصة اتخاذ هذه الإجراءات ضد رئيس دولة أجنبي بشكل يتنافى وقواعد المجاملة الدولية[2].

ومن جهته يرى الأستاذ (Jean Salmon) أنّه بالنسبة للممثلين الدبلوماسيين فإنّ سلطات الدولة المعتمد لديها يمكنها فتح تحقيق، دون الاتصال المباشر بالممثل المشتبه به ارتكاب جريمة تبلغ درجة كبيرة من الخطورة ولا يعد ذلك خرقا لمبدأ الحصانة القضائية الجزائية المطلقة.

إذا كان المبعوث الدبلوماسي يستفيد من حصانة قضائية جزائية تامة ومطلقة بموجب نص المادة 1/31 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية التي تنصّ على أنّ "**المبعوث الدبلوماسي يعفى من القضاء الجنائي للدولة المعتمد لديها**"، فإنّ هذه القاعدة لا تقف أمام صلاحية محاكم الدولة المعتمد لديها من مباشرة إجراءات التحقيق ضده، إذا اشتبه بارتكاب جريمة معينة، ويشترط لصحة هذه الإجراءات أنْ لا تمتد إلى أي اتصال بين سلطات الدولة المستضيفة والممثل الدبلوماسي[3].

---

[1]- Cour d'appel de Bruxelles, Arrêt du 14 juin 2002, Procureur c. *Ariel Sharon*.

[2]- Certaines procédures pénales engagées en France (République du Congo c. France), Plaidoirie de Jaques Vergès, 29 avril 2003 devant la C.I.J.

[3]- J. Salmon, Manuel de droit diplomatique, Op. Cit., p. 403.

بناءً على ما سبق، إنّ إمكانية التحقيق ضد رئيس دولة أجنبي ليست مطلقة، بل أنّ المحاكم الأجنبية مقيدة باحترام قاعدة الحصانة القضائية الجزائية المطلقة. وذلك بعدم اللجوء إلى استعمال إجراءات تنفيذية ضد رئيس دولة أجنبي في زيارة رسمية، وهو ما لا يمكن أنْ يتحقق في نظرنا إلا بمراعاة السرية التامة أثناء مباشرة إجراءات التحقيق.

الفرع الثاني

إمكانية استدعاء رئيس الدولة للإدلاء بشهادته أمام القضاء الأجنبي

هل يجوز للقاضي اتخاذ إجراءات سماع شهادة رئيس دولة أجنبي مع أنّ هذا الأجراء بطبيعته قد يتطلب استعمال تدابير تنفيذية اتجاهه ؟ لم تعد قاعدة الحصانة القضائية الجزائية تتعارض تلقائيا مع إمكانية استدعاء رئيس دولة أجنبي بصفته شاهد أمام الجهات القضائية الأجنبية (أولا). ومع ذلك فإنّ هذه الأخيرة مقيدة بمراعاة بعض الامتيازات الإجرائية والدبلوماسية قبل وأثناء المبادرة بهذا الإجراء (ثانيا).

أولا: عدم تعارض استدعاء رئيس دولة بصفته شاهد أمام القضاء الأجنبي مع حصانته القضائية الجزائية.

إذا كانت الحصانة القضائية الجزائية تضع رئيس الدولة في وظيفة في منأى عن أية إجراءات قضائية أثناء تواجده على إقليم دولة أجنبية، فإنّ مقتضيات التحقيق في بعض الجرائم الخطيرة قد تجبر القاضي على استدعاء رئيس دولة أجنبي بصفة شاهد. وذلك متى رأى أنّ له صلة بالتحقيق وأنّ شهادته ضرورية لمجريات القضية، ولا يمس هذا الإجراء بالضرورة بحصانته القضائية الجزائية المطلقة. يجد هذا الاتجاه الحديث أساسه القانوني في الأمر المؤرخ في 17 جوان 2003 في قضية رئيس دولة الكونغو. بموجب هذا الأمر اعترفت محكمة العدل الدولية ضمنيا بأنّ استدعاء رئيس دولة كشاهد أمام الجهات القضائية الأجنبية لا يتعارض مع قاعدة الحصانة القضائية الجزائية، متى لم يترتب على هذا الإجراء أي ضرر (1). والقرار الصادر بتاريخ 04 جوان 2008 في قضية رئيس دولة جيبوتي في وظيفة. وأكدت فيه المحكمة صراحة على إمكانية سماع شهادة رئيس دولة أمام القاضي الأجنبي، بشرط احترام الحصانة القضائية والشخصية المقررة في القانون الدولي (2).

1- الاعتراف الضمني بإمكانية استدعاء رئيس دولة أجنبي بصفة شاهد.

بمناسبة النظر في قضية رئيس الكونغو في وظيفة (Denis Sassou Nguesso)[1]، كان على المحكمة الفصل في الإشكالية الآتية: هل يمكن أنْ تسبب الإجراءات القضائية موضوع النزاع ضررا على حصانة رئيس دولة الكونغو على نحو يجعل اتخاذ تدابير احترازية بوقفها أمرا ضروريا؟[2].

تمسكت الكونغو أمام محكمة العدل الدولية بأنّ استدعاء القضاء الفرنسي رئيسها يعد انتهاك لقاعدة الحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة الأجنبي. وقامت برفع دعوى ضد فرنسا بتاريخ 9 ديسمبر 2002، مع طلب اتخاذ تدابير تحفظية تقضي بوقف هذه الإجراءات القضائية نظرا لمساسها بشرف واعتبار رئيس دولة أجنبي والاحترام الواجب له، خاصة أنّ استدعاء الرئيس الكونغولي لم يكن بصفة شاهد عادي بل بصفة شاهد قابل للاتهام في الشكوى محل التحقيق (Un témoin assisté). وهذا ما يعني في نظر الكونغو أنّ القاضي المكلف بالقضية يمكنه أنْ يوسع نطاق التحقيق إلى متابعة رئيس الدولة.

ردت فرنسا على هذا الطلب أمام محكمة العدل الدولية بتأكيد احترامها التام لمبدأ الحصانة القضائية الجزائية المطلقة لرئيس الدولة الأجنبي. وأنّ مجرد إصدار أمرا بالإنابة القضائية لا يعد مساسا بحصانة رئيس دولة الكونغو الذي كان فقط مطالبا بالإدلاء بشهادة كتابية[3]. كما أنّ السلطات الفرنسية لم تسلم له الاستدعاء القضائي ولم تلجأ إلى تطبيق نص المادة 656 من قانون الإجراءات الجزائية الذي يحدد طرق

---

[1]- بتاريخ 5 ديسمبر 2000 أودعت مجموعة من المنظمات غير الحكومية شكوى أمام محكمة باريس ضد رئيس دولة الكونغو وبعض المسؤولين المدنيين والعسكريين بتهمة ارتكاب جرائم التعذيب وجرائم ضد الإنسانية، وبتاريخ 23 جانفي 2002 أحيلت القضية إلى محكمة (Meaux) وأصدر وكيل الجمهورية لدى هذه المحكمة أمرا بالإنابة القضائية لغرض استجواب وسماع شهادة رئيس الكونغو في وظيفة.

Requête introductive d'instance devant la C.I.J, du 9 décembre 2002, Certaines procédures pénales engagées en France (République démocratique du Congo c. France). Voir, Certaines procédures pénales engagées en France (République démocratique du Congo c. France. J.D.I., 3/2004. pp. 979. 983.

[2]- C.I.J, Ordonnance du 17 juin 2003, Certaines procédures pénales engagées en France (République démocratique du Congo c. France), § 30.

[3]- A. Ollivier, M. Prost et L. Farchakh, La cour international de justice : commentaire de jurisprudence, R.Q.D.I., 1/2003, p. 29.

وإجراءات سماع شهادة مثلي الدول الأجنبية[1]، أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها إلـــى فرنسا في شهر سبتمبر 2002.

بموجب الأمر الصادر بتاريخ 17 جوان 2003 سارت محكمة العدل الدوليـــة وفق الموقف الفرنسي. برفض اتخاذ تدابير تحفظية من أجل وقف الإجراءات القضائية المتخذة من طرف القضاء الفرنسي ضد رئيس دولة الكونغو. واستندت في ذلـــك إلـــى حجتين هي:

* بما أنّ طلب سماع شهادة الرئيس الكونغولي لم يتم تسليمه من طرف وزارة الشؤون الخارجية فإنّ هذه الإجراءات لم ولن يترتب عليها أي ضرر بالنسبة للحصانة القضائية لرئيس الدولة الأجنبي[2].

* لا يوجد في الوقت الحالي أي خطر يهدد الرئيس (Denis Sassou Nguesso)بضرر يبرر اتخاذ تدابير تحفظية من أجل وقف الإجراءات القضائية الجزائية التي باشرها القضاء الفرنسي[3].

من خلال التمعن في مضمون هذا الأمر يتبين لنا أنّ محكمـــة العـــدل الدوليـــة تعترف بصورة ضمنية بأنّ الحصانة القضائية الجزائية، وإنْ كانت مطلقة لا تقف أمام سلطة القضاء في استدعاء رئيس الدولة كشاهد، بمناسبة التحقيق في جريمة معينة. كل ذلك بشرط أنْ لا يترتب عليها أي ضرر على حصانته القضائية. والمقصود من ذلـــك هو عدم عرقلته في إنجاز وظائفه على أحسن وجه[4].

---

[1]- L'art. 656 du code de procédures pénales français dispose : "La déposition écrite d'un représentant d'une puissance étrangère est demandée par l'entremise du ministère des affaires étrangère".

[2]- C.I.J., Ordonnance du 17 juin 2003, "(…) Cette demande n'a pas été transmise par le ministère, dés lors, les procédures en cours n'ont causé et ne seraient causer aucun dommage au Congo du fait de violation des immunités du président Denis Sassou Nguesso". § 31.

[3]- C.I.J., Ordonnance du 17 juin 2003, "(…) Il n'existe à l'heure actuelle, en ce qui concerne le président *Sassou Nguesso*, aucun risque de préjudice irréparable justifiant l'indication d'urgence de mesures conservatoires". § 35. *Contra*, Op. ind. commune des juges A. G. Koroma et V. S. Vereshchetin, § 4, 5, 7 et 8. Op. diss. du juge J. Y. De Cara, p. 20 et ss.

[4]- غير أنّ محكمة العدل الدولية لم يسعها التأكيد على هذا التوجه في القرار المنتظر في الموضوع. كما ضيعت فرصة الفصل في عدة مسائل قانونية مهمة، على غرار العلاقة بين الاختصاص العالمي والحصانة القضائية الجزائية التي يستفيد منها كبار ممثلـــي الدول، بسبب شطب القضية من جدول المحكمة، بقرار من جمهورية الكونغو الديمقراطية بتاريخ 17 نوفمبر 2010.

2- الاعتراف الصريح بإمكانية استدعاء رئيس دولة أجنبي بصفة شاهد.

بمناسبة النظر في قضية رئيس دولة جيبوتي في وظيفة (Ismaël Omar Guelleh)[1]، كان على المحكمة الإجابة بالتفصيل على عدة تساؤلات قانونية من بينها، هل يجوز استدعاء رئيس دولة في زيارة رسمية أمام الجهات القضائية الأجنبية بغرض الإدلاء بشهادته؟ إذا كان الرد بالإيجاب، ما هي الإجراءات والشروط التي يجب إتباعها واحترامها في هذا الشأن؟

أ- الحصانة القضائية الجزائية المطلقة واستدعاء رئيس دولة أجنبي كشاهد.

اعتبرت جيبوتي في الدعوى التي رفعتها ضد فرنسا أمام محكمة العدل الدولية بتاريخ 09 ديسمبر 2006 بأنّ فرنسا ارتكبت فعلا دوليا غير مشروع. إذ باستدعاء رئيس دولة جيبوتي كشاهد أمام القضاء تكون قد انتهكت التزامها الدولي، بمقتضى مبادئ القانون الدولي العرفي والقانون الدولي العام الذي يفرض عليها واجب احترام الحصانة القضائية الجزائية[2].

وردت فرنسا في مذكرتها الجوابية على طلبات جيبوتي بالتأكيد على اعترافها التام بالطابع المطلق للحصانة القضائية والتنفيذية التي يتمتع بها رئيس دولة أجنبي. كما أنّ مجرد استدعاء رئيس دولة أجنبي كشاهد أمام القضاء لا يمس بأي حال من الأحوال

---

[1]- اغتنم قاضي التحقيق لدى محكمة باريس والمكلف بقضية مقتل القاضي الفرنسي (Bernard Borrel) فرصة تواجد رئيس جيبوتي في وظيفة فوق الإقليم الفرنسي في زيارة رسمية، وتقدم بمراسلة بسيطة مؤرخة في 17 ماي 2005 إلى سفارة جيبوتي في فرنسا تتضمن استدعاء رئيس دولة جيبوتي في وظيفة (Ismaël Omar Guelleh) بغرض المثول إلى مكتبه في اليوم الموالي بغرض سماع شهادته في القضية. وتعود هذه القضية إلى سنة 1995 تاريخ العثور على جثة القاضي الفرنسي فوق إقليم دولة جيبوتي، وكان حينها يشغل منصب مستشار تقني لدى وزارة العدل الجيبوتية. وقد فتح القضاء الجيبوتي تحقيقا في القضية منذ شهر فيفري 1996 انتهى سنة 2003 إلى نتيجة انتحار الضحية. كما فتح القضاء الفرنسي تحقيقا موازيا في أسباب هذه الحادثة منذ شهر ديسمبر 1995. وفي شهر أكتوبر من 1997 قررت محكمة النقض الفرنسية تخلي محكمة (Toulouse) عن اختصاص النظر في الدعوى وإحالتها إلى محكمة باريس. ونظرا لعدم استبعاد قضاة المحكمة فرضية الاغتيال للقاضي وكذلك شهادة قائد سابق في الحرس الجمهوري لجيبوتي بتورط بعض المسؤولين في الحكومة الجيبوتية في الاغتيال بما فيهم رئيس الدولة الذي كان حينها يشغل منصب رئيس ديوان رئاسة الجمهورية، لجأت المحكمة عدة مرات إلى تكليف إنابة قضائية لغرض التحقيق في وقائع القضية بالتنقل إلى مكان الجريمة من أجل جمع الأدلة والشهادات والوثائق ذات الصلة.

R. Kolb, Chronique de jurisprudence de la Cour internationale de justice en 2008, R.S.D.I.E., 1/2009, pp. 129. 130.

[2]- Requête introductive d'instance devant la C.I.J, en date du 9 janvier 2006, Certaines questions concernant l'entraide judiciaire en matière pénale (Djibouti c. France).

بحصانته القضائية والتنفيذية. وقد استندت المحكمة إلى عدة حجج من بينها، ضرورة التمييز بين استدعاء رئيس دولة أجنبي كشاهد عادي (Un simple témoin) يرى قاضي التحقيق فائدة في سماع شهادته، كما هو الحال بالنسبة لرئيس دولة جيبوتي، واستدعائه بصفة شاهد قابلا للاتهام في الجريمة موضوع التحقيق (Un témoin assisté). كما أنّ استدعاء رئيس دولة جيبوتي كشاهد أمام القضاء مجرد دعوة ليس لها أي طابع إلزامي أو تنفيذي. لذلك فهذا الإجراء لا يمس بالحصانة القضائية الجزائية والحصانة الشخصية لرئيس الدولة. فإذا كان رئيس دولة أجنبي ليس ملزما بالإدلاء بشهادته، لا يوجد بالمقابل ما يمنع القضاء من التماسه لهذا الغرض. ولا يمكن الحكم بوجود مساس بالحصانة القضائية الجزائية والحصانة الشخصية التامة التي يتمتع بها رئيس الدولة، إلا إذا ترتب عن الإجراءات التضييق من نطاق الحرية التي يتطلبها إنجاز وظائفه الرسمية.

في هذا الشأن أكدت محكمة العدل الدولية على أنّ أساس إلزام فرنسا بتقديم اعتذار رسمي إلى جيبوتي، من أجل إصلاح الضرر اللاحق بها من جراء استدعاء رئيسها كشاهد أمام القضاء هو مخالفة مبادئ المجاملة الدولية الخالية من عنصر الإلزامية[1]. لأنّ فرنسا في نظر محكمة العدل الدولية لم ترتكب فعلا دوليا غير مشروع لمجرد أنّها قامت باستدعاء رئيس دولة أجنبي لسماع شهادته. وهذا ما يدل على أنّه يجوز للقاضي استلام شهادة رئيس دولة أجنبي، ولا يعد ذلك مساسا بالحصانة القضائية الجزائية المطلقة التي يستفيد منها في القانون الدولي، بشرط أنْ لا يمتد هذا الإجراء إلى استعمال سلطة الإكراه التي قد تعيقه في إنجاز وظائفه. وفي هذا الاتجاه وضعت محكمة العدل الدولية معيارا دقيقا على أساسه يتم الفصل فيما إذا كان استدعاء رئيس دولة أجنبي كشاهد يتعارض مع حصانته القضائية الجزائية. إذ أكدت على أنّ العنصر الحاسم من أجل الفصل فيما إذا كان هناك مساس بالحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة من عدمه، هو فحص مسألة استعمال سلطة الإكراه اتجاهه[2].

---

[1]- C.I.J, Certaines questions concernant l'entraide judiciaire en matière pénale (Djibouti c. France), Arrêt du 04 juin 2008, § 173.

[2]- C.I.J, Arrêt du 04 juin 2008, "Ainsi, pour apprécier s'il y a eu atteinte, ou non, à l'immunité du chef d'Etat, **il faut vérifier si celui-ci a été soumis à un acte d'autorité contraignant** ; c'est là l'élément déterminant". § 170. (Nous soulignons).

يؤدي تطبيق هذا المعيار الحاسم في نظر محكمة العدل الدولية إلى نتيجة مفادها أنّ الإجراء محل النزاع ليس إلا دعوة عادية للإدلاء بالشهادة يمكن لرئيس الدولة قبولها أو رفضها بكل حرية. وعليه فإنّ فرنسا لم ترتكب أي مساس بالحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة، بما أنّه لم يتم فرض أي التزام عليه في إطار التحقيق في القضية[1].

بناءً على ما سبق، فإنّ محكمة العدل الدولية لا ترى مانعا في استدعاء رئيس دولة أجنبي أمام القضاء بصفة شاهد عادي، بشرط أنْ لا يكون هذا الاستدعاء مصحوبا بتدابير الإكراه. لأنّ رئيس الدولة يتمتع بسلطة رفض أو قبول الاستجابة لطلب القاضي ولا يمكن إجباره على ذلك بأية وسيلة كانت.

ب- احترام الحصانة الشخصية في استدعاء رئيس دولة أجنبي بصفة شاهد.

اعتبرت جيبوتي بأنّ فرنسا بتقصيرها في اتخاذ التدابير اللازمة من أجل الحفاظ على سرية إجراءات التحقيق وعدم الإعلان عنها إلى وسائل الإعلام، تكون قد أخلت بواجب احترام كرامة وشرف رئيس دولة أجنبي[2]. كما أنّ الاستدعاء الثاني الذي أصدره قاضي التحقيق[3]، يشكل مساسا بحصانة وكرامة وشرف رئيس دولتها الذي وجد نفسه في موقف حرج. لأنّ السلطات الفرنسية لم تختر الوقت المناسب لاتخاذ هذا الإجراء الذي تزامن مع قيام الرئيس الجيبوتي بزيارة رسمية إلى فرنسا، من أجل المشاركة في مؤتمر دولي على مستوى رؤساء الدول[4].

---

[1] - C.I.J, Arrêt du 04 juin 2008, § 175.

[1] - C.I.J, Arrêt du 04 juin 2008, "(…) Il s'agissait, en effet, d'une simple invitation à témoigner que le chef d'Etat pouvait accepter ou refuser librement. Par conséquent, il n'a pas été porté atteinte, de la part de la France, **aux immunités de juridictions pénale dont jouit le chef d'Etat**, puisqu'aucune obligation ne lui a été imposée dans le cadre de l'instruction *Borrel*" § 171. (Nous soulignons).

[2]- Requête introductive d'instance devant la C.I.J, en date du 9 janvier 2006, Certaines questions concernant l'entraide judiciaire en matière pénale (Djibouti c. France).

[3]- أصدر قاضي التحقيق بتاريخ 14 فيفري 2007 طلبا ثان اتبع فيه أحكام المادة 556 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي، إذ أرسل طلبا إلى وزير العدل عبر فيه عن رغبته في استلام شهادة رئيس دولة جيبوتي كتابة، وأحال وزير العدل هذا الطلب إلى وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية التي قامت بدورها بإرساله إلى نظيرتها في جيبوتي، وردت هذه الأخيرة بتاريخ 20 فيفري 2007 برفض رئيس دولة جيبوتي الإدلاء بشهادته في القضية.

[4]- C.I.J., Djibouti c. France, audience du 28 janvier 2008.

وقد أكدت محكمة العدل الدولية بأنّه لو تم إثبات مسؤولية السلطات القضـــائية الفرنسية في تسرب المعلومات المتعلقة بإجراءات التحقيق إلى وسائل الإعلام، فإنّ ذلك سيشكل انتهاكا ليس فقط للقانون الفرنسي بل أيضا انتهاكا من طرف فرنسا لالتزاماتهـــا الدولية وذلك بالنظر إلى ظروف هذه الواقعة المتمثلة في الزيارة الرسمية لرئيس دولة جيبوتي إلى فرنسا[1]. وذلك على أساس أنّ قاعدة الحصانة الشخصية المعترف بها فـــي القانون الدولي العرفي التي تمت صياغتها في نص المادة 29 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، رغم أنّها تخص الممثلين الدبلوماسيين[2]، إلا أنّها واجبة التطبيق على رؤساء الدول عن طريق القياس[3].

أما بالنسبة إلى السبب الثاني، فإنّ المحكمة أكدت على أنّـــه لا يمكـــن القـــول بوجود مساس بكرامة وشرف رئيس الدولة الأجنبي لمجرد تـــزامن دعوتـــه لـــلإدلاء بشهادته مع زيارة رسمية بغرض المشاركة في مؤتمر دولي[4].

يبدو أنّ موقف المحكمة في هذه النقطة الأخيرة مقبولا من الناحية القانونية. إذ لا يوجد ما يلزم الجهات القضائية بالامتناع عن دعوة رئيس دولة أجنبي فـــي زيـــارة رسمية بصفة شاهد، إلا أنّ هذا الموقف في نظرنا لا يراعي الاحترام الواجـــب لـــذات رئيس دولة أجنبي[5]. وهذا ما يتحقق ليس فقط عن طريق سرية الإجراءات القضائية، بل أيضا بمراعاة مبدأ الملائمة فيها. ويقضي عنصر الملائمة في هذا الإطار أنّـــه علـــى القاضي الأجنبي أخذ بعض الظروف والمعطيات بعين الاعتبار. إذ يمكنه تجنب هـــذه

---

[1] - C.I.J., Arrêt du 04 juin 2008, § 175.

[2]- تنصّ المادة 29 على أنّ : "حرمة شخص الموظف الدبلوماسي مصونة. ولا يجوز إخضاعه لأية صورة من صور القبض أو الاعتقال. وعلى الدولة المعتمد لديها معاملته بالاحترام اللائق واتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع أي اعتداء على شخصه أو حريته أو كرامته".

[3] - C.I.J., Arrêt du 04 juin 2008, § 174.

[4] - C.I.J., Arrêt du 04 juin 2008, "(…) La Cour ne considère pas qu'il y ait eu atteinte à l'honneur ou à la dignité du président du seul fait que cette invitation lui a été adressée alors qu'il se trouvait en France pour participer à une conférence internationale" § 180.

[5]- خاصة وأنّ المحكمة أشارت في عدة مناسبات إلى أنّ مصدر الامتيازات الدبلوماسية في هذا الشأن لا يكمن فقط فـــي القـــانون الدولي الاتفاقي والعرفي، بل يجد أيضا أساسه في قواعد المجاملة الدولية.

C.I.J, Arrêt du 04 juin 2008, § 172.

الإجراءات متى كان الرئيس المعني في زيارة رسمية، أو في فترة توتر وانسداد العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، خاصة إذا غاب عنصر الاستعجال فيها.

كان على المحكمة في نظرنا القول بأنّ القاضي الفرنسي في قضية الحال لم يختر الوقت المناسب من أجل سماع شهادة رئيس دولة جيبوتي. فمن جهة أولى لا يمكن قبول فرضية الصدفة في المبادرة بهذا الإجراء في مناسبتين خلال قيام الرئيس المعني بزيارة رسمية إلى فرنسا. فلما كانت شهادة رئيس دولة أجنبي تأخذ بالطريق الكتابي، فإنّ ذلك يعني أنّه لا يشترط أنْ يكون فوق إقليم الدولة الأجنبية لكي يدلي بشهادته. ومن جهة ثانية فإنّ عنصر الاستعجال في سماع شهادة رئيس دولة جيبوتي لم يكن متوفرا، والدليل على ذلك هو التباعد الزمني الكبير بين الاستدعاء القضائي الأول والثاني.

وعليه فالحصانة الشخصية تفرض على سلطات دولة الاستقبال التزاما سلبيا، بالامتناع عن أي تصرف يمس بكرامة وشرف رئيس الدولة، والتزام ايجابي باتخاذ كافة التدابير الوقائية الملائمة لمنع الأفراد العاديين من ارتكاب أي فعل يمس بكرامة وشرف رئيس الدولة.

ج- أشكال وإجراءات سماع شهادة رئيس دولة أجنبي.

طعنت جيبوتي في مشروعية الاستدعاء المتنازع عليه واعتبرته باطلا في الشكل والمضمون، نظرا لعدم احترام القاضي لشروط وإجراءات سماع شهادة ممثلي الدول الأجنبية المحددة في نص المادة 656 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي. كما أنّ استدعاء رئيس دولة أجنبي أمام القضاء كشاهد يتضمن في حد ذاته عنصر الإكراه (Un élément de contrainte)[1]. وبالتالي عدم استجابة رئيس دولة أجنبي لهذا الاستدعاء يشكل فعلا معاقبا عليه في القانون الفرنسي ويمكن أنْ يؤدي إلى استعمال وسائل الإكراه اتجاهه.

[1]- Selon l'article 101 du code de procédure pénal français : "Lorsqu' il est cité ou convoqué, le témoin est avisé que, s'il ne comparaît pas ou s'il refuse de comparaître, il pourra y être contraint par la force publique en application des dispositions de l'article 109".

أولت المحكمة أهمية خاصة بمسألة إجراءات سماع شهادة ممثلي الدول الأجنبية. وأكدت في مرحلة أولى على أنّ مخالفة الاستدعاء الموجه إلى رئيس دولة جيبوتي لأحكام القانون الفرنسي، ليس سببا كافيا لاعتباره انتهاكا لقاعدة الحصانة القضائية الجزائية والحصانة الشخصية لرئيس دولة أجنبي[1]. مع أنّ الاستدعاء محل النزاع الحالي تشوبه عيوب شكلية، نظرا لعدم احترام القضاء الفرنسي أحكام المادة 556 من قانون الإجراءات الجزائية التي تنصّ على أنّه تسمع شهادة ممثلي الدول الأجنبية كتابة بطلب إلى وزارة الشؤون الخارجية وتستلم من طرف رئيس الجهة القضائية المعنية أو أي قاض مفوض لهذا الغرض[2]. كما أكدت على أنّ استدعاء قاضي التحقيق رئيس دولة أجنبي بمراسلة بسيطة للإدلاء بشهادته في أجل لا يتجاوز يوما واحدا، هو تصرف مخالف لمبادئ المجاملة الدولية اتجاه رئيس دولة أجنبي. خاصة أن التشريع الفرنسي ذاته يأخذ هذه المبادئ في عين الاعتبار، بنصه على إجراءات استثنائية في سماع شهادة ممثلي الدول الأجنبية[3]. يستند احترام بعض الامتيازات الإجرائية الاستثنائية في سماع شهادة ممثلي الدول الأجنبية إمّا إلى نص قانوني داخلي[4]. أو إلى قواعد المجاملة الدولية التي تقتضي استلام شهادة رئيس الدولة الأجنبي كتابة عبر الطرق الدبلوماسية أي بواسطة وزارة الشؤون الخارجية[5].

---

[1]- C.I.J, Arrêt du 04 juin 2008, § 173.

[2]- C.I.J, Arrêt du 04 juin 2008, § 172.

[3]- C.I.J, Arrêt du 04 juin 2008, § 172.

[4]- للإشارة فإنّ الإدلاء بالشهادة كتابة وإنّ كان يستجيب لمتطلبات الحصانة الدبلوماسية، فإنّه بالمقابل قد يتعارض وقوانين الدولة المستقبلة التي تشترط الإدلاء بالشهادة شخصيا في المسائل الجنائية خاصة. وفي هذه الحالة، تتمتع قواعد القانون الدولي بأولوية التطبيق على حساب القانون الوطني. أنظر في بعض القضايا، علي حسين الشامي، الدبلوماسية – نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية– دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط. أولى، 2009، ص. 559. ناظم عبد الواحد الجاسور، أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية دليل عمل الدبلوماسي والبعثات الدبلوماسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط. أولى، الأردن، 2001، ص. 283. غير أنّ التطور التكنولوجي أصبح يقدم للعدالة الجزائية وسائل تسمح بالتوفيق بين الاعتبارات الدبلوماسية والقضائية، على غرار تلقي الشهادة عن طريق الفيديو (Vidéoconférence)، التي لجأ إليها مرارا قضاة محكمة يوغوسلافيا سابقا. أنظر،

J. J. Heintz & H. Lahiouel, Tribnal pénal international pour l'ex-Yougoslavie : des problèmes…une réussite, in "La responsabilité des gouvernants", Op. Cit., p. 142.

[5]- لم يحدد القانون الجزائري طرق سماع شهادة ممثلي الدول الأجنبية واكتفى بإحالة عامة إلى أحكام المعاهدات الدولية، وذلك بمقتضى نص المادة 544 من قانون الإجراءات الجزائية الصادر بالأمر رقم 66–155 المؤرخ في 8 جوان 1966 الذي ينصّ على أنّه "تؤخذ شهادة سفراء الدول الأجنبية المعتمدين لدى الحكومة الجزائرية بالشروط المنصوص عليها في المعاهدات الدبلوماسية".

وفي كل الأحوال لا يجوز للقاضي استدعاء رئيس دولة أجنبي كأي شخص عادي من أجل الحضور شخصيا بغرض سماع شهادته، لأنّ ذلك يتعارض مع حصانته وكرامته. كما أنّه من الناحية المنطقية من غير المقبول أنْ يتمتع رئيس دولة بحماية دولية أضيق نطاقا من تلك التي يتمتع بها الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون. لأنّ سماع شهادة هؤلاء تتم إما كتابة أو بتنقل القاضي شخصيا إلى مقر البعثة لهذا الغرض[1]، فما هو معترف به للممثل الدبلوماسي أو وزير الشؤون الخارجية فإنّ رئيس الدولة أولى به بالنظر إلى مركزه الخاص في القانون الدولي.

يبدوا أنّ الحصانة القضائية الجزائية المطلقة لم تعد سببا مقبولا يحول دون إمكانية استدعاء رئيس الدولة بصفة شاهد من طرف الجهات القضائية الأجنبية المختصة في نظر جريمة معينة. ولكي يكون هذا الإجراء صحيحا يجب أنْ يتمّ وفق أشكال وامتيازات إجرائية متميزة، يراعي فيها القاضي الأجنبي اعتبارات المجاملة الدولية.

لم يعد دفع رئيس الدولة بالحصانة القضائية الجزائية المطلقة أمام الجهات القضائية الأجنبية يشمل جميع الإجراءات القضائية الجزائية. إذ أصبح بإمكان القاضي فتح تحقيق في جرائم يشتبه فيه التورط في ارتكابها كما يجوز له طلب استلام شهادته بمناسبة التحقيق في جريمة معينة.

غير أنّ إدخال رئيس الدولة الأجنبي في الدعوى العمومية كمشتبه فيه أو بصفة شاهد ليس بالأمر السهل. يضع هذا الإجراء القضاء الاجنبي في موقف وسط ويجبره على التوفيق بين مطلبين متعارضين. تحقيق العدالة الجزائية من جهة. واحترام قواعد القانون الدولي والمجاملة الدولية المعمول بها في مجال امتيازات وحصانات رؤساء الدول من جهة أخرى. ونجاح القضاء الأجنبي في تجاوز هذا الامتحان الصعب يتوقف إلى حد بعيد على الحياد والاستقلالية في معالجة هذا النوع من القضايا.

---

[1]- عملا بأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963 (م. 1/44، 2) إذا رفض الموظف القنصلي الإدلاء بالشهادة فلا يمكن اتخاذ أي إجراء قسري أو أية عقوبة ضده، وعلى السلطة التي تطلب شهادته أنْ تتجنب مضايقته في أداء وظائفه، ويمكنها الحصول على شهادته في مسكنه أو في مقر البعثة أو القبول بتصريح خطي منه. أنظر لمزيد من التفصيل، جابر عاصم، الوظيفة القنصلية والدبلوماسية في القانون والممارسة، دراسة مقارنة، دار عويدات للنشر والطباعة، لبنان، 2001، ص. ص. 649. 636.

المطلب الثاني

نحو نظام قانوني جديد للمركز الجزائي الدولي لرئيس دولة سابق

إلى جانب صعوبة وضع معيار قانوني حاسم للفصل بين أعمال الوظيفة والأعمال الخاصة، يعتبر إدراج الجرائم الدولية ضمن هذه الطائفة أو تلك من أهم وأعقد المسائل التي تعرض إليها الفقه والقضاء الدوليين[1]. اختلف الفقه والقضاء في الإجابة على هذه الإشكالية الشائكة. فذهب موقف أول إلى أنّ الجرائم الدولية أعمال أجنبية عن وظائف رئيس الدولة الجرائم الدولية. أما موقف ثان فأكد على أنّ الجرائم الدولية لا يمكن أنْ ترتكب منعزلة عن المنصب الرسمي لرئيس الدولة (الفرع الأول). لم يساهم هذا الخلاف الفقهي والقضائي في إعادة تنظيم المركز الجزائي لرئيس دولة سابق على نحو يتماشى وتطورات القانون الدولي. لأنّ الممارسة القضائية في هذا المجال لم تستقر بعد على ضرورة إخراج الجرائم الدولية من نطاق الحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة بعد زوال صفته الرسمية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

مكانة الجرائم الدولية بين أعمال الوظيفة والأعمال الأجنبية عنها

إذا كان رئيس دولة سابق يتمتع بحصانة قضائية جزائية عن الأعمال الرسمية دون الأعمال الخاصة، ففي أي طائفة يمكن إدراج الجرائم الدولية، هل هي أعمال رسمية أم أعمال خاصة؟ تباينت المواقف في الرد على هذه الإشكالية. إذ يرى موقف أول أن الجرائم الدولية أعمال أجنبية عن الوظيفة الرسمية. ويترتب على هذا الرأي حرمان رئيس الدولة سابق من الحصانة القضائية الجزائية (أولا). أما موقف ثان فيرى أنّه لا يمكن إخراج الجرائم الدولية من نطاق أعمال الوظيفة، بما أنّه لا يمكن تصور إمكانية ارتكابها إلا بناءً على الصفة الرسمية التي يشغلها المتهم (ثانيا).

---

[1]- أكد المقرر الخاص أمام لجنة القانون الدولي على أنّه سوف يتفحص موضوع التمييز بين الأعمال الرسمية والأعمال الخاصة، وكذلك معرفة مدى تأثير طبيعة أو خطورة عمل غير مشروع في تغيير تكييفه القانوني.

Premier rapport préliminaire du Rapporteur spécial *M. Roman A. Kolodkin* devant la C.D.I., "L'immunité de juridiction pénale étrangère des représentants de l'Etat", Op. Cit., § 310.

أولا: الجرائم الدولية أعمال أجنبية عن الوظيفة الرسمية لرئيس الدولة.

يذهب أصحاب هذا الرأي إلى أنّ الجرائم الدولية ليست بأعمال وظيفة، بل هي أعمال أجنبية عنها[1]. يترتب على هذا الموقف نتيجة تتفق مع متطلبات قمع الجرائم الدولية، ألا وهي عدم جواز تمسك رئيس دولة سابق أمام المحاكم الأجنبية بالصفة الرسمية والحصانة القضائية الجزائية عن الجرائم الدولية. وذلك باعتبارها أعمال أجنبية عن الوظيفة الرسمية لا تتمتع بأي حماية جزائية بمقتضى قواعد القانون الدولي[2].

تتمثل الحجج التي استند إليها الفقه المدافع على هذا الرأي، في أنّ الجرائم الدولية لا تدخل ضمن وظائف رئيس الدولة. لأن هذا الأخير يسهر بالعكس على ضمان حماية احترام حقوق الأفراد وحرياتهم[3]. وبالتالي فأي تصرف صادر عن رئيس دولة خارج نطاق أعمال الوظيفة الرسمية يقع ضمن الأعمال الخاصة لمجرد كونه غير مشروع، بما أنّ رئيس الدولة قد انحرف عن المهام الطبيعية المنوطة به[4].

---

[1]- C.I.J., Arrêt du 14 février 2002, Op. commune des juges Higgins, Kooijmans, Buergenthal, § Op. du juge Van den Wyngaert. A. Borghi, L'immunité des dirigeants politiques en droit international, Op. Cit., pp. 163. 165.

[2]- بمناسبة دعاوى التعويض التي رفعها ضحايا الجرائم الدولية ضد الدول أمام المحاكم الأجنبية، أصبح التمييز التقليدي بين أعمال السيادة *(acta jure imperii)* والأعمال الخاصة *(acta jure gestionis)* بشأن حصانة الدولة، مصدر جدل فقهي وقضائي حول مدى إمكانية تطبيق هذا التمييز على جرائم الدولة. رفضت بعض المحاكم الفصل في هذه الدعاوى باعتبار أن هذه الجرائم تدخل ضمن أعمال السيادة، وتبقى محمية بالحصانة من الاختصاص القضائي الأجنبي. غير أن بعض الفقه انتقد هذا التصنيف معتبرا بأنه لا يمكن اعتبار الجرائم الدولية أعمال سيادة، بل هي أعمال خاصة لا تكون مشمولة بأي حصانة، مستندا إلى نظرية القواعد الآمرة. مؤكدا بأن كل انتهاك لقاعدة دولية آمرة يخرج بتعريفه من أعمال السيادة ويدخل ضمن طائفة الأعمال الخاصة. كما أنه رغم أن الجرائم الدولية بتعريفها لا ترتكب إلا من طرف الدولة عن طريق موظفيها، فان ذلك لا يجعل منها أعمال سيادية لأغراض الحصانة، لان القانون الدولي ذاته يحظر الجرائم الرسمية التي ترتكب من طرف أعوان السلطة العامة بصفتهم هذه.

J. F. Flauss, Droit d'immunités et protection international des droits de l'homme, R.S.D.I.E., 3/2000, pp. 299. 124. F. Larocque, La loi sur l'immunité des Etats canadienne et la torture, Revue de droit de McGill, 1/2010, pp. 105. 110. C. Focarelli, Immunité des Etats et *jus cogens*. La dynamique du droit international et la fonction du *jus cogens* dans le processus de changement de la règle sur l'immunité juridictionnelle des Etats étrangers, R.G.D.I.P., 4/2008, pp. 762. 794. C. Tomuschat, L'immunité des Etats en cas de violations graves des droits de l'homme, R.G.D.I.P., 1/2005, pp. 52. 74.

[3]-E. David, Eléments de droit pénal international, 1997. 1998, P.U.B., pp. 36. 37. Tribunal de première instance de Bruxelles, D. Vendermeersch, Ordonnance du 6 novembre 1998 contre Augusto Pinochet., pp. 3. 4. M. Kamto, Une troublante "immunité totale" du ministre des affaires étrangères (Sur un aspect de l'arrêt du 14 février 2002 dans l'affaire relative au mandat d'arrêt du 11 avril 2000, Op. Cit., p. 527.

[4]- Pour certains les crimes internationaux ne peuvent être considérés comme des actes officiels, mais plutôt *"d'actes publics dénaturés"*. B. Stern, Vers une limitation de "l'irresponsabilité souveraine" des Etats et chefs d'Etat en cas de crime de droit international ?, in M. G. Kohen (éd), "La promotion de la justice, des droits de l'homme et du règlement des conflits par le droit international", Op. Cit., p. 523.

هذا كما أنّه يفترض افتراضا قطعيا بأنّه لا يمكن أنْ يعتبر القانون الدولي بأنّ تصرف ما يدخل ضمن نطاق الوظيفة العامة ويعترف به كذلك من جهة أولى، ويقوم بحظره باعتباره جريمة دولية خطيرة من جهة ثانية[1].

طرحت هذه المسألة أمام القضاء الانجليزي بمناسبة النظر في مذكرة التوقيف الصادرة عن القضاء الاسباني ضد الرئيس الشيلي السابق (Augusto Pinochet)[2]. إذ كان على مجلس اللوردات الفصل في إشكالية مركز رئيس دولة سابق متهم بجرائم دولية أمام القضاء الأجنبي[3]. وذلك بالإجابة أولا على سؤال حاسم يتمثل في معرفة هل تدرج جرائم التعذيب في إطار أعمال الوظيفة الرسمية، أو في نطاق الأعمال الأجنبية عنها[4] ؟

اتجهت غالبية قضاة المجلس إلى أنّ الأوامر بالتعذيب (موضوع طلب التسليم) صدرت عن الرئيس الشيلي بصفته الخاصة ولا تدخل ضمن وظائفه الرسمية، نظرا لمخالفتها قواعد القانون الدولي. وتبعا لذلك لا تشملها الحصانة القضائية بعد زوال الصفة الرسمية. وذلك على أساس أنّه من غير المعقول أنْ يجرم القانون الدولي تصرفا ويقوم في نفس الوقت بتكييفه على أنّه عمل حكومي[5]. كما أكد القضاء الوطني في بعض المناسبات على أنّ رئيس دولة سابق لا يستفيد من حصانة قضائية جزائية عن الجرائم الدولية، كون هذه الأخيرة لا تدخل ضمن أعمال السلطة العامة، بل هي بطبيعتها أعمال خاصة[6].

---

[1]- R. Kolb, Droit international pénal questions générales, in R. Kolb (dir.), Droit international pénal précis, Helbing Lichtenhahn (Bâle), Bruylant (Bruxcelles), 2008, p. 204.

[2]- Acte d'accusation du juge Espagnol B. Garson en date du18 octobre 1998, contre Augusto Pinochet, in, R.A.J.F. M. Cosnard, Quelques observations sur les décisions de la chambre des Lords du 25 novembre 1998 et du 24 mars 1999 dans l'affaire Pinochet, Op. Cit., pp. 309. 310.

[3]- A. Muxart, Immunité de l'ex chef d'Etat et compétence universelle : quelques réflexions à propos de l'affaire Pinochet, R.A.D.I., Décembre 1998, p. 1.

[4]- I. Fichet, D. Boyle, Le jugement de la chambre des lords dans l'affaire Pinochet : Un commentaire, R.A.D.I., décembre 1998, p. 2. S. Villalpando, L'affaire Pinochet : beaucoup de bruit pour rien ? L'apport au droit international de la décision de la chambre des Lords du 24 mars 1999, Op. Cit., p. 413.

[5]- Spécialement, Lords *Nicholls of Birkenhead*, *Steyn*, *Collins*, *Browne-Wilkinson*, *Saville of Newdigate*, et *Hutton*.

[6]- Cour d'appel d'Amsterdam, *Bouterse*, Arrêt du 20 novembre 2000. Hilao c. *Ferdinand Marcos*, 1994, 1994, Cité in M. Delmas-Marty, La responsabilité pénale en échec (prescription, amnistie, immunités), Op. Cit., p. 525. Dans le même sens, Cour suprême d'Israël, *Eichmann*. Cour d'appel de Paris, Procureur c. *Kadhafi*, examen de l'appel du parquet, Arrêt du 2 0octobre 2000.

يترتب على هذا الموقف استثناء الجرائم الدولية من حصانة رئيس دولة سابق. غير أنّه يتنافى مع حقيقة مفادها أنّ انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع لا تتم إلا بمساهمة فعلية للمنصب القانوني أو الفعلي الذي يشغله المتهم.

ثانيا: الجرائم الدولية تدخل ضمن أعمال الوظيفة الرسمية لرئيس الدولة.

يذهب هذا الاتجاه إلى أنّ الجرائم الدولية أعمال رسمية بطبيعتها[1]، تنسب إلى الدولة وإلى أعوانها في آن واحد[2]. فالقواعد الدولية التي تتضمن حظر ارتكاب الأعمال غير المشروعة دوليا تخاطب الدول والأفراد في آن واحد، ولا يمكن فصل مسؤولية الدولة عن مسؤولية أعوانها إلا في حالات استثنائية ضيقة[3]. من بين الحجج التي استند إليها هذا الموقف، استعمال وسيلة المنصب الرسمي من أجل ارتكاب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان (1)، وارتكاب هذه الجرائم في إطار سياسة دولة (2).

1- المركز الرسمي ركن من أركان الجرائم الدولية.

لا يمكن أنْ تتصرف الدولة إلا عن طريق نشاط الأشخاص الطبيعيين الذين يعتبرون بحكم وظائفهم بمثابة أجهزة الدولة (Individu-organe). بالنتيجة فإنّ تصرفاتهم بناءً على صفتهم هذه لا تنسب إليهم كأشخاص، بل تنسب إلى الدولة باعتبارها شخص

[1]- Notamment, Lords *Slynn of Hadley*, *Millet*, *Berwick Goff of Chieveley*. J. Y. de Cara, L'affaire Pinochet devant la chambre des Lord, Op. Cit., p. 88. M. Sörensen, La juridiction criminelle internationale dans un système de sécurité collective, Politique étrangère, 3/1952, pp. 116. 117.

[2]- C.I.J., L'application de la convention pour la prévention et la répression du crime de génocide (Bosnie -Herzégovine c. la Serbie et Monténégro), arrêt du 26 Février 2007, §§ 166. 182. P. M. Dupuy, Crimes sans châtiment ou Mission accomplie ? R.G.D.I.P., 2/2007, p. 244. P. Gaeta, Génocide d'Etat et responsabilité pénale individuelle, R.G.D.I.P., 2/2007, pp. 281. 282. O. Corten, L'arrêt rendu par la CIJ dans l'affaire du crime de génocide (Bosnie -Herzégovine c. la Serbie) : vers un assouplissement des conditions permettant d'engager la responsabilité d'un Etat pour génocide, A.F.D.I., 2007, pp. 263. 278. E. Savarese, Complicité de l'Etat dans la perpétration d'actes de génocide : les notions contigües et la nature de la norme En marge de la décision Application de la convention sur la prévention et la répression du crime de génocide (Bosnie -Herzégovine c. la Serbie et Monténégro), A.F.D.I., 2007, pp. 282. 283.

[3]- H. Ascensio, Souveraineté et responsabilité pénale internationale, in "Apprendre à douter, questions de droit, questions sur le droit", Op. Cit., p. 608.

قانوني دولي[1]. لهذه الأسباب نتساءل، هل يمكن نسبة تصرفات أعوان الدولة إلى الدولة، وتكييفها في نفس الوقت على أنّها أعمال خاصة؟

لا تؤدي الطبيعة الدولية غير المشروعة لفعل ما إلى تغير تكييفه القانوني. فالجرائم الدولية التي يرتكبها عون من أعوان الدولة يبقى تصرفا صادرا عن جهاز الدولة وبصفته هذه. ولا يمكن اعتباره عملا أجنبيا عن الوظيفة الرسمية بمجرد مخالفته قواعد القانون الدولي[2]. وبالنتيجة لا يمكن نسبة هذه الجرائم إلى الدولة وتكييفها في ذات الوقت على أنّها أعمال شخصية للأفراد-الأجهزة. لأنّ الرابطة العضوية بين الدولة وأعوانها هي وحدها التي تؤسس مسؤولية الأفراد والدولة معا على المستوى الدولي[3]، أما تصرفات الأفراد العاديين فلا تشكل أساسا مباشرا للمسؤولية الدولية.

---

[1]- كرست المادة 19 من مشروع لجنة القانون الدول حول المسؤولية الدولية للدول عن الفعل غير المشروع دوليا (صيغة 1976) مفهوم الدولة المجرمة (باقتراح المقرر الخاص Roberto AGO) ، عن طريق التمييز بين الجنح الدولية والجنايات الدولية، وكيفت انتهاك الدولة لالتزام دولي جوهري من أجل الحفاظ على المصالح الأساسية للجماعة الدولية على أنّه "جناية دولية". ليتراجع بعد ذلك المقرر (J. Crawford) على عبارة "جناية الدولة" (صياغة 2001)، وتعويضها بعبارة "انتهاك الدولة لالتزام نابع من قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي العام" (المواد 40، 41)، ومع ذلك فإنّ هذا المشروع احتفظ بتقسيم الفعل الدولي غير المشروع إلى جنايات وجنح دولية، على الرغم من إغفاله ذكر عبارة "الجناية"، التي لاقت اعتراضا وانتقادا واسعا من طرف غالبية الدول.

P. M. Dupuy, Observations sur le "crime international de l'Etat", R.G.D.I.P., 2/1980, p. 451. Du même auteur, Action publique et crime international de l'Etat, à propos de l'article 19 du projet de la Commission du droit international sur la responsabilité des Etats, A.F.D.I., 1979, p. 548. M. Spinedi, La responsabilité de l'Etat pour 'crime' : une responsabilité pénale?, in H. Ascencio, E. Decaux, et A. Pellet, "Droit international pénal", Op. Cit., pp. 93. 114.

[2]- R. Ago, Le délit international, R.C.A.D.I., t. 68, 1939, p. 471. M. Sassoli, L'affaire Yerodia : quelques remarques sur une affaire au point de collision entre deux couches du droit international, Op. Cit., pp. 802. 803. J. Salmon, Libres propos sur l'arrêt de la C.I.J du 14 février 2002 dans l'affaire relative au mandat d'arrêt du 11 avril 2000 (R.D.C c. Belgique), Op. Cit., p. 516.

[3]- سار معهد القانون الدولي وفق هذا المنظور في لائحة دورة نابولي لعام 2009 حول "الحصانة القضائية للدولة وأعوانها في حالة الجرائم الدولية"، إذ أكد في نص المادة الثالثة، على أنّ الحصانة الشخصية التي يتمتع بها أعوان الدولة بمقتضى قواعد القانون الدولي لا تطبق في حالة الجرائم الدولية، ولا تمس بالمسؤولية الجزائية الدولية لهؤلاء الأفراد، كما لا تمس بإمكانية إسناد الجرائم الدولية المرتكبة من قبلهم إلى الدولة التي يتصرفون باسمها ولحسابها، وهذا ما يدل في اعتقادنا بأنّ الجرائم الدولية أعمال وظيفة يرتكبها أعوان الدولة باسم الدولة ولحسابها.

I.D.I, Rés., l'immunité de juridiction de l'Etat et de ses agents en cas de crimes internationaux, Session de Naples, 2009, art. III. F. Finck, L'imputabilité dans le droit de la responsabilité internationale Essai sur la commission d'un fait illicite par un Etat ou une organisation internationale, thèse de Doctorat, Université de Strasbourg, 2011, p. 37.

تعتبر الجرائم الدولية بطبيعتها "جـــرائم دولـــة" (Crime d'Etat)[1]. لأنّ ارتكابهـــا يتطلب بالضرورة مساهمة ذوي المراتب العليا في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية[2]. إذ يستعمل هؤلاء السلطات التي يخولهم إياهم منصبهم الرسمي فـــي ممارســـة الرقابـــة والتوجيه وإصدار الأوامر والتعليمات إلى الأجهزة العسكرية والأمنية في الدولة[3].

---

[1]- سبق أنْ تعرض الفقه لمسألة المسؤولية الجزائية للدولة، إذ ذهب موقف أول (Scelle, Oppenheim) إلى أنّ الدولة لا يمكنها ارتكاب جرائم دولية، في حين اعتبر موقف ثان (Lauterpacht, Fauchille, Lapradelle, Politis, Pella) أنّ الدولة يمكنها ارتكاب جرائم دولية، إما عن طريق الأمر، التشجيع، عدم التدخل، وكذلك عن طريق استعمال وسائل السلطة العامة.

V. Pella, La répression de la piraterie, R.C.A.D.I., t. 15, 1926, pp. 237. 239. C. Th. Eustathiades, Les sujets du droit international et la responsabilité internationale, nouvelles tendances, Op. Cit., pp. 437. 439. R. Maison, La responsabilité individuelle pour crime d'Etat en droit international public, thèse de Doctorat en droit, Université de Paris II, 2000, Bruylant, Bruxelles, 2004, p. 287.

في هذا الشأن مثلا تعتبر جريمة العدوان بطبيعتها جريمة دولة أو جريمة ذات طبيعة سياسية بالنظر إلى بواعثها السياسية، الدرجة السامية التي يشغلها مرتكبيها في هرم السلطة السياسية بشكل يجعلهم على معرفة بالاتفاقيات الدولية التي تحظر اللجوء إلى استعمال القوة في العلاقات الدولية، وكذلك بالنظر المصالح التي تمسها، إذ لا يمكن الفصل في مسؤولية أعوان الدولة عـــن العـــدوان دون الفصل مسبقا في مسؤولية الدولة ذاتها. أنظر في هذا الموضوع، لائحة الجمعية العامة لعصبة الأمم في 24 سبتمبر 1927، ميثاق *Briand-Kellog* المبرم في 27 أوت 1928 المتضمن حظر اللجوء إلى استعمال القوة في العلاقات الدوليـــة، اجتهـــاد محكمـــة نورمبورغ العسكرية، لائحة الجمعية العامة رقم 3314 (XXIX) المؤرخة في 14 ديسمبر 1974 المتعلقـــة بتعريـــف جريمـــة العدوان، الإعلان رقم 2625 (XXV) المتعلق بمبادئ القانون الدولي ذات الصلة بعلاقات الصداقة والتعاون بين الـــدول عمـــلا بميثاق الأمم المتحدة، مشروع لجنة القانون الدولي حول الجرائم ضد السلام وأمن الإنسانية.

T. Hubert, L'évolution du droit international, R.C.A.D.I., t. 222, 1990, p. 64. V. Starace, La responsabilité résultant de la violation des obligations à l'égard de la communauté internationale, R.C.A.D.I., t. 153, 1976, pp. 297. 299. H. D. de Vabres, Le procès de Nuremberg devant les principes modernes du droit pénal international, R.C.A.D.I., t. 70, 1947, p. 500. Tribunal militaire des Etats-Unis, Nuremberg, *Alstotter*, 4 décembre 1947, Cité in H. Ascensio, Souveraineté et responsabilité pénale internationale, in Apprendre à douter, questions de droit, questions sur le droit, Op. Cit., 610. M. Kamto, L'agression en droit international, éd. A. Pedone, Paris, 2010, p. 57.

[2]- Projet de code des crimes contre la paix et la sécurité de l'humanité et commentaires y relatifs, adopté par la C.D.I., " …Les crimes contre la paix et la sécurité de l'humanité supposent souvent l'intervention de personnes occupant des postes d'autorité gouvernementales…", p. 27. J. Barboza, International criminal law, C.C.H.A.I.L., t. 278, 1999, p. 48. J. Charpentier, Le juge national et le juge international, organes de répression des crimes internationaux, in "Liberté, justice, tolérance, Mél. en hommage au doyen G. Cohen-Jonathan", vol. I, Bruylant Bruxelles, 2004, p. 412.

[3]- في هذا المعنى يجب الإشارة إلى أنّ معظم الدساتير المقارنة تنص على أنّ رئيس الدولة ملكا كان أو رئيسا لجمهورية هو القائد الأعلى للقوات العسكرية في الدولة. أنظر على سبيل المثال دساتير كل من قطر 2003 (م. 65)، الكويت 1962 (م. 67)، المغرب 1996(م. 30)، الأردن لسنة 1953 (م. 31)، البحرين 2002 (م. 7/33)، السعودية 1992 (م. 60)، عمـــان 1996 (م. 41)، الجزائر 1996 (م. 1/77)...الخ. وعلى هذا الأساس، جاء التأكيد في الأوامر بالقبض الصادرة من المحكمة الجزائية الدولية ضد الرئيس السوداني "عمر حسن البشير" على أنّه كان بحكم القانون والواقع رئيس جمهورية السودان **والقائد الأعلى للقوات المسلحة**، وأنّه بحكم ذلك المنصب، اضطلع بدور جوهري في تنسيق وضع وتنفيذ الجرائم المنسوبة إليه (الأمـــر الأول بتـــاريخ 4 مـــارس 2009، ص. 6، الأمر الثاني بتاريخ 12 جويلية 2010، ص. 6).

يشكل المركز الرسمي ركن ضروري من أركان الجرائم الدولية الخطيرة[1]، إذ لا يمكن للأفراد العاديين ارتكاب مثل هذه الجرائم[2]. بل وحتى في حالة تورطهم فيها عن طريق إمّا التنفيذ (Exécution) أو المساعدة (Assistance)[3]، فهم يتحمّلون المسؤولية الجزائية الدولية عنها باعتبارهم مشاركين فيها (Participants) أو شركاء فيها (Complices)[4]. في حين يعتبر كبار المسؤولين في الدولة الفاعل الرئيسي لها، وذلك ليس على أساس التنفيذ الشخصي لها[5]، بل إما على أساس التشجيع، التحريض، وإصدار التعليمات بارتكابها، أو على أساس عدم اتخاذ الإجراءات الوقائية من أجل منع وقوعها[6].

غير أنّ محكمتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا ليستا على أتمّ الاتفاق بشأن مسألة النطاق الشخصي لمرتكبي الجرائم الدولية[7]. إذ أكدت محكمة يوغوسلافيا على أنّ الجرائم الدولية لا ترتكب فقط من طرف الأعوان العموميين، بل يمكن أنْ ترتكب أيضا

---

[1]- A. Mahiou, Le droit international ou la dialectique de la rigueur et de la flexibilité, Op. Cit., p. 176. R. Ago, Le délit international, Op. Cit., p. 469. H. Dumont, Quand l'international fait alliance avec le pénal, assiste-t-on à la naissance d'un droit pénal international génétiquement modifié ? R.G.D., 33/2003, p. 146. J. Delfont, Responsabilité pénale et fonction politique, Op. Cit., p. 2.

[2]- C. Laucci, La responsabilité pénale des détenteurs de l'autorité : étude de la jurisprudence récente des tribunaux pénaux internationaux, Ob. N. U., 6/1999, p. 142. *Contra*, A. Niang Abdourahmane, Les individus en tant que personne privées, in H. Ascencio, E. Decaux, et A. Pellet, "Droit international pénal", Op. Cit., pp. 225. 263.

[3]- رغم رفض محكمة نورمبورغ اعتماد تعريف ضيق لمجرمي الحرب، وتأكيدها على أنّ قوانين وأعراف الحرب تخاطب الأعوان العموميين والأفراد العاديين، إلا أنّها اعترفت بالاختلاف الكمي للمسؤولية الجزائية بين الطائفتين، إذ أنّ الأفراد العاديين يتصرفون فقط بطريقة ثانوية تبعية (Accessoire) في إطار سياسة حكومية إجرامية.

C. Th. Eustathiades, Les sujets du droit international et la responsabilité internationale, nouvelles tendances, Op. Cit., pp. 464. 475.

[4]- C. Laucci, La responsabilité pénale des détenteurs de l'autorité : étude de la jurisprudence récente des tribunaux pénaux internationaux, Op. Cit., pp. 150. 151.

[5]- N. Zakr, La portée de la responsabilité pénale individuelle dans le droit international, Op. Cit., pp. 36. 43.

[6]- R. Maison, Le crime de génocide dans les premiers jugements du tribunal pénal international pour le Rwanda, R.G.D.I.P., 1/1999, p. 145. R. Prouvèze, Hissène Habré face à la justice sénégalaise : une nouvelle occasion manquée dans la lutte contre l'impunité, Ob. N. U., 9/2000, p. 96.

[7]- C. Renaut, La place des crimes de guerre dans la jurisprudence des tribunaux pénaux internationaux, in Paul Tavernier (dir.), "Actualité de la jurisprudence pénale internationale à l'heure de la mise en place de la Cour pénale internationale", Op. Cit., p. 33. C. Laucci, La responsabilité pénale des détenteurs de l'autorité : étude de la jurisprudence récente des tribunaux pénaux internationaux, Op. Cit., p. 144.

من طرف الأفراد العاديين[1]. في حين أكدت محكمة رواندا أنّ الجرائم الدولية ترتكب فقط من طرف أعوان الدولة الذين يشغلون وظائف سامية في أجهزة الدولة[2].

لا يكفي معيار ارتباط ارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة بممارسة وظيفة مدنية أو عسكرية سامية في الدولة لوحده، من أجل الجزم بالطبيعة الوظيفة لهذا النوع من الجرائم. ويعود السبب في ذلك إلى أنّ المسؤولين الساميين في الدولة قد يرتكبون بعض الجرائم الخطيرة لأغراض شخصية بحتة على غرار الجرائم الاقتصادية الخطيرة (تبديد المال العام، الفساد، تجارة المخدرات، وتبييض الأموال...الخ)، وذلك باستعمال واستغلال سلطاتهم الوظيفية التي لولاها لما نجحوا في ارتكابها. ومع ذلك تبقى هذه الجرائم أعمالا أجنبية عن الوظيفة الرسمية[3]، بما أنّ مرتكبها لا يتصرف باسم الدولة ولحسابها الدولة[4].

تبعا لذلك يجب إضافة معيار ثان مكمل للمعيار الأول. ويتمثل في إسناد الفعل إلى الدولة، بما أنّ ارتكابها لم يتم لتحقيق أغراض شخصية، بل تم ذلك بغرض تحقيق سياسة مسطرة من طرف الدولة ذاتها.

---

[1]- T.P.I.Y., Ch. app., IT-96-23/1-A, Procureur c. *Dragoljub Kunarac, Radomir Kovac & Zoran Vukovic*, arrêt du 12 juin 2002, § 147. 148. T.P.I.Y., Ch. I, IT-95-10-T, Procureur c. *Goran Jelisic*, Jugement du 15 décembre 1999, § 100. T.P.I.Y., Procureur c. *Zoran Kupreskic*, Jugement du 14 janvier 2000, § 551.

[2]- T.P.I.R., Ch I, 94-4-T, Le Procureur c. *Jean-Paul Akeyesu*, Jugement du 2 septembre 1998, § 631. Ch. II, 95-1-T, Procureur c. *Kayishema & Ruzindana*, Jugement du 21 mai 1999, § 175. Ch. I, 96-3-T, Procureur c. *Rutaganda*, Jugement du 6 décembre 1999, § 81. TPIR, Procureur c. *Clément Kayishema et Obed Rizindana*, jugement du 21 mai 1999, § 123

غير أنّ محكمة الاستئناف في قضية (Akeyesu) رفضت التعريف الضيق للمجرم الدولي، وأكدت بأنّ إعمال المسؤولية الجزائية الفردية لا يقوم بالضرورة على وجود رابطة متميزة ومستقلة بين الجرائم الدولية والمسؤولين عنها.

T.P.I.Y., Ch. app., 96-4-A, Le Procureur c. Jean-Paul Akeyesu, Arrêt du 1er juin 2001, § 444.

[3]- Ch. Dominicé, Quelques observations sur l'immunité de juridiction pénale de l'ancien chef d'Etat, Op. Cit., p. 304. I.D.I., Session de Vancouver 2001, Les immunités de juridiction et d'exécution du chef d'Etat et de gouvernement en droit international, art. 13/2.

[4]- أكد القضاء الأمريكي في قضية رئيس دولة باناما سابقا (Manuel Noriega) بأنّ تجارة المخدرات المنسوبة إلى الرئيس المعني لا يمكن اعتبارها من أعمال السلطة العامة، بما أنّها لم ترتكب باسم ولحساب دولة باناما. في هذا الاتجاه قضت محكمة جنح باريس بتاريخ 7 جويلية 2010 بإدانته على أساس تجارة المخدرات وتبييض الأموال.

2- ارتكاب الجرائم الدولية في إطار سياسة عامة للدولة.

رغم أنّ الأفراد هم الذين يرتكبون أبشع واخطر الجرائم الدولية، فإنّ هؤلاء لا يتصرفون بعزلة عن الدولة التي يمثلونها[1]، بل غالبا ما يتم ارتكابها باسم دولة مجرمة (Etat délinquant) [2]. وذلك في إطار سياسة إجرامية موضوعة على المستويات العليا في الدولة ذاتها[3]، من أجل تحقيق أهداف ذات طبيعة سياسية[4].

أثبت الواقع عبر محاكمات كبار المجرمين الدوليين، أنّ القول بانتماء الجرائم الدولية إلى طائفة الأعمال الشخصية يؤدي إلى إفراغها من مفهومها الحقيقي، باعتبارها انتهاكات جماعية واسعة النطاق ومتكررة لحقوق الإنسان، تأخذ بالضرورة شكلا أو بعدا سياسيا متصلا بجهاز الدولة[5].

---

[1]- A. Pellet, Le projet de statut de la Cour criminelle internationale permanente- Vers la fin de l'impunité?, in "Personne humaine et droit international", *Liber Amicorum* H. G. Espiell, vol. II, Bruylant Bruxelles, 1997, pp. 1057. 1058.

[2]- R. Maison, Les frontières entre les crimes relevant de la compétence des tribunaux pénaux internationaux, in P. Tavernier (dir.), "Actualité de la jurisprudence pénale internationale à l'heure de la mise en place de la Cour pénale internationale", Op. Cit., p. 18. A. Garapon, Des crimes qu'on ne peut ni punir ni pardonner. Pour une justice internationale, éd. Odile Jacob, Paris, 2002, p. 12.

[3]- A. Fenet, La responsabilité internationale du chef d'Etat, Op. Cit., p. 596. J. J. Heintz, H. Lahiouel, Tribnal pénal international pour l'ex-Yougoslavie : des problèmes…une réussite, Op. Cit., pp. 151. 152. R. Badinter, De Nuremberg à la Cour pénale internationale, in "La responsabilité des gouvernants", Op. Cit., p. 158. V. Pella, La codification du droit pénal international, R.G.D.I.P., t. LVI, 1952, p. 360.

[4]- وهكذا أكد النائب العام الفرنسي أمام محكمة نورمبورغ على الطبيعة السياسية للأهداف التي أصر "هتلر" على تحقيقها من وراء الحرب العدوانية، وذلك استنادا إلى مؤلفه الشهير (Mein Kampf)، الذي شرح فيه هذه الأغراض المتمثلة في استرجاع الأراضي المفقودة بعد مؤتمر فرساي 1919، إسقاط القوة الفرنسية، والحصول على مجال حيوي في أوربا الغربية...الخ.

Cité in, H. D. de Vabres, Le procès de Nuremberg devant les principes modernes du droit pénal international, Op. Ct., p. 490.

[5]- R. Maison, Les frontières entre les crimes relevant de la compétence des tribunaux pénaux internationaux, in P. Tavernier (dir.), "Actualité de la jurisprudence pénale internationale à l'heure de la mise en place de la Cour pénale internationale", Op. Cit., p. p. 17.

اعتبار الجرائم الدولية أعمال أجنبية عن الوظيفة الرسمية، هو موقف يخدم الدول المجرمة التي تلجأ غالبا إلى تكييف انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على أنّها مجرد تجاوزات صادرة عن أعوانها بصفتهم الشخصية. وذلك من أجل التقليل من أهمية وخطورة هذه الجرائم من جهة أولى، والتنصل من مسؤوليتها الدولية من جهة ثانية. هنا نستذكر تصريحات السلطات الإسرائيلية أثناء وبعد عدوانها على قطاع غزة (ديسمبر – جانفي 2009)، حاولت من خلالها الفصل بين الجرائم ضد الإنسانية وجهاز الدولة، معتبرة أنّ ما وقع لا يتجاوز بعض الانزلاقات والأخطاء البسيطة الصادرة من الجنود الإسرائيليين. مع أنّ تقرير منظمة العفو الدولية أشار إلى وجود "عملية إجرامية" (Opération criminelle) سهرت الدولة الإسرائيلية على تخطيطها وتنفيذها.

الفرع الثاني

عدم استقرار الممارسة القضائية في مجال المركز الجزائي لرئيس دولة سابق متهم بارتكاب جرائم دولية

وجدت الجهات القضائية الأجنبية نفسها أمام حتمية الاستجابة للمتابعات القضائية المتزايدة ضد كبار المسؤولين في الدولة، سواء كانوا في وظيفة أو لم يكونوا كذلك، بسبب تورطهم في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في زمن السلم وزمن النزاعات المسلحة. غير أنّ هذه الممارسة القضائية الطويلة نسبيا لم تستقر بعد على اعتماد موقف مستقر بشأن نطاق الحصانة القضائية الجزائية لرئيس دولة سابق متابع بارتكاب جرائم القانون الدولي. إذ أكد اتجاه أول على استثناء الجرائم الدولية من نطاق المركز الجزائي لرئيس دولة سابق (أولا)، وذهب اتجاه آخر إلى عكس ذلك (ثانيا).

أولا: استثناء الجرائم الدولية من نطاق الحصانة القضائية الجزائية لرئيس دولة سابق.

كان قضاة مجلس اللوردات الانجليزي السباقين إلى رسم نظام قانوني جديد لحكم الحصانة القضائية الجزائية لرئيس دولة سابق، عن طريق استثناء الجرائم الدولية الخطيرة من نطاق المركز الجزائي لرئيس دولة سابق. وذلك استنادا إلى "**معيار الجرائم الدولية الخطيرة**"، دون الفصل مسبقا في مسألة الطبيعة الوظيفية أو الشخصية للجرائم الدولية المنسوبة إلى الرئيس الشيلي السابق.

توصل قضاة مجلس اللوردات بناءً على هذا المعيار إلى أنّ **الحصانة القضائية الجزائية تشمل كل الأعمال الصادرة عن رئيس الدولة أثناء أداء وظيفته وبمناسبتها، ولا يجوز أنْ يكون عرضة لإجراءات المتابعة القضائية بعد زوال صفته الرسمية أمام المحاكم الأجنبية، إلا في الحالة التي تشكل فيها هذه الأعمال جريمة من جرائم القانون الدولي الخطيرة**[1].

[1]- A. Weyembergh, Sur l'ordonnance du juge d'instruction Vandermeersch rendue dans l'affaire Pinochet le 6 novembre 1998, Op. Cit., p. 185. A. Muxart. Immunité de l'ex chef d'Etat et compétence universelle : quelques réflexions à propos de l'affaire Pinochet, Op. Cit., p. 4.

يستفيد رئيس دولة في وظيفة من حصانة مادية وظيفية تشمل كل الأعمال الرسمية أثناء أداءه مهامه، ولا يمكن مساءلته بشأنها حتى بعد انتهاء الوظيفة[1]. غير أنّ مجلس اللوردات كرس استثناءً صريحا عن هذه الحصانة القضائية، إذ يستمر رئيس الدولة في التمتع بالحصانة القضائية الجزائية بعد زوال صفته الرسمية بالنسبة لكل أعمال الوظيفة الرسمية، باستثناء الجرائم الدولية الخطيرة[2].

غير أنّ قضاة مجلس اللوردات وقعوا في تناقض قانوني ظاهر، باعترافهم في حيثيات القرار بالحصانة القضائية الجزائية المطلقة لرئيس الدولة في وظيفة، حتى في حالة انتهاكه قواعد دولية آمرة تقضي بحظر ارتكاب جرائم دولية. وقد انتقد الكثير من الفقه هذا الموقف، على أساس أنّه كان على قضاة المجلس القول بأنّ خرق القواعد الآمرة لا يؤدي فقط إلى سقوط حصانة رئيس دولة سابق، بل تمتد آثارها حتى إلى

---

[1]- انتقد بعض الفقه موقف محكمة العدل الدولية، مؤكدا على أنّه من الصعب اعتبار الجرائم الدولية "أعمال خاصة". كما أنّ اعتبارها "أعمال عامة" يؤدي في نظر المحكمة إلى إعفائها من سلطان الاختصاص القضائي.

Voir, infra, pp. 194. 195.

[2]- B. Stern, Pinochet face a la justice, Op. Cit., p. 11.

في هذا المعنى كرست غرفة استئناف محكمة يوغوسلافيا سابقا استثناءات على قاعدة الحصانة القضائية. وتتمثل في تلك الاستثناءات المترتبة عن حظر جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية والإبادة. وقد أكدت على أنّ: "**المسؤولين عن هذه الجرائم لا يسعهم التمسك بالحصانة اتجاه المحاكم الجزائية الوطنية أو الدولية، ولو ارتكبوا هذه الجرائم في إطار وظائفهم الرسمية**".

TPIR, IT-95-14-AR, Procureur c. *Tihomir Blaskic*, arrêt du 29 octobre 1997 relatif à la requête de la République de Croatie aux fins d'examen de la décision de la chambre de première instance II du 18/07/1997. § 41.

استنادا إلى ذات المنطق، وبمناسبة النظر في دعاوى بعض الأفراد ضد الدول قصد الحصول على تعويض عن الأضرار الناتجة عن الجرائم المرتكبة من طرف أعوانها الرسميين، أكدت بعض الجهات القضائية الأجنبية على استثناء انتهاكات حقوق الإنسان من حصانة الدول، دون الغوص في تكييف هذه الوقائع في ظل صعوبة التمييز بين أعمال السيادة *(Jure imperii)* والأعمال الخاصة *(Jure gestionis)*، على غرار قرار محكمة النقض اليونانية في 4 ماي 2000 في قضية (Voiotia) ضد ألمانيا، أكدت فيه أنّ الدولة بارتكابها جرائم ضد القواعد الآمرة تكون قد تنازلت ضمنيا عن حصانتها القضائية، كذلك قرار محكمة النقض الايطالية المؤرخ في 11 مارس 2004 في قضية (Ferrini) ضد ألمانيا، أكدت فيه أنّ انتهاك القواعد الدولية الآمرة يشكل استثناء عرفي على قاعدة الحصانة القضائية.

I. Moulier, Observations sur l'*Alien Tort Claims Act* et ses implications internationales, A.F.D.I., 2003, p. 151. F. Larocque, La loi sur l'immunité des Etats canadienne et la torture, Op. Cit., pp. 110. 111. F. Poirat, Les immunités des sujets du droit international, in J. Verhoeven (dir.), "Le droit international des immunités : contestation ou consolidation ?", Op. Cit., pp. 51. 60.

للإشارة، فإنّ هذا الموضوع طرح أمام محكمة العدل الدولية منذ 23 ديسمبر 2008 (ألمانيا ضد ايطاليا، واليونان طرفا متدخلا في الخصومة)، ولا يزال قيد النظر.

رئيس دولة في وظيفة. إذ من غير المعقول تقييد الآثار القانونية لقاعدة دولية آمرة، عن طريق التمييز بين رئيس دولة سابق ورئيس دولة في وظيفة[1]. فإذا كان الأساس القانوني لسقوط حصانة رئيس دولة سابق هو الطبيعة الخطيرة لبعض الجرائم، ولو كان ذلك في إطار ممارسة رئيس الدولة وظائفه الرسمية، فلا يوجد مانع من أجل الفصل في مثل هذه الجرائم ولو كان رئيس الدولة في وظيفة[2].

يشكل موقف مجلس اللوردات تطورا حقيقيا في اتجاه تضييق نطاق حصانة رئيس دولة سابق. غير أنّه كان على قضاة المجلس التفصيل أكثر في مسالة التكييف القانوني للجرائم الدولية. وذلك من أجل استخلاص انتماؤها إلى طائفة أعمال الوظيفة الرسمية[3]، ثم استثنائها مع ذلك من نظام الحصانة القضائية الجزائية المقررة لرئيس دولة سابق بمقتضى قواعد القانون الدولي[4].

فالتطور الحقيقي المراد تحقيقه في إعادة تنظيم المركز الجزائي لرئيس دولة سابق، لا يتمثل في استثناء الجرائم الدولية من نطاق الحصانة القضائية الجزائية، باعتبارها أعمال أجنبية عن الوظيفة الرسمية. بما أنّ القانون الدولي الوضعي ذاته مستقر على أنّ رئيس الدولة لا يستفيد بعد زوال صفته الرئاسية من الحصانة القضائية الجزائية بشأن جميع الأعمال الأجنبية عن الوظيفة الرسمية، بل أنّ التطور المنشود

---

[1]- M. M. Mohamed Salah, Les leçons de l'affaire Pinochet, Op. Cit., p. 1035. J. Y. De Cara, L'affaire Pinochet devant la chambre des lords, Op. Cit., p. 72. B. Stern, Pinochet face a la justice, Op. Cit., p. 17. S. Villalpando, L'affaire Pinochet : beaucoup de bruit pour rien ? L'apport au droit international de la décision de la chambre des Lords du 24 mars 1999, Op. Cit., pp. 418. 419. M. Delmas-marty, La responsabilité pénale en échec (prescription, amnistie, immunités), in "Mireille DELMAS-MARTY et les années UMR", Op. Cit., pp. 521. 525.

[2]- F. Poirat, Immunité de juridiction pénale du chef d'Etat étranger en exercice et règle coutumière devant le juge judiciaire, Op. Cit., p. 482.

[3]- H. Ascensio, Retour sur l'immunité internationale des chefs d'Etat, R.P.D.P., 1/2004, p. 131.

[4]- يبدو أنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد سارت وفق هذا الاتجاه في موقف رسمي بصدد قضية (*McLeod*) سنة 1840، إذ صرح وزير الدولة بأنّه طبقا لمبدأ قانوني عام معترف به في الأمم المتمدنة، لمجرد انتماء الفرد إلى القوة العمومية وتصرفه تحت سلطة حكومته، لا يمكن مساءلته بصفة خاصة (à titre privé) عن العمل غير المشروع، ومع ذلك يتحمل المسؤولية عن الأضرار المترتبة عن أعمال الحكومة بما فيها العمليات الحربية.

يرمي إلى استثناء الجرائم الدولية صراحة من نطاق أعمال الوظيفة الرسمية التي تحميها الحصانة القضائية الجزائية عادة بعد نهاية وظائف رئيس الدولة[1].

على هذا الأساس، فإنّ التأكيد على الطبيعة الوظيفية للجرائم المنسوبة إلى الرئيس الشيلي السابق لا يؤدي بالضرورة إلى الاعتراف بالحصانة القضائية الجزائية عن أعمال الوظيفة الرسمية، لأنّ المسؤولية الجزائية لأعوان الدولة عن الجرائم الدولية تعتبر استثناءً من مبدأ حصانة أعمال الدولة. تبعا لذلك فان إمكانية التخفي وراء نظرية "أعمال الدولة" مستبعد تلقائيا[2]، بما أنّ الدولة ذاتها قد تجاوزت السلطات التي يرسمها لها القانون الدولي[3]. فارتكاب الجرائم الدولية يؤدي إلى تجريد أعوان الدولة من الصفة الرسمية كأجهزة دولة، لكي يصبحوا مسئولين كغيرهم من الأفراد العاديين[4].

نظرا إلى صعوبة التمييز بين أعمال الوظيفة والأعمال الخاصة، وصعوبة الجزم بإدراج الجرائم الدولية في نطاق هذه الطائفة أو تلك، أصبح الكثير من الفقه يعتمد على طريقة اقتصاد الوسائل. وذلك باستثناء الجرائم الدولية تلقائيا من نطاق المركز الجزائي لرئيس دولة سابق دون البحث مسبقا في الطبيعة القانونية التي تكتسيها الجرائم الدولية بين أعمال الوظيفة والأعمال الخاصة. وعليه لا أهمية للغوص في مسألة الطبيعة "العامة (Public) أو "الخاصة" (Privé) للجرائم الدولية، فرئيس الدولة يفقد حصانته القضائية بعد نهاية عهدته الرئاسية لمجرد اتهامه بجرائم دولية. وذلك لأنّه من الصعب اعتبار الجرائم الدولية "أعمالا خاصة"، كما أنّ اعتبارها "أعمالا عامة" يؤدي في نظر

---

[1]- سار البرلمان اليمني وفق هذا الاتجاه، إذ أكدت المادة الثانية من القانون رقم 01-2012 المؤرخ في 21 جانفي 2012 على أن أعوان الرئيس اليمني "على عبد الله صالح" في القطاعات المدنية، العسكرية والأمنية يستفيدون من حصانة قضائية جزائية بالنسبة إلى **الأعمال ذات الدوافع السياسية التي صدرت عنهم في إطار قيامهم بالوظائف الرسمية**، باستثناء الجرائم الإرهابية.

[2]- سارت محكمة يوغوسلافيا سابقا وفق هذا الموقف، إذ أكدت على أنّ المسؤولين عن الجرائم الدولية لا يمكنهم التمسك بالحصانة القضائية إزاء المحاكم الوطنية أو الدولية، ولو ارتكبوها في إطار وظائفهم الرسمية.

TPIY, ch. app., Arrêt du 29 octobre 1997, requête de la Croatie aux fins d'examen de la décision de la chambre de première instance II rendue le 18 juillet 1997, "(…) les responsables de ces crimes ne peuvent invoquer l'immunité à l'égard des juridictions nationales ou internationales, **même s'ils ont commis ces crimes dans le cadre de leurs fonctions officielles**". (Nous soulignons) § 41.

[3]- H. D. de Vabres, Le procès de Nuremberg devant les principes modernes du droit pénal international, Op. Cit., p. 373.

[4]- C. Th. Eustathiades, Les sujets du droit international et la responsabilité internationale, nouvelles tendances, Op. Cit., p. 481.

محكمة العدل الدولية إلى إعفائها من سلطان الاختصاص القضائي. ثم أنّ منطق المحكمة يؤدي إلى فقدان رئيس الدولة بعد زوال صفته الرسمية لحصانته القضائية عن "الأعمال الخاصة" أي الجرائم البسيطة دون الجرائم الدولية[1]. وبالرجوع إلى نص المادة 13 من لائحة معهد القانون الدولي في دورة (Vancouver)، جاء استعمال عبارات جرائم القانون الدولي والجرائم الاقتصادية، ولم تلجأ إلى التمييز التقليدي بين أعمال الوظيفة والأعمال الخاصة. هذا ما يدل على أنه في رأي معهد القانون الدولي فان الجرائم الدولية تستثنى من نطاق الحصانة القضائية بعد انتهاء الوظيفة، دون البحث في إشكالية تصنيف هذه الجرائم ضمن طائفة الأعمال الرسمية أو الأعمال الخاصة[2].

ثانيا: عدم استثناء الجرائم الدولية من نطاق الحصانة القضائية الجزائية لرئيس دولة سابق.

سارت بعض الجهات القضائية التي كان لها النظر في بعض المتابعات القضائية ضد رؤساء دول بعد زوال صفتهم الرسمية في اتجاه معاكس لتطورات القانون الدولي. إذ أكدت على أنّ رئيس دولة سابق يستمر في الاستفادة من الحصانة القضائية الجزائية، حتى في حالة متابعته عن جرائم دولية خطيرة.

في هذا الشأن أكدت محكمة استئناف داكار في قرار 26 نوفمبر 2005 عدم اختصاصها الفصل في طلب تسليم الرئيس التشادي السابق "حسن حبري" الذي تقدمت به السلطات القضائية البلجيكية. وذلك على أساس أنّه **يستفيد من حصانة قضائية جنائية مطلقة وتامة حتى بعد زوال صفته الرسمية**[3].

---

[1]- A. Cassese, Y'a-t-il un conflit insurmontable entre souveraineté des Etats et justice pénale internationale ?, in A. Cassese, M. Delas-Marty (dir.), "Crimes internationaux et juridictions internationales", Op. Cit., p. 28. F. Poirat, Immunité de juridiction pénale du chef d'Etat étranger en exercice et règle coutumière devant le juge judiciaire, "C'est la qualité intrinsèque de l'acte, et non le fait qu'il s'agisse d'un acte à titre privé, qui emporte la non-immunité". Op. Cit., p. 483.

[2]- J. Salmon, Libres propos sur l'arrêt de la C.I.J du 14 février 2002 dans l'affaire relative au mandat d'arrêt du 11 avril 2000, Op. Cit., p. 517.

[3]- Cour d'appel de Dakar, Arrêt du 26 novembre 2005, relatif à l'affaire Hissène Habré, " …la chambre d'accusation, juridiction ordinaire de droit commun, ne saurait étendre sa compétence aux actes d'instruction et de poursuite engagés contre un chef d'Etat pour des faits commis dans l'exercice de ses fonctions (…) l'immunité de juridiction à vocation à survivre à la cessation de fonction du président de la République quelle que soit sa nationalité", in H.R.W. B. Okiemy, Le parcours judiciaire de M. Hissène Habré devant les juridictions Sénégalaises, Op. Cit., pp. 362. 364.

كما أصدر وكيل الجمهورية لدى محكمة باريس قرارا **غريبا** و**مفاجئا** بتاريخ 16 نوفمبر 2007. وقد قضي بموجبه بحفظ الشكوى المودعة من طرف مجموعة من المنظمات غير الحكومية بتاريخ 25 أكتوبر 2007 ضد وزير الدفاع الأمريكي السابق (Donald Rumsfeld)، على أساس جرائم التعذيب والمعاملة القاسية المرتكبة من طرف جنود أمريكيين بناءً على أوامره في سجني "غوانتنامو" و"أبو غريب"[1].

استندت النيابة العامة لدى محكمة باريس لتأسيس مقررها هذا إلى أنّه تطبيقا لقواعد القانون الدولي العرفي يستمر رؤساء الدول والحكومات ووزراء الشؤون الخارجية في الاستفادة من الحصانة القضائية الجزائية بعد نهاية وظائفهم، بالنسبة للأعمال التي أنجزوها بصفتهم الرسمية. وباعتباره وزير دفاع سابق سابقا، تمتد ذات الحماية إلى المتهم، بالنسبة للأعمال التي صدرت عنه في إطار ممارسة وظائفه[2].

من خلال العبارات التي استعملتها هذه المحاكم، يتضح أنها كيفت الجرائم الدولية على أنّها أعمال رسمية. غير أنّها لم تبين بوضوح الأسس التي اعتمدت عليها في تكييفها هذا. مما يجعلنا نعتقد بأنّها كانت ترمي من وراء ذلك فقط إلى إحاطة الجرائم الدولية بالحصانة القضائية الجزائية حتى بعد مغادرة رئيس الدولة لمنصبه.

يعتبر هذا الموقف تراجعا على اجتهاد القضاء الانجليزي باستثناء الجرائم الدولية من نطاق الحصانة القضائية الجزائية لرئيس دولة سابق عن أعمال الوظيفة. كما أنّ استناد النيابة العامة لدى محكمة باريس إلى قرار محكمة العدل الدولية من أجل تبرير قرارها يبقى غير مؤسس قانونا. بما أنّ المحكمة أقرت فعلا بحصانة رئيس دولة سابق عن أعمال

---

[1]- Le texte intégral de la plainte déposée par (La F.I.D.H., L.D.H., C.C.R., E.C.C.H.R.) contre l'ex secrétaire d'Etat Américain à la défense nationale "Donald Rumsfeld" , in F.I.D.H., p. 19.

[2]- Courier du Procureur de la République près le Tribunal de Grande Instance de Paris, " (…) En application des règles du droit international coutumier consacrés par la Cour internationale de justice, l'immunité de juridiction pénale des chefs d'Etat, de gouvernement et des ministres des affaires étrangères subsistait, après la cessation de leurs fonctions, **pour les actes accomplis à titre officiel**, et qu'en tant qu'ancien secrétaire à la défense, Monsieur Rumsfeld devrait bénéficier, par extension, de la même immunité, pour les actes accomplis dans l'exercice de ses fonctions". (Nous soulignons) Publié in F.I.D.H.

سبق لمحكمة (Lyon) الفرنسية بمقتضى حكمها الصادر في فيفري 2003 أنْ رفضت الفصل في الشكوى المودعة أمامها ضد وزير الدفاع الأمريكي (Donald Rumsfeld) عن جرائم التعذيب والممارسات اللاانسانية المهينة، وذلك استنادا إلى الحصانة القضائية الجزائية التي يستفيد منها كل الموظفين العموميين (Fonctionnaires publics) أمام الجهات القضائية للدول الغير.

الوظيفة، إلا أنّها لم تبحث في طبيعة الجرائم الدولية، أو في إمكانية استثناءها من الحصانة القضائية الجزائية لرئيس دولة سابق.

أما تكييف هذه الجرائم على أنّها أعمال شخصية لا علاقة لها بالوظائف الرسمية، والاعتراف على الرغم من ذلك بالحصانة القضائية الجزائية لرئيس دولة سابق، لا يحتمل تفسيره في نظرنا إلا في كونه اتجاه قانونيا حديثا يسير ضد مقتضيات قمع الجرائم الدولية ذات الخطورة الاستثنائية. وأكثر من ذلك هو اتجاه يسير حتى نحو قلب القواعد العرفية المستقرة في هذا الشأن التي على أساسها لا يستفيد رئيس الدولة من أي حصانة عن الأعمال الأجنبية عن وظائفه بعد زوال صفته الرسمية.

لا يوجد في القانون الدولي ما يمنع الدول من معاملة رئيس دولة سابق معاملة أوسع مما هو منصوص عليه في القانون الدولي العرفي[1]. كأن يستفيد من حصانة قضائية جزائية كاملة حتى بعد نهاية وظائفه الرسمية. غير أنّ هذا الاتجاه لا يتماشى وممارسة دولية حديثة تقوم على تضييق الحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة الأجنبي المتابع بسبب ارتكابه انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان الأساسية.

لا يزال الوقت مبكرا للجزم باستقرار الموقف الرامي إلى استثناء الجرائم الدولية من نظام الحصانات المقررة في القانون الدولي العرفي لصالح رئيس دولة سابق، أو الموقف المساند لشمولية المركز الجزائي لرئيس دولة سابق، وامتداده حتى إلى الجرائم الدولية الأشد خطورة.

يمكن أن تتحول هذه الممارسة أو تلك إلى قاعدة عرفية، إذا استقرت الدول على إتباعها واقتناعها بأنّها تشكل قاعدة قانونية ملزمة، أو قاعدة مكتوبة متى اتفقت الدول على ذلك صراحة[2]. وهذا ليس بالأمر السهل، نظرا إلى أنّ الدول تتصرف وفق شروط الملائمة السياسية، بشكل يوحي بأنّ كل حالة تشكل سابقة متميزة في حد ذاتها[3].

---

[1]- I.D.I., Session de Vancouver 2001, Les immunités de juridiction et d'exécution du chef d'Etat et de gouvernement en droit international, art. 09.

[2]- I.D.I., Session de Vancouver 2001, Les immunités de juridiction et d'exécution du chef d'Etat et de gouvernement en droit international, art. 08/1 dispose que : "Les Etats peuvent par un accord apporter à l'inviolabilité, à l'immunité de juridiction et à l'immunité d'exécution de leurs chefs d'Etat les dérogations qu'ils jugent opportunes".

[3]- E. Decaux, Le statut du chef d'état déchu, Op. Cit., p. 104.

الفصل الثاني

التعاون القضائي الجزائي

في مجال متابعة رئيس

الدولة عن الجرائم

الدولية

يشكل تبادل التعاون القضائي الجزائي أقدم مظاهر تدويل القانون الجزائي الوطني[1]. وقد عملت الدول على تأطير هذا الميدان أساسا عن طريق الاتفاقيات الدولية الثنائية التي تسهر على تنظيم مسائل عديدة من بينها تبادل المجرمين، الإنابات القضائية، الاعتراف المتبادل بالأحكام القضائية، وفق مبادئ المساواة السيادية والمعاملة بالمثل بين الدول[2]. أصبح قمع الجرائم الدولية الخطيرة يفرض على الدول التزامات متميزة وغير مألوفة في إطار التعاون القضائي الدولي التقليدي، بالنظر إلى الطبيعة الدولية الخطيرة لهذه النوع من الجرائم.

مع ظهور المحاكم الجزائية الدولية وتنوعها تطورت قواعد التعاون القضائي الجزائي ما بين الدول، بظهور فرع قانوني مستقل في حد ذاته يتمثل في التعاون بين الدول والمحاكم الجزائية الدولية[3].

غير أنّ القواعد المنظمة لهذا الميدان القانوني الحديث النشأة، لا تزال مشتتة وغير واضحة، وتختلف باختلاف الأساس القانوني الذي تستند إليه المحاكم الجزائية الدولية، وكذلك باختلاف الوضع القانوني للمتهم المطلوب تقديمه أمام المحكمة. على هذا الأساس، يستند التعاون الجزائي الدولي بين الدول والمحاكم الجزائية الدولية المؤقتة أساسا إلى أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (المبحث الأول). أما في إطار العلاقة بين المحكمة الجزائية الدولية والدول فإنّ قواعد التعاون القضائي تختلف مبدئيا باختلاف طبيعة المركز القانوني لرئيس الدولة. إذ تقوم إما على احترام الحصانات والامتيازات الدستورية في العلاقة بين المحاكم الوطنية والمحكمة، أو على احترام اعتبارات العلاقات الدبلوماسية في العلاقة بين المحاكم الأجنبية والمحكمة (المبحث الثاني).

---

[1]- Ch. Bassiouni, Le droit pénal international : son histoire, son objet, son contenu, R.I.D.P., vol. 52, 1981, p. 44.

[2]- W. Bourdon, La coopération judiciaire interétatique, in H. Ascencio, E. Decaux, et A. Pellet, "Droit international pénal", Op. Cit., pp. 921. 922. M. L. Cesoni, R. Roth, L'entraide internationale, moteur de l'évolution du droit pénal?, in "Politique, police et justice au bord du futur", Mél. pour et avec L. Van Outrive, L'Hrmattan, 1998, p. 147.

[3]- R. Kolb, Les influences du droit international pénal sur le droit international public, A.F.R.I., 2011, p. 158.

المبحث الأول

التعاون بين الدول والمحاكم الجزائية الدولية المؤقتة بين أحكام الفصل السابع والقانون الدولي الاتفاقي

أمام انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في إقليمي يوغوسلافيا سابقا ورواندا، قام مجلس الأمن بإنشاء محكمتين جزائيتين دوليتين تسهران على متابعة ومعاقبة الأشخاص المسؤولين عن هذه الجرائم. ونظرا إلى النقائص التي تنطوي عليها هذه الطريقة الانفرادية في إنشاء المحاكم الجزائية الدولية، ظهرت محاكم جزائية مختلطة على أساس اتفاقي بين الأمم المتحدة والدولة المعنية بالجرائم موضوع المتابعة.

يتضمن الالتزام العام بالتعاون مع المحاكم الجزائية الدولية جملة من الالتزامات المختلفة باختلاف مجال التعاون. وتأخذ عادة شكل المساعدة القضائية في مرحلة التحقيق عن طريق جمع، حماية، وتقديم وسائل الإثبات، أو التعاون في البحث عن الأشخاص المتهمين أو المشتبه فيهم والعمل على نقلهم إلى المحكمة.

تشكل هذه الصورة الأخيرة بدون أدنى شك أهم وأصعب أشكال التعاون الدولي مع المحاكم الجزائية الدولية[1]، بل تعتبر معيارا حقيقيا من أجل قياس في آن واحد فعالية ومصداقية هذه المحاكم، وكذلك تقدير إرادة الدول وحسن نيتها في المساهمة الفعلية في مكافحة إفلات المجرمين الدوليين من العقاب[2].

يختلف الأساس القانوني للالتزام بالتعاون مع المحاكم الجزائية الدولية المؤقتة باختلاف طبيعة الوثيقة التأسيسية لهذه المحاكم. إذ يجد أساسه في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة للمحاكم المنشأة بناءً على قرار صادر من طرف مجلس الأمن (المطلب الأول). في حين يعود مبدئيا إلى الأساس الاتفاقي بالنسبة إلى المحاكم الجزائية التي تم إنشاؤها بموجب اتفاقية بين منظمة الأمم المتحدة والدولة التي وقعت فوق إقليمها الجرائم الدولية (المطلب الثاني).

---

[1]- M. Ubéda, L'obligation de coopérer avec les juridictions internationales, in H. Ascencio, E. Decaux, et A. Pellet, "Droit international pénal", Op. Ci., p. 962.

[2]- A. Buchet, Le transfert devant les juridictions internationales, in H. Ascencio, E. Decaux, et A. Pellet, "Droit international pénal", Op. Cit., p. 971.

المطلب الأول

التعاون بين الدول والمحاكم الجزائية الدولية المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن الأممي

رغم أنّ أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لا تشير إلى إجراء إنشاء محاكم جزائية دولية، إلا أنّ مجلس الأمن اعتمد تفسيرا واسعا لصلاحياته في مجال حفظ واستعادة السلم والأمن الدوليين[1]. معتبرا بأنّ إنشاء محاكم جزائية دولية بغرض مقاضاة مرتكبي أخطر الجرائم الدولية وأبشعها من شأنّه المساهمة في استرجاع السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما[2].

بذلك يكون مجلس الأمن قد كرس علاقة تبعية متينة بين مكافحة اللاعقاب عن الجرائم الدولية من جهة أولى والسلم والأمن الدوليين من جهة ثانية. باعتبار أنّ تقديم الأشخاص المسؤولين عن هذه الجرائم أمام العدالة هو شرط ضروري وأولي من أجل إعادة إقرار السلم والحفاظ عليه[3].

غير أنّه لا يمكن لمحكمتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا الاضطلاع الكامل بمهامها مستقلة عن مساعدة ومساهمة الدول الفعلية. ما يجعلها تستمد شرعية إصدار طلبات وأوامر التعاون القضائي إلى الدول من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (الفرع الأول).

على أساس الطبيعة الدولية لكلتا المحكمتين، فإنّ التعاون القضائي بين الدول والمحاكم الجزائية المنشأة بموجب قرارات مجلس الأمن الأممي يكتسي طابعا متميزا غير مألوف في قواعد التعاون القضائي المعتادة (الفرع الثاني).

---

[1]- أنظر المادتين 39 و40، 41، 42 من ميثاق الأمم المتحدة.

[2]- أنظر في هذا المعنى، قرار مجلس الأمن رقم 808 المؤرخ في 22 فيفري 1993 (ف. 9)، القرار رقم 827 المؤرخ في 25 ماي 1993 (ف. 6 و7)، القرار رقم 955 المؤرخ في 8 نوفمبر 1994 (ف. 7، 8)، القرار رقم 1166 المؤرخ في 13 ماي 1998 (ف. 2)، القرار رقم 1329 المؤرخ في 30 نوفمبر 2000 (ف. 3)...الخ.

R. Badinter, La marche vers une justice pénale internationale, in M. G. Kohen (éd), "La promotion de la justice, des droits de l'homme et du règlement des conflits par le droit international", Op. Cit., p. 48.

[3]- يطلق الفقه على المرحلة التي تلي أي نزاع مسلح، مرحلة بناء السلم "Peace-building"، وتعني بأنه من أجل تفادي العودة من جديد إلى النزاع، يجب وضع مؤسسات تسهر على الحفاظ على مكسب السلم ورعايته، على غرار مؤسسات قضائية مستقلة.

B. Boutros-Ghali, Le droit international à la recherche de ses valeurs : paix, développement, démocratisation, R.C.A.D.I., t. 286, 2000, p. 24.

الفرع الأول

الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أساس التعاون بين الدول والمحاكم الجزائية الدولية المؤقتة

تعتبر المحاكم الجزائية الدولية المنشأة بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بمثابة أجهزة متفرعة عن مجلس الأمن. ما يجعل طلباتها وأوامرها الصادرة اتجاه جميع الدول ترقى إلى درجة قرارات مجلس الأمن ذاته (أولا). وقد تم تنظيم وتوزيع الاختصاص القضائي بين الجهات القضائية الداخلية والمحاكم الجزائية الدولية المؤقتة بشكل يمنح لهذه الأخيرة أولوية في تحريك إجراءات المتابعة القضائية ضد الأشخاص المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية التي تدخل ضمن نطاق اختصاصها المادي (ثانيا).

أولا: الإطار القانوني للتعاون القضائي بين الدول والمحاكم الجزائية الدولية المنشأة بموجب أحكام الفصل السابع.

رغم اعتبارها أجهزة متفرعة عن مجلس الأمن الأممي، لا تتمتع المحاكم الجزائية الدولية المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن استنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة باستقلالية في ممارسة قوة إكراهية اتجاه الدول (Force de police autonome)[1] .

نتيجة لذلك فإنّها تعتمد أساسا في ممارستها اختصاصاتها على جميع أشكال التعاون القضائي التي تقدمها الدول[2]، استنادا إلى أحكام الفصل السابع والمادة 25 من

---

[1]- C. N. Robert, La criminalisation du monde, in M. Henzelin, K. Robert (dir.), "Le droit pénal à l'épreuve de l'internationalisation", L.G.D.J., Georg, Bruylant, Paris, Genève, Bruxelles, 2002, pp. 337. 345. p. 338. A. M. La Roza, Juridictions pénales internationales La procédure et la preuve, P.U.F., Paris, 2003, p. 73. Voir le même sens, 6eme Rapport annuel du T.P.I.Y., 1999, p. 12. A. L. Vaurs Chaumette, Les sujets du droit international pénal Vers une nouvelle définition de la personnalité juridique internationale ?, éd. A. Pedone, Paris, 2009, p. 291.

[2]- T.P.I.R., IT-95-14-AR, Procureur c. *Tihomir Blaskic*, Arrêt du 29 octobre 1997 relatif à la requête de la République de Croatie aux fins d'examen de la décision de la chambre de première instance II du 18/07/1997, § 31. A. Cassese, Y'a-t-il un conflit insurmontable entre souveraineté des Etats et justice pénale internationale?, in A. Cassese, M. Delmas-Marty (dir.), "Crimes internationaux et juridictions internationales", p. 17. J. J. Heintz, H. Lahiouel, Tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie : des problèmes…une réussite, in "La responsabilité des gouvernants", Op. Ct., p. 146. J. A. Williamson, Un aperçu des juridictions pénales internationales en Afrique, R.I.C.R., 861/2006, pp. 123. 124. J. P. Fomété, Les relations entre le tribunal pénal international pour le Rwanda et les Etats, A.F.R.I., 2005, p. 196. V. Abellan Honrubia, La responsabilité internationale de l'individu, R.C.A.D.I., t. 280, 1999, pp. 255. 261.

ميثاق الأمم المتحدة[1]، وكذلك أحكام المادتين 29 و 28 من الأنظمة الأساسية لمحكمتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا[2].

تضمنت الأنظمة الأساسية لمحكمتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا نصا صريحا على واجب الدول في التعاون مع أجهزة المحكمتين والاستجابة للطلبات والأوامر الصادرة عنها من أجل تمكينها من ممارسة مهامها على أحسن وجه[3]، خاصة أنّ المحكمتين لا يجوز لهما إجراء محاكمة الأشخاص المتهمين غيابيا. في هذا الشأن تنصّ المادتين 29 و28 من نظامي محكمتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا على أنّه :"

1- تتعاون الدول مع المحكمة (يوغوسلافيا سابقا ورواندا) في التحقيق مع الأشخاص المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وفي محاكمتهم.

2- تمتثل الدول، دون أي إبطاء لا موجب له، لأي طلب للمساعدة أو أمر صادر عن إحدى دوائر المحاكمة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

(أ) تحديد هوية الأشخاص وأماكن وجودهم،

(ب) الاستماع إلى أقوال الشهود وتقديم الأدلة،

(ج) الإعلان بالوثائق،

(د) القبض على الأشخاص واحتجازهم،

(ه) تسليم المتهمين أو إحالتهم إلى المحكمة الدولية".

---

[1]- تنص المادة 25 على أنه: "يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق".

[2]- P. Tavernier, La coopération étatique : entre raison d'Etat et entraide juridictionnelle, in L . Burgorgue-Larsen (dir.), "La répression internationale du génocide rwandais", Bruylant Bruxelles, 2003, p. 10.

[3]- J. J. Heintz & H. Lahiouel, Tribnal pénal international pour l'ex-Yougoslavie : des problèmes…une réussite, in "La responsabilité des gouvernants", Op. Cit., pp. 138. 139. J. Cazala, Est-il risqué pour les Etats de coopérer avec les juridictions internationales ? Réflexions sur les relations entre juridictions nationales, tribunaux pénaux internationaux et Cour européenne des droits de l'homme, R.S.C., 4, 2003, p. 722. F. Megret, L'articulation entre tribunaux pénaux internationaux et juridictions nationales : Centralité et ambigüité dans l'ordre juridique international, thèse de Doctorat en droit, Université de Genève et Paris I, 2006, 193. Dans le même sens, l'article 3 de l'accord de Londres dispose : "Chaque Signataire prendra les mesures nécessaires pour assurer la présence aux enquêtes et au procès, des grands criminels de guerre qu'il détient et qui devront être jugés par le Tribunal Militaire International. Les signataires devront également employer tous leurs efforts pour assurer la présence aux enquêtes et au procès devant le Tribunal Militaire International de ceux des grands criminels qui ne se trouvent pas sue le territoire de l'un des Signataires". Cité in, E. David, P. Heirman, Code de droit international pénal, 2e éd., Bruylant Bruxelles, 2009, p. 1185.

كما اهتم نظام القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات بالتفصيل في مسألة التعاون بين الدول والمحاكم الجزائية الدولية في يوغوسلافيا سابقا ورواندا[1]. مشيرا إلى أنّه يجوز للمحكمتين في إطار ممارستها لسلطتي التحقيق والمتابعة الحصول على مساعدة السلطات الوطنية المختصة.

يمكن لمحكمتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا أنْ تطلب من الدول إيفادها بأي معلومات تتعلق بقضية يتم النظر فيها أمام جهاتها القضائية، توقيف أو وضع أي شخص متهم أو مشتبه فيه تحت النظر في حالة الاستعجال، تنفيذ مذكرات الاعتقال بغرض التقديم، تقديم أي وثائق ومستندات ضرورية لمجرى التحقيق[2].

اقتناعا منه بأهمية الدور الذي يجب أنْ تلعبه الدول في مجال التعاون مع محكمتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا، حرص مجلس الأمن على التأكيد بشدة على واجب الدول بالتعاون الكامل مع المحكمتين والامتثال لطلبات المساعدة والأوامر الصادرة عن إحدى دوائرها[3]. بما فيها خاصة الأوامر المتعلقة بإلقاء القبض على الأشخاص الذين يوجدون في أراضيها ممن تتوفر أدلة كافية على أنّهم مسئولون عن الجرائم المنصوص عليها في أنظمة المحكمتين[4]، وتقديمهم إلى المحكمتين أو إلى الجهات القضائية الوطنية المختصة[5].

---

[1]- يعتبر نظام القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات (Règlement de procédure et de preuve) وسيلة لتطبيق وتدعيم وتفصيل أحكام النظام الأساسي لمحكمتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا، وقد وضع بتاريخ 11 فيفري 1994 وعرف عدة تعديلات آخرها بتاريخ 8 ديسمبر 2010. يمكن الاطلاع على نص النظام على موقع المحكمتين.

[2]- أنظر في هذا الشأن المواد 8، 3/39، 1/40، 54 مكرر، و55 من نظام القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

[3]- أنظر على سبيل المثال القرار رقم 827 المؤرخ في 25 ماي 1993 (ف. 4)، القرار رقم 955 المؤرخ في 8 نوفمبر 1994 (ف. 2)، القرار رقم 1207 المؤرخ في 17 نوفمبر 1998 (ف. 1، 4)، القرار رقم 1031 المؤرخ في 15 ديسمبر 1995 (ف. 4)، القرار رقم 1034 المؤرخ في 21 ديسمبر 1995 (ف. 12)، القرار رقم 1166 المؤرخ في 13 ماي 1998 (ف. 3)، القرار رقم 1244 المؤرخ في 10 جوان 1999 (ف. 24)، القرار رقم 1503 المؤرخ في 28 أوت 2003 (ف. 2، 3)، القرار رقم 1993 المؤرخ في 29 جوان 2010 (ف. 3)، القرار رقم 1932 المؤرخ في 29 جويلية 2010 (ف. 1)، القرار رقم 1966 المؤرخ في 22 ديسمبر 2010 (ف. 8، 9 و10)، القرار رقم 1995 المؤرخ في 6 جويلية 2011 (ف. 5)، القرار رقم 2069 المؤرخ في 21 ديسمبر 2011 (ف. 4)...الخ.

[4]- F. Mégret, Le tribunal pénal international pour le Rwanda, C.E.D.I.N., Paris I, Pedone, 2003, p. 73.

[5]- أنظر، القرار رقم 978 المؤرخ في 27 فيفري 1995 (ف. 1)، وقد أكد المجلس في القرار رقم 1503 المؤرخ في 28 أوت 2003 بأنّ تحقيق أهداف المحكمتين يتوقف على **شرط أساسي إضافي** يتمثل في تعاون جميع الدول على نحو كامل، لاسيما بإلقاء القبض على من تبقى من الأشخاص الطلقاء المتهمين أمام إحدى المحكمتين (إ. 4).

على هذا الأساس يجب على جميع الدول أنْ تتعاون مع المحاكم الجزائية الدولية دون تأخير في تنفيذ مذكرات القبض أو أوامر نقل شاهد إلى المحكمة[1]. ولا يجوز لأي دولة أنْ تتمسك بالعراقيل القانونية سواء في التشريعات الوطنية أو في اتفاقيات التسليم التي تكون الدولة طرفا فيها من أجل رفض تقديم (Remise) أو نقل (Transfert*) متهم أو شاهد إلى المحكمة[2]. ويعود ذلك إلى سمو الالتزامات المفروضة على الدول في مجال التعاون مع المحاكم الجزائية الدولية[3].

تعتبر أحكام الأنظمة الأساسية لمحكمتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا، وكذلك طلبات التعاون والمساعدة القضائية التي تصدر عنها على أنّها قرارات صادرة عن مجلس الأمن في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين وفقا لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[4]. وبذلك فإنّ طلبات وأوامر هذه المحاكم تسمو على جميع النصوص القانونية الأخرى تشريعية كانت أو اتفاقية التي قد تدفع بها الدول من أجل رفض التعاون[5].

---

[1]- في حالة عدم امتثال أي دولة لطلبات المحكمة في تنفيذ مذكرات الاعتقال أو أوامر نقل شاهد إلى المحكمة عملا بنص المادة 56 من نظام القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، يجوز للمحكمة عن طريق رئيسها إخبار مجلس الأمن بذلك (م. 59 من ذات الوثيقة)، أنظر في نفس المعنى بعض القرارات الصادرة عن الجهات القضائية الوطنية في هذا الشأن،

France, Cass. Crim., 9 fevrier 2000, *X.*, Cass. Crim., 4 mai 2000, *François-Xavier Nzuwonemey*. **Belgique**, Cass. Crim., section française, 2e ch., 9 janvier 2000. Cass. Crim., section française, 2e ch., 23 janvier 2003. **Suisse**, Tribunal fédérale suisse, ch., d'accusation, *Rukundo*, 10 aout 2001.

*- الأصح من الناحية اللغوية عبارة (transfèrement).

[2]- T.P.I.Y., Ch. I, Procureur c. *Slobodan Milosevic*, Décision relative aux exceptions préjudicielles, décision du 8 novembre 2001, § 36. REDRESS, F.I.D.H., La compétence extraterritoriale dans l'Union européenne, étude des lois et des pratiques dans les 27 états membres de l'union européenne décembre 2010, p. 13.

[3]- H. D. Bosly, La coopération pénale avec les tribunaux pénaux internationaux, in "Avancées et confins actuels des droits de l'homme", Mél. offerts à S. M. Helmons, Bruylant Bruxelles, 2003, pp. 1. 9. D. Despland, La procédure de coopération des Etats à l'égard des tribunaux pénaux internationaux et de la Cour pénale internationale, in L. Moreillon, A. Bichovsky, M. Massrouri (dir.), "Droit pénal humanitaire", 2e éd., Helbing Lichtenhahn, Bruylant, pp. 348. 349. E. David, Principes de droit des conflits armés, 4e éd., Bruylant, Bruxelles, 2008, p. 886.

[4]- M. Itsouhou Mbadinga, Variations des rapports entre les juridictions pénales internationales et les juridictions nationales dans la répression des crimes internationaux, Op. Cit., p. 1224.

[5] - Dans ce sens l'art. 58 du R.P.P. dispose : "Les obligations énoncées à l'article 29 du Statut (art. 28 du Statut du TPIR) prévalent sur tous obstacles juridiques que la législation nationale ou les traités d'extradition auxquels l'Etat intéressé est partie pourraient opposer à la remise ou au transfert de l'accusé ou d'un témoin au Tribunal". (Rajout mis par nous-mêmes). T.P.I.Y., Ch. I, Procureur c. *Slobodan Milosevic*, Décision relative aux exceptions préjudicielles, décision du 8 novembre 2001, § 45. A. M. La Rosa, Réflexions sur l'apport du tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie au droit à un procès équitable, R.G.D.I.P., 4/1997, p. 953. M. Frulli, Le droit international et les obstacles à la mise en œuvre de la responsabilité pénale pour crimes internationaux, in A. Cassese, M. Delmas-Marty (dir.), "Crimes internationaux et juridictions internationales", Op. Cit., p. 226.

تستمد قرارات المحاكم الجزائية الدولية سموها هذا من الطبيعة الموضوعية لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ونطاق تطبيقها. باعتبار هذه الأخيرة تحتل مكانة متميزة في النظام القانوني الدولي. وتبعا لذلك فإنّه عملا بنص المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة[1]، تتمتع التزامات الدول المختلفة في إطار الميثاق بأولوية وأفضلية في التنفيذ (priorité d'application) على حساب جميع التزامات الدول الأخرى[2].

أتاحت قضية (Lockerbie) لمحكمة العدل الدولية فرصة التأكيد على أنّ القواعد الدولية الاتفاقية لا ترتب آثارها القانونية أمام قرارات مجلس الأمن التي يتخذها عملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وبذلك لا يجوز التمسك بقاعدة عدم تسليم الرعايا التي تضمنتها اتفاقية (Montréal) من أجل الاعتراض على القرار رقم 748 المؤرخ في 21 مارس 1992 الذي طلب بموجبه مجلس الأمن من ليبيا تسليم رعاياها المتهمين أمام المحاكم الأجنبية[3].

وفي ذات الاتجاه، رفض القضاء الهولندي دعاوى رئيس الجمهورية الفدرالية اليوغوسلافية (Slobodan Milosevic) الرامية إلى إطلاق سراحه وعدم تسليمه إلى محكمة يوغوسلافيا سابقا[4]، وذلك على أساس عدم الاختصاص. مؤكدة على أنّه بموجب اتفاقية المقر المبرمة بين الأمم المتحدة وهولندا بتاريخ 24 جويلية 1994، فإنّ هذه الأخيرة قد

---

[1]- تنص المادة 103 من الميثاق على أنه " إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء "الأمم المتحدة" وفقا لأحكام هذا الميثاق مع التزام دولي آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق". في ذات المعنى، أكدت المادة 1/30 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 على أن حقوق والتزامات الدول في معاهدات متتابعة تتحدد مع مراعاة ما جاء في المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة. هذا ما أكدته أيضا المادة 6/30 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات بين الدول والمنظمات الدولية أو بين المنظمات الدولية المبرمة بتاريخ 21 مارس 1986.

[2]- M. Kamto, La volonté de l'Etat en droit international, Op. Cit., p. 343. P. M. Dupuy, L'unité de l'ordre juridique international, Op. Cit., pp. 305. 306. C.I.J., Activités militaires et paramilitaires au Nicaragua et contre celui-ci (Nicaragua c. Etats-Unis d'Amérique), exceptions préliminaires, Arrêt du 26 novembre 1984, § 106. J. Cazala, Est-il risqué pour les Etats de coopérer avec les juridictions internationales ? Réflexions sur les relations entre juridictions nationales, tribunaux pénaux internationaux et Cour européenne des droits de l'homme, Op. Cit., p. 724. J. P. Cot, A. Pellet (dir.), La charte des Nations Unies Commentaire article par article, Economica, Bruylant, Paris, Bruxelles, 1985, p. 1374.

[3]- C.I.J., Questions d'interprétation et d'application de la Convention de Montréal de 1971 résultant de l'incident aérien de Lockerbie (Jamahiriya arabe libyenne c. Royaume-Uni), mesures conservatoires, Ordonnance du 14 avril 1992, "Conformément à l'article 103 de la Charte, les obligations des parties à cet égard prévalent sur leurs obligations en vertu de tout autre accord international, y compris la convention de Montréal". § 39.

[4]- The Hague District Court, (President) Milosevic c. The state of the Netherlands, Jugement du 31 aout 2001, § 3, 5.

تنازلت عن بعض اختصاصاتها لصالح محكمة يوغوسلافيا المتفرعة عن المنظمة. كما أنّ قرارات مجلس الأمن تسمو على بقية الالتزامات الدولية بناءً على نص المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة[1].

نتيجة سمو القرارات والتدابير التي يتخذها مجلس الأمن في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، وبالتبعية الطلبات والأوامر الصادرة عن محكمتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا المتفرعتين عنه، فإنّ الإجراءات التي تبادر بها هاتين المحكمتين في ممارسة مهامها تعتبر تدابير صادرة عن مجلس الأمن ذاته[2]، وملزمة من الناحية القانونية على جميع الدول الأطراف وغير الأطراف في ميثاق الأمم المتحدة[3].

لا يجوز لأي دولة أنْ تبرر رفضها تنفيذ طلب توقيف أو مذكرة اعتقال رئيس دولة أجنبي أو أي ممثل حكومي بغرض تقديمه إلى إحدى المحكمتين، بداعي ارتباطها بالتزامات دولية في مجال الحصانات والامتيازات الدبلوماسية[4]، أو على أساس وجود أحكام مخالفة في قوانينها الوطنية[5].

---

[1]- J. Cazala, Est-il risqué pour les Etats de coopérer avec les juridictions internationales ? Réflexions sur les relations entre juridictions nationales, tribunaux pénaux internationaux et Cour européenne des droits de l'homme, Op. Cit., pp. 224. 225.

[2]- P. Tavernier, La coopération étatique : entre raison d'Etat et entraide juridictionnelle, in L . Burgorgue-Larsen (dir.), "La répression internationale du génocide rwandais", Op. Cit., p. 8.

[3]- تقوم جميع الدول الأطراف في الميثاق باتخاذ الأعمال اللازمة من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين (م. 48 و49 من ميثاق الأمم المتحدة). وعملا بنص المادة 6/2 من ذات الميثاق، تعمل الهيئة على أنّ تسير الدول غيـــر الأعضاء فيها وفق مبادئ المنظمة بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدوليين.

أكثر من ذلك، أكدت محكمة يوغوسلافيا سابقا على أنّ الالتزام القانوني بالتعاون (المادتين 29 و28) لا يخاطب الدول بصفة منفردة فحسب، بل يمتد أيضا إلى مجموعة من الدول بصفعها عضو في منظمة دولية.

T.P.I.R., Ch. I, Procureur c. *Todorovic*, IT-95-9-PT, décision du 18 octobre 2000, § 46.

[4]- في هذا المعنى حث جلس الأمن جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إلقاء القبض على المتهمين الطلقاء، بما في ذلك فرض تدابير ترمي إلى تقييد سفر الأفراد أو الجماعات أو المنظمات التي تساعد هؤلاء على الاستمرار في الفرار مـــن العدالة أو تجميد ممتلكاتهم، ف 6 من القرار رقم 1503 (2003).

[5]- في هذا المعنى حث مجلس الأمن جميع الدول إلى اتخاذ التدابير اللازمة بموجب قوانينها الداخلية من أجل تنفيذ أحكام قراراته وأحكام الأنظمة الأساسية لمحكمتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا، والتأكيد على أنّه لا يجوز لأي دولة أنْ تحتج بأحكام قوانينها الداخلية كمبرر لعدم اضطلاعها بالالتزامات القانونية الدولية. أنظر، القرار رقم 978 المؤرخ في 1995 (إ. 9)، القرار رقم 955 المؤرخ في 8 نوفمبر 1994 (ف. 2)، القرار رقم 1207 المؤرخ في 17 نوفمبر 1998 (ف. 2)...الخ.

تجد السلطة المستحدثة والمتميزة التي تتمتع بها المحاكم الجزائية الدولية في إصدار أوامر إلزامية إلى الدول (Injonctions contraignantes)* مصدرها في الأساس القانوني الذي تقوم عليه أنظمة محكمتي يوغوسلافيا سابقا رواندا. نتيجة لذلك فإنّ التزام الدول بالتعاون مع المحاكم الجزائية الدولية في مجال توقيف الأشخاص أو تقديم الأدلة هي قاعدة لا يجوز مخالفتها وترتب آثارها القانونية في مواجهة كافة الدول[1].

وبذلك يكون مجلس الأمن قد منح أساسا قانونيا متينا لمحكمتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا بهدف تمكينها من فرض واجب تعاون الدول قصد توقيف وتقديم الأشخاص المتهمين أو المشتبه فيهم. وذلك عن طريق التأكيد على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة بموجب قوانينها الوطنية من أجل تنفيذ أحكام نظامي المحكمتين[2]، وعدم إمكانية الاحتجاج بأحكام القانون الداخلي بغرض التنصل من الالتزامات القانونية الدولية[3]. ومع ذلك لا تملك المحاكم الجزائية الدولية آلية تنفيذية جبرية من أجل حمل الدول على التنفيذ الفعلي لطلباتها المختلفة[4]، عندما تقدر بأنّ عدم استجابة دولة لطلبات التعاون القضائي غير مؤسس[5].

ففي هذه الحالة لا يسعها إلا إخطار مجلس الأمن الذي يسهر بدوره على اتخاذ التدابير المناسبة وفقا لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[6].

---

* - *(Subpoena duces tecum)*, expression anglaise qui signifie à la fois injonction et astreinte.

1- T.P.I.R., IT-95-14-AR, *Le procureur c. Tihomir Blaskic*, arrêt du 29 octobre 1997 relatif à la requête de la République de Croatie aux fins d'examen de la décision de la chambre de première instance II du 18/07/1997, "La nature et le contenu de cette obligation, ainsi que la source dont elle découle, montre clairement que l'article 29 n'a pas pour objet **l'instauration de relations bilatérales**. L'article 29 dispose que les Etats ont une obligation envers la communauté internationale dans son ensemble ou, en d'autres termes des **obligations *erga omnes***". (Nous soulignons) § 26. Y. Nouvel, Précisions sur le pouvoir du Tribunal pour l'ex-Yougoslavie d'ordonner la production des preuves et la comparution des témoins : l'arrêt de la chambre d'appel du 29 octobre 1997 dans l'affaire *Blaskic,* R.G.D.I.P., 1/1998, pp. 157. 164. J. M. Favre, Le mécanisme du *subpoena* dans la jurisprudence du tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie, A.F.D.I., 1997, pp. 403. 429.

2- أنظر، قرار رقم مجلس الأمن رقم 978 المؤرخ في 1995 (إ. 9).

3- أنظر، القرار رقم 1207 المؤرخ في 17 نوفمبر 1998 (ف. 2).

4- T.P.I.Y., Ch. app., Procureur c. *Dusco Tadic*, IT-94-1-4, arrêt du 15 juillet 1999, § 52 "…le tribunal doit compter sur la coopération des Etats, mais n'a pas le pouvoir de les contraindre à coopérer à travers des mesures coercitives". T.P.I.R., Ch. app., Procureur c. *Jean Bosco Barayagwisa*, ICTR-97-19-AR72, 31 mars 2000, § 34.

5- R.P.P., art. 7 bis, 11, 13, 59, 61.

6- A. L. Vaurs Chaumette, Les sujets du droit international pénal Vers une nouvelle définition de la personnalité juridique internationale ?, Op. Cit., pp. 293. 294.

ثانيا: أولوية اختصاص المحاكم الجزائية الدولية المنشأة بموجب الفصل السابع على الجهات القضائية الداخلية.

تظهر أهمية دور الدول في التعاون مع المحاكم الجزائية الدولية المنشأة على أساس الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بالنظر إلى طبيعة العلاقة القائمة بين هذه المحاكم والجهات القضائية الداخلية في مجال توزيع الاختصاص القضائي. إذ يقوم اختصاص هذه المحاكم الدولية المؤقتة على مبدأ الأسبقية والأولوية على حساب اختصاص الجهات القضائية الداخلية في الدولة التي وقعت فوق إقليمها الجرائم موضوع اختصاص هذه المحاكم، وكذلك الشأن بالنسبة للدول الأخرى الأجنبية[1].

يترتب على هذه العلاقة بين المحاكم الدولية والمحاكم الداخلية نتيجتين أساسيتين هما: من جهة أولى يجوز لكلا من محكمتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا أنْ تطلب من الجهات القضائية الداخلية التخلي (Dessaisissement) لصالحها عن النظر في قضية مطروحة أمامها، ويقع على الدولة المعنية الامتثال غير المشروط لهذا الطلب[2]. من جهة ثانية، وبغض النظر عن مبدأ عدم جواز محاكمة الشخص عن ذات الجرم مرتين، فإنّ محكمتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا ليست مقيدة بالقرارات الصادرة عن الجهات القضائية الداخلية، ويمكنها إعادة محاكمة شخص على الرغم من سبق محاكمته أمام المحاكم الداخلية[3].

---

[1]- أنظر المادتين 2/9 و2/8 من نظامي يوغوسلافيا سابقا ورواندا.

H. Ascensio, Les tribunaux ad hoc pour l'ex-Yougoslavie et pour le Rwanda, in H. Ascencio, E. Decaux, et A. Pellet, "Droit international pénal", Op. Cit., pp. 728. 729.

أكدت محكمة يوغوسلافيا سابقا في اجتهادها القضائي على مبدأ السمو هذا، وذلك في عدة قضايا من بينها:

T.P.I.Y., Procureur c. *Dusko Tadic*, Chambre d'appelle, IT-94-1-AR27, Arrêt du 2 octobre 1995, §§ 58. 59. T.P.I.Y., Le Procureur c. *Milan Kovacevic*, Chambre d'appelle, IT-97-24-AR73, Arrêt du 29 mai 1998.

[2]- أنظر في هذا الشأن المواد من 9 إلى 11 من نظام القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. لمزيد من التفصيل، أنظر،

H. Abtahi S. Pellet, Tribunaux militaires, juridictions d'exception, et les juridictions pénales internationales, in Elisabeth Lambert Abdelgawad (dir.), "Juridictions militaires et tribunaux d'exception en mutation Perspectives comparées et internationales", Op. Cit., pp. 631. 632. J. Cazala, Est-il risqué pour les Etats de coopérer avec les juridictions internationales ? Réflexions sur les relations entre juridictions nationales, tribunaux pénaux internationaux et Cour européenne des droits de l'homme, Op. Cit., p. 723.

[3]- العكس غير جائز، إذ لا يمكن للمحاكم الوطنية محاكمة شخص عن ذات الجريمة التي سبق محاكمته بشأنها أمام محكمة دولية. أنظر م. 10 و9 من نظامي محكمتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا، أنظر كذلك م. 12 و13 من نظام القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

بذلك ففي حالة صدور قرار صادر عن جهة قضائية داخلية بشأن رئيس دولة أجنبي، بإعفائه من إجراءات المتابعة أو من المسؤولية الجزائية، على أساس الحصانة القضائية أو أعمال الوظيفة الرسمية، فهذا القرار لا يكتسب أي حجية في مواجهة القاضي الجزائي الدولي. بما أنه يمكن لمحكمتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا إعادة محاكمته من جديد على ذات الوقائع، خاصة إذا ثبت أنّ الغرض من الإجراءات القضائية الوطنية هو ضمان إفلاته من المسؤولية الجزائية الدولية.

الفرع الثاني

خصوصية التعاون القضائي بين الدول والمحاكم الجزائية الدولية المنشأة بموجب الفصل السابع

أصبحت قواعد التعاون القضائي بين الدول والمحاكم الجزائية الدولية تشكل فرعا قانونيا حديث النشأة ومتميزا عن قواعد التعاون القضائي التقليدي بين الدول (أولا). الأمر الذي دفع الدول إلى ابتكار الحلول القانونية الداخلية المناسبة من أجل ضمان التجانس بين النصوص القانونية السارية والالتزامات الدولية المترتبة على أنظمة المحاكم الجزائية الدولية (ثانيا).

أولا: مظاهر خصوصية التعاون القضائي بين الدول والمحاكم الجزائية الدولية المنشأة بموجب الفصل السابع.

يرجع عدم قبول تمسك الدول بأحكام القانون الداخلي وقواعد القانون الدولي بغرض التنصل من الالتزامات الدولية بالتعاون مع المحاكم الجزائية الدولية المنشأة وفقا لأحكام الفصل السابع، إلى استقلالية قواعد التعاون القضائي مع المحاكم الجزائية الدولية.

هكذا يبدو أنّه لا يوجد إلا تنازع ظاهري بين الالتزامات الاتفاقية والقانونية للدول في مجال تبادل التعاون الجزائي التي تبقى سارية وتنتج كامل آثارها القانونية في إطار العلاقات ما بين الدول، وتلك المترتبة عن الأنظمة الأساسية للمحاكم الجزائية الدولية المؤقتة، لأنّ كليهما تنظم مجالا مختلفا عن الآخر[1].

[1]- P. Weckel, Tribunal international des crimes de guerre en Yougoslavie, A.F.D.I., 1993. p. 256.

بمعنى آخر فإنّ أحكام الأنظمة الأساسية لمحكمتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا تشكل قواعد خاصة *(lex specialis)* عن القواعد العامة التقليدية في مجال التعاون القضائي الجزائي[1]. من بين مظاهر استقلالية التعاون القضائي بين الدول والمحاكم الجزائية الدولية عن التعاون القضائي السائد في العلاقات ما بين الدول:

1- تخفيف تطبيق بعض الضمانات الإجرائية في مجال التوقيف والتقديم إلى المحاكم الجزائية الدولية.

لا يعفي واجب التعاون مع الجهات القضائية الجزائية الدولية أو فوق الوطنية الدول من تنفيذ التزاماتها الدولية باحترام حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها في مجال الضمانات القضائية والإجرائية التي يستفيد منها المتهم في المحاكمة الجزائية[2]. كما أن واجب التعاون مع المحاكم الجزائية الدولية لا يعفي الدولة من مسؤوليتها الدولية عن الانتهاك المحتمل لهذه الحقوق[3].

من هذا المنطلق، غالبا ما تمسّك دفاع المتهمين أمام المحاكم الجزائية الدولية ببطلان إجراءات المتابعة أو عدم الاختصاص القضائي، على أساس انتهاك خطير لحقوق المتهم في مرحلتي التوقيف والنقل إلى المحكمة، وذلك استنادا إلى نظرية التعسف في الإجراءات (*Abuse of process*).

غير أنّ إهمال المتابعة الجزائية على أساس المساس ببعض الحقوق الإجرائية للمتهم بارتكاب جرائم دولية يبدو حلا مفرطا فيه. لأنّ الموازنة بين حقوق الإنسان الأساسية (الحقوق القضائية والإجرائية) من جهة أولى، ومتطلبات العدالة الجزائية في مجال قمع الجرائم الدولية الخطيرة من جهة ثانية، تقتضي تفسيرا ضيقا لحقوق المتهم بغرض البحث عن حلول وسطية يمكن أنْ تكون أساسا من أجل تكريس

---

[1]- Rapport du Groupe d'experts chargé d'évaluer l'efficacité des activités et du fonctionnement du Tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie et du Tribunal pénal international pour le Rwanda, 22 novembre 1999, doc. A./54/634, § 264. Premier Rapports préliminaires du Rapporteur spécial M. *Zdzislaw Galicki* devant la C.D.I., "L'obligation d'extrader ou de poursuivre (*aut dedere aut judicare)*", A.G., doc. off., 62e session 7 mai- 5 juin et 9 juillet- 10 août 2007, supplément n° 10 (A/62/10), du § 359 au § 368.

[2]- T.S.L., *Hariri*, Ordonnance du Président sur les conditions de détentions, 21 avril 2009. Cité in A. Cassese, D. Scalia et V. Thalmann, Les grands arrêts de droit international pénal, Dalloz, 2010, pp. 81. 86.

[3]- C.E.D.H., *Mathews* c. *Royaume-Uns*, arrêt du 18 février 1999, *Waite et Kennedy* c. *Allemagne*, Arrêt du 18 février 1999. J. Cazala, Est-il risqué pour les Etats de coopérer avec les juridictions internationales ? Réflexions sur les relations entre juridictions nationales, tribunaux pénaux internationaux et Cour européenne des droits de l'homme, Op. Cit., pp. 726. 727.

بعض الاستثناءات[1]. بما أنّ الضمانات القضائية والإجرائية المستقر عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان ليست مطلقة، إذ يمكن الخروج عنها أو على الأقل التعامل معها بمرونة في مواجهة الجرائم الدولية[2].

في هذا الاتجاه، لم يرتقب نظام روما الأساسي صراحة إمكانية انقضاء المتابعة الجزائية على أساس عدم شرعية إجراءات التوقيف أو القبض، بل تضمن فقط النص على حق المتهم ضحية الإجراء غير المشروع في الحصول على تعويض[3].

غير أنّ قضاة المحكمة فسروا أحكام نظام روما الأساسي بطريقة مختلفة، على نحو يؤدي إلى وقف المتابعة بسبب انتهاك خطير من طرف الدول لحقوق المتهم في مجال التوقيف والوضع في الحبس المؤقت في انتظار التقديم إلى المحكمة[4]. وذلك على

---

[1]- T.P.I.Y., ch. app., Procureur c. Dragan Nikolic, IT-94-2-AR73, Décision relative à l'appel interlocutoire concernant la légalité de l'arrestation, 5 juin 2003, "…la solution consistant pour la juridiction saisie à se déclarer incompétente est, de manière générale, **disproportionnée**. Il convient donc de maintenir un juste **équilibre** entre les droits fondamentaux de l'accusé et l'intérêt primordiale de la communauté internationale qui s'attache à la poursuite de personne présumées responsable de violation graves du droit international humanitaire". (Nous soulignons) § 30. H. Ascensio, R. Maison, L'activité des juridictions pénales internationales (2003-2004), A.F.D.I., 2004, 434. 435.

[2]- CEDH, *X.* c. *République fédérale d'Allemagne*, Décision du 28 février 1977, "La nature exceptionnelle d'une procédure pénale qui porte sur des crimes commis au cours de la Seconde Guerre mondiale rends inapplicable, aux yeux de la Commission, les principes dégagés par la jurisprudence de la Commission et de la Cour européenne des droits de l'homme dans les affaires ayant trait à d'autres infractions". Cité in, J. Cazala, Est-il risqué pour les Etats de coopérer avec les juridictions internationales ? Réflexions sur les relations entre juridictions nationales, tribunaux pénaux internationaux et Cour européenne des droits de l'homme, Op. Cit., p. 730. T.P.I.Y., IT-95-13a-PT, Procureur c. *Mile Mrksic, Miroslav Radic, Veselin Sljivancanin, Slavko Dokmanovic*, Décision relative à la requête aux fins de mise en liberté déposé par l'accusé *Slavko Dokmanovic*, 22 octobre 1997, § 40 et § 78. H. Ascensio, R. Maison, L'activité des tribunaux pénaux internationaux (1995- 1997), A.F.D.I., 1997, p. 378.

[3]- أنظر نص المادة 85 من نظام روما الأساسي. للإشارة لم تتضمن أنظمة محكمتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا أي نص في هذا الاتجاه، غير أنّ ذلك لم يمنع المحكمتين من القضاء بالتعويض المالي في حالة إدانة المتهم الذي كان ضحية انتهاك حقوقه الأساسية، أو الحكم بتخفيف العقوبة في الحالة العكسية، شرط ثبوت مسؤولية المحكمة أو أحد أجهزتها عن الفعل غير المشروع، وذلك ما لم يبلغ انتهاك حقوق المتهم درجة من الجسامة تحول دون إجراء محاكمة عادلة، إذ يترتب على هذا الوضع انقضاء نهائي لإجراءات المتابعة (اجتهاد محكمة رواندا بوجه الخصوص). أنظر،

H. Ascensio, R. Maison, L'activité des juridictions pénales internationales (1999), A.F.D.I., 1999, 477. 480. Dans la même chronique, A.F.D.I., 2000, pp. 294. 396. E. Durand, T. Margueritte, Le droit au procès équitable devant les juridictions internationales pénales, Ob. N. U., 2/2009, pp. 138. 139.

[4]- C.P.I., (Situation en République démocratique du Congo), Procureur c. *Thomas Lubanga Dyilo,* ICC-01/04-01/06, arrêt du 14 décembre 2006 relatif à l'appel interjeté contre la décision du 3 octobre 2006 relative à l'exception d'incompétence de la Cour § 39. H. Ascensio, R. Maison et B. Cholé, L'activité des juridictions pénales internationales (2008-2009), Op. Cit., pp. 346. 347.

أساس المادة 3/21 من نظام روما الأساسي التي تنصّ على أنّ تفسير وتطبيق القانون الواجب التطبيق يجب أنْ يكون متفقا مع حقوق الإنسان المعترف بها دوليا[1].

2- عدم جواز التمسك بالحصانة القضائية الجزائية أمام طلبات التقديم الصادرة عن المحاكم الجزائية الدولية المؤقتة.

نظرا لاتساع نطاق الحصانة القضائية الجزائية التي يستفيد منها رؤساء الدول في القانون الدولي العرفي، فإنّ الجهات القضائية الأجنبية لا يسعها المبادرة بأي إجراء قضائي يتضمن في حد ذاته عنصر الإكراه. سواء كان ذلك بغرض المتابعة الجزائية، أو بغرض توقيفه تنفيذا لمذكرة قبض أو طلب تسليم صادر عن جهات قضائية أجنبية.

غير أنّ هذه المعاملة الجزائية المتميزة لا ترتب أي أثر قانوني عندما يكون رئيس دولة متهم أمام المحاكم الجزائية الدولية. إذ لا يجوز أنْ يدفع رئيس دولة أجنبي بحصانته القضائية الجزائية أمام الجهات القضائية الأجنبية، بغرض الحيلولة دون تنفيذ مذكرة قبض أو طلب تقديم صادر عن المحاكم الجزائية الدولية، لأنّ هذه الحصانة لا تسري إلا في إطار العلاقات القضائية ما بين الدولية.

لا يجوز للأشخاص موضوع طلب توقيف أو تقديم صادر عن محكمتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا التمسك بالحصانة القضائية الجزائية أو الحصانة التنفيذية اتجاه الجهات القضائية الأجنبية[2].

---

[1]- لا يزال الفقه غير متفق في شرح نطاق ومضمون هذه المادة. أنظر،

A. Cassese, D. Scalia et V. Thalmann, Les grands arrêts de droit international pénal, Op. Cit., pp. 75. 76.

[2]- Ainsi l'art. 16 de la loi néerlandaise dispose que :" Les personnes qui, conformément au Statut du Tribunal, ne peuvent pas se prévaloir de l'immunité de juridiction à l'égard dudit Tribunal, ne peuvent pas, aux fins de la présente Loi, se prévaloir de cette immunité à l'égard des tribunaux néerlandais et du caractère exécutoire de leurs décisions". J. K. Kleffner, Droit néerlandais, in A. Cassese et M. Delmas-Marty, "Crimes internationaux et juridictions internationales", Op. Cit., pp. 243. 245.

رغم أنّ غالبية التشريعات الوطنية في هذا المجال لم تتضمن إشارة صريحة إلى مثل هذا الحكم، إلا أنّها بالمقابل لم تتضمن نصّا خاصّا باستثناء الأشخاص ذوي المراتب السامية من إمكانية التقديم إلى المحكمة، وعليه وبمفهوم المخالفة لا يمكن لأي كان التمسك بالصفة الرسمية من أجل الوقوف دون تنفيذ الدول لطلبات التقديم الصادرة عن المحاكم الجنائية الدولية، وهذا ما يتبين من استعمال عبارة "أي شخص" (Toutes personnes). أنظر، م. 2 من قانون 508 المؤرخ في 24 جوان 1994 (النرويج) المتعلق بإدراج قرار مجلس الأمن رقم 808 ضمن القانون الوطني، م. 3 من التشريع الألماني، م. 3 من المرسوم الرئاسي في البوسنة والهرسك.

3- استبعاد قواعد التسليم التقليدية في إطار التعاون بين الدول والمحاكم الجزائية الدولية.

يختلف التعاون القضائي بين الدول والمحاكم الجزائية الدولية عن قواعد التعاون الجزائي بين الدول[1]. إذ يقوم هذا المجال الأخير على تنظيم اتفاقي لمجالات تبادل المساعدة القضائية المتبادلة بين الدول[2]، مع مراعاة مبادئ المساواة السيادية والمصلحة العليا للدولة.

في هذا الاتجاه أكدت غرفة استئناف محكمة يوغوسلافيا سابقا في قرار 29 ماي 1998 في قضية (Milan Kovacevic) على استقلالية قواعد التعاون بين الدول والمحاكم الجزائية الدولية وتميزها عن القواعد التقليدية التي تسري في مجال التعاون ما بين الدول[3]. بتأكيدها على أنّ العلاقات بين الدولة طالبة التسليم والدولة المطلوب منها التسليم ليس لها ما يعادلها عندما يتعلق الأمر بمحكمة جزائية دولية[4].

ثانيا: تكريس الالتزامات الدولية في مجال التعاون مع المحاكم الجزائية الدولية في التشريعات الداخلية.

بناءً على الالتزامات المفروضة على الدول بالتعاون القضائي الكامل وغير المشروط مع محكمتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا، أصدرت الكثير من الدول قوانين

---

[1]- A. M. La Roza, Juridictions pénales internationales La procédure et la preuve, Op. Cit., p. 88.

[2]- E. David, La responsabilité de l'Etat pour absence de coopération, in H. Ascencio, E. Decaux, et A. Pelet (dir.), "Droit international pénal", Op. Cit., pp. 129. 135. R. Zimmermann, La coopération judiciaire internationale en matière pénale, 3e éd., Bruylant Bruxelles, L.G.D.J., 2009, p. 5.

[3]- وذلك بمناسبة التصدي لمسألة مبدأ الخصوصية (Principe de spécialité) في القانون الدولي العرفي، والذي يقضي بأنّه لا يمكن للدولة طالبة التسليم محاكمة الشخص المسلم إليها عن وقائع جديدة لم يتضمنها طلب التسليم الأصلي. تجدر الإشارة إلـــى أنّ المادة 101 من نظام المحكمة الجزائية الدولية كرست صراحة مبدأ الخصوصية، بنصها على أنّه لا يجوز اتخاذ أي إجراءات ضد الشخص الذي يقدم إليها بسبب وقائع مختلفة عن الجرائم التي تم على أساسها التقديم.

[4]- T.P.I.Y., Ch. app., Procureur c. *Milan Kovacevic*, IT-97-24-AR73, arrêt du 29 mai 1998, "…S'il existe un tel principe du droit international coutumier, il est associé à l'institution de l'extradition entre les Etats et ne s'applique pas en ce qui concerne les opérations du Tribunal international (…) Les relations essentielles entre l'État requérant et l'État requis n'ont pas d'équivalent dans les accords concernant le Tribunal international". § 37. Voir, H. Ascensio, R. Maison, L'activité des tribunaux pénaux internationaux, A.F.D.I., vol. 44, 1998, pp 370. 411. p. 379. J. Cazala, Est-il risqué pour les Etats de coopérer avec les juridictions internationales ? Réflexions sur les relations entre juridictions nationales, tribunaux pénaux internationaux et Cour européenne des droits de l'homme, Op. Cit., p. 730. A. Buchet, Le transfert devant les juridictions internationales, in in H. Ascencio, E. Decaux, et A. Pellet (dir.), "Droit international pénal", Op. Cit., p. 975 et 979.

خاصة، من أجل ضمان مطابقة تشريعاتها الوطنية مع مضمون قرارات مجلس الأمن ذات الصلة[1].

في هذا الشأن أكدت معظم هذه التشريعات على خصوصية قواعد التعاون الدولي في تنفيذ طلبات المحاكم الجزائية الدولية وتميزها عن القواعد المألوفة في إطار التعاون ما بين الدول. ذلك بنصها على أنّ قواعد تبادل التعاون الجزائي المعتادة في العلاقات ما بين الدولية تطبق *(mutatis mutandis)* في مجال التعاون القضائي مع محكمتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا، ما لم تخالف أحكام القوانين التي تتضمن التعاون مع المحاكم الجزائية الدولية المختصة بملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية الأشد خطورة[2].

---

[1]- نظمت هذه القوانين نفس المسائل تقريبا، بما فيها على وجه الخصوص، الجهات الوطنية المختصة بتلقي طلبات المساعدة والتعاون القضائي الصادرة عن المحاكم الدولية (وزارة العدل، أو وزارة الشؤون الخارجية عادة)، الجهة القضائية المختصة بالفصل في طلبات التخلي (أعلى جهة قضائية عادة)، إجراءات تنفيذ طلبات التوقيف لغرض التقديم إلى المحاكم الدولية. أنظر على سبيل المثال، القانون البلجيكي المؤرخ في 22 مارس 1996 (م. 2، 5، 12 و13)، القانون 95-1 المؤرخ في 2 جانفي 1995 والقانون 96-432 المؤرخ في 22 ماي 1996 المتعلقين على التوالي بمحكمتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا (فرنسا) (م. 3، 9، 11)، القانون الدستوري (كرواتيا) المتضمن التعاون مع محكمة يوغوسلافيا سابقا (م. 3، 9، و13)، المرسوم الرئاسي (البوسنة والهرسك) المؤرخ في 6 افريل 1995 المتضمن تنفيذ طلبات التسليم الصادرة عن محكمة يوغوسلافيا سابقا (م. 3، 4، و9)، (اليونان) المؤرخ في 15 ديسمبر 1998 المتضمن الاعتراف والتعاون مع محكمتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا (م. 2، 5 و7)، التنظيم رقم 716 (1996) المتضمن التعاون بين المملكة المتحدة ومحكمة يوغوسلافيا سابقا، القرار الفدرالي (سويسرا) المؤرخ في 21 ديسمبر 1995 والمتعلق بالتعاون مع المحاكم الجنائية الدولية المختصة بمتابعة المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني (م. 3، 4، 9، 10، 11 و12). القانون السويدي الصادر في 1994 المتعلق بالمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا سابقا (م. 3،4 و5)، القانون العضوي (اسبانيا) المؤرخ في 1 جون 1994 المتضمن التعاون مع محكمة يوغوسلافيا سابقا (م. 1، 3 و6)، المرسوم رقم 544 المؤرخ في 28 ديسمبر 1993(ايطاليا) المتضمن التعاون مع محكمة يوغوسلافيا سابقا (م. 2، 3 و11). يمكن الإطلاع على جميع هذه التشريعات مترجمة من اللغات الأصلية إلى اللغة الفرنسية على موقع محكمة يوغوسلافيا سابقا. (Rubrique documentation de base)

[2]- أكد المنشور المؤرخ في 10 فيفري 1995 على أنّ القانون الفرنسي رقم 95-1 قد استلهم أحكامه من قانون التسليم الصادر سنة 1927، غير أنّ طبيعة المحاكم الجنائية الدولية باعتبارها محاكم غير وطنية، يترتب عليه عدة "آثار قانونية متميزة". أنظر أيضا، القرار الفدرالي السويسري (م. 2)، القانون السويدي (م. 6،7، و8)، القانون الألماني الصادر في 10 افريل 1995 المتعلق بالتعاون مع محكمة يوغوسلافيا سابقا (المادة 3)، القانون الهولندي المؤرخ في 21 افريل 1994 المتعلق بالتعاون مع محكمة يوغوسلافيا سابقا (م. 3/3)، القانون الاسباني (م. 2).

ومن بين مظاهر خصوصية التعاون الدولي مع المحاكم الجزائية الدولية، عدم اشتراط مبدأ التجريم المزدوج (قانون 22 مارس 1996 المعدل للقانون الفرنسي رقم 95-1)، منح السلطة القضائية صلاحية الفصل في طلبات التقديم، تقليص دور الجهات القضائية المختصة في مجال رقابة طلبات التقديم، واقتصارها على التأكد من عدم وجود خطأ ظاهر.

المطلب الثاني

التعاون بين الدول والمحاكم الجزائية المنشأة بموجب اتفاق ثنائي بين الدول المعنية ومنظمة الأمم المتحدة

تحقق الآلية الاتفاقية في خلق المحاكم الجزائية المختلطة مزايا قانونية وعملية عديدة مقارنة بالمحاكم الجزائية الدولية المنشأة بموجب قرار انفرادي صادر من مجلس الأمن[1]. أما في إطار التعاون الدولي بين الدول والمحاكم الجزائية المدولة، سرعان ما اتضح بأنّ التخلي على أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة سوف يفقد هذه المحاكم القوة القانونية التي تسمح لها بتوجيه طلبات التعاون والمساعدة القضائية إلى كافة الدول. خاصة تلك التي لا تعتبر طرفا في العملية الاتفاقية (الفرع الأول). الأمر الذي دفع بمجلس الأمن إلى "تصحيح" هذا الفراغ عن طريق العودة تدريجيا إلى تكريس منطق الفصل السابع في مجال التعاون القضائي الدولي (الفرع الثاني).

الفرع الأول

نقائص آلية القانون الدولي الاتفاقي في مجال التعاون القضائي بين الدول والمحاكم الجزائية المنشأة على أساس اتفاقي

يهدف اعتماد آلية القانون الدولي الاتفاقي في إنشاء بعض المحاكم الجزائية المختلطة إلى تجاوز بعض عيوب إنشاء محاكم جزائية دولية بناءً على قرار انفرادي صادر عن مجلس الأمن. لهذا الغرض اتجهت إرادة الأمم المتحدة إلى البحث عن سبل تقريب المحاكم الجزائية المختلطة من القضاء والقانون الوطني في الدول المعنية، على نحو يجعلها أكثر محاكم قضائية وطنية، لا تظهر العناصر الدولية فيها إلا في الدعم الدولي الذي تلقاه من طرف المنظمة.

هكذا لا يسمو اختصاص المحاكم الجزائية المختلطة التي تم إنشاؤها بمقتضى اتفاق ثنائي بين منظمة الأمم المتحدة والدولة التي وقعت فوق إقليمها الجرائم موضوع

[1]- من بين المزايا إشراك الدول التي وقعت على إقليمها الجرائم الدولية موضوع المتابعة في عملية استعادة وبناء السلم عن طريق محاكمة المسئولين عن ارتكاب هذه الجرائم، تقريب المحكمة الجزائية المختلطة من مكان وقوع الجرائم، بشكل يسهل الوصول إلى الأدلة المادية والشهود...الخ.

المتابعة[1]، على المحاكم الداخلية للدول الغير، بل لها فقط أولوية على القضاء الوطني في الدولة المعنية[2].

على هذا الأساس، لكلا من المحكمة الخاصة والمحاكم الوطنية في الدولة التي أنشأت فيها اختصاص قضائي مشترك[3]، مع أسبقية المحكمة الخاصة على المحاكم الوطنية في حالات استثنائية ومحدودة[4].

نتيجة لذلك، وطبقا لمبدأ الأثر النسبي للمعاهدات الدولية فإنّ آثار الاتفاقية المنشأة للمحاكم الجزائية المختلطة تخاطب فقط الدولة الثانية الطرف[5]. ولا تمتد مبدئيا إلى الدول غير الأطراف في الاتفاقية[6].

---

[1]- E. Lambert-Abdelgawad, Brèves réflexions sur les actes créateurs des tribunaux pénaux internationalisés, in H. Ascensio, E. Lambert-Abdelgawad, J. M. Sorel (dir.), Les juridictions pénales internationalisées (Cambodge, Kosovo, Sierra Leone, Timor Leste), Paris, S.L.C., 2006, pp 33. 36.

[2]- M. Itsouhou Mbadinga, Variations des rapports entre les juridictions pénales internationales et les juridictions nationales dans la répression des crimes internationaux, Op. Cit., p. 1240. E. Lambert-Abdelgawad, Quelques réflexions sur les actes créateurs des tribunaux pénaux internationalisés, in H. Ascensio, E. Lambert-Abdelgawad, J. M. Sorel (dir.), "Les juridictions pénales internationalisées" (Cambodge, Kosovo, Sierra Leone, Timor Leste), Op. Cit., p. 42.

[3]- أنظر نصّ الفقرة الأولى من المادة 8 من النظام الأساسي للمحكمة الخاصة لسيراليون، وكذلك الفقرة الأولى من المادة 4 من النظام الأساسي للمحكمة الخاصة بلبنان المنشأة بموجب اتفاق بين الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية في 6 فيفري 2007 عملا بقرار مجلس الأمن رقم 1464 المؤرخ في 29 مارس 2006.

H. Abtahi, S. Pellet, Tribunaux militaires, juridictions d'exception, et les juridictions pénales internationales, in E. Lambert Abdelgawad (dir.), "Juridictions militaires et tribunaux d'exception en mutation Perspectives comparées et internationales", éd. Archives contemporaines, Op. Cit., p. 637.

[4]- عملا بالفقرة الثانية من نصّ المادة 8 من النظام الأساسي للمحكمة الخاصة لسيراليون، يجوز للمحكمة في أي مرحلة من مراحل الدعوى أنْ تطلب رسميا إلى المحاكم الوطنية التنازل لها عن اختصاصها، كما يجوز لها عملا بنصّ الفقرة الثانية من المادة 9 أنْ تحاكم شخصا على الرغم من سبق محاكمته أمام المحاكم الوطنية، في حالة وجود عيب في تكييف الجريمة أو ثغرات في إجراءات المتابعة الوطنية، انظر كذلك الفقرة الثانية من المادة 5 من نظام محكمة لبنان الخاصة.

P. Pazartzis, Tribunaux pénaux internationalisés : une nouvelle approche de la justice pénale (inter)nationale, A.F.D.I., 2003, p. 658.

[5]- P. Tavernier, La coopération étatique : entre raison d'Etat et entraide juridictionnelle, in L . Burgorgue-Larsen (dir.), "La répression internationale du génocide rwandais", Op. Cit., p. 11. C. Laucci, Projet de tribunal spécial pour la Sierra Leone : vers une troisième génération de juridictions pénale internationales?, Ob. N. U., 9/2000, p. 215.

[6]- أنظر المادة 34 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات بين المنظمات الدولية والدول لعام 1986. في هذا الشأن تنص المادة 15 من الاتفاقية المبرمة بين الأمم المتحدة والجمهورية اللبنانية حول إنشاء المحكمة الخاصة في لبنان على أنّ الحكومة اللبنانية تستجيب دون تأخير لجميع طلبات وأوامر التعاون الصادرة عن المحكمة، لاسيما ما يتعلق منها بالبحث عن الأشخاص، القبض عليهم، وإحالتهم أمام المحكمة، وهذا ما يعني بمفهوم المخالفة بأنّ المحكمة لا يمكنها إصدار طلبات التعاون أو أوامر تقديم المساعدة إلى الدول الأجنبية، بما أنّ آثار هذه الاتفاقية الثنائية لا تمتد مبدئيا إلى الدول الغير.

بالنتيجة لا يجوز للمحاكم الجزائية المختلطة أنْ تتقدم إلى الدول الأجنبية بطلبات التنازل عن اختصاصها القضائي أو التعاون معها في توقيف أو نقل متهم أمامها[1].

ويرجع ذلك إلى كون هذه المحاكم ليست محكمة جزائية دولية بمفهوم محكمة يوغوسلافيا سابقا ومحكمة رواندا، ولا تتمتع مبدئيا بالسلطات التي يخولها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لهاتين المحكمتين[2]، بل لها فقط اختصاصات استثنائية متميزة عن المحاكم الوطنية في الدولة الطرف[3].

أمام هذا الوضع، تدخل مجلس الأمن على أساس الفصل السابع ميثاق الأمم المتحدة من أجل إعطاء القرارات الصادرة عن المحاكم الجزائية المختلطة القوة القانونية اللازمة في مجال التعاون القضائي الجزائي.

الفرع الثاني

الاستنجاد بأحكام الفصل السابع في مجال التعاون القضائي بين الدول والمحاكم الجزائية المنشأة على أساس اتفاقي

يتبين من تحليل بعض قرارات مجلس الأمن وجود اتجاه نحو تكريس امتداد آثار الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الأمم المتحدة والدول المعنية بالجرائم محل المتابعة إلى دول ليست أطرافا فيها. وذلك عبر فرض التزامات قانونية على الدول الأجنبية بالتعاون الكامل والامتثال للطلبات والأوامر الصادرة عن المحاكم الجزائية المختلطة[4]،

---

[1]- Rapport du S.G. sur l'établissement d'un Tribunal spécial pour la Sierra Leone, 4 octobre 2000, S/2000/915, "Le Tribunal spécial et les juridictions sierra léonaises ont une compétence concurrente, mais le Tribunal spécial a primauté sur elles (…) La primauté du Tribunal spécial, cependant, est limitée aux juridictions sierra-léonaises et ne s'étend pas à celles des États tiers. N'ayant pas le pouvoir d'affirmer sa primauté sur les juridictions nationales des États tiers s'agissant de crimes commis en Sierra Leone, il n'a pas non plus la faculté de demander à un État tiers quelconque de lui livrer un accusé, ni d'obtenir des autorités de cet État qu'elles donnent suite à une telle demande.", p. 3, § 10.

[2]- P. R. C. Romano, T. Boutruche, Tribunaux pénaux internationalisée : état des lieux d'une justice "hybride", R.G.D.I.P., 1/2003, p. 113.

[3]- W. A. Schabas, Le tribunal spécial pour le Liban fait-il partie de la catégorie de "certaines juridictions pénales internationales" ?, R.Q.D.I., 2007, pp 119. 132. A. M. La Rosa, Contribution des tribunaux internationalisés au droit commun du procés pénal international : Le cas du Tribunal spécial pour la Sierra Leone, in H. Ascensio, E. Lambert-Abdelgawad, J. M. Sorel (dir.), "Les juridictions pénales internationalisées" (Cambodge, Kosovo, Sierra Leone, Timor Leste), Op. Cit., pp. 183. 184.

[4]- M. Itsouhou Mbadinga, Variations des rapports entre les juridictions pénales internationales et les juridictions nationales dans la répression des crimes internationaux, Op. Cit., p. 1226. C. Denis, Le Tribunal spécial pour la Sierra Leone. Quelques observations, R.B.D.I., 1/2001, p. 242.

وذلك استنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بطريقة تقرب هذه المحاكم أكثر فأكثر إلى طائفة المحاكم الجزائية الدولية المدعمة بأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (محكمتي يوغوسلافيا سابقا ورواندا).

بدأت ملامح هذا الاتجاه تتضح تدريجيا منذ صدور قرار مجلس الأمن رقم 1470 المؤرخ في 28 مارس 2003، الذي حث بموجبه مجلس الأمن جميع الدول على إبداء التعاون مع المحكمة الخاصة في سيراليون[1]. مع أن مجلس الأمن لم يشر في ذات القرار إلى أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

بعد ذلك، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1595 المؤرخ في 7 أفريل 2005 الذي طالب فيه من جميع الدول أنْ تتعاون تعاونا تاما مع لجنة التحقيق الدولية في عملية التفجير الإرهابي الذي أودى بحياة رئيس الوزراء اللبناني السابق "رفيق الحريري" بتاريخ 14 فيفري 2005. مع أننا نلاحظ أيضا في هذا القرار غياب أي إشارة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[2].

اتضح هذا الاتجاه بصورة واضحة بعد ذلك بصدور القرار رقم 1636 المؤرخ في 31 أكتوبر 2005. أكد بموجبه مجلس الأمن، **متصرفا وفقا للفصل السابع**، على أنّه يقع على جميع الدول التعاون مع الحكومة اللبنانية ولجنة التحقيق الدولية فيما يتصل بأعمال التحقيق والإجراءات الجزائية، بما فيها على وجه التحديد سوريا[3]. إذ يقع على سوريا أنْ تتعاون مع اللجنة تعاونا كاملا وغير مشروط، تحت طائلة الانتهاك الخطير للالتزامات الدولية[4]. وكذلك القرار رقم 1680 المؤرخ في 17 ماي 2006[5]، والقرار

---

[1]- قرار مجلس الأمن رقم 1470 المؤرخ في 28 مارس 2003 (ف. 11).

[2]- قرار مجلس الأمن رقم 1595 المؤرخ في 7 افريل 2005 (ف. 7).

[3]- توصلت لجنة التحقيق الدولية في تقرير أحالته إلى مجلس الأمن إلى تورط كبار المسؤولين في الدولة اللبنانية والسورية في هذه الجريمة الإرهابية، لذلك قرر مجلس الأمن توسيع صلاحيات اللجنة بأنّ يكون لها سلطة إجراء المقابلات مع المسؤولين السوريين متى رأت مصلحة في ذلك. من بين المسؤولين الذين رأت اللجنة أنّ لهم صلة بالتحقيق وأصرت على مقابلتهم وسماع شهادتهم الرئيس السوري "بشار الأسد" (تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة (Commission Detleve Mehlis) المؤرخ في 20 أكتوبر 2005، ف. 25. 26، ص. 18). غير أنّ السلطات السورية ردت على هذا الطلب بالرفض القاطع مؤكدة بأنّه يمكن للجنة مقابلة جميع المسؤولين السوريين، باستثناء رئيس الدولة.

[4]- القرار رقم 1636 المؤرخ في 31 أكتوبر 2005 (إ. 8، 14)، (ف. 11).

[5]- القرار رقم 1680 المؤرخ في 17 ماي 2006 (ف. 3).

رقم 1757 المؤرخ في 30 ماي 2007، أكد فيهما مجلس الأمن إصراره على دعم ملاحقة مرتكبي الجرائم الإرهابية موضوع الاختصاص المادي للمحكمة الخاصة في لبنان[1].

في نفس الاتجاه أصدر مجلس الأمن القرار 1688 المؤرخ في 16 جوان 2006. عبر فيه عن عزمه على وضع حد للإفلات من العقاب، وتقديره للجهود الدولية المبذولة من أجل ضمان متابعة ومحاكمة الرئيس الليبيري (Charles Taylor) أمام المحكمة الخاصة في سيراليون. لاسيما قرار الرئيسة النيجيرية بتيسير نقله إلى المحكمة، وقرار الحكومة الهولندية بتقديم كل التسهيلات اللازمة لإجراء المحاكمة.

هكذا طلب مجلس الأمن، متصرفا **بموجب الفصل السابع من الميثاق**، إلى جميع الدول أنْ تتعاون لضمان مثول الرئيس الليبيري من أجل ضمان محاكمته أمام المحكمة الخاصة المنعقدة لهذا الغرض في هولندا، والاستجابة لطلبات المحكمة فيما يتعلق بالأدلة والشهود. كما قرر أيضا أنْ توفر هولندا جميع التسهيلات التي تسمح بتنفيذ قرار المحكمة بإجراء المحاكمة في هولندا، وذلك طبقا لنفس الإجراءات والشروط المطبقة في محكمة يوغوسلافيا سابقا[2].

في ذات السياق أكد الأمين العام للأمم المتحدة أيضا على الاتجاه الرامي إلى إلزام وإشراك الدول غير الأطراف في اتفاقية إنشاء محكمة لبنان الخاصة، على أساس السلطات التي يخولها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، مؤكدا على أنّ "إنشاء محكمة دولية عن طريق اتفاقية بين الأمم المتحدة والبلد المهتم اهتماما مباشرا بإنشاء المحكمة "**لا يستبعد الحاجة إلى اتخاذ مجلس الأمن تدابير مكملة تكفل فعالية المحكمة والتعاون معها**"[3].

---

[1]- القرار رقم 1757 المؤرخ في 30 ماي 2007.

[2]- القرار 1688 المؤرخ في 16 جوان 2006 (إ. 4، 5 و6)، (ف. 4، 8).

[3]- أنظر في هذا الشأن تقرير الأمين العام المؤرخ في 26 مارس 2006 عملا بالفقرة 6 من قرار مجلس الأمن 1644 المؤرخ في 15 ديسمبر 2005، (ف. 6).

هذا ويرى البعض بأنّ المحكمة الجزائية الخاصة في لبنان لم تنشأ في حقيقة الأمر بناءً على اتفاق 6 فيفري 2007 بين الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية عملا بقرار مجلس الأمن 1664 المؤرخ في 29 مارس 2006، بل على أساس قرار مجلس الأمن رقم 1757 (2007) [1].

يرجع ذلك في نظر هذا الموقف إلى أنّ الاتفاقية المبرمة بين الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة واجهت استحالة دستورية حالت دون المصادقة عليها ودخولها حيز التنفيذ على المستوى الوطني. الشيء الذي دفع مجلس الأمن إلى إهمال المسار الاتفاقي واللجوء إلى "**فرض**" وجود المحكمة عن طريق الصلاحيات التي يخوله إياه الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. متجاهلا الخلاف الدستوري بين الوزير الأول ورئيس الدولة حول من لديه صلاحية الالتزام دوليا باسم الدولة، وكذلك مدى صحة رضا الدولة اللبنانية. وعليه ظاهريا تقوم هذه المحكمة على أساس اتفاقي، إمّا قانونيا فتستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. والدليل على ذلك أنّ مجلس الأمن اعترف في ذات القرار من جهة أولى بوجود **عقبات حقيقية** تعترض إنشاء المحكمة عن طريق العملية الدستورية[2]، وأكد من جهة ثانية على أنّه يتصرف بموجب **الفصل السابع** من ميثاق الأمم المتحدة[3].

هكذا يتبين بأنّ درجة التعاون بين الدول والمحاكم الجزائية الدولية أو المدولة تختلف باختلاف الأساس القانوني المنشأ لهذه المحاكم، فما هو الوضع بالنسبة إلى المحكمة الجزائية الدولية الدائمة؟

---

[1]- M. Ghantous, La valeur internationale de la Constitution à la lumière de la Résolution 1757 (2007) créant le tribunal spécial pour le Liban (TSL), J.D.I., 1/2010, pp. 35. 74. pp. 45. 46. & p. 72. A. Lelarge, Le tribunal spécial pour le Liban, A.F.D.I., 2007, pp. 397. 428. Y. Daudet, L'attentat terroriste contre Rafik Hariri et la création du tribunal spécial pour le Liban, in "Le procès international", Op. Cit., pp. 62. 63.

[2]- القرار رقم 1757 المؤرخ في 30 ماي 2007 (إ. 10).

[3]- القرار رقم 1757 المؤرخ في 30 ماي 2007 (ف. 1).

المبحث الثاني

التعاون القضائي بين الجهات القضائية الداخلية والمحكمة الجزائية الدولية في مجال متابعة رئيس الدولة عن الجرائم الدولية

تعتبر المحاكم الجزائية الدولية المؤقتة أجهزة قضائية فوق وطنية تتمتع بأولوية في متابعة الأشخاص المتهمين بالجرائم المشار إليها في أنظمتها الأساسية. نتيجة لذلك لا تعتمد مبدئيا في ممارسة اختصاصاتها القضائية على مساهمة وتعاون المحاكم الوطنية للدول التي أنشأت فيها، أنْ كانت لا تزال قائمة، بقدر ما تعتمد على تعاون السلطات القضائية الأجنبية. أما في إطار المحكمة الجزائية الدولية، باعتبارها جهازا قضائيا مكملا لنشاط المحاكم الوطنية، فإنّها تعتمد في ممارسة اختصاصاتها القضائية على مساهمة فعلية من طرف الجهات القضائية الوطنية والأجنبية على حد سواء، منذ بداية المراحل الأولى للتحقيق إلى غاية تنفيذ أحكام الإدانة الصادرة عنها.

غير أنّ تنفيذ طلبات التوقيف والتقديم الصادرة عن المحكمة الجزائية الدولية من طرف الجهات القضائية الوطنية، يتطلب من ناحية أولى اتخاذ إجراءات دستورية وقانونية ملائمة من أجل تجسيد تعاون الجهات القضائية الوطنية. خاصة عندما تتعلق طلبات المحكمة برئيس الدولة أو أي مسئول حكومي يتمتع مبدئيا بحصانات وامتيازات قضائية وإجرائية بموجب قواعد القانون الدستوري (المطلب الأول).

أما التعاون بين الجهات القضائية الأجنبية والمحكمة الجزائية الدولية، فإنّه لا يزال تطغى عليه اعتبارات المساواة السيادية بين الدول والحفاظ على استقرار العلاقات الدولية السلمية. إذْ غالبا ما تجد السلطات الأجنبية نفسها أمام مطلبين متعارضين هما: من جهة أولى التعاون الدولي في مجال محاكمة أو تسليم رئيس دولة أجنبي متهم بارتكاب جرائم دولية. من جهة ثانية مراعاة قاعدة الحصانة القضائية الجزائية التي تحمي رئيس الدولة الأجنبي من أي إجراء قضائي (المطلب الثاني).

المطلب الأول

موقف الجهات القضائية الوطنية من طلبات التعاون القضائي الصادرة عن المحكمة الجزائية الدولية

يفرض مبدأ الاختصاص القضائي التكاملي واجبا قانونيا إضافيا على عاتق الدول بالتعاون التام مع المحكمة الجزائية الدولية، وذلك في حالة عدم قدرتها أو عدم رغبتها ممارسة اختصاصها الأصلي في المتابعة[1].

لهذا الغرض يجب على الدول أنْ تضع النصوص الدستورية والقانونية الداخلية اللازمة التي تسمح لها الامتثال لطلبات التعاون والمساعدة القضائية الصادرة عن المحكمة الجزائية الدولية، على غرار طلبات تقديم المتهمين بالجرائم التي تدخل ضمن نطاق اختصاصها المادي[2].

تعود ظهور بعض العراقيل الدستورية أمام المصادقة على اتفاقية روما المنشأة المحكمة الجزائية الدولية إلى مفاوضات روما. وقد اكتفى المتفاوضون في معالجة البعض منها، على غرار مسألة التعارض المحتمل بين طلبات التقديم الصادرة عن المحكمة وقاعدة حظر تسليم الرعايا المنصوص عليها ضمن نصوص القانون الداخلي (الفرع الأول).

ومع ذلك، نظرا إلى نظام الحصانات والامتيازات الإجرائية والقضائية التي يستفيد منها رئيس دولة بموجب القواعد الدستورية، فان التمييز بين التسليم والتقديم غير كاف وحده من أجل تقديم رئيس دولة من طرف السلطات الوطنية إلى المحكمة الجزائية الدولية (الفرع الثاني).

---

[1] H. D. Bosly, La coopération judicaire avec la Cour pénale internationale, in Mélanges J. Van Compernolle, Bruylany Bruxelles, 2004, p. 14.

[2]- S. Koller, La Cour pénale internationale, Ses ambitions, ses faiblesses, nos espérances, Études, t. 398, 2003/1, pp. 33. 42. p. 40. M. Gallié, Crimes internationaux et statut pénal du chef de l'Etat français, Op. Cit., p. 6.

الفرع الأول

عدم كفاية الحلول الدستورية والقانونية المعتمدة في تكريس تعاون الجهات القضائية الوطنية مع المحكمة الجزائية الدولية

بموجب أحكام نظام المحكمة الجزائية الدولية لا يجوز لأي دولة التمسك بمبدأ حظر تسليم الرعايا من أجل التنصل من طلبات تقديم المتهمين أمامها (أولا). ومع ذلك لجأت بعض الدول إلى إنهاء التعارض بين طلبات المحكمة الجزائية الدولية وقواعد القانون الداخلي. وذلك عن طريق استحداث حكم دستوري خاص يتضمن النص على إمكانية الاستجابة إلى طلبات تقديم الرعايا المتهمين أمام المحكمة (ثانيا).

أولا: التمييز بين التسليم والتقديم في مجال التعاون بين الدول والمحكمة الجزائية الدولية.

عملا بمبدأ مستقر في القانون الدولي يقضي بأنّ الدول تملك حرية مطلقة في رفض أو قبول تسليم مواطنيها إلى الدول الأجنبية[1]، كرست الأنظمة القانونية الداخلية مبدأ حظر تسليم الرعايا المطلوبين من طرف حكومة أجنبية، عن طريق قاعدة دستورية[2] أو تشريعية[3].

أمام هذا الوضع ارتقب المتفاوضون في مؤتمر روما احتمال التعارض بين أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية والقواعد الدستورية. وذلك في إطار الالتزام الدولي الذي وضعته أحكام نظام روما على عاتق الدول بالامتثال التام لطلبات المحكمة

---

[1]- M. Poutiers, L'extradition des auteurs d'infractions internationales, in H. Ascencio, E. Decaux, et A. Pellet, "Droit international pénal", Op. Cit., p. 943. I.D.I., Rés. Nouveaux problèmes en matière d'extradition, Session de Cambridge, 1 septembre 1983, art. 7.

[2]- ومن أمثلة ذلك، دستور كل من ألمانيا (م.1/16)، كرواتيا (م. 36)، جورجيا (م. 13)، المجر (م. 69)، لتوانيا (م. 13)، بولونيا (م. 55)، روسيا (م. 61)، سلوفينيا (م.47)، فلندا (م. 9)، ايطاليا (م. 26)، كوستا ريكا (م. 32)، الإكوادور (م. 25)، الهندوراس (م. 102)، سويسرا (م.)/ مولدافيا (م. 2/18)...الخ.

[3]- قد تكون هذه القاعدة تشريعية، على غرار نص المادة 1/698 من تقنين الإجراءات الجزائية الجزائرية التي تنصّ على أنّه: " لا يقبل التسليم (...) إذا كان الشخص المطلوب تسليمه جزائري الجنسية..."

الجزائية الدولية المتصلة بممارسة اختصاصاتها على غرار طلبات القبض والتقديم[1]. وهذا ما يبدو متناقضا مع قاعدة حظر تسليم الرعايا المستقرة في الأنظمة القانونية الداخلية.

وقد تم حل هذا التعارض عن طريق نص المادة 102 من النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية التي تنص على أنّه : " لأغراض هذا النظام الأساسي: أ- يعني "**التقديم**" نقل دولة ما شخصا إلى المحكمة عملا بهذا النظام الأساسي، ب- يعني "**التسليم**" نقل دولة ما شخصا إلى دولة أخرى بموجب معاهدة أو اتفاقية أو تشريع وطني ".

هكذا يجب التمييز إذا من جهة أولى بين "**التسليم**" (Extradition) باعتباره آلية من آليات التعاون القضائي المتبادل ما بين الدول (Entraide judiciaire)، عملا بمعاهدات أو اتفاقيات دولية أو أحكام التشريع الوطني[2]. وبين "**التقديم**" (Remise) من جهة ثانية باعتباره وسيلة قانونية من أجل التعاون بين الدول والمحكمة الجزائية الدولية[3]، في إحالة شخص مطلوب أمامها، عملا بأحكام النظام الأساسي للمحكمة[4].

---

[1]- أنظر المواد 86، 1/87، و1/89. تلتزم الدول الأطراف في نظام روما بالتعاون مع المحكمة الجزائية الدولية على أساس القانوني الدولي الاتفاقي، في هذا الاتجاه، في إطار ممارسة المحكمة الجزائية الدولية لاختصاصاتها القضائية، يجوز لها تقديم طلبات التعاون والمساعدة إلى الدول الأطراف، وتلتزم هذه الأخيرة بالتعاون التام معها (م. 86). كما ارتقب نظام روما الأساسي مرونة في التعامل مع الدول غير الأطراف، إذ يمكن أنْ تلتزم الدول غير الأطراف في نظام روما بالتعاون مع المحكمة على أساس إرادي، إذ يمكن للمحكمة ممارسة اختصاصها اتجاه الدول غير الأطراف فيها، متى أعلنت عن قبولها لاختصاص المحكمة (م. 2/12 و3)، وتلتزم هذه الأخيرة بالتعاون معها دون أي تأخير أو استثناء، عملا بأحكام النظام الأساسي للمحكمة. ويمكن أنْ تلتزم الدول غير الأطراف بالتعاون مع المحكمة الجزائية الدولية على أساس قرارات مجلس الأمن، وذلك عندما يكون مجلس الأمن هو من أحال القضية إلى المحكمة الجزائية الدولية (م. 13/ج)، أو بناءً على دعوة من المحكمة الجزائية الدولية، ويتم تنظيم عملية التعاون هذه على أساس ترتيب خاص أو اتفاق بين المحكمة والدولة المعنية، أو أي وسيلة أخرى يراها الطرفان مناسبة (م. 5/87). غير أنّه بالرجوع إلى نص الفقرة الأولى من المادة 89، لا تكون طلبات إلقاء القبض والتقديم الصادرة عن المحكمة الجزائية الدولية نافذة إلا في مواجهة الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، وهذا ما يتعارض مع ما جاء في نص الفقرة 3 من المادة 12 من ذات النظام التي تنصّ على واجب الدول غير الأعضاء التي قبلت اختصاص المحكمة بالتعاون التام وبدون استثناء معها، كما يتعارض أيضا مع ما قد تلتزم به الدول غير الأطراف اتجاه المحكمة الجزائية الدولية على أساس المادة 5/87.

[2]- H. Accioly, Traité de droit international public, Op. Cit., p. 236.

[3]- Ch. Bessiouni, Note explicative sur le Statut de la Cour pénale internationale, R.I.D.P., 1-2/2000, p. 32. "La CPI n'est ni une partie des systèmes nationaux de justice pénale ni une extension de ceux-ci. Elle est une extension de la compétence pénale nationale créée par traité et mise en œuvre par le droit interne des Etats". E. Lambert-Abdelgawad, Cour pénale internationale et adaptations constitutionnelles comparées, Op. Cit., pp. 547. 548. P. Tavernier, Comment surmonter les obstacles constitutionnels à la ratification du Statut de Rome de la Cour pénale internationale, Op. Cit., p. 553.

[4]- يعود استعمال عبارة "**تقديم** المتهمين إلى المحكمة" إلى مشروع لجنة القانون الدولي المتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية (م. 63).=

يترتب على هذا النص التوفيقي بين سيادة الدول ومقتضيات العدالة الجزائية الدولية[1]، عدة نتائج جوهرية هي:

– لا تدخل أحكام التعاون القضائي في إطار المحكمة الجزائية الدولية أصلا في أي تنازع مع قاعدة حظر تسليم الرعايا التي تبقى سارية وترتب كامل آثارها القانونية في إطار العلاقات ما بين الدولية[2]. وبالنتيجة يجوز لأي دولة رفض تسليم رعاياها إلى دول أجنبية، ولو كان الغرض من الطلب هو متابعتهم عن جريمة من الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجزائية الدولية. أما في علاقتها مع المحكمة الجزائية الدولية، فإنّ التقديم ما هو إلا تنازل من طرف دولة لصالح هيئة قضائية دولية أنشأتها عن الطريق الاتفاقي وفوضتها ممارسة هذا الاختصاص[3].

– على أساس سمو القانون الدولي على أحكام القانون الداخلي، ما فيها قواعد القانون الدستوري[4]، لا يجوز لأي دولة طرف الاحتجاج بأحكام قانونها الداخلي من أجل التنصل من التزاماتها الدولية في مجال التعاون مع المحكمة الجزائية الدولية. لأنّ قاعدة حظر تسليم الرعايا ترتب آثارها القانونية في العلاقات ما بين الدول، ولا تمس بواجب الامتثال لطلبات التقديم الصادرة عن المحكمة الجزائية الدولية، إذ لا يمكن التمسك بنص دستوري من أجل التنصل من الالتزامات الدولية[5].

= A.C.D.I., 1994, vol. II, 2e partie, Rapport de la Commission à l'assemblée générale sur les travaux de sa quarante-cinquième session (3 mai-23 juillet 1993), Rapport du Groupe de travail sur un projet de Statut pour une Cour criminelle internationale, pp. 134. 135.

[1]- A. Buchet, Le transfert devant les juridictions internationales, in H. Ascencio, E. Decaux, et A. Pellet, "Droit international pénal", Op. Cit., p. 1053.

[2]- C.E.D.H., *Naletilic* c. Croatie, Décision sur la recevabilité, 4 mai 2000, "Le transfert d'un accusé à un Tribunal pénal international ne peut être assimilé à une procédure d'extradition ".

[3]- R. Roth et J. Yvan, droit suisse, in A. Cassese, M. Delmas-Marty (dir.), "Juridictions nationales et crimes internationaux", "La Cour n'est que l'émanation des Etats parties, elle n'est pas un partenaire souverain et indépendant…En quelques sorte, en remettant un accusé à la Cour, l'Etat partie entre dans une transaction avec lui-même ou pour le moins, avec un organe délégataire". Op. Cit., p. 295.

[4]- S. Glaser, Droit international pénal conventionnel, Bruxelles, 1970, p. 171.

[5]- Déclaration du Juge A. Cassese (Président du T.P.I.Y.), présentation à l'Assemblée générale du troisième Rapport annuel du Tribunal, 19 novembre 1996, doc. off. AG/A/51/PV. 59 : "(…) Cet argument (interdiction d'extradition des citoyens) est absolument fallacieux (…) d'après un principe universellement reconnu de droit international, les Etats ne peuvent arguer que leurs législations nationales, y compris leur Constitutions, les empêche d'observer leurs obligations internationales". (Rajout mis par nous même).

– نظرا إلى الضمانات الإجرائية والقضائية التي توفرها المحاكم الجزائية الدولية، لا يمكن التمسك بحجج غياب ضمانات النزاهة والاستقلال التي تستند إليها عادة قاعدة حظر تسليم الرعايا إلى السلطات الأجنبية[1].

هذا واتجهت غالبية المحاكم الدستورية إلى أن قاعدة حظر التسليم الدستورية لا تتعارض مع طلبات التقديم الصادرة عن المحكمة الجزائية الدولية[2]، وهذا راجع إلى عدة أسباب عديدة يمكن أن نلخصها كالآتي:

- قاعدة حظر تسليم الرعايا هي ضمانة دستورية لا تتناقض مع تطورات القانون الدولي في مجال حماية حقوق الإنسان الأساسية. ولا يجب أنْ تعرقل نظام التعاون بين الدول والمحكمة الجزائية الدولية[3].

- تهدف قاعدة حظر التسليم الدستورية إلى ضمان عدم تسليم الوطنيين إلى القضاء الأجنبي. وبما أنّ المحكمة الجزائية الدولية ليست محكمة أجنبية، بل هي محكمة فوق وطنية أنشأتها الدول وفق مبدأ الرضائية[4]، فإنّ هذه القاعدة لا تسري في مواجهتها[5].

---

[1]- A. Cassese, Y'a-t-il un conflit insurmontable entre souveraineté des Etats et justice pénale internationale ?, in A. Cassese, M. Delmas-Marty (dir.), "Crimes internationaux et juridictions internationales", Op. Cit., p. 15. M. Verpeaux, Evolution de la société internationale et Etat de droit, in "Droit constitutionnel et mutations de la société internationale", Op. Cit., p. 304.

وفي نفس المعنى، أكد القاضي (Sir Ninian Stephen) في رأي انفرادي على ضرورة التمييز بشأن تطبيق ضمانات المحاكمة العادلة، بين الإجراءات القضائية الداخلية والإجراءات الجزائية الدولية.

T.P.I.Y., Ch. app., Procureur c. *Dusko Tadic*, IT-94-1-AR72, exception préjudicielle d'incompétence, arrêt du 2 octobre 1995.

[2]- H.R.W., Groupe de travail, Considérations sur la compatibilité du Statut de Rome avec certains principes constitutionnels, Op. Cit., pp. 15. 16.

[3]- Cour suprême du Costa Rica, Avis du 1 novembre 2000. C.IC.R., Services consultatifs en droit international humanitaire, Op. Cit., p. 9.

[4]- Cour suprême de justice du Honduras, Avis du 24 janvier 2002. C.IC.R., Services consultatifs en droit international humanitaire, Op. Cit., p. 15.

[5]- Cour constitutionnelle de l'Equateur, Arrêt du 6 mars 2001. C.IC.R, Services consultatifs en droit international humanitaire, Op. Cit., p. 11. Dans le même sens, Conseil fédéral suisse, Message relatif au Statut de Rome de la Cour pénale internationale, à la loi fédérale sur la coopération avec la Cour pénale internationale ainsi qu'à une révision du droit pénal, 15 novembre 2000, "…Alors que, dans le cas de *l'extradition*, un citoyen d'un Etat souverain est livré à l'autorité pénale d'un autre Etat souverain sur les procédures duquel il n'a aucune influence, il s'agit, dans le cas de la *remise*, de confier un citoyen à un organe international indépendant et impartial dont l'Etat Partie requis, qui a participé à sa création et à son aménagement, assume aussi les responsabilités", p. 452. Déclarations de l'Italie, Norvège, Pologne, Slovaquie, et la Slovénie, in Commission Venise, premier Rapport précité, p. 6. Cour constitutionnelle de Moldova, Décision du 2 octobre 2007. Commission Venise, deuxième Rapport précité, p. 6.

- لما كانت الغاية الأساسية من تقرير قاعدة حظر التسليم هو ضمان شروط المحاكمة العادلة والنزيهة للرعايا، فإنّ نظام المحكمة الجزائية الدولية كفل بشكل كاف هذه الغاية. مما يجعل تقديم الرعايا إلى المحكمة لا يتناقض مع قاعدة حظر التسليم[1].

- قاعدة حظر تسليم الرعايا ليست مطلقة، بل تحيل صراحة إلى الاستثناءات المرتقبة في الاتفاقيات الدولية[2]، وعلى الأكثر تتضمن استثناء الجرائم الدولية الأشد خطورة ضمنيا من نطاق تطبيقها[3].

ثانيا: إدراج نص دستوري متميز في مجال التعاون بين الدول والمحكمة الجزائية الدولية.

من ناحية نظرية بحتة، يبدو أنّ نص المادة 102 السالفة الذكر كافي من أجل إزالة شبهة وجود تعارض بين قاعدة حظر التسليم الدستورية وطلبات المحكمة الجزائية الدولية بتقديم الأشخاص المتهمين أمامها.

ومع ذلك بادرت بعض الدول بإجراء تعديلات دستورية تدريجية لأحكام الدستور التي ترى بأنّها تتعارض وأحكام نظام روما. على غرار ألمانيا التي قامت بإجراء تعديل نصّ المادة 2/16 من الدستور الفدرالي بموجب قانون 29 نوفمبر 2000، من أجل السماح بتسليم رعاياها إلى دول أخرى من دول الاتحاد الأوربي، أو إلى محكمة جزائية دولية[4].

---

[1]- Cour constitutionnelle de l'Ukraine, Avis du 11 juillet 2001. C.IC.R, Services consultatifs en droit international humanitaire, Op. Cit., p. 14.

[2]- للإشارة فإنّ المادة 27 من دستور "**غواتيمالا**" تنص على أنّ قاعدة حظر التسليم إلى السلطات الأجنبية ترد عليها استثناءات، إمّا عن طريق الاتفاقيات الدولية، أو في مجال الجرائم ضد الإنسانية وجرائم القانون الدولي.

[3]- Cour constitutionnelle de Guatemala, Avis consultatif du 25 mars 2002. C.IC.R, Services consultatifs en droit international humanitaire, Op. Cit., p. 18.

[4]- Art. 16/2 de la loi fondamentale en Allemagne dispose : "Une disposition dérogeant à cette règle peut être adoptée par la voie législative pour une extradition vers un pays de l'Union européenne ou vers une juridiction internationale sous réserve du respect des principes de l'Etat de droit". R. Roth, Y. Jeanneret, droit allemand, in A. Cassese, M. Delmas-Marty (dir.), "Juridictions nationales et crimes internationaux", Op. Cit., p. 16.

كانت النمسا السباقة إلى تكريس مبدأ التمييز بين التسليم في إطار التعاون القضائي الجزائي مابين الدول، والتقديم إلى محكمة جزائية دولية، وذلك بموجب القانون الدستوري المؤرخ في 13 جوان 1996 المتعلق بالتعاون مع المحاكم الجزائية الدولية المؤقتة لكل من يوغوسلافيا سابقا ورواندا.

E. Lambert-Abdelgawad, Cour pénale internationale et adaptations constitutionnelles comparées, Op. Cit., p. 559.

في ذات الاتجاه، اعتمدت فلنداه طريقة استثنائية في إزالة التعارض بين طلبات المحكمة الجزائية الدولية وقاعدة حظر التسليم الدستورية. وذلك باعتماد نص قانوني متميز ذات قيمة دستورية بموجب القانون رقم 2000/1284 (تم اعتماده عن طريق أغلبية برلمانية موصوفة)[1]، عوض إجراء تعديل دستوري. ويسمح هذا النص الاستثنائي (Loi de dérogation) بإحالة المتهمين المطلوب تسليمهم إلى المحكمة الجزائية الدولية، رغم وجود نص المادة 9 من الدستور الذي يحظر تسليم الرعايا[2].

يؤدي التمييز بين "**التسليم**" و"**التقديم**" إلى إنهاء أي تنازع محتمل بين القواعد الدستورية وأحكام النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية، عندما يتعلق طلب المحكمة بالأفراد العاديين، وذلك دون اللجوء إلى تعديل قاعدة حظر التسليم الدستورية.

على هذا الأساس لا نرى أهمية الغوص في تعديلات تدريجية لأحكام الدستور. ويرجع ذلك من جهة أولى إلى أنّ قاعدة حظر التسليم قاعدة تقليدية مستقرة في القانون الجزائي الدولي مفادها منع تسليم الدولة مواطنيها إلى حكومة أجنبية. ولا تمتد إلى المحاكم الجزائية الدولية الحديثة النشأة في النظام القانوني الدولي، فمهما كانت مطلقة في صياغتها، فإنّها ليست مطلقة في مضمونها. ومن جهة ثانية، فإنّ مبدأ التمييز بين "**التسليم**" و"**التقديم**" في إطار المحكمة الجزائية الدولية يعلوا على مبدأ حظر تسليم الرعايا، بما أنّ المحكمة ليست محكمة أجنبية، بل هي جهاز قضائي دولي أنشأته الدول وفق مبدأ الرضائية. مما يلزم الدول بتنفيذ التزاماتها الدولية طبقا لمبدأ حسن النية[3].

غير أنّه عندما يتعلق طلب التسليم الصادر عن المحكمة الجزائية الدولية برئيس دولة أو حكومة يتمتع بحصانات وامتيازات دستورية، فإنّ التمييز الذي كرسته المادة 102 السالفة الذكر غير كاف من أجل تقديم رئيس الدولة المطلوب أمام المحكمة الجزائية الدولية.

---

[1]- اعتمدت دساتير الدول مواقف مختلفة إزاء مسألة التعارض بين أحكام القانون الدولي وقواعد القانون الدستوري، إذ اشترطت البعض منها في هذه الحالة تعديل دستوري من أجل دخول أحكام القانون الدولي في النظام القانوني الداخلي (فرنسا، م. 54)، أما البعض الآخر منها فإنّها اعتمدت طريقة الأغلبية الموصوفة، أي إبقاء النص الدستوري المتعارض مع القانون الدولي، وتبني النص القانوني الدولي عن طريق أغلبية برلمانية متميزة من أجل إعطاءه قيمة دستورية (هولندا، م. 3/91).

[2]- P. Tavernier, Comment surmonter les obstacles constitutionnels à la ratification du Statut de Rome de la Cour pénale internationale, Op. Cit., p. 558.

[3]- تنص المادة 26 من معاهدة فيينا لقانون المعاهدات ": كل معاهدة نافذة ملزمة لأطرافها وعليهم تنفيذها بحسن نية".

كما أنّ وضع نص دستوري عام يتضمن إمكانية التقديم إلى المحكمة الجزائية الدولية يبقى مجردا ولا يحدث في حد ذاته أي استثناء عن الحصانات والامتيازات الدستورية التي يتمتع بها رئيس دولة.

من هذا المنطلق فإنّ إمكانية تعاون السلطات الوطنية في تقديم رئيس دولة إلى المحكمة الجزائية الدولية يتطلب بالضرورة وضع آليات دستورية ملائمة من أجل التخلي عن اختصاصها الأصيل في المتابعة إلى المحكمة من جهة أولى، والتنازل عن حصانة رئيس الدولة من جهة ثانية[1].

لا يطرح تخلي الدولة عن اختصاصها القضائي الأصيل في المتابعة أي إشكال. لأنّ هذا الاختصاص ينتقل تلقائيا إلى المحكمة الجزائية الدولية لمجرد غياب المبادرة الوطنية. أمّا تعاون الدولة في تقديم رئيس دولة متهم أمام المحكمة الجزائية الدولية، فإنّه يطرح عدة إشكاليات دستورية، بالنسبة للأشكال والإجراءات الواجب إتباعها، بغرض تقديم رئيس دولة مطلوب من طرف المحكمة. يمكن أنْ تكون إجراءات تقديم رئيس دولة إلى المحكمة الجزائية الدولية هي نفسها الإجراءات الدستورية المرتقبة في تحريك الاتهام ضد رئيس دولة في وظيفة، بشرط تعديلها وأقلمتها مع متطلبات القانون الجزائي الدولي.

وعلى هذا الأساس، فان إدراج نص دستوري عام يتضمن إمكانية موافقة الدولة على اختصاص المحكمة الجزائية الدولية، كآلية من أجل تغطية جميع التناقضات بين القواعد الدستورية وأحكام نظام المحكمة الجزائية الدولية، لا يؤدي بالضرورة إلى تعديل المركز الجزائي الدستوري لرئيس الدولة في ضوء متطلبات أحكام نظام روما الأساسي. وذلك كون هذا النص لا يضع الجهات القضائية المختصة بمتابعة ومحاكمة رئيس الدولة عن الجرائم الدولية عملا بمبدأ التكامل، كما لا يتضمن إمكانية إحالة رئيس الدولة أمام المحكمة الجزائية الدولية[2].

---

[1]- R. Badinter, La responsabilité pénale du président de la République, Op. Cit., p. 112.

[2]- لم يبد الأستاذ (Pierre Avril) أي موقف بشأن مسألة الدعم الذي يمكن أنْ تقدمه السلطات الوطنية إلى المحكمة الجزائية الدولية، في حالة متابعتها رئيس الدولة.

P. Avril, Rapport de réflexion sur le Statut pénal du président de la République, Op. Cit., p. 29.

يتطلب تكريس استثناءات على نطاق الحصانات والامتيازات الدستورية، سواء في وضع آليات فعلية من أجل متابعة رئيس دولة على الصعيد الوطني، أو بغرض تنظيم عملية التعاون مع المحكمة الجزائية الدولية في تقديم رئيس الدولة المتهم بجرائم دولية، على الأقل استحداث نص دستوري عملي، لأنّ مثل هذه المسائل لم يتم تنظيمها من قبل في الدساتير الوطنية.

رغم اعتراف الدول باختصاص المحكمة الجزائية الدولية قد يترك في حد ذاته مجالا للتأويل على أنّه يمكن للسلطات الوطنية تقديم رئيس الدولة إلى المحكمة الجزائية الدولية، إلا أنّ ذلك يشوبه عدم اليقين. يرجع هذا إلى عدة أسباب من بينها: أنّ النص المستحدث يترك للدولة سلطة تقديرية غير محدودة في الاعتراف باختصاص المحكمة من عدمه، وهو ما يتناقض مع نص المادة 89 من نظام روما الأساسي التي تلزم الدول الاستجابة لطلبات المحكمة. كما أنّ تقديم رئيس الدولة إلى المحكمة الجزائية الدولية يتوقف بالضرورة على إعادة تنظيم قواعد الحصانات والامتيازات الدستورية التي يستفيد منها في إطار القانون الوطني.

الفرع الثاني

عدم ملائمة الوسائل الدستورية والقانونية المعتمدة في تكريس تعاون الجهات القضائية الوطنية مع المحكمة الجزائية الدولية

لا يمكن للدول أنْ تلعب الدور المنوط بها في إطار علاقتها مع المحكمة الجزائية الدولية، إلا بإجراء تعديلات جوهرية في قوانينها الداخلية. على نحو يسمح للجهات القضائية الوطنية بمتابعة ومحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية، وتقديم المساعدة اللازمة للمحكمة الجزائية الدولية من أجل تحقيق ذلك. لهذا الغرض، بادرت الكثير من الدول إلى أقلمة منظومتها القانونية مع متطلبات نظام روما الأساسي. وذلك عن طريق إدراج الجرائم الدولية المشار إليها في نظام روما في إطار القانون الوطني، وتنظيم قواعد وأشكال الاستجابة لطلبات التعاون الصادرة عن المحكمة الجزائية الدولية (أولا). غير أنّ هذه الأحكام ليست ملائمة من أجل تحقيق تعاون السلطات الوطنية في تقديم رئيس الدولة في وظيفة مطلوب أمام المحكمة الجزائية الدولية. مع إمكانية القيام بذلك اتجاه رئيس الدولة بعد زوال صفته الرسمية (ثانيا).

أولا: إجراءات التعاون بين الجهات القضائية الوطنية في تقديم الشخص المطلوب أمام المحكمة الجزائية الدولية.

إضافة إلى التزام الدول بالمساهمة الفعلية في قمع الجرائم الدولية طبقا لمبدأ التكامل بين الجهات القضائية الوطنية والمحكمة الجزائية الدولية، تلتزم بالتعاون مع المحكمة ضمن الشروط المحددة في نظامها الأساسي[1].

ويتم تلقي طلبات المحكمة الجزائية الدولية المختلفة عادة عن طريق السلطات المختصة التي تحددها كل دولة بحرية[2]. وعادة ما تتلقاها وزارة العدل في الظروف العادية والتي تحيلها بدورها إلى الجهة القضائية المختصة بعد التأكد من صحتها الشكلية[3]. وقد تحال مباشرة إلى الجهة القضائية المختصة في حالة الاستعجال، مع إرسال الملف لاحقا إلى الوزارة المختصة[4].

تحال طلبات التوقيف من أجل التقديم إلى السلطات المختصة، وبعد تأكدها من صحتها الشكلية، تقوم بإرسالها إلى النائب العام لدى محكمة استئناف مقر عاصمة الدولة[5]. أما في حالة الاستعجال فيرسل الملف مباشرة إلى وكيل الدولة لدى الجهة القضائية المختصة إقليميا، مع تصحيح هذا الإجراء لاحقا[6].

وبعد مثول الشخص المطلوب من طرف المحكمة الجزائية الدولية أمام النائب العام لدى محكمة استئناف العاصمة الذي يتلقى أقواله وتصريحاته، يتم إخطار غرفة الاتهام لدى ذات المحكمة بذلك، التي تصدر قرارها، إما بتقديم المعني إلى المحكمة الجزائية الدولية، مع الأمر بحبسه إنْ كان طليقا، أو قرارا برفض التقديم إذا تبين لها

---

[1]- Loi n° 2002-268 du 26 février 2002 relative à la coopération avec la Cour pénale internationale, (modifiant le Code de procédure pénale Français), art. 627/1 du C.P.P.F. Loi n° 2007-05 du 12 février 2007 relative à la mise en œuvre du Traité de Rome instituant la Cour pénale internationale, exposé des motifs, § 2,4 (modifiant le Code de procédure pénale sénégalais). Loi belge du 29 mars 2004 sur la coopération avec la Cour pénale internationale.

[2]- أنظر نص المادة 87/1/أ من نظام روما الأساسي.

[3]- Loi n° 65 du 15 janvier 2001 relative à la transposition dans le droit norvégien du Statut de la Cour pénale internationale du 17 juillet 1998, art. 1/2. Loi n° 2007-05 du 12 février 2007, art. 677-2/1.

[4]- Loi n° 2002-268 du 26 février 2002, art. 627-1/2. Loi n° 2007-05 du 12 février 2007, art. 677-2/3.

[5]- Loi n° 2002-268 du 26 février 2002, art. 627-4/1.

[6]- Ibid, art., 627-4/2

وجود عيب موضوعي أو إجرائي[1]، أو قرارا بتأجيل التقديم في حالة تمسك الشخص المعني بعدم اختصاص المحكمة الجزائية الدولية[2].

أما في إطار الطلبات الاستعجالية الصادرة عن المحكمة الجزائية الدولية بالقبض احتياطيا على الشخص المطلوب، في انتظار صدور الطلب الرسمي بالتقديم إلى السلطات المختصة[3]، يمكن إحالة أي شخص محبوس مؤقتا إلى المحكمة الجزائية الدولية من أجل التحقق من هويته، استجوابه، أو القيام بأي إجراء من إجراءات التحقيق الضرورية، بشرط موافقته على ذلك[4].

لكن هل يمكن تطبيق هذه الإجراءات في حالة وجود طلب من طرف المحكمة الجزائية الدولية بتقديم رئيس دولة في وظيفة ؟

ثانيا: عدم امتداد الحلول الدستورية المعتمدة إلى إمكانية تقديم رئيس دولة في وظيفة.

لم تول قوانين التعاون مع المحكمة الجزائية الدولية المعتمدة أي اهتمام بوضع إجراءات خاصة من أجل تنظيم عملية تقديم كبار المسؤولين في الدولة، في حالة وجود طلبات تخصهم من طرف المحكمة الجزائية الدولية.

رغم عدم استثناء هؤلاء صراحة من نطاق تطبيق هذه القوانين[5]، إلا أنّه لا يمكن تطبيق الأحكام الواردة فيها على الأشخاص الذين تحيطهم القواعد الدستورية بمعاملة دستورية جزائية متميزة[6].

---

[1]- Loi n° 2002-268 du 26 février 2002, art. 627-5 au 627-10. Loi n° 2007-05 du 12 février 2007, art. 677-8 au 677-11.

[2]- Loi n° 2007-05 du 12 février 2007, art. 677-13.

[3]- أنظر نص المادة 92 من نظام روما الأساسي.

[4]- Loi n° 2002-268 du 26 février 2002, art. 627-14. Loi n° 2007-05 du 12 février 2007, art. 677-8.

[5]- بالرجوع إلى النطاق الشخصي لتطبيق قوانين التعاون مع المحكمة الجزائية الدولية، نجد أنّها تستعمل عبارة "جميع الأشخاص"، مما يوحي إلى أنّها تطبق على جميع الأشخاص بغض النظر عن صفتهم الرسمية.

- Loi n° 2002-268 du 26 février 2002, art. 627. Loi n° 65 du 15 janvier 2001, art. 2.

[6]- H. D. Bosly, La coopération judicaire avec la Cour pénale internationale, in Mél. J. Van Compernolle, Op. Cit., p. 23.

يرجع ذلك إلى أنّ هذه القوانين لا تلغى الحصانات والامتيازات الدستورية التي يتمتع بها هؤلاء، بل أنّ هذه الإجراءات والتدابير الإكراهية الواردة ضمن هذه القوانين، على غرار التوقيف والحبس[1]، تبدو متناقضة مع الحصانات والامتيازات الدستورية. إذ يبقى تطبيقها عمليا على رئيس دولة في وظيفة مطلوب أمام المحكمة الجزائية الدولية احتمال نظري[2].

خلافا للوضع القانوني بشأن رئيس دولة في وظيفة، يبدوا أن تقديم رئيس دولة سابق من طرف السلطات الوطنية إلى المحكمة الجزائية الدولية أيسر من الناحيتين القانونية والعملية. خاصة في حالة وصول حكومة جديدة إلى السلطة، ومبادرتها بإخطارها المحكمة الجزائية الدولية عملا بآلية الإخطار الذاتي المرتقبة في أحكام نظام روما الأساسي[3].

في هذا الاتجاه، بعد أن أصدرت المحكمة الجزائية الدولية بتاريخ 23 نوفمبر 2011 مذكرة قبض ضد الرئيس الافواري السابق (Laurent Gbagbo) على أساس المسئولية الجزائية الفردية عن الجرائم ضد الإنسانية المنصوص عليها في نص المادة 7 من نظام روما الأساسي التي اتخذت شكل جرائم القتل العمد، الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي، الاضطهاد، والأفعال اللاانسانية المرتكبة منذ تاريخ 28 نوفمبر 2010[4]، بادرت دولة كوت ديفوار، تحت قيادة الرئيس الجديد (Alassane Ouatara)، بتوقيف بتوقيف وبتقديم الرئيس السابق (Laurent Gbagbo) إلى المحكمة الجزائية الدولية بتاريخ 30 نوفمبر 2011.

---

[1]- Loi n° 65 du 15 janvier 2001, art. 4/1 renvoyant à la loi n° 39 du 13 juin 1975 relative à l'extradition des criminels.

[2]- Ph. Ardant et B. Mathieu, Institutions politiques et droit constitutionnel, Op. Cit., p. 468.

[3]- عملا بأحكام المادة 13/أ والمادة 14 يجوز لدولة طرف أن تحيل إلى المدعي العام لدى المحكمة الجزائية الدولية أي حالة يبدو فيها أن جريمة من الجرائم التي تدخل ضمن اختصاصاها المادي قد ارتكبت.

[4]- C.P.I., ch. III, Mandat d'arrêt à l'encontre de Laurent Koudou Gbagbo, ICC-02/11, 23 novembre 2011.

للإشارة، فان المحكمة الجزائية الدولية قد استندت في إصدار مذكرة القبض هذه إلى أحكام المادة 15 من نظام روما الأساسي، والتي تجيز للمدعي العام أن يباشر التحقيق في أي قضية من تلقاء نفسه.

المطلب الثاني

التعاون القضائي بين الدول الأجنبية والمحكمة الجزائية الدولية بين قيود النظام الأساسي وسلطات مجلس الأمن الأممي

لم يرتقب نظام روما الأساسي أي آليات تنفيذية تسمح للمحكمة الجزائية الدولية بتحقيق الاكتفاء الذاتي في ممارسة اختصاصاتها القضائية التي تقتضيها إجراءات التحقيق والمتابعة[1]. وأهم ما يترتب على ذلك أنه لا يمكن للمحكمة الاضطلاع بمهامها، دون الاعتماد على مساهمة الدول وتعاونها الكامل معها[2]. لا يجوز أصلا للمحكمة الجزائية الدولية أنْ تتقدم بطلبات إلى الدول عندما يكون موضوعها يتطلب بالضرورة منها مخالفة أحكام القانون الدولي المتعلقة بالحصانات الدبلوماسية المستقرة في القانون الدولي (الفرع الأول). كما لا يجوز للدول التحلل من التزامات دولية تقتضي منها عدم تقديم رعايا الدول الأطراف في الاتفاقية إلى المحكمة الجزائية الدولية، من أجل الاستجابة إلى طلبات صادرة عن المحكمة الجزائية الدولية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

مراعاة الحصانات الدبلوماسية في تنفيذ طلبات التعاون الصادرة عن المحكمة الجزائية الدولية

لا تتمتع قواعد التعاون الدولي السارية في تنظيم العلاقة بين الدول والمحكمة الجزائية الدولية بقيمة قانونية أسمى عن غيرها من أحكام القانون الدولي. فأحكام نظام روما الأساسي لا تتطلب من الدول التصرف بطريقة تتنافى والقواعد العامة المعترف بها في القانون الدولي العام[3].

---

[1]- O. Quirico, Réflexions sur le système du droit international pénal la responsabilité "pénale" des Etats et des autres personnes morales par rapport à celle des personnes physiques en droit international, thèse pour le Doctorat en Droit, Université des sciences sociales, Toulouse I, 13 décembre 2005, p. 350.

[2]- A.C.D.I., 1994, vol. II, 2e partie, Rapport de la Commission à l'Assemblée Générale sur les travaux de sa quarante-sixième session (2 mai-22 juillet 1994), Projet de Statut d'une Cour criminelle internationale, p. 66. S. Manacorda, G. Werle, L'adaptation des systèmes pénaux nationaux au Statut de Rome, Op. Cit., p. 504. A. L. Vaurs Chaumette, Les sujets du droit international pénal Vers une nouvelle définition de la personnalité juridique internationale ?, Op. Cit., p. 296.

[3]- G. Berkovicz, La place de la Cour pénale internationale dans la société des Etats, Op. Cit., p. 253.

وعلى هذا الأساس، لا يجوز للدول انتهاك حصانات أعوان الدول الأجنبية المتواجدين فوق إقليمها، من أجل تنفيذ طلب توقيف أو تقديم صادر عن المحكمة الجزائية الدولية (أولا).

غير أنّ هذا القيد ليس مطلق الآثار، ولا يسري على حالة إخطار المحكمة الجزائية الدولية من طرف مجلس الأمن، عملا بأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (ثانيا).

أولا: تقييد طلبات التعاون الصادرة عن المحكمة الجزائية الدولية بشرط تنازل الدولة المسبق عن الحصانة الدبلوماسية لممثليها.

من بين مظاهر محاولة التوفيق بين التزامات الدول الواردة في نظام روما الأساسي والتزاماتها الدولية بموجب قواعد القانون الدولي، ما أقرته الفقرة الأولى من المادة 98 من نظام روما الأساسي بنصها على أنه: " **لا يجوز للمحكمة أنْ توجه طلب تقديم أو مساعدة يقتضي من الدولة الموجه إليها الطلب أنْ تتصرف على نحو يتنافى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، فيما يتعلق بحصانات الدولة أو الحصانات الدبلوماسية لشخص أو ممتلكات تابعة لدولة ثالثة، ما لم تستطع المحكمة أنْ تحصل أولا على تعاون تلك الدولة الثالثة من أجل التنازل عن الحصانة*.**

يتضح من قراءة سطحية وأولية لهذه الفقرة بأنّ نظام المحكمة الجزائية الدولية لا يستبعد سريان الحصانات الدبلوماسية في العلاقات ما بين الدولية حتى بشأن الجرائم الدولية التي تدخل ضمن اختصاصها المادي[1]. سواء كان مصدر هذه الحصانات هو القانون الدولي العرفي أو القانون الدولي الاتفاقي.

(*)- لأغراض هذه الدراسة، سوف نتقيد في تحليل هذه الفقرة بموضوع الحصانات الدبلوماسية لممثلي الدول، ونترك بالتالي جنبا موضوع حصانات الدول وممتلكاتها في القانون الدولي.

[1]- S. Villalpando, L'affaire Pinochet : beaucoup de bruit pour rien ? L'apport au droit international de la décision de la chambre des Lords du 24 mars 1999, Op. Cit., p. 420.

غير أنّ الحكم الوارد في نص هذه الفقرة يشوبه الغموض، مما يؤدي إلى صعوبة استخلاص الآثار المترتبة عن تقييد طلبات المحكمة الجزائية الدولية بشرط تنازل الدول المسبق عن الحصانات الدبلوماسية، إذ يمكن قراءة هذه الفقرة بطريقتين مختلفتين.

تتمثل القراءة الأولى الممكنة لنصّ الفقرة الأولى من المادة 98 في أنّ الحصول على ترخيص مسبق من طرف الدولة المعنية يشكل شرطا أوليا ضروريا قبل المبادرة بأي طلب تقديم إلى دولة أجنبية (1). أما القراءة الثانية الممكنة فتتمثل في أنّ المحكمة الجزائية الدولية يمكنها تقديم أي طلب تعاون إلى دولة أجنبية بعد رفض الدولة المعنية طلب الترخيص المسبق (2).

1- اشتراط التنازل الأولي عن الحصانة القضائية قبل توجيه أي طلب تعاون إلى الدول من المحكمة الجزائية الدولية.

يستخلص من قراءة حرفية لنص الفقرة الأولى من المادة 98 بأنّه يمنع على المحكمة الجزائية الدولية منعا مطلقا تقديم طلب مساعدة إلى دولة أجنبية من أجل توقيف أو تقديم شخص يتمتع بامتيازات وحصانات دبلوماسية في القانون الدولي. بل يجب عليها أولا أنْ تطلب المساعدة من الدولة التي ينتمي إليها، عن طريق التنازل عن الامتيازات والحصانات التي يستفيد منها بموجب أحكام القانون الدولي، كشرط ضروري من أجل توجيه طلب التقديم أو المساعدة إلى الدولة الأجنبية.

يفهم من هذا الحظر أيضا بأنّ الدول لا يمكنها من ناحية أولى *(a fortiori)* أنْ تتصرف بطريقة لا تتماشى وأحكام القانون الدولي، ولو كان ذلك بغرض تقديم المساعدة للمحكمة الجزائية الدولية[1]. لأنّ التزامها بالتعاون التام مع المحكمة لا يمس بالتزاماتها الدولية الأخرى بموجب أحكام القانون الدولي[2]. وبذلك لا يمكنها تقديم أي شخص يتمتع بالحصانة إلى المحكمة إلا بعد موافقة دولته[3].

---

[1]- C. Gilles, Statut de la Cour pénale internationale s'installe, A.F.D.I., 2002, pp. 134. 144.

[2]- M. Chiara Mattone, Aperçu sur les règles du statut au sujet de la coopération internationale et l'assistance judiciaire, in M. Chiavario (dir.), "La justice pénale internationale entre passé et avenir", Dalloz, Paris, 2003, p. 140. W. Bourdon, La Cour pénale internationale Le Statut de Rome, éd. Seuil, 2000, p. 264.

[3]- La responsabilité pénale en échec (prescription, amnistie, immunités), in M. Delmas-Marty et les années U.M.R., Op. Cit., note 61, p. 518.

وأبعد من ذلك يؤدي هذه الحظر إلى نتائج غير عادلة بشأن التزامات الدول بالتعاون مع المحكمة الجزائية الدولية. إذ يضع على عاتق الدولة التزاما بتقديم الدولة أعوانها بما فيهم رئيس الدولة إلى المحكمة، في حين لا يمكنها تأدية هذا الالتزام عندما يتعلق الأمر برئيس دولة أجنبي[1].

يؤدي هذا التفسير، في نظرنا، إلى نتائج غير مقبولة. تتمثل في تدعيم نظام الحصانة القضائية الجزائية بحصانة شخصية من إجراءات التوقيف والقبض. ففي حالة تواجد رئيس دولة أو حكومة مطلوب أمام المحكمة الجزائية الدولية فوق إقليم دولة أجنبية، فإنّ المحكمة لا يمكنها أنْ توجه إلى هذه الدولة طلب توقيفه أو تقديمه، إلا إذا تحصلت مسبقا على تنازل دولته عن حصانته القضائية[2].

هذا التفسير لا يتفق في رأينا مع الهدف المنتظر من وراء إنشاء المحكمة الجزائية الدولية، ألا وهو قمع الجرائم الدولية الأشد خطورة، ومحاربة إفلات كبار المجرمين الدوليين من المسؤولية الجزائية الدولية والعقاب وكذلك منع وقوعها، بما أنه من المنتظر إن تلعب المحكمة دورا "معنويا" مهما في تراجع المسؤولين المدنيين والعسكريين في الدولة عن ارتكاب الجرائم الدولية[3].

هكذا لم تعد للمحكمة الجزائية الدولية أي سلطة ملزمة وآمرة في مواجهة الدول الأطراف فيها. لأنّ تقييد طلبات التعاون الصادرة عن المحكمة بشرط تنازل الدولة المسبق على الحصانات الدبلوماسية لموظفيها، ينزع على المحكمة أي صفة دولية، وتظهر بالعكس وكأنّها جهة قضائية وطنية.

---

[1]- A. Buchet, Le transfert devant les juridictions internationales, in H. Ascencio, E. Decaux, et A. Pellet, "Droit international pénal", Op. Cit., p. 980.

[2]- C. Santulli, Coutume internationale et juge national : qui peut quoi ? J.D.I, 129, 3/2002, p. 809.

[3]- يرى بعض الفقه بأنّ وظائف المحكمة الجزائية الدولية ليست ردعية فقط، بل يمكن أنْ تلعب دورا وقائيا في منع ارتكاب الجرائم الدولية. غير أنّ هذه الوظيفة الوقائية لا يمكن أنْ تتحقق في نظرنا، نظرا لمثل هذه القيود الواردة على سلطات المحكمة في توجيه طلبات التعاون والمساعدة القضائية إلى الدول.

H. D. Bosly, Juridictions pénales et crimes internationaux, Op. Cit., p. 204. R. Badinter, La marche vers une justice pénale internationale, in M. G. Kohen (éd), "La promotion de la justice, des droits de l'homme et du règlement des conflits par le droit international", Op. Cit., p. 54.

2- اشتراط الإخطار الأولى للدولة المعنية قبل توجيه أي طلب تعاون إلى الدول من المحكمة الجزائية الدولية.

باعتماد قراءة تحليلية لنص الفقرة السالفة الذكر وفقا لمبدأ الأثر النافع[1]، فإنّه يجوز للمحكمة الجزائية الدولية أنْ توجه طلب توقيف أو تقديم أي ممثل دبلوماسي مهما كان مركزه في جهاز الدولة إلى دولة أجنبية. وذلك على الرغم من رفض دولته طلب التنازل عن حصانته القضائية، بعد أنْ بادرت المحكمة مسبقا بدعوتها إلى ذلك.

بالنتيجة يجوز للدولة المعنية أيضا أنْ تستجيب لطلبات المساعدة التي يكون محلها شخص من أشخاص التمثيل الدبلوماسي، دون أنْ تكون قد أخلت بالحصانات المعترف بها لهؤلاء في القانون الدولي، شريطة أنْ تكون المحكمة قد عجزت عن الحصول على تعاون الدولة المرسلة.

يستند هذا التفسير في نظرنا إلى نص الفقرة الثانية من ذات المادة التي كانت أكثر وضوحا من الفقرة الأولى. إذ تدل على أنّ المحكمة الجزائية الدولية لا يسعها أنْ توجه طلب تقديم يتطلب من الدولة الموجه إليها الطلب أنْ تتصرف بشكل يتنافى والحصانات المقررة في القانون الدولي، إلا عندما تكون قد فشلت في الحصول أولا على تعاون دولة الممثل الدبلوماسي[2].

---

[1]- عندما يؤدي التفسير حسب المعنى الطبيعي والعادي للعبارات إلى نتائج غير معقولة أو تتعارض مع روح وأغراض النص، يمكن التخلي على طريقة التفسير هذه، واعتماد قاعدة الأثر النافع (La règle de l'effet utile)، من أجل استخلاص تفسير فعال، يخدم التطبيق الفعلي للنص (*ur res magis valeat quam pereat*).

Ph. Currat, L'interprétation du Statut de Rome, R.Q.D.I., 20-1/2007, p. 144.

[2]- يظهر ذلك في عبارة: "لا يجوز للمحكمة أنْ توجه طلب (...) **ما لم يكن بوسع المحكمة أنْ تحصل أولا** على تعاون الدولة المرسلة...". وقد وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية بصيغة تؤكد أكثر هذا التفسير،

"La Cour ne peut présenter une demande (…) **à moins que la Cour ne puisse au préalable** obtenir la coopération de l'Etat d'envoi" (Nous soulignons).

مع أنّ صياغة الفقرة الثانية من المادة 98 التي تترك مجالا واسعا لصحة التفسير المقترح، قابلتها القاعدة رقم 2/195 من نظام القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات التي تنفي قطعيا هذا التفسير، بنصها الصريح على أنّه **لا يجوز للمحكمة أنْ تقدم طلبا لتسليم شخص دون الحصول على موافقة الدولة المرسلة** إذا كان الطلب لا يتفق، بموجب الفقرة 2 من المادة 98، مع التزامات بموجب اتفاق دولي يضع موافقة الدولة المرسلة كشرط لتسليم شخص تابع لتلك الدولة إلى المحكمة". مع أنّه يجب الإشارة إلى أنّ نص المادة 5/51 من نظام روما الأساسي تنص على أنّه: "في حالة حدوث تنازع بين النظام الأساسي والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، يعتد بالنظام الأساسي". لكن لماذا لم يتضمن نظام القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات ذات الحكم بالنسبة للفقرة الأولى من المادة 98 ؟ لا يدل هذا الإغفال في نظرنا إلا على صحة تفسير نص الفقرة الأولى من المادة 98 الذي تقدمنا به.

يتفق هذا التفسير في نظرنا مع روح نظام روما الأساسي ومقاصد المحكمة الجزائية الدولية المتمثلة في وضع حد لإفلات مرتكبي الجرائم الدولية من العقاب. كما يتفق أيضا مع مبدأ التكامل، باعتباره أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاختصاص القضائي للمحكمة. إذ لا يسمح للمحكمة الجزائية الدولية بتوجيه طلبات التعاون والمساعدة القضائية إلى الدول بغرض تسليم أشخاص تابعين إلى دولة أجنبية، إلا بعد التأكد من عدم رغبة هذه الأخيرة في تنفيذ التزاماتها الدولية المتمثلة، إما في المتابعة أمام محاكمها الوطنية، أو التنازل عن الحصانة القضائية لأعوانها لصالح المحكمة الجزائية الدولية.

في كل الأحوال، يؤدي الشرط الذي تضمنته الفقرة الأولى من نص المادة 98 إلى تعطيل ممارسة المحكمة الجزائية الدولية لنشاطها[1]. بما أنّه يكرس من جديد سمو قاعدة الحصانة القضائية الجزائية على طلبات التعاون الدولي الصادرة عن المحكمة[2]. وبذلك أصبح التطبيق العملي لمبدأ عدم الاعتداد بالصفة الرسمية أمام المحكمة الجزائية الدولية أمرا مرهونا بدرجة تعاون الدول مع المحكمة في رفع الحصانة القضائية لأعوانها. وهذا ما يبقى مرتبطا إلى حد كبير بالتعديلات التي سوف تدخلها الدول في منظومتها الدستورية والقانونية، من أجل تحديد وتنظيم طرق التعاون مع المحكمة الجزائية الدولية[3].

من الناحية القانونية لا يوجد ما يبرر هذا القيد على طلبات التعاون الصادرة عن المحكمة الجزائية الدولية، لأنّ قبول الدول لاختصاص المحكمة الجزائية الدولية عن طريق اتفاقي، يعتبر بمثابة تنازل مسبق عن حقها المستقبلي في التمسك أو التنازل عن الحصانات الدبلوماسية لأعوانها أمام المحكمة الجزائية الدولية.

---

[1]- W. Bourdon, Vers la fin de l'immunité pour les chefs d'Etat en exercice, in Terrorisme et responsabilité pénale internationale, Op. Cit., p. 355.

[2]- E. David, La Cour pénale internationale, R.C.A.D.I., t. 313, 2005, p. 441.

[3]- I. Fichet, D. Boyle, Le jugement de la chambre des lords dans l'affaire Pinochet : Un commentaire, Op. Cit., p 3.

يبدو بأنّ مراعاة بعض الاعتبارات الدبلوماسية في تنظيم العلاقة بين الدول والمحكمة الجزائية الدولية كان وراء وضع هذا الحكم، وأحكام أخرى ذات طبيعة توفيقية (Des dispositions de nature compromissoires) بين صلاحيات المحكمة الجزائية الدولية من جهة أولى وسيادة الدول من جهة ثانية[1].

ثانيا: تضييق آثار القيد الوارد في الفقرة الأولى من المادة 98 من نظام روما الأساسي.

رغم أنّ عبارة "دولة ثالثة" الواردة في نص الفقرة السالفة الذكر جاءت عامة دون التمييز بين الدول الأطراف والدول غير الأطراف، حاول بعض الفقه تحليل الآثار القانونية المترتبة على الفقرة بطريقة مغايرة. اهتم هذا الرأي أكثر بتفسير مضمون عبارة "دولة ثالثة"، بشكل يحد من نطاق الأثر القانوني للقيد الوارد في هذه المادة على الدول غير الأطراف في الاتفاقية فقط (1). كما أنّ هذا القيد لا يرتب أي آثار قانونية عندما يكون مصدر إخطار المحكمة الجزائية الدولية هو قرار صادر عن مجلس الأمن الأممي، بناءً على الصلاحيات التي يخوله إياه الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (2).

1- تفسير عبارة "دولة ثالثة" وفق مبدأ الأثر النسبي للمعاهدات الدولية.

يرى هذا الاتجاه أنّ المقصود بعبارة "دولة ثالثة" هي الدول غير الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية. وعليه لا يمكن للمحكمة إصدار طلب تقديم إلى دولة أخرى يكون موضوعه شخص من أشخاص التمثيل الدبلوماسي ينتمي إلى دولة غير طرف، إلا بعد تنازل دولته عن حصانته.

---

[1]- شهدت مفاوضات إنشاء المحكمة الجزائية الدولية صراعا بين منطق العدالة الجزائية الدولية ومنطق الحفاظ على سيادة الدول. وهذا ما دفع المتفاوضون إلى البحث عن توازن بين المنطقيين، لأنّ تغليب منطق السيادة سيضعف من صلاحيات المحكمة، كما أنْ تغليب منطق العدالة الجزائية الدولية قد يؤدي إلى تردد الدول في دعم نشاط المحكمة أو وجودها أصلا.

M. C. Roberge, La nouvelle Cour pénale internationale : évaluation préliminaire, R.I.C.R., 832/1998, pp. 725. 739. M. Delmas-Marty, La CPI et les interactions entre droit international pénal interne à la phase d'ouverture du procès pénal, R.S.C, vol. 3, 2005, pp. 473. 482. A. Pellet, Pour la Cour pénale internationale quand même ! Quelques remarques sur sa compétence et sa saisine, Ob. N. U., 5/ 1998, p. 145. Ph. Kirsch, La Cour pénale internationale face à la souveraineté des Etats, in A. Cassese, M. Delmas-Marty (dir.), "Crimes internationaux et juridictions internationales", p. 32. M. Bennouna, La création d'une juridiction pénale internationale et la souveraineté des Etats, A.F.D.I., 1990, pp. 299. 306.

يستمد هذا التفسير أساسه في مبدأ الآثار النسبية للمعاهـدات الدوليـة. إذ أنّ الدولة التي لم تقبل بأحكام النظام لم تتنازل ضمنيا عن حصانات ممثليها. وعلـى هـذا الأساس فإنّ الغرض من هذا النص هو ضمان حصانة ممثلي الدول غير الأطراف فوق أقاليم الدول الأطراف. وبالنتيجة لا يمكن لدولة طرف في نظام المحكمة تنفيذ طلبـات توقيف وتقديم رئيس دولة غير طرف[1].

بمفهوم المخالفة، يمكن أنْ تصدر المحكمة الجزائية الدولية طلب تقديم شخص من أشخاص التمثيل الدبلوماسي ينتمي إلى دولة طرف، دون شرط الحصول على تنازل دولته عن حصانته. لأنّ الفقرة الثانية من المادة 27 تضع استثناءً آليـا علـى تطبيـق الشرط الوارد في نص الفقرة الأولى من نص المادة 98. وعليه لن تكـون المحكمـة بحاجة إلى الحصول على هذا التنازل كلما كان الشخص محل طلب التعاون ينتمي إلى دولة طرف في نظامها الأساسي، بما أنّ الدولة التي قبلت بأحكـام النظـام الأساسـي للمحكمة تكون قد تنازلت مسبقا عن حصانات ممثليها. وبذلك فإنّ القيد الوارد في هـذه الفقرة لا يسري على العلاقة بين الدول الأطراف في نظام روما الأساسي[2].

2- استثناء حالة الإحالة من طرف مجلس الأمن من تطبيق القيد الوارد في نص الفقرة الأولى من المادة 98.

عندما يكون مجلس الأمن هو مصدر الإحالة إلى المحكمة الجزائية الدولية بناءً على أحكام الفصل السابع من الميثاق[3]، يجوز للمحكمة توجيه طلبات التعاون والمساعدة إلى جميع الدول الأطراف وغير الأطراف في نظامها الأساسي، من أجل توقيف وتقديم

---

[1]- B. Stern, Vers une limitation de "l'irresponsabilité souveraine" des Etats et chefs d'Etat en cas de crime de droit international ?, in M. G. Kohen (éd), "La promotion de la justice, des droits de l'homme et du règlement des conflits par le droit international", Op. Cit., p. 514. A. G. Tachou-Sipowo, L'immunité de l'acte de fonction et la responsabilité pénale pour crimes internationaux des gouvernants en exercice, Op. Cit., p. 663.

[2]- M. Frulli, Le droit international et les obstacles à la mise en œuvre de la responsabilité pénale pour crimes internationaux, in A. Cassese, M. Delmas-Marty (dir.), "Crimes internationaux et juridictions internationales", Op. Cit., pp. 227. 228.

[3]- أنظر نص المادة 13/ب من النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية.

O. Quirico, Réflexions sur le système du droit international pénal la responsabilité "pénale" des Etats et des autres personnes morales par rapport à celle des personnes physiques en droit international, Op. Cit., pp. 351. 354. A. L. Vaurs Chaumette, Les sujets du droit international pénal Vers une nouvelle définition de la personnalité juridique internationale ?, Op. Cit., p. 298.

أشخاص متهمين بجرائم دولية، ينتمون إلى دولة ثالثة سواء كانت هي الأخرى طرفا أو غير طرف في اتفاقية روما (أ).

نظرا إلى الآثار التي قد تترتب من جراء توقيف رئيس دولة أجنبي بغرض تقديمه إلى المحكمة الجزائية الدولية على العلاقات ما بين الدولية، أصبح مجلس الأمن يفرض على الدول اللجوء إلى تضييق الخناق على رؤساء الدول المتهمين بارتكاب جرائم دولية خطيرة، وعزلهم على المستوى الدولي، كوسيلة من وسائل التعاون الدولي في قمع الجرائم الدولية، وذلك عن طريق إعلان رئيس الدولة الأجنبي شخصا غير مرغوب فيه وتقييد حرية تنقله عن طريق المنع من دخول إقليم الدولة (ب).

أ- سمو قرارات مجلس الأمن على أحكام الفقرة الأولى من نص المادة 98.

في حالة إخطار المحكمة الجزائية الدولية من طرف مجلس الأمن، لا يمكن لأي دولة الاحتجاج بأحكام الفقرة الأولى من المادة 98[1]. إذ يجب على جميع الدول الأطراف وغير الأطراف أنْ تستجيب إلى طلبات المحكمة في توقيف أو تقديم الأشخاص[2]، بغض النظر عن الحصانات الدبلوماسية التي يتمتعون بها في القانون الدولي[3]. لأنّ المحكمة الجزائية الدولية في هذه الحالة تتحول إلى جهاز تنفيذي تابع لمجلس الأمن[4].

مبدئيا يبدو أنّه لا يمكن تنفيذ مذكرة القبض التي أصدرتها المحكمة الجزائية الدولية ضد الرئيس السوداني في وظيفة "**عمر حسن البشير**"[5]، الذي تحدى قرار

---

[1]- R. Kolb, Droit international pénal questions générales, in R. Kolb (dir.), "Droit international pénal" précis, Helbing Lichtenhahn (Bâle), Bruylant (Bruxcelles), 2008, p. 205.

[2]- E. David, Principes de droit des conflits armés, Op. Cit., p. 887.

[3]- H. D. Bosly, D. Vandermersch, Génocide, crimes contre l'humanité et crimes internationaux, Les juridictions internationales et les tribunaux nationaux, Bruylant, L.G.D.J., Bruxelles, Paris, 2010, p. 109.

[4]-J. P. Collin, Variations sur la justice internationale, Op. Cit., p. 85.

[5]- أحال مجلس الأمن الوضع في السودان إلى المحكمة الجزائية الدولية، بموجب القرار رقم 1593 المؤرخة في 31 مارس 2005. وعلى أساس هذه الإحالة أصبح الرئيس السوداني في وظيفة عمر حسن البشير مهددا منذ تاريخ 14 جويلية 2008 بمتابعة قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية، على أساس مسؤوليته في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في إقليم دارفور في الفترة الممتدة بين سنة 2003 وسنة 2008. وبتاريخ 04 مارس 2009 أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال (Mandat d'arrêt) في حق الرئيس السوداني "عمر حسن البشير" على أساس مسؤوليته ومشاركته غير المباشرة في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، مع العلم أنّ المدعي العام لدى المحكمة كان قد اتهم الرئيس السوداني بارتكاب جرائم الإبادة في إقليم دارفور، لهذا السبب طعن المدعي العام في قرار المحكمة بتاريخ 13 مارس 2009 بغرض إدراج جريمة الإبادة ضمن قائمة الجرائم المنسوبة إلى الرئيس عمر البشير، وبتاريخ 12 جويلية 2010 أصدرت المحكمة الجزائية الدولية أمرا ثان بالقبض على الرئيس السوداني في وظيفة عمر حسن البشير. أنظر، =

المحكمة وقام بعدة زيارات رسمية إلى دول أجنبية صديقة وغير طرف في نظام روما، بداية بليبيا ثم اريتريا ومصر، كما حضر شخصيا قمة جامعة الدول العربيـــة المنعقـــدة بالعاصمة القطرية الدوحة يومي 30 و31 مارس 2009.

غير أنّ مذكرة التوقيف الصادرة عن المحكمة الجزائية الدولية تستند إلى قرار مجلس الأمن رقم 1593 المؤرخ في 31 مارس 2005 الذي أحال بموجبه الوضع في السودان إلى المحكمة. وهذا ما يجعلها تستفيد من سلطات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[1]، خاصة أنّ مجلس الأمن قد حث في ذات القرار جميع الدول على التعاون مع المحكمة[2].

ب- العزل الدولي لرئيس دولة متهم أمام المحكمة الجزائية الدولية.

في إطار الجزاءات التي يتخذها مجلس الأمن في ممارسته صلاحياته المرتبطة بحفظ السلم والأمن الدوليين، فرض في الكثير من لوائحه على الدول التزامـــا قانونيـــا باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية، من أجل منع بعـــض الأفـــراد المشـــتبه فـــيهم أو المتهمين بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وأعمال من شأنّها أنْ تهدد السلم والأمن الدوليين من دخول إقليمها أو عبوره[3].

=F. Aumond, La situation au Darfour déférée à la CPI, retour sur une résolution "historique" du Conseil de Sécurité, R.G.D.I.P., 1/2008, p 111. C.P.I, ICC-02/05-01/09, Chambre préliminaire I, procureur c. Omar Hassan Ahmad Al Bachir, mandat d'arrêt à l'encontre d'Omar Hassan Ahmad Al Bachir en date du 04 mars 2009. ICC-02/05-01/09, Chambre préliminaire I, procureur c. Omar Hassan Ahmad Al Bachir, deuxième mandat d'arrêt à l'encontre d'Omar Hassan Ahmad Al Bachir en date du 12 juillet 2010.

[1]- Quoique la doctrine nous semble toujours hésitante à ce sujet. H. Ascensio, R. Maison Rafaëlle et B. Cholé, L'activité des juridictions pénales internationales, Op. Cit., p. 339.

[2]- قرار مجلس الأمن رقم 1593 المؤرخ في 31 مارس 2005، (ف. 2) "(...) وإذ يدرك أنّ الدول غير الأطـــراف فـــي نظـــام رومـــا الأساسي لا يقع عليها أي التزام بموجب النظام الأساسي، يحث جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى المعنية على أنْ تتعـــاون تعاونا كاملا".

[3]- من ذلك القرار رقم 748 المؤرخ في 31 مارس 1992 دعا فيه مجلس الأمن الدول إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع دخول أو طـــرد المواطنين الليبيين المتورطين في أنشطة إرهابية (ف. 6)، مؤكدا على أنّ هذا الالتزام يسري في مواجهة جميع الـــدول الأعضـــاء وغيـــر الأعضاء، بغض النظر أيضا عن وجود أي حقوق أو التزامات مفروضة بموجب اتفاق دولي (ف. 7). رفعت هذه الجـــزاءات بموجـــب القرار 1506 المؤرخ في 12 سبتمبر 2003 (ف. 1). القرار رقم 1483 المؤرخ في 22 ماي 2003 أكد فيه مجلس الأمن على ضرورة محاسبة مرتكبي الفظائع والجرائم التي ارتكبها النظام العراقي السابق (إ. 11)، وناشد الدول الأعضاء بعدم منح ملاذ آمن لأعضاء النظـــام العراقي السابق الذين يزعم أنّهم يتحملون المسؤولية عنها، والعمل على دعم الإجراءات الرامية إلى توقيع الجزاء عليهم (ف. 3).

والقرار رقم 1907 المؤرخ في 23 ديسمبر 2009 الذي قرر فيه مجلس الأمن الأممي بأنّه على الدول الأعضاء اتخـــاذ التـــدابير اللازمة من أجل منع دخول أو عبور أقاليمها من طرف القادة السياسيون والعسكريون الاريتريون الذين يشاركون في أعمال تهدد =

هكذا، يمكن أنْ يكون نشاط المحكمة الجزائية الدولية في متابعة المسؤولين عن أشد وأخطر الجرائم الدولية سببا في تضييق حرية تنقل كبار المجرمين الدوليين المهددين بإجراءات المتابعة أمامها[1].

= السلم والأمن أو يقدمون الدعم إلى الجماعات المسلحة التي تهدد الاستقرار في الصومال (ف. 10 و15)، عملا بقراره السابق رقم 1844 المؤرخ في 20 نوفمبر 2008 (ف. 1).

والقرار رقم 1946 المؤرخ في 15 أكتوبر 2010 الذي أكد فيه مجلس الأمن على وجوب تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني إلى العدالة (إ. 7)، وقرر فيه تمديد العمل إلى تاريخ 30 افريل 2011 (ثم تم تمديد العمل بهذه التدابير إلى غاية أفريل 2012 بموجب القرار رقم 1980 المؤرخ في 28 أفريل 2011، بند رقم 1) بالتدابير المفروضة عملا بقراره السابق رقم 1572 المؤرخ في 15 نوفمبر 2004، ويطلب من جميع الدول تنفيذها (ف. 1 و3)، ثم القرار رقم 1975 المؤرخ في 30 مارس 2011 (ف. 12)، وتتمثل هذه التدابير بالرجوع إلى القرار المحال إليه، في اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل منع دخول أراضيها أو عبورها من طرف الأفراد المتهمين على وجه الخصوص بعرقلة عملية السلام والمصالحة الوطنية، الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتحريض العلني على الكراهية والعنف (ف. 9)، ومن بين الأشخاص الواردة أسماؤهم في ملحق هذا القرار الأخير، الرئيس الافواري السابق (Laurent Gbagbo).

وكذلك القرار رقم 1970، المؤرخ في 26 فيفري 2011، الذي أكد فيه مجلس الأمن على ضرورة محاسبة المسؤولين عن أعمال العدوان والعنف ضد المدنيين والانتهاكات الممنهجة والجسيمة لحقوق الإنسان (إ. 11)، وقرر أنْ تتخذ الدول الأعضاء التدابير اللازمة لمنع قائد الثورة الليبية والقائد الأعلى للقوات المسلحة "معمر القذافي" وأفراد من عائلته، ووزراء ومسئولين في الأجهزة الأمنية والعسكرية، من دخول أراضيها أو عبورها (ف. 15). امتدت هذه الجزاءات لتشمل أفراد آخرين مقربين إلى النظام الليبي بسبب تورطهم خصوصا في عملية تجنيد المرتزقة وقمع المظاهرات الشعبية، وذلك بموجب القرار رقم 1973 المؤرخ في 17 مارس 2011 (ف. 22).

هكذا أعلنت أوغندا في جوان 2010 بأنّها لن تقوم بدعوة الرئيس السوداني "عمر حسن البشير" من أجل حضور القمة الإفريقية المزمع عقدها في عاصمة أوغندا (جاء هذا الموقف متعارضا تماما مع موقف الاتحاد الإفريقي في قمة سرت الليبية المنعقدة في صائفة 2009 الرافض التعاون مع المحكمة الجزائية الدولية). كما أنّه وبمناسبة احتضان جنوب إفريقيا لكأس العالم في كرة القدم، لم يتلق الرئيس السوداني أي دعوة رسمية من نظيره الجنوب إفريقي من أجل حضور حفل افتتاح هذه التظاهرة الرياضية، وأكثر من ذلك صرح رئيس جنوب إفريقيا بأنّه في حالة انتقال "عمر حسن البشير" إلى جنوب إفريقيا بهذه المناسبة يمكن أنْ يجد نفسه عرضة لتدابير قضائية في إطار التعاون مع المحكمة الجزائية الدولية.

في ذات الاتجاه، وبعد صمت طويل، أكدت الجزائر على لسان وزير خارجيتها في ندوة باريس الدولية حول ليبيا المنعقدة في الفاتح سبتمبر 2011، على أنّ الجزائر تحترم القانون الدولي ولن تتصرف بطريقة منافية لإرادة المجتمع الدولي، مضيفا بأنّ الجزائر لم تكن يوما تنوي استقبال الرئيس الليبي "معمر القذافي" - محل مذكرة بالتوقيف صادرة عن المحكمة الجزائية الدولية- فوق الإقليم الجزائري أو منحه حق اللجوء السياسي.

Interview accordée par le ministre des affaires étrangères "Mourad MEDELCI" à EUROPE 1, reproduite intégralement in, EL WATAN du 3 septembre 2011. p. 2.

[1]- H. Dumont, M. Gallié, La Cour pénale internationale (CPI) : les fondements fragiles d'un droit universel et d'un forum commun supranational en matière de crimes internationaux, in P. Hughes, Pa. A. Molinari (dir.), "Justice et participation dans le monde global : la nouvelle règle de droit", Montréal, Thémis, 2004, p. 121.

تشكل هذه الممارسة امتدادا لمبدأ دولي تقليدي يقضي بأنّ الدول تتمتع بحرية مطلقة وسلطة تقديرية واسعة في مجال قبول أو رفض دخول أي فرد إلى إقليمها[1]. ومن ناحية أولى *(a priori)* سلطة الدولة وحريتها في رفض استقبال فوق إقليمها أي شخص متهم أو ثبت إدانته بارتكاب جرائم دولية خطيرة[2]، بغض النظر عن مركزه الرسمي[3].

---

[1]- سبق أنْ أكد معهد القانون الدولي على أنّ سلطة الدولة في قبول أو عدم قبول أي شخص أجنبي فوق إقليمها، أو طرده منه في أي لحظة ما هو إلا نتيجة منطقية لسيادتها واستقلالها، وبذلك يمكنها منع أي فرد أجنبي من دخول إقليمها متى كان متهما أو مدان بجرائم خطيرة مرتكبة في الخارج، كما يمكنها لذات الأسباب إعلان طرده من إقليمها.

I.D.I, Rés. Règles internationales sur l'admission et l'expulsion des étrangers, Session de Genève 9 septembre 1892, art. 12 et 28.

[2]- عملا بنص المادة الأولى من اتفاقية 28 جنيف لعام 1951 المتعلقة باللاجئين لا يمكن للدولة منح مركز لاجئ سياسي لشخص يشتبه فيه ارتكاب جرائم ذات خطورة استثنائية. وعملا بنص الفقرة الثانية من المادة 33 يجوز للدولة في أي لحظة طرد (expulsion) أي شخص متهم أو سبقت إدانته بسبب هذه الطائفة من الجرائم. كما طالب مجلس الأمن في قراره 1269 المؤرخ في 19 أكتوبر 1999 من جميع الدول اتخاذ الخطوات الملائمة في إطار التعاون والتنسيق الدوليين وفقا للأحكام ذات الصلة في القانون الدولي والوطني، للتأكد قبل منح مركز لاجئ، من أنّ طالب اللجوء لم يسبق له أنْ اشترك في أنشطة إرهابية (ف. 4)، هذا ما عاود التأكيد عليه في قراره رقم 1373 المؤرخ في 28 سبتمبر 2001 بأنّه على الدول أنْ تمتنع عن منح الملاذ الآمن (بالرجوع إلى القرار باللغة الفرنسية استعمل مجلس الأمن عبارة asile) للأشخاص المتورطين في تمويل وتنظيم ودعم أو ارتكاب أعمال الإرهاب (ف. 2/ج)، وكذلك إعلان الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب المرفق بقرار مجلس الأمن رقم 1377 المؤرخ في 12 نوفمبر 2001 (إ. 10).

Dans le même sens, A.C.D.I., Étude du Secrétariat, Expulsion des étrangers, Cinquante-huitième session, Genève, 1er mai- 9 juin 2006 et 3 juillet- 11 août 2006, A/CN.4/565, 10 juillet 2006, §§ 65. 66, pp. 56. 58.

[3]- I.D.I., Session de Vancouver 2001, Les immunités de juridiction et d'exécution du chef d'Etat et de gouvernement en droit international, art. 10.

في هذا الاتجاه، أكد المجلس الفدرالي السويسري في قراره الصادر بتاريخ 19 فيفري 2003، بعد محاولة الرئيس العراقي السابق "صدام حسين" و بعض أفراد عائلته وأعضاء بارزين في الحكومة العراقية اللجوء إلى سويسرا، على أنّه " وإنْ ليس في الظاهر ما يدل أنّ صدام حسين وأفراد عائلته يريدون مغادرة العراق واللجوء في سويسرا، فإنّ المجلس الفدرالي قرر منع دخول صدام حسين وأفراد عائلته وأعضاء في الحكم العراقي المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وعلى أساس الفقرة الثانية من المادة 121 من الدستور السويسري فإنّ هؤلاء الأفراد سيتم طردهم لو تم وضع اليد عليهم في سويسرا". يعتبر هذا الموقف طريقة دبلوماسية لإعلان رئيس الدولة الأجنبي شخصا غير مرغوب فيه *(Persona non grata)*.

ويترتب على هذا الإجراء الدبلوماسي إما المنع من دخول الإقليم، أو الطرد منه، وفي حالة عدم امتثال رئيس الدولة لهذه التدابير الدبلوماسية يسقط حقه تلقائيا في التمسك بصفة رئيس الدولة والحصانة القضائية الجزائية المرتبطة بهذه الصفة أمام الجهات القضائية في هذه الدولة. أنظر في هذا الشأن م. 09، 23 و12 من اتفاقية العلاقات الدبلوماسية، اتفاقية العلاقات القنصلية واتفاقية البعثات الخاصة.

الفرع الثاني

تقييد طلبات التعاون الصادرة عن المحكمة الجزائية الدولية بشرط احترام الالتزامات الدولية الأخرى للدول

يمكن أنْ تصادف طلبات التعاون الصادرة عن المحكمة الجزائية الدولية التزامات دولية أخرى تحول دون إمكانية تنفيذها. كما هو الشأن في حالة وجود اتفاقية دولية ثنائية تقضي بحظر تقديم المساعدة للمحكمة الجزائية الدولية، قبل الحصول على موافقة دولة الشخص المطلوب أمام المحكمة.

بناءً على نص دولي اتفاقي، قد يكون تعاون الدولة مع المحكمة الجزائية الدولية متوقفا على شرط الحصول مسبقا على موافقة الدولة التي ينتمي إليها الشخص المطلوب تقديمه. وفي هذه الحالة لا يجوز للمحكمة الجزائية الدولية أنْ توجه طلب تقديم إلى الدولة المرتبطة بهذا الالتزام، إلا بعد أنْ تحصل على موافقة الدولة على تقديم رعاياها.

في هذا المعنى تنص الفقرة الثانية من المادة 98 على أنّه: "**لا يجوز للمحكمة أنْ تقدم طلب تقديم يتطلب من الدولة الموجه إليها الطلب أنْ تتصرف على نحو لا يتفق مع التزاماتها بموجب اتفاقات دولية تقضي موافقة الدولة المرسلة كشرط لتقديم شخص تابع لتلك الدولة، ما لم يكن بوسع المحكمة أنْ تحصل أولا على تعاون الدولة المرسلة لإعطاء موافقتها على التقديم**"[1].

[1]- بالرجوع إلى الأعمال التحضيرية ومفاوضات التوقيع على نظام المحكمة، فإنّ المقصود من عبارة "الدولة المرسلة" الواردة في هذه الفقرة هو الدولة المرسلة للقوات العسكرية في إطار عمليات حفظ السلم والأمن الدوليين، وبالنتيجة فإنّ النطاق الشخصي لتطبيق هذه القاعدة يشمل فقط أفراد القوات العسكرية والذين لا يمكن تقديمهم إلى المحكمة الجزائية الدولية إلا برضا الدولة المرسلة وتنازلها عن حقها في محاكمتهم أمام محاكمها الوطنية، غير أنّ الاتفاقيات الثنائية المشار إليها أغفلت النص على "أفراد القوات العسكرية"، بل تمت صياغتها بطريقة تعني بأنّ هذا القيد يمتد أيضا إلى رعايا وأعوان الدولة المتواجدين في إقليم الدولة الطرف في الاتفاقية مهما كانت صفتهم.

D. Bechraoui, L'exercice des compétences de la Cour pénale internationale, Op. Cit., p. 360.

استنادا إلى نص هذه الفقرة، نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إعطاء معارضتها المحكمة الجزائية الدولية شكلا "قانونيا دوليا"[1]. وذلك عن طريق إبرام اتفاقيات دولية ثنائية مع مجموعة من الدول *(Bilatéral immunity agreements)*. تتضمن بنود هذه الاتفاقيات الدولية الثنائية التزامات متبادلة. تتمثل في امتناع كل دولة طرف عن الامتثال لطلبات تقديم رعايا الدولة الثانية المتعاقدة المتواجدين فوق إقليمها إلى المحكمة الجزائية الدولية، وعدم تسليمهم إلى دولة ثالثة إذا كان الغرض من طلب التسليم هو تقديمهم إلى المحكمة، إلا بعد الحصول على موافقة الدولة الطرف الثاني[2].

تشكل هذه الاتفاقيات حاجز جدي في وجه تعاون الدول في ممارسة المحكمة الجزائية الدولية لاختصاصاتها القضائية[3]. كما تمثل سببا إضافيا لحصانة مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة من المسؤولية الجزائية الدولية، كونها تضمن لهم البقاء في منأى عن المتابعة أمام المحكمة الجزائية الدولية[4].

---

[1]- D. M. Amann, La justice militaires et les juridictions d'exception aux Etats Unis, in E. Lambert Abdelgawad (dir.), "Juridictions militaires et tribunaux d'exception en mutation Perspectives comparées et internationales", Op. Cit., p. 305.

[2]- من بين الدول التي أبرمت اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، رومانيا (2002)، إسرائيل (2002) الغابون (2003)، الطوغو (2003)، السنغال (2003)، التشاد (2004)، الكامرون...الخ.

HRW, Accords d'immunités bilatéraux, in www. Hrw.org/campaigns/icc/docs/bilateralagreemer

Amnesty International, La compagne américaine en vue d'obtenir l'immunité de juridiction pour les actes de génocide, les crimes contre l'humanité et les crimes de guerre, Aout 2003.

كما أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قانون 2 أوت 2002 *(American Service Member's Protection Act)* المتضمن حظر أي تعاون أمريكي مع المحكمة الجزائية الدولية، ويسمح لها بضمان عدم تقديم رعاياها إلى المحكمة.

[3]- H. Dumont, M. Gallié, La Cour pénale internationale (CPI) : les fondements fragiles d'un droit universel et d'un forum commun supranational en matière de crimes internationaux, in P. Hughes, Pa. A. Molinari (dir.), "Justice et participation dans le monde global : la nouvelle règle de droit", Op. Cit., pp. 99. 102.

[4]- T. Ondo, Réflexion sur la responsabilité pénale internationale du chef d'Etat africain, Op. Cit., p. 197.

على نقيض ذلك يرى الأستاذ (Eric DAVID) بأنّ الهدف من إبرام هذه الاتفاقيات الدولية الثنائية المتمثل في إنقاذ رعايا الدولة من اختصاص المحكمة الجزائية الدولية، لا يتعارض بالضرورة مع النظام الأساسي للمحكمة، باعتبارها تمارس اختصاصا قضائيا تكميليا، وذلك بشرط أنْ تمارس الدول المعنية سلطتها في المتابعة بكل نزاهة واستقلالية.

E. David, La Cour pénale internationale, Op. Cit., pp. 444.
445.

وبذلك لا يمكن للمحكمة الجزائية الدولية أنْ توجه طلب تقديم رعايا دولة طرف في هذه الاتفاقيات الثنائية إلى دولة ثانية طرف، ما لم تتحصل مسبقا على موافقة الدولة التي ينتمي إليها على التقديم.

أما أذا قامت بتوجيه طلب التعاون مباشرة إلى دولة طرف في هذه الاتفاقيات، فإنّ هذه الأخيرة ترفض التقديم، على أساس سمو الاتفاقيات الثنائية على أحكام نظام روما الأساسي[1].

بناءً على ما سبق، يمكن القول بأنّ التعاون القضائي بين الدول والمحاكم الجزائية الدولية اكتسب مكانة مهمة واستقلالية تميزه عن التعاون القضائي التقليدي السائد في العلاقات ما بين الدول. ومع ذلك يظهر بأنّ التعاون الدولي في إطار المحاكم الجزائية المنشأة وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أكثر فعالية من التعاون في إطار المحكمة الجزائية الدولية الدائمة.

يرجع ذلك في نظرنا، إلى افتقاد المحكمة الجزائية الدولية إلى الوسائل القانونية اللازمة من أجل حمل الدول على الامتثال لطلبات وأوامر التعاون القضائي. وكذلك إلى بعض الاستثناءات المفروضة على واجب التعاون بين الدول والمحكمة الجزائية الدولية[2].

---

[1]- وبالرجوع إلى صياغة القاعدة رقم 2/195 من نظام القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات السالف الذكر، فإنّها تؤكد على السمو المطلق للاتفاقيات الدولية الثنائية على نظام روما الأساسي: "لا يجوز للمحكمة أن توجه طلبا لتسليم شخص دون الحصول على موافقة الدولة المرسلة إذا كان الطلب لا يتفق، بموجب الفقرة 2 من المادة 98، مع التزامات بموجب اتفاق دولي يضع موافقة الدولة المرسلة كشرط لتسليم شخص تابع لتلك الدولة إلى المحكمة".

[2]- من بين المبررات التي تجيز للدول رفض الامتثال لطلبات التعاون مع المحكمة الجزائية الدولية أو على الأقل دفعها إلى تعديل طلبها، عندما يكون الكشف على بعض المعلومات يمس بمصالح الأمن الوطني للدولة (م. 72، م. 4/93)، عندما يكون طلب المحكمة يتعارض مع مبدأ قانوني أساسي قائم ينطبق بصورة عامة (م. 3/93)، وكذلك عندما يكون مصدر الوثائق أو المعلومات محل الطلب هو طرف ثالث، وليس الدولة التي تلقت الطلب (م. 73).

S. Sur, Vers une Cour pénale internationale : La Convention de Rome entre les ONG et le Conseil de sécurité, R.G.D.I.P., 1/1999, pp. 42. 43. A. M. La Roza, A. M. La Roza, Juridictions pénales internationales La procédure et la preuve, Op. Cit. pp. 321. 324.

خاتمـــــــة:

يستفيد رئيس الدولة في وظيفة بالنسبة إلى جميع الأعمال والتصرفات التي صدرت عنه بصفته هذه وتلك التي يتم تكييفها على أنها أجنبية عن وظائفه الرسمية، من حصانة قضائية جزائية مطلقة وكاملة. إذ لا يجوز طيلة المدة الرئاسية لأي جهة قضائية النظر فيها سواء كانت وطنية أو أجنبية.

بعد زوال صفته الرسمية، فالأصل أن رئيس الدولة يصبح مواطن عادي أمام المحاكم الوطنية والأجنبية على حد سواء. غير أن هذه القاعدة لا تطبق إلا بالنسبة إلى الأعمال الأجنبية عن ممارسة الوظيفة الرسمية. أما عن الأعمال المرتبطة بطريقة أو بأخرى بممارسة وظائفه الرسمية، فإنها تبقى محصنة ضد أي اختصاص قضائي، ما عدا اختصاص المحاكم الجزائية الدولية.

من هذا المنظور تعتبر الحصانات والامتيازات المقررة في القانون الدولي والقانون الدستوري أحد الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى إفلات رؤساء الدول وذوي المراتب الرسمية من المتابعات القضائية الجزائية أمام المحاكم الوطنية والأجنبية على حد سواء. وذلك على أساس أنها تشكل حاجزا قانونيا أو فعليا أمام اتخاذ إجراءات التحقيق والمتابعة ضد المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنسان.

صاحب مسار تدويل مسألة حقوق الإنسان الأساسية وإعطائها طابعا قانونيا آمرا حركية كبيرة لم يسبق لها مثيل في تاريخ المجتمع الدولي في مجال محاربة أسباب الإفلات من العقاب. وذلك عن طريق إرساء مبدأ المسئولية الجزائية الدولية للأفراد المتورطين في ارتكاب انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ووضع الآليات القانونية والمؤسساتية من أجل قمع الجرائم الدولية الأشد خطورة. هذا ما أصبح يتطلب بالضرورة إعادة النظر في قاعدة الحصانة القضائية الجزائية التي يتمتع بها رئيس الدولة بموجب أحكام القانون الدولي.

استجابة لهذا المطلب تم إنشاء محاكم جزائية دولية وأخرى مدولة مـــن أجـــل متابعة ومحاكمة الأفراد المسئولين عن ارتكاب جرائم العدوان، الإبادة، الجـــرائم ضـــد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنســـان والقـــانون الدولي الإنساني.

هكذا استقرت أنظمة المحاكم الجزائية الدولية على أنه لا يجوز لرئيس دولة أو حكومة أو أي موظف سامي الاستناد إلى الحصانة القضائية الجزائية من أجل عرقلـــة الإجراءات المتخذة تجاهه. كما لا يجوز لرئيس الدولة التمسك بأن الجرائم المنسوبة إليه قد وقعت أثناء أداء وظائفه الرسمية أو بمناسبتها، من أجل نسبتها إلى الدولة التي ينتمي إليها، وإعفائه بالنتيجة من المسئولية الجزائية الدولية.

في إطار عالمية قمع الجرائم الدولية الماســـة بـــالقيم والمصـــالح المشـــتركة للإنسانية جمعاء، أصبح على الدول واجب قانوني دولي بالتحقيق في انتهاكات القـــانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وهذا ما يتطلب منها اتخـــاذ الإجـــراءات القانونيـــة الضرورية بغرض ضمان ملاحقة ومحاكمة كبار المجرمين الدوليين، بغض النظر عن مكان ارتكاب الجرائم الدولية وجنسية ضحاياها، ودون الاعتداد أيضا بالمركز الرسمي لمرتكبيها، سواء كان رئيس دولة أو حكومة أو أي موظف سامي في الأجهزة المدنيـــة والعسكرية في الدولة.

أمام هذا الوضع أصبحت ملامح نظام قانوني دولي جديد تتجلى. نظام يتجـــه نحو إقرار تراجع قاعدة الحصانة القضائية الجزائية التي تضع رؤساء الدول وغيـــرهم من ذوي المناصب العليا في الدولة في منأى عن أية إجراءات قضائية جزائيـــة عـــن الجرائم المقترفة من قبلهم.

هكذا دخلت قاعدة الحصانة القضائية الجزائية المقررة بموجب أحكام القانون الدولي العرفي في تنازع قانوني مع قاعدة قانونية دولية أخرى في طور النشأة. ومفاد هذه القاعدة وضع التزام قانوني دولي قطعي على عاتق الدول باتخاذ التدابير القضائية اللازمة من أجل ممارسة اختصاص متابعة ومحاكمة الأفراد مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لأحكام القانون الدولي، بغض النظر عن الحصانة القضائية الجزائية والمنصب الرسمي الذي يشغله هؤلاء في هرم السلطة.

غير أن الموقف القضائي والفقهي الدولي الرامي إلى تكريس تصور قـــانوني جديد لنظام الحصانة القضائية الجزائية التي يستفيد منها رؤساء الدول والأشخاص ذوي الصفة التمثيلية الدولية، عن طريق التضييق من نطاقها المطلق ومضمونها الشامل، لم يصمد أمام قوة وصلابة قاعدة الحصانة القضائية الجزائية في شكلها التقليـــدي. وذلـــك نتيجة كون هذه القاعدة أحد مظاهر القانون ما بين الدول القائم علـــى مبـــدأ المســـاواة السيادية بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

يبدوا أن اعتبارات الحصانة القضائية الجزائية السارية في إطار العلاقات مـــا بين الدول قد امتدت آثارها إلى تنظيم العلاقة بين الجهات القضائية الأجنبية والمحكمـــة الجزائية الدولية. هذا ما يظهر من خلال استبعاد إمكانية خرق الحصانات الدبلوماسية، ولو كان ذلك من أجل تلبية طلبات صادرة عن المحكمة الجزائية الدولية تتعلق بتقـــديم رئيس دولة في وظيفة. نتيجة لذلك، تظل قاعدة الحصانة القضائية الجزائية التي يستفيد منها رؤساء الدول بموجب أحكام القانون الدولي سارية في مواجهة الجهات القضـــائية الأجنبية، التي لا يمكنها الاستجابة إلى طلبات التسليم الصادرة عن محاكم جزائية تابعة إلى دولة أخرى بخصوص رئيس دولة أجنبي.

ترجع صعوبة الجزم باستثناء الجرائم الدولية الخطيرة من نطـــاق الحصـــانة القضائية الجزائية أمام الجهات القضائية الأجنبية إلى سببين رئيسيين. من جهة أولـــى فان متابعة رئيس الدولة أمام الجهات القضائية التابعة إلى دولة أجنبية تطرح بصـــورة مختلفة عن متابعته أمام المحاكم الجزائية الدولية. ومن جهة ثانية فان تحريك إجراءات قضائية ضد رئيس دولة أجنبي ليس بالأمر السهل. وهذا راجع إلى ما قد ينجر عن ذلك من آثار سلبية على استمرارية العلاقات الدبلوماسية ما بين الدول، خاصة عندما يتعلق الأمر برئيس دولة في وظيفة في حالة سفره إلى دولة أجنبية بناءا على دعوة رسمية في إطار انجاز مهام رسمية.

بات من الواضح بأن التنازع القانوني بين قاعدة الحصانة القضائية الجزائيـــة لرئيس الدولة من جهة أولى، وواجب الدول في قمع الجرائم الدولية الخطيرة مهما كانت الصفة الرسمية لمرتكبيها من جهة ثانية، لم يعد يقبل أي حلول قانونية تقنية من أجـــل تغليب قاعدة على الأخرى. لأن التطبيق الجامد لكلتا القاعدتين يؤدي إلى آثـــار عمليـــة غير مقبولة على المجتمع الدولي الذي أصبح يقوم في نفس الوقـــت علـــى الاحتفـــاظ

والحفاظ على خصوصية التركيبة ما بين الدولية لأشخاصه القانونية، وتكريس مبـــادئ القانون الدولي الجنائي.

أمام هذا الوضع يجب البحث عن حلول ذات طبيعة توفيقيـــة بـــين مطلبـــين متعارضين. من جهة أولى الحصانة القضائية الجزائية باعتبارها من مظاهر المنطـــق الدبلوماسي. ومن جهة ثانية ضرورة مكافحة أسباب اللاعقاب باعتباره مـــن مظـــاهر المنطق القضائي أمام المحاكم الأجنبية بدرجة أولى وأمام المحـــاكم الجزائيـــة الدوليـــة بدرجة أقل.

تتمثل هذه الحلول التوفيقية في تلك الضـــمانات أو الامتيـــازات الإجرائيـــة والموضوعية التي تهدف إلى تفادي تحول الإجراءات القضائية ضد كبار ممثلي الدولة إلى وسيلة لتهديد استقرار العلاقات ما بين الدولية واستمراريتها من جهة أولى، وعـــدم تحول الحصانة القضائية الجزائية لهؤلاء إلى وسيلة من أجل ضمان الإفلات من العقاب عن جرائم القانون الدولي.

نظرا لغياب الضمانات الإجرائية الضبطية على المســـتوى الـــدولي، يمكـــن الرجوع إلى الضمانات المرتقبة في إطار القانون الوطني، مثل اشتراط موافقة الحكومة أو البرلمان على المتابعة، وتطبيقها عن طريق القياس في القانون الدولي. ومـــن بـــين الضمانات الإجرائية التي يمكن إعمالها في مجال متابعة رئيس دولة في وظيفة، عـــدم المتابعة في حالة الزيارة الرسمية وإخطار الدولة التي ينتمي إليها رئيس الدولـــة قبـــل الشروع في أي إجراء قضائي ضده، وذلك لغرض التأكد من رغبتها أو عدم رغبتهـــا تحريك إجراءات المتابعة الجزائية.

إضافة إلى مجموعة من الضمانات الموضوعية، على غرار تقـــدير الطـــابع الجدي للمتابعة، وجود مبرر مستقى حصريا من نية إظهـــار العدالـــة، تقـــدير الآثـــار الخطيرة التي قد تترتب على المتابعة أو التوقيف وضرورة هذه الإجراءات، على أساس مبدأ التناسب، ومراعاة مبدأ الملائمة الذي يخول النيابة العامة سلطة تقديرية في المبادرة بالإجراءات.

كما أن اعتبارات الحفاظ على أدنى شروط ممارسة العمل الدبلوماسي، تقتضي عدم التضحية بالحصانة القضائية لصالح دعاوى لا تكتسي أهمية كبيرة مقارنة بالأهمية الجوهرية التي تكتسيها الحصانة القضائية في العلاقات ما بين الدول. من هذا المنظور لا يمكن مباشرة أي إجراء قضائي ضد رئيس دولة أجنبي في وظيفة إلا بشأن الجرائم المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية.

من هذا المنطلق، لم يختلف موقف الجهات القضائية الدولية والمحاكم الداخلية التي طرحت أمامها مسألة إمكانية تحريك مسئولية رئيس دولة أجنبي عن جرائم دولية خطيرة. إذ أكدت في عدة مناسبات على أنه لا يجوز للمحاكم الجزائية الأجنبية تحريك إجراءات متابعة ممثلي الدول الأجنبية، حتى ولو تعلق الأمر بجـرائم دوليـة. وذلـك استنادا إلى أنه لا يوجد في الوضع الراهن للقانون الدولي العام ما يدل علـى تراجـع قاعدة الحصانة القضائية الجزائية بشكلها التقليدي المطلق والتام.

كما أنه في إطار البحث عن تجاوب القوانين العقابيـة والقـوانين الإجرائيـة الوطنية مع قواعد القانون الدولي في مجال متابعة ومعاقبة مرتكبي الجـرائم الدوليـة الأشد خطورة، فان الدول قد اعتمدت موقف أقل ما يمكن القول عنه أنـه متعـارض ومتناقض مع متطلبات القانون الدولي الجنائي، أو على الأقل لا يواكب اتجاهات القانون الدولي في مجال استبعاد إمكانية التمسك بالحصانة القضائية الجزائية من أجل التنصـل من المسئولية عن الجرائم الدولية.

وهذا ما يبدوا جليا من جهة أولى من خلال النص صراحة على استثناء رؤساء الدول والحكومات والممثلين الدبلوماسيين من المتابعات القضائية أمام المحاكم الأجنبية. ومن جهة ثانية من خلال إفراغ مبدأ عالمية قمع الجرائم الدولية من محتواه. عن طريق وضع شروط شبه "تعجيزية" أمام ممارسة الاختصاص العالمي في ملاحقة المسـئولين عن الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي. على غرار تقييد اختصـاص المتابعـة بتوفر على الأقل معيار من معايير الاختصاص القضائي التقليدية، أو اشتراط العثـور على المتهم فوق إقليم الدولة أو إقامته المعتادة فيه.

نتيجة الاتجاه القانوني الدولي نحو تضييق نطاق الحصانات التي يتمتع بها رئيس الدولة بموجب أحكام القانون الدولي، أصبح نطاق ومضمون الحصانات والامتيازات الدستورية التي يستفيد منها رئيس الدولة أمام الجهات القضائية الوطنية مهدد بالتراجع. وذلك على أساس أن تكريس المسؤولية الجزائية لرئيس الدولة عن الجرائم الدولية لا يتوقف فقط على الآليات القانونية الدولية، بل أن الحلول القانونية والمؤسساتية في هذا المجال قد تأتي أيضا من القانون الداخلي.

هكذا لم يعد الالتقاء بين قواعد القانون الدولي والقانون الدستوري واحتمال وقوع تنازع بين النظامين مسألة نظرية مجردة، ويرجع ظهور هذا التصادم ونموه السريع، إلى عدة عوامل من بينها: أولا التطور المعياري النوعي الذي عرفه القانون الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بوجه الخصوص، لاسيما في مجالات الحماية الدولية لحقوق الإنسان الأساسية والعدالة الجنائية الدولية. ثانيا التأثير المتنامي لأحكام القانون الدولي في صياغة أحكام الدساتير الوطنية. وأخيرا قدم بعض القواعد الدستورية التي لم تعد قادرة على مسايرة الاتجاهات الحديثة في المجتمع الدولي، لاسيما في مجال الحصانات والامتيازات الدستورية، ما يجعل انفتاح القانون الدستوري على القانون الدولي أكثر من ضروري.

يرجع التنازع القائم بين القانون الدستوري والقانون الدولي إلى اختلاف هذين الفرعين أو بالأحرى تعارضهما في الطبيعة القانونية والغايات. من جهة أولى قانون دستوري يهتم بتنظيم مجالات سيادية، ومن جهة ثانية قانون دولي يبحث عن كسر حواجز السيادة والمجال المحفوظ من أجل التغلغل في النظام القانوني الداخلي. تبعا لذلك أصبح لقواعد القانون الدستوري بشكل عام والحصانات والامتيازات الدستورية بشكل خاص دورا متغيرا في إطار القانون الدولي الجزائي.

يمكن أن تكون قواعد القانون الدستوري، بما فيها خاصة تلك التي تهتم بتنظيم المركز الجزائي لرئيس الدولة على المستوى الوطني على غرار بقاء رؤساء الدول في السلطة مدى الحياة، عائقا في وجه إعمال المسؤولية الجزائية لرئيس الدولة عن الجرائم الدولية الخطيرة سواء كان ذلك أمام المحاكم الجزائية الداخلية أو أمام المحاكم الجزائية الدولية.

كما يمكن أن تلعب أحكام الدساتير الوطنية دورا بارزا في ضمان تنفيذ قواعد القانون الدولي الجنائي في مجال متابعة مرتكبي جرائم القانون الدولي، مهما كانت مكانتهم في هرم السلطة.

يتوقف تكريس هذا الدور الأخير على حتمية إعادة تنظيم القانون الدستوري، لأن الطريقة المثلى لاحتفاظ القانون الدستوري بذاتيته لا تكمن في التصدي لأحكام القانون الدولي، بل في التعايش معها، وذلك عن طريق إعادة تنظيم علاقاته بالقانون الدولي، وإدراج قواعده ضمن الكتلة الدستورية.

تبعا لذلك يجب إعادة النظر في نطاق الحماية الدستورية المقررة لرئيس الدولة، بغرض دفعها إلى التجاوب مع متطلبات القانون الدولي الجنائي، مثل إدراج الجرائم الدولية ضمن الحالات التي تسمح باتهام رئيس الدولة، وتحديد طرق وإجراءات التنازل عن الحصانات الدستورية لرئيس لدولة المتهم بارتكاب جرائم دولية، مع مراعاة مبدأ أولوية المحاكم الوطنية على غيرها من الجهات القضائية الجزائية أجنبية كانت أو دولية.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية:

I- الكتـــب:

1- أبو ألوفا أحمد، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية علما وعمـــلا، دار النهضـــة العربيـــة، القـــاهرة، 1996.

2- أبو هيف علي صادق، القانون الدبلوماسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، د.س.ن.

3- الخشن محمد عبد المطلب، الوضع القانوني لرئيس الدولة في القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديـــدة للنشر، الإسكندرية، 2005.

4- الرضا هـــاني، العلاقات الدبلوماسية و القنصلية تاريخها، قوانينها وأصولها مع دراسة معمقة لامتيـــازات وحصانات الموظفين الدوليين، دار المنهل اللبناني، ط. أولى، لبنان، 2006.

5- الرفاعي أشرف عبد العليم، الاختصاص القضائي الدولي، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2005.

6- الشافعي محمد بشير، القانون الدولي العام في السلم والحرب، منشأة المعارف، ط. سادسة، الإســـكندرية، 1999.

7- الشكري علي يوسف، الدبلوماسية في عالم متغير، ايتراك للنشر و التوزيع، ط. أولى، القاهرة، 2004.

8- الغنيمي محمد طلعت، الوسيط في قانون السلام، منشأة المعارف بالإسكندرية، د. ت. ن.

9- المجذوب محمد، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، ط. سابعة، سوريا، 2007.

10- بوسماحة نصر الـــدين، حقوق ضحايا الجرائم الدولية على ضوء أحكام القـــانون الـــدولي، دار الفكـــر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

11- جابر عاصم، الوظيفة القنصلية والدبلوماسية في القانون والممارسة، دراسة مقارنة، دار عويدات للنشر والطباعة، لبنان، 2001.

12- حامد سلطان، القانون الدولي العام وقت السلم، دار النهضة العربية، ط. سادسة، القاهرة، 1976.

13- سرحان عبد العزيز محمد، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، دراسة تحليلية في الفقـــه والقضـــاء الدوليين وأحكام اتفاقيتي فيينا لعامي 1961 و 1963، دار النهضة العربية، 1996.

14- _____، النظرية العامة للتنظيم الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.

15- علي حسين الشامي، الدبلوماسية – نشأتها وتطورهـــا وقواعـــدها ونظـــام الحصـــانات والامتيـــازات الدبلوماسية– دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط. أولى، 2009.

16- عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، طبعة أولى، عمان، 2004.

17- فوق العادة سموحي ، الدبلوماسية الحديثة، دار اليقظة العربية، طبعة أولى، د.م.ن.، 1973.

18- محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، الجزء الثالث، الحياة الدولية، المجلد الأول: القانون الدبلوماسي والقانون القنصلي والقانون الدولي للبحر، طبعة أولى، الإسكندرية، د.د.ن.، 2005.

19- نويجي محمد فوزي لطيف، مسؤولية رئيس الدولة في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2005.

-II- الرسائل الجامعية:

1- رحاب شادية، الحصانة القضائية الجزائية للمبعوث الدبلوماسي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة، 2007.

-III- النصوص القانونية الدولية:

أ- الاتفاقيات الدولية:

1- معاهدة فرساي الموقعة بين الدول الحليفة والمشاركة في الحرب العالمية الثانية وبين ألمانيا بتاريخ 28 جوان 1919.

2- اتفاق لندن الموقع في 08 أوت 1945 بشأن محاكمة ومعاقبة كبار مجرمي الحرب من دول المحور الأوربية.

3- ميثاق منظمة الأمم المتحدة الموقع في 26 جوان 1945.

4- اتفاقية منع وقمع جريمة الإبادة الموقعة في 09 ديسمبر.1948

6- اتفاقية جنيف الأولى بشأن تحسين حال الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان المؤرخة في 12 أوت 1949.

7- اتفاقية جنيف الثانية بشأن تحسين حال الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في البحار المؤرخة في 12 أوت .1949

8- اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب المؤرخة في 12 أوت .1949

9- اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب المؤرخة في 12 أوت 1949.

10- اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المبرمة بتاريخ 18 أفريل 1961.

11- اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية المبرمة بتاريخ 24 أفريل 1963.

12- اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 26 نوفمبر 1968.

13- اتفاقية نيويورك للبعثات الخاصة المبرمة في 16 ديسمبر 1969.

14- اتفاقية قمع التمييز العنصري المؤرخة في 30 نوفمبر 1973.

15- اتفاقية منع وقمع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بما فيهم الموظفون الـــدوليون، الموقعة بتاريخ 12 ديسمبر 1973.

16- اتفاقية فيينا الخاصة بتمثيل الدول في علاقاتها مع المنظمات الدولية ذات الطبيعة العالمية، المبرمـــة فـــي 14 مارس 1975.

17- البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الموقعة فـــي 12 أوت 1949 المتعلـــق بحمايـــة ضـــحايا النزاعات الدولية المسلحة المؤرخ في 10 جوان 1977.

18- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة الموقعة في 10 ديسمبر 1984.

19- اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات بين الدول والمنظمات الدولية أو بين المنظمات الدولية، المبرمة بتاريخ 21 مارس 1986 .

20- اتفاقية روما الخاصة بإنشاء المحكمة الجزائية الدولية، المبرمة بتاريخ 17 جويلية 1998.

21- اتفاقية الأمم المتحدة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية، المبرمة بتاريخ 16 ديسمبر 2004.

ب- قرارات مجلس الأمن الأممي: المصدر: الموقع الالكتروني لمنظمة الأمم المتحدة: www.un.org

1- القرار رقم 748 المؤرخ في 31 مارس 1992.

2- القرار رقم 808 المؤرخ في 22 فيفري 1993.

3- القرار رقم 827 المؤرخ في 25 ماي 1993.

4- القرار رقم 955 المؤرخ في 8 نوفمبر 1994.

5- القرار رقم 978 المؤرخ في 27 فيفري 1995.

6- القرار رقم 1031 المؤرخ في 15 ديسمبر 1995.

7- القرار رقم 1034 المؤرخ في 21 ديسمبر 1995.

8- القرار رقم 1166 المؤرخ في 13 ماي 1998.

9- القرار رقم 1207 المؤرخ في 17 نوفمبر 1998.

10- القرار رقم 1244 المؤرخ في 10 جوان 1999.

11- القرار رقم 1269 المؤرخ في 19 أكتوبر 1999.

12- القرار رقم 1272 المؤرخ في 25 أكتوبر 1999.

13- القرار رقم 1315 المؤرخ في 14 أوت 2000.

14- القرار رقم 1329 المؤرخ في 30 نوفمبر 2000.

15- القرار رقم 1373 المؤرخ في 28 سبتمبر 2001.

16- القرار رقم 1377 المؤرخ في 12 نوفمبر 2001.

17- القرار رقم 1470 المؤرخ في 28 مارس 2003.

18- القرار رقم 1483 المؤرخ في 22 ماي 2003.

19- القرار رقم 1503 المؤرخ في 28 أوت 2003.

20- القرار رقم 1506 المؤرخ في 12 سبتمبر 2003.

21- القرار رقم 1503 المؤرخ في 28 أوت 2003.

22- القرار رقم 1572 المؤرخ في 15 نوفمبر 2004.

23- القرار رقم 1593 المؤرخة في 31 مارس 2005.

24- القرار رقم 1595 المؤرخ في 7 أفريل 2005.

25- القرار رقم 1636 المؤرخ في 31 أكتوبر 2005.

26- القرار رقم 1464 المؤرخ في 29 مارس .2006

27- القرار رقم 1680 المؤرخ في 17 ماي .2006

28- القرار رقم 1688 المؤرخ في 16 جوان 2006.

29- القرار رقم 1757 المؤرخ في 30 ماي 2007.

30- القرار رقم 1844 المؤرخ في 20 نوفمبر 2008.

31- القرار رقم 1907 المؤرخ في 23 ديسمبر 2009.

32- القرار رقم 1993 المؤرخ في 29 جوان 2010.

33- القرار رقم 1932 المؤرخ في 29 جويلية 2010.

34- القرار رقم 1946 المؤرخ في 15 أكتوبر 2010.

35- القرار رقم 1966 المؤرخ في 22 ديسمبر 2010.

36- القرار رقم 1970، المؤرخ في 26 فيفري 2011.

37- القرار رقم 1973 المؤرخ في 17 مارس .2011

38- القرار رقم 1975 المؤرخ في 30 مارس 2011.

39- القرار رقم 1980 المؤرخ في 28 افريل 2011.

40- القرار رقم 1995 المؤرخ في 6 جويلية 2011.

41- القرار رقم 2014 المؤرخ في 21 أكتوبر 2011.

42- القرار رقم 2069 المؤرخ في 21 ديسمبر 2011.

ج- أعمال لجنة القانون الدولي:

1- لجنة القانون الدولي، مشروع تقنين مبادئ نورمبورغ، ديسمبر 1950.

2- _____، مشروع تقنين الجنايات ضد سلام وأمن البشرية، المؤرخ في 28 جويلية 1954.

د- التقارير الدولية:

1- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم 25704 المؤرخ في 08 ماي 1993 الخاص بإنشاء المحكمة الجزائية الدولية في يوغوسلافيا سابقا، بناءً على الفقرة 06 من لائحة مجلس الأمن رقم 808 (1993).

2- تقرير الخبيرة المستقلة (Diane Orentlicher) المعنية باستيفاء مجموعة المبادئ لمكافحة الإفلات من العقاب، لجنة حقوق الإنسان، الدورة الحادية والستون، 8 فيفري 2005.

3- تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة في لبنان (Commission Detleve Mehlis)، المؤرخ في 20 أكتوبر 2005 عملا بقرار مجلس الأمن رقم 1595(2005).

4- تقرير الأمين العام المؤرخ في 26 مارس 2006 عملا بالفقرة 6 من قرار مجلس الأمن 1644 المؤرخ في 15 ديسمبر 2005، يتعلق بالمحكمة الخاصة في لبنان.

IV- النصوص الدستورية والتشريعية الوطنية:

أ- الدساتير الوطنية: مركز بيروت للأبحاث و المعلومات (قسم الدراسات الانتخابية والقانونية)، دساتير الدول العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط. أولى، لبنان، 2005.

1- دستور لبنان، 23 ماي 1926

2- دستور المملكة الأردنية الهاشمية، 1953

3- دستور الجمهورية التونسية، 01 جوان 1959

4- دستور جمهورية الصومال الديمقراطية، 01 جويلية 1960

5- دستور الكويت، 11 أكتوبر 1962

6- دستور الجماهيرية الليبية11 ديسمبر 1969

7- دستور جمهورية مصر العربية، 1971. (تم وقف العمل به بموجب قرار القيادة العسكرية الصادر في 13 فيفري 2011).

8- دستور الجمهورية العربية السورية، 12 مارس 1973

9- دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 20 جوان 1991

10- دستور جمهورية جيبوتي، 04 سبتمبر 1992

11- دستور المملكة العربية السعودية، 1992

12- دستور الجمهورية اليمنية، 10 جانفي 1994

13- دستور سلطنة عمان، 06 نوفمبر 1996

14- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 28 نوفمبر 1996.

15- دستور الإمارات العربية المتحدة، 02 ديسمبر 1996

16- دستور جمهورية السودان، 29 مارس 1998

17- دستور مملكة البحرين، 14 فيفري 2002

18- دستور قطر، 29 نيسان 2003

ب- القوانين:

1- تقنين الإجراءات الجزائية الجزائري الصادر بمقتضى أمر رقم 66-19 المؤرخ في 08 جوان1966، المعدل والمتمم.

2- القانون رقم 10 الصادر في ألمانيا بشأن معاقبة الأشخاص المرتكبين جرائم الحرب والجرائم ضد السلام وسلامة الإنسانية الصادر في 20 ديسمبر 1945.

3- القانون رقم 2005-10، المؤرخ في 09 أكتوبر2005، عن إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، يتضمن قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا، ج.ر لجمهورية العراق، عدد (4006) الصادر بتاريخ 18 أكتوبر 2005، منشور على الموقع، http://www.ictj.org.

4- القانون اليمني رقم 2012-01 مؤرخ في 21 جانفي 2012 يتعلق بمنح حصانة من الملاحقة القضائية للرئيس اليمني علي عبد الله صالح ومساعديه، منشور على الموقع، www.yemen-press.com.

ثانيا: باللغة الفرنسية:

I- Ouvrages :

1- ACCIOLY Hildebrando, Traité de droit international public, traduit par Paul Goulé, Recueil Sirey, Paris, 1940.

2- ARDANT Philippe, Les institutions de la V^e^ République, 11^e^ éd., Hachette Supérieur, 2006-2007.

3- ARDANT Philippe MATHIEU Bertrand, Institutions politiques et droit constitutionnel, L.G.D.J., 21^e^ éd., 2009.

4- BARTHELEMY Joseph, DUEZ Paul, Traité de droit constitutionnel, Paris, Dalloz, 1933, (réédition), édition Panthéon Assas, 2004.

5- BERKOVICZ Grégory, La place de la Cour pénale internationale dans la société des Etats, L'Harmattan (France, Hongrie, Italie), 2005.

6- BESSIOUNI Cherif, Introduction au droit pénal international, Bruylant, Bruxelles, 2002.

7- BON Pierre, MAUS Didier (dir.), Les grandes décisions des cours constitutionnelles européennes, Dalloz, 2008.

8- BORGHI Alvaro, L'immunité des dirigeants politiques en droit international, Collection latine, Série II, vol. 2, Helbing & Lichtenhahn, Bruylant, L.G.D.J., Genève, Bale, Munich, Bruxelles, Paris.

9- BOSLY Henri. D., VANDERMEERSCH Damien, Génocide, crimes contre l'humanité et crimes internationaux, Les juridictions internationales et les tribunaux nationaux, Bruylant, L.G.D.J., Bruxelles, Paris, 2010.

10- BOURDON William, La Cour pénale internationale Le Statut de Rome, éditions du Seuil, 2000.

11- BRANCET Bernard, La fonction présidentielle sous la Ve République, L.G.D.J., Montchrestien, Paris, 2008.

12- CARCASSONNE Guy, La constitution, Paris, Le Seuil, Points, 7e éd., 2005.

13- CARREAU Dominique, Droit international, 7e éd., A. Pedone, Paris, 2001.

14- CASSESE Antonio, **SCALIA Damien** et **THALMANN Vanessa**, Les grands arrêts de droit international pénal, Dalloz, 2010.

15- CAVARÉ Louis, Le droit international public positif, T. II, 3e éd., A. Pedone, Paris, 1969.

16- CHAGNOLLAUD Dominique, Droit constitutionnel contemporain, tome 2, le régime politique français, 4e éd., Armand Colin, 2005.

17- CHANTEBOUT Bernard, Droit constitutionnel, 27e éd., Sirey, 2010.

16- CHARPENTIER Jeans, Institutions internationales, 14e éd., Dalloz.

19- COHENDET Marie-Anne, Le président de la République, Paris, Dalloz, 2002.

20- COSNARD Michel, La soumission des Etats aux tribunaux internes face à la théorie des immunités, Paris, Pedone, 1996.

21- COT Jean-Pierre, PELLET Alain (dir.), La charte des Nations Unies Commentaire article par article, Economica, Bruylant, Paris, Bruxelles, 1985.

22- DAVID Eric, Eléments de droit international, P.U.B., 1997/1998.

23- David Eric, Principes de droit des conflits armés, 4e éd., Bruylant, Bruxelles, 2008.

24- DAVID Eric, **HEIRMAN Pascale**, Code de droit international pénal, 2e éd., Bruylant, Bruxelles, 2009.

25- DELFONT José, Responsabilité pénale et fonction politique, L.G.D.J., 2006.

26- DUHAMEL Olivier, Droit constitutionnel, tome I, Seuil, coll. Points essais, 4e éd., Paris, 1999.

27- DUPUY Pierre-Marie, Droit International Public, 9ème éd., Dalloz, Paris, 2008.

28- DUVERGER Maurice, Droit constitutionnel et institutions politiques, tome II, Paris, 1959.

29- DUVERGER Maurice, Constitutions et documents politiques, 13e éd., P.U.F., 1992.

30- FAVOREU Louis, **GAIA Patrick**, **CHEVONTIAN Richard**, **MESTRE Jean-Louis**, **PFERSMANN Otto**, **ROUX André** et **SCOFFANI Guy**, Droit constitutionnel, 8e éd., Dalloz, Paris, 2005.

31- FOILLARD Philippe, Droit constitutionnel et institutions politiques, éd., Paradigme, Paris, 2008.

32- GARAPON Antoine, Des crimes qu'on ne peut ni punir ni pardonner. Pour une justice internationale, éd., Odile Jacob, Paris, 2002.

33- GICQUEL Jeans, Droit constitutionnel et institutions politiques, 16e éd., Paris, Montchrestien, Paris, 1999.

34- GLASER Stefan, Droit international pénal conventionnel, Bruxelles, 1970.

35- HAMON François, TROPER Michel, Droit constitutionnel, 27e éd., L.G.D.J., Paris, 2001.

36- HAURIOU Maurice, Précis de droit constitutionnel, Sirey, Paris, 1929.

37- HENZELIN Marc, Le principe de l'universalité en droit pénal international, Helbing, Lichtenhahn, Bâle, Genève, Munich, 2000.

38- HUET André, KOERNING-JOULIN Renée, Droit pénal international, 2e éd., P.U.F., Thémis, Paris, 2001.

39- KAMTO Maurice, L'agression en droit international, ed., A. Pedone, Paris, 2010.

40- KOLB Robert, Théorie du *jus cogens* international, PUF, Paris, IUHEI, Genève, 2001.

41- LA ROZA Anne-Marie, Juridictions pénales internationales La procédure et la preuve, P.U.F., Paris, 2003.

42- LECLERCQ Claude, Droit constitutionnel et institutions politiques, 9ème ed., Litec, Paris.

43- LEFUR Louis, Précis de droit international public, 4e ed., Dalloz, Paris, 1939.

44- LOMBOIS Claude, Droit pénal international, 2e édition, Dalloz, Paris, 1979.

45- MADIOR Fall Ismaïla, Le pouvoir exécutif dans le constitutionnalisme des Etats d'Afrique, L'Harmattan, Paris, 2008.

46- MÉGRET Frédéric, Le tribunal pénal international pour le Rwanda, A. Pedone, Paris, 2003.

47- MELIN-SOUCRAMANIEN Ferdinand, Le principe d'égalité dans la jurisprudence du Conseil constitutionnel, Économica, Paris, 1997.

48- QUOC Din Nguyen, **DAILLIER Patrick**, **FORTEAU Mathias** et **PELLET Alain**, Droit international public, 8e éd., L.G.D.J., Paris, 2009.

49- PRÉLOT Marcel, Institutions politiques et droit constitutionnel, Paris, 1961.

50- PRÉLOT Marcel, BOULOUIS Jean, Institutions Politiques et droit constitutionnel, 6e éd., Dalloz, Paris, 1972.

51- ROUSSEAU Charles, Droit international public, tome IV, Les relations internationales, Sirey, Paris, 1980.

52- SCELLE Georges, Manuel de droit international public, ed., Domat Montchrestien, Paris, 1948.

53- SIBERT Marcel, Traité de droit international public Le droit de la paix, tome II, Dalloz, Paris, 1951.

54- STRUPP Karl, éléments du droit international public universel, européen et américain, 2e éd., les éditions Internationales, Paris, 1930.

55- TOINET Marie-France, Le système politique des Etats-Unis, P.U.F., Paris.

56- TOULEMONDE Gilles, Institutions politiques comparées, Ellipses, Paris, 2006.

57- TOURARD Hélène, l'internationalisation des Constitutions nationales, L.G.D.J., Paris, 2000.

58- TROPER Michel, La séparation des pouvoirs dans l'histoire constitutionnelle française, Paris, 1980.

59- VAURS CHAUMETTE Anne-Laure, Les sujets du droit international Vers une nouvelle définition de la personnalité juridique internationale ?, éd., A. Pedone, Paris, 2009.

60- VEDEL George, Manuel élémentaire de droit constitutionnel, Paris, Sirey, 1949.

61- VERDUSSEN Marc, Contours et enjeux du droit constitutionnel pénal, Bruylant, Bruxelles, 1995.

62- VERPEAUX Michel, **DE MONTALIVET Pierre**, **RABLOT-TROIZIER Agnès** et **VIDAL-NAQUET Ariane**, Droit constitutionnel, Les grandes décisions de la jurisprudence, Thémis droit, P.U.F., Paris, 2011.

63- VLAD Constantinesco, **PIERRE-CAPS Stéphane**, Droit constitutionnel, 4e éd., Thémis droit, P.U.F., Paris, 2009.

64- ZIMMERMANN Robert, La coopération judiciaire internationale en matière pénale, 3e éd., Bruylant Bruxelles, L.G.D.J., 2009.

II- Thèses :

1- DIOUF Aliou, La répression nationale des crimes contre l'humanité sur la base du principe de la compétence universelle, Thèse de Doctorat en droit, Université de Genève, 2007.

2- FINCK François, L'imputabilité dans le droit de la responsabilité internationale Essai sur la commission d'un fait illicite par un Etat ou une organisation internationale, Thèse de Doctorat, Université de Strasbourg, 2011.

3- MAISON Raphaëlle, La responsabilité individuelle pour crime d'Etat en droit international public, Thèse de Doctorat en droit, Université de Paris II, 2000, publication Bruylant Bruxelles, 2004.

4- MATHILDE Philip-Gay, L'amnistie des dirigeants politiques : contribution à l'étude de la responsabilité en droit constitutionnel comparé international, Thèse de droit public, Université Jean Moulin Lyon III, 2005.

5- MEGRET Frédéric, L'articulation entre tribunaux pénaux internationaux et juridictions nationales : Centralité et ambigüité dans l'ordre juridique international, Thèse de Doctorat en droit, Université de Genève et Paris I, 2006.

6- MOREL Sophie, La mise en œuvre du principe de complémentarité par la Cour pénale internationale Les cas particuliers des amnisties, Thèse de Doctorat en droit, Université de Lausanne, 2005.

7- NDJIMBA Ferdinand Kévin, L'internationalisation des Constitutions des Etats en crise Réflexions sur les rapports entre Droit international et Droit constitutionnel, Thèse pour le Doctorat en droit, Université de Nancy, 2011.

8- ONDO Télésphore, La responsabilité introuvable du chef d'Etat africain, analyse comparée de la contestation du pouvoir présidentiel en Afrique noir francophone (les exemples, Camerounais, Gabonais, Tchadien et Togolais), Thèse pour le doctorat en droit public, Université de Reims Champagne- Ardenne, Faculté de droit et de science politique, 2005.

9- QUIRICO Ottavio, Réflexions sur le système du droit international pénal la responsabilité "pénale" des Etats et des autres personnes morales par rapport à celle des personnes physiques en droit international, Thèse pour le Doctorat en Droit, Université des sciences sociales, Toulouse I, 13 décembre 2005.

III- Articles scientifiques :

1- ABLARD Thierry, Le statut pénal du chef de l'Etat, Revue Française de Droit Constitutionnel, n° 51, 2002, (pp. 637. 661).

2- ADJOVI Roland, MAZERAN Florent, L'essentiel de la jurisprudence du TPIR depuis sa création jusqu'à septembre 2002, Revue Actualité et Droit International, février, 2003, in http://www.ridi.org/adi, (pp. 1. 13).

3- AÏVO Frédéric Joël, La responsabilité pénale des gouvernants dans les régimes politiques africains d'influence française, Revue Juridique et Politique des Etats Francophones, n° 1, 2010, (pp. 3. 42).

4- AKTYPIS Spyridon, L'adaptation du droit pénal français au Statut de la Cour pénale internationale : état des lieux, Revue Droits Fondamentaux, n° 7, janvier 2008, décembre 2009, (pp. 1. 35).

5- ARDANT Philippe, Responsabilité politique et pénale des chefs d'Etat, des chefs de gouvernement et des ministres, Revue International de Droit Comparé, n° 2, 2002, (pp. 465. 485).

6- ARDANT Philippe, CARCASSONNE Guy, CHANGNOLLAUD Dominique, ROUSSEAU Dominique, **Vedel George**, La responsabilité pénale du président français, in "La responsabilité des gouvernants", Pouvoirs, 92, 2000, (pp. 61. 75).

7- ARAJÄRVI Noora, Le rôle du juge pénal international dans la formation du droit international coutumier, European Journal of Legal Studies, n° 2, 2008, (pp. 1. 35).

8- AUMOND Florian, La situation au Darfour déférée à la CPI, retour sur une résolution "historique" du Conseil de Sécurité, Revue Générale de Droit International Public, n° 01, 2008, (pp. 111. 134).

9- BADINTER Robert, La responsabilité pénale du président de la République, Revue de Droit Public, numéro spécial, 1/2, 2002, (pp. 105. 116).

10- BADINTER Robert, De Nuremberg à la Cour pénale internationale, in "La responsabilité des gouvernants", Pouvoirs, 92, 2000, (pp. 155. 164).

11- BAKKER Christine A. E., Le principe de complémentarité et les « auto - saisines » : Un regard critique sur la pratique de la Cour pénale internationale, Revue Générale de Droit International Public, n° 2, 2008, (pp. 361. 378).

12- BARBERIS Julio, Réflexions sur la coutume internationale, Annuaire Français de Droit International, 1990, (pp. 9. 46).

13- BASSIOUNI Cherif, Le droit pénal international : son histoire, son objet, son contenu, Revue Internationale de Droit Pénal, vol. 52, 1981, (pp. 41. 81).

14- BASSIOUNI Cherif, Réprimer les crimes internationaux *jus cogens* et obligations *erga omnes*, Revue Internationale de la Croix Rouge, n° 826, 1997, (pp. 29. 55).

15- BASSIOUNI Cherif, Note explicative sur le Statut de la Cour pénale Internationale, Revue Internationale de Droit Pénal, 1-2, 2000, (pp. 1. 42).

16- BEAUD Olivier, La responsabilité politique face à la concurrence d'autres formes de responsabilité des gouvernants, in "La responsabilité des gouvernants", Pouvoirs, 92, 2000, (pp. 17. 30).

17- BEAUD Olivier, Pour une autre interprétation de l'article 68 de la Constitution, Revue Française de Droit Administratif, n° 6, 2001, (pp. 1187. 1203).

18- BECHRAOUI Doreid, L'exercice des compétences de la Cour pénale internationale, Revue Internationale de Droit Pénal, vol. 76, 2005, (pp. 341. 373).

19- BENNOUNA Mohamed, La création d'une juridiction pénale internationale et la souveraineté des Etats, Annuaire Français de Droit International, 1990, (pp. 299. 306).

20- BIANCHI Andrea, L'immunité des Etats et les violations graves des droits de l'homme : La fonction de l'interprète dans la détermination du droit international, Revue Générale de Droit International Public, n° 1, 2004, (pp. 63. 101).

21- BIDEGARAY Christian, Le monarque chef religieux, in "Les monarchies", Pouvoirs, n° 78, 1996, (pp. 55. 72).

22- BIDEGARAY Christian, Le principe de responsabilité fondement de la démocratie, in "La responsabilité des gouvernants", Pouvoirs, 92, 2000, (pp. 5. 16).

23- BLANQUAERT Femke, Le procès de Slobodan Milosevic, Annuaire Français des Relations Internationales, vol. VI, 2005, (pp. 167. 179).

24- BOSLY Henri D., Juridictions pénales et crimes internationaux, Revue de Droit International et de Droit Comparé, n° 2, 2010, (pp. 191. 222).

25- BOULOC Bernard, Le point de vue du pénaliste, Revue Française de Droit Constitutionnel, n° 49, 2002, (pp. 43. 50).

26- BRAËN André, La responsabilité du Monarque : Du nid de poule à Walkerton, Revue Générale de Droit, 32, 2002, (pp. 617. 630).

27- CAMBACAU Jean, La doctrine de "l'act of state" aux Etats-Unis développement récents, Revue Générale de Droit International Public, n° 1, 1973, (pp. 35. 91).

28- CAMY Olivier, La controverse de l'article 68. Aspects théologiques, Revue de Droit Public, n° 3, 2001, pp. 811. 829.

29- CASSESE Antonio, Peut-on poursuivre les hauts dirigeants des Etats pour des crimes internationaux ? A propos de l'affaire Congo c/Belgique (C. I. J)**,** Revue de Sciences Criminelles, n° 3, 2002, (pp. 479. 499).

30- CAZALA Julien, Est-il risqué pour les Etats de coopérer avec les juridictions internationales ? Réflexions sur les relations entre juridictions nationales, tribunaux pénaux internationaux et Cour européenne des droits de l'homme, Revue de Sciences Criminelles, n° 4, 2003, (pp. 721. 732).

31- CHAGNOLLAUD Dominique, La Cour de Cassation et la responsabilité pénale du chef de l'Etat ou les dominos constitutionnels, Revue de Droit Public, n° 6, 2001, (pp. 1613. 1624).

32- CLERCKX Jocelyn, Le statut de la Cour pénale internationale et le droit constitutionnel français, Revue Trimestrielle des Droits de L'Homme, n° 44, 2000, (pp. 649. 681).

33- COHEN-JONATHAN Gérard, Les Droits de l'homme, une valeur internationalisée, Revue Droits Fondamentaux, n° 1, 2001, in http://www.droits-fondamentaux.org, (pp. 157. 164).

34- COLLIARD Claude Albert, La convention de Vienne sur les relations diplomatiques, Annuaire Français de Droit International, 1961. (pp. 3. 42).

35- COLLIN Jean-Pierre, Variations sur la justice internationale, Annuaire Français de Relations Internationales, 2007, (pp. 67. 93).

36- CONDORELLI Luigi, La Cour pénale internationale : Un pas géant (pourvu qu'il soit accompli…), Revue Générale de Droit International Public, n° 1, 1999, (pp. 7. 21).

37- CORTEN Olivier, L'arrêt rendu par la CIJ dans l'affaire du crime de génocide (Bosnie-Herzégovine c. la Serbie): vers un assouplissement des conditions permettant d'engager la responsabilité d'un Etat pour génocide, Annuaire Français des Relations Internationales, 2007, (pp. 249. 279).

38- COSNARD Michel, Quelques observations sur les décisions de la chambre des Lords du 25 Novembre 1998 et du 24 Mars 1999 dans l'affaire Pinochet, Revue Générale de Droit International Public, n° 2, 1999, (pp. 309. 328).

39- COT Jean-Pierre, Observations sur l'affaire du mandat d'arrêt du 11 avril 2000, Revue Trimestrielle des Droits de l'homme, n° 52, 2002, (pp. 925. 957).

40- COUSSIRAT-COUSTERE Vincent, L'arrêt de la Cour internationale de justice sur le personnel diplomatique américain à Téhéran, Annuaire Français de Droit International, vol. 26, 1980, (pp. 201. 224).

41- D'ARGENT Pierre, Les nouvelles règles en matière d'immunités selon la loi du 05 août 2003. Annales de Droit de Louvain, vol. 64, n° 1-2, 2004, (pp. 191. 207).

42- DAVID Eric, La pratique du pouvoir exécutif et le contrôle des chambres législatives en matière de droit international, (2003, 2007), Revue Belge de Droit International, n° 1-2, 2008, (pp. 5. 244).

43- DAVID Eric, L'immunité des chefs d'Etats et de gouvernements étrangers en fonction accusés de violations grave de droit international humanitaire (DIH), in

http://www.croix-rouge.be/UserFiles/image/nos-actions/DIH.pdf, pp. 1. 16.

44- DEBBASCH Charles, La responsabilité pénale du président de la République. Dalloz, n° 3/7656, 2002, (pp. 237. 241).

45- DECAUX Emmanuel, Le statut du chef d'Etat déchu, Annuaire Français de Droit International, 1980, (pp. 101. 139).

46- DECAUX Emmanuel, Le régime du droit international en droit interne, Revue Internationale de Droit Comparé, n° 2, 2010, (pp. 465. 505).

47- DE CARA Jean-Yves, L'affaire Pinochet devant la chambre des lords, Annuaire Français de Droit International, 1999, (pp. 72. 100).

48- DE GOUTTES Régie, Conclusions sur l'arrêt de l'assemblée plénière de la Cour de Cassation du 10 octobre 2001, Revue Française de Droit Constitutionnel, n° 49, 2002, (pp. 51. 78).

49- DE LA BROSSE Renaud, Les trois générations de la justice pénale internationale, Annuaire Français des Relations Internationales, volume VI, 2005, (pp. 154. 166).

50- DE LA CUSTA José Luis, Les compétences criminelles concurrentes nationales et internationales et le principe "ne bis in idem" Rapport général, Revue Internationale de Droit Pénal, vol. 73, 2002, (pp. 673. 705).

51- DELLA MORTE Gabriele, Les frontières de la compétence de la Cour pénale internationale : observations critiques, Revue Internationale de Droit Pénal, volume 73, 2002, (pp. 23. 57).

52- DELMAS-MARTY Mireille, La CPI et les interactions entre droit international pénal et droit pénal interne à la phase de l'ouverture du procès pénal, Revue de Sciences Criminelles, n° 3, 2005, (pp. 473. 481).

53- DELMAS-MARTY Mireille, La Cour pénale internationale et les interactions entre droit interne et international, Revue de Sciences Criminelles, n° 1, 2003, (pp. 1. 11).

54- DELPÉRÉE Francis, La responsabilité du chef de l'Etat. Brèves observations comparatives, Revue Française de Droit Constitutionnel, 2002/1, n° 49, (pp. 31. 41).

55- DELPÉRÉE Francis, La fonction du Roi, in "Les monarchies", Pouvoirs, n° 78, 1996, (pp. 43. 54).

56- DE VISSCHER Charles, Positivisme et *jus cogens*, Revue Générale de Droit International Public, n° 1, 1971, (pp. 5. 11).

57- DEZEUZE Eric, Un éclairage nouveau sur le statut pénal du président de la République : sur la décision n° 98-408DC du 22 janvier 1999 du Conseil constitutionnel, Revue de Sciences Criminelles, n° 3, 1999, (pp. 497. 517).

58- DIOP El Hadji Omar, Réflexion sur un phénomène constitutionnel inédit : la prorogation du mandat du président de la République en Côte d'Ivoire (aspects juridiques et controverses politiques), Revue de Droit Africain, vol. XI, 2007, (pp. 3. 72).

59- DOBKINE Michel, La Cour international de justice de La Haye et la compétence universelle, Dalloz, n° 22/7075è, 2002, (pp. 1778. 1779).

60- DOMINICE Christian, Quelques observations sur l'immunité de juridiction pénale de l'ancien chef d'Etat, Revue Générale de Droit International Public, n° 2, 1999, (pp. 297. 308).

61- DOUCET Ghislaine, La responsabilité pénal des dirigeants en exercice, Revue Actualité et Droit International, Janvier 2001, in http://www.ridi.adi, (pp. 1. 13).

62- DUMONT Hélène, Quand l'international fait alliance avec le pénal, assiste-t-on à la naissance d'un droit pénal international génétiquement modifié ? Revue Générale de Droit, 33, 2003, (pp. 133. 151).

63- DUPUY Pierre-Marie, Crimes et immunité ou dans quelle mesure la nature des premiers empêche l'exercice des secondes, Revue Générale de Droit International Public, n° 2, 1999, (pp. 289. 296).

64- DUPUY Pierre-Marie, Action publique et crime international de l'Etat, à propos de l'article 19 du projet de la Commission du droit international sur la responsabilité des Etats, Annuaire Français de Droit International, 1979, (pp. 539. 554).

65- DUPUY Pierre-Marie, Observations sur le "crime international de l'Etat", Revue Générale de Droit International Public, n° 2, 1980, (pp. 449. 486).

66- DUPUY Pierre-Marie, Crimes sans châtiment ou mission accomplie ?, Revue Générale de Droit International Public, n° 02, 2007, (pp. 243. 257).

67- DURAND Élise, **MARGUERITTE Thomas**, Le droit au procès équitable devant les juridictions internationales pénales, l'Observateur des Nations Unies, volume 27, 2-2009, (pp. 121. 142).

68- DUVERGER Maurice, Les monarchies républicaines, in "Les monarchies", Pouvoirs, n° 78, 1996, (pp. 107. 120).

69- FANGARO Eric, Le régime spécifique des immunités diplomatiques d'exécution, Dalloz, n° 27, 2001, (pp. 2157. 2163).

70- FAVOREU Louis, La Cour de Cassation, le Conseil constitutionnel et la responsabilité pénale du président de la République, Dalloz, n° 42/7051, 2001, (pp. 3365. 3368).

71- FAVOREU Louis, De la responsabilité pénale à la responsabilité politique du président de la République, Revue Française de Droit Constitutionnel, 49, 2002, (pp. 7. 29).

72- FAVOREU Louis, **GAÏA Patrick**, Les décisions du Conseil constitutionnel relatives au traité sur l'Union européenne, Revue Française de Droit Constitutionnel, n° 11, 1992, (pp. 393. 412).

73- FAVRE Jean-Michel, Le mécanisme du *subpoena* dans la jurisprudence du tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie, Annuaire Français de Droit International, 1997, (pp. 403. 429).

74- FENET Alain, La responsabilité internationale du chef d'Etat, Revue Générale de Droit, n° 32, 2002, (pp. 585. 615).

75- FERRETTI Raymond, La responsabilité du président de la République, La Gazette du Palais, décembre 2001, (pp. 227. 229).

76- FICHET Isabelle, BOYLE David, Le jugement de la chambre des lords dans l'affaire Pinochet : Un commentaire, Revue Actualité et Droit International, décembre 1998, in http://www.ridi.org/adi, (pp. 1. 8).

77- FLAUSS Jean-François, Droit d'immunités et protection international des droits de l'homme, Revue Suisse de Droit International et de Droit Européen, n° 3, 2000, (pp. 299. 124).

78- FOCARELLI Cario, Immunité des Etats et *jus cogens*. La dynamique du droit international et la fonction du *jus cogens* dans le processus de changement de la règle sur l'immunité juridictionnelle des Etats étrangers, Revue Générale de Droit International Public, n° 4, 2008, (pp. 762. 794).

79- FOMÉTÉ Jean-Pelé, Les relations entre le tribunal pénal international pour le Rwanda et les Etats, Annuaire Français des Relations Internationales, vol. VI, 2005, (pp. 180. 196).

80- FOURET Julien, **PROST Mario**, La multiplication des juridictions internationales : de la nécessité de remettre quelques pendules à l'heure, Revue Québéquoise de Droit International, 15-2/2005, (pp. 117. 138).

81- FOYER Jean, Haute Cour de justice, Répertoire de droit pénal, n° 34, Dalloz, mars 1999, (pp. 1. 9).

82- GAETA Paola, Génocide d'Etat et responsabilité pénale individuelle, Revue Générale de Droit International Public, n° 02, 2007, (pp. 273. 284).

83- GALLIÉ Martin, Crimes internationaux et statut pénal de chef d'Etat Français, in http://www.credho.org/article.pdf, (pp. 1. 17).

84- GALLIÉ Martin, DUMONT Hélène, La poursuite de dirigeants en exercice devant une juridiction nationale pour des crimes internationaux : cas de la France, Revue Québéquoise de droit international, n° 18/2, 2005, (pp. 39. 64).

85- GAUTRON Jérôme, MONJAL Pierre-Yves, "La décision 98-408 du Conseil constitutionnel relative au Statut de la Cour pénale internationale : un soutien juridique aux réticences nationales", Revue de la Recherche Juridique Droit Prospectif, n° 4, 1999, (pp. 1207. 1235).

86- GENEVOIS Bruno, Les immunités prévues par la Constitution et le contrôle juridictionnel (Le droit français confronté au droit italien), Revue Française de Droit Administratif, n° 16(3), 2000, (pp. 511. 525).

87- GHANTOUS Marie, La valeur internationale de la Constitution à la lumière de la Résolution 1757 (2007) créant le tribunal spécial pour le Liban (TSL), Journal de Droit International, n° 1, 2010, (pp. 35. 74).

88- GILBERT Guillaume, La Cour internationale de justice et les Droits de l'homme (Séminaire de Balle -12 et 13 juillet 2001), Revue Droits Fondamentaux, n°1, 2001, in http://www.droits-fondamentaux.org, (pp. 23.29).

89- GILLES Cottereau, Statut de la Cour pénale internationale s'installe, Annuaire Français de Droit International, 2002, (pp. 129. 161).

90- GIUDICELLI-DELAGE Geneviève, Justice pénale et décisions politiques : réflexions à partir des immunités et privilèges de juridictions, Revue de Sciences Criminelles, n° 1, 2003, (pp. 247. 258).

91- GLENNON Michael J., De l'obscurité du droit impératif (*jus cogens*), Revue Générale de Droit International Public, n° 3, 2006, (pp. 529. 536).

92- GRIDEL Jean-Pierre, Responsabilité pénale du président de la République, Dalloz, n° 8/7061, 2002, (pp. 674. 675).

93- HAFNER Hafner, LANGE Leonore, La Convention des Nations Unies sur les immunités juridictionnelles des Etats et de leurs biens, Annuaire Français des Relations Internationales, 2004, (pp. 45. 76).

94- HAMON Francis, A propos du statut pénal du chef d'Etat : convergences et divergences entre le Conseil constitutionnel et la Cour de cassation, Revue de Sciences Criminelles, n° 1, 2002, (pp. 59. 70).

95- HEINTZ Jean-Jacques, LAHIOUEL Hafida, Tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie : des problèmes…une réussite, in "La responsabilité des gouvernants", Pouvoirs, 92, 2000, (pp. 133. 154).

96- HENZELIN Marc, L'immunité pénale des chefs d'Etat en matière financière. Vers une exception pour les actes de pillage de ressources et de corruption ?, Revue Suisse de Droit International et de Droit Européen, n° 2, 2002, (pp. 179. 112).

97- HENZELIN Marc, La compétence pénale universelle. Une question non résolue par l'arrêt Yerodia, Revue Générale de Droit International Public, n° 4, 2002, (pp. 819. 854).

98- HENZELIN Marc, "Ne bis in idem" un principe à géomètre variable, Revue Pénale Suisse, T. 123, 2005, (pp. 345. 382).

99- HENZELIN Marc, L'immunité pénale des ministres selon la Cour Internationale de Justice, Revue Pénale Suisse, vol. 120, 2002, (pp. 249. 264).

100- ITSOUHOU Mbadinga Moussounga, Variations des rapports entre les juridictions pénales internationales et les juridictions nationales dans la répression des crimes internationaux, Revue Trimestrielle des Droits de l'homme, n° 56, 2003, (pp. 1221. 1246).

102- JOUANJAN Olivier, WACHSMANN Patrick, La controverse doctrinale autour de la responsabilité pénale du président de la République, Revue Française de Droit Administratif, N° 6, 2001, (pp. 1169. 1186).

103- KAMTO Maurice, Une troublante "immunité totale" du ministre des affaires étrangères (Sur un aspect de l'arrêt du 14 février 2002 dans l'affaire relative au mandat d'arrêt du 11 avril 2000, Revue Belge de Droit International, 1-2, 2002, (pp. 518. 530).

104- KAMTO Maurice, L'affaire *Pinochet*. Chronique d'un précédent révolutionnaire et problème de l'immunité juridictionnelle du Chef d'Etat en droit international, Revue Africaine de Sciences Juridiques, vol. I, n° 2, 2002, (pp. 265. 275).

105- KEITH Hall Christopher, Première proposition de création d'une Cour criminelle internationale permanente, Revue Internationale de la Croix Rouge, n° 829, 1998, (pp. 59. 78).

106- KOLB Robert, Les influences du droit international pénal sur le droit international public, Annuaire Français des Relations Internationales, 2011, (pp. 149. 169).

107- LAMBERT-ABDELGAWAD Elisabeth, Cour pénale internationale et adaptations constitutionnelles comparées, Revue Internationale de Droit Comparé, vol. 55, n° 3, 2003, (pp. 539. 573).

108- LAODA Augustin, La limitation du nombre de mandats présidentiels en Afrique francophone, Afrilex (Revue électronique), n° 3, 2003, (pp. 139. 174).

109- LARIVIÉRE Daniel Soulez, La Cour de justice de la République et l'affaire du sang contaminé, in "La responsabilité des gouvernants", Pouvoirs, 92, 2000, (pp. 91. 101).

110- LAROCQUE François, La loi sur l'immunité des Etats canadiennes et la torture, Revue de Droit de McGill, vol. 55, n°1, 2010, (pp. 81. 119).

111- LATTANZI Flavia, Compétence de la Cour pénale internationale et consentement des Etats, Revue Générale de Droit International Public, n° 2, 1999, (pp. 425. 444).

112- LAUCCI Cyril, La responsabilité pénale des détenteurs de l'autorité : étude de la jurisprudence récente des tribunaux pénaux internationaux, l'Observateur des Nations Unies, n° 6, 1999, (pp. 142. 165).

113- LAUCCI Cyril, Compétence et complémentarité dans le statut de la future Cour pénale internationale, l'Observateur des Nations Unies, n° 7, 1999, (pp. 131. 176).

114- LAUCCI Cyril, Projet de tribunal spécial pour la Sierra Leone : vers une troisième génération de juridictions pénale internationales?, l'Observateur des Nations Unies, n° 9, 2000, (pp. 195. 217).

115- LAUVAUX Philippe, Les monarchies : inventaire des types, in "Les monarchies", Pouvoirs, n° 78, 1996, (pp. 23. 41).

116- LELARGE Aurélia, Le tribunal spécial pour le Liban, Annuaire Français de Droit International, 2007, (pp. 397. 428).

117- LIGUEUL Nicolas, Le statut des personnes titulaires de qualités officielles en droit constitutionnel français et l'article 27 de la Convention de Rome portant Statut de la Cour pénale internationale, Revue Internationale de Droit Pénal, vol. 70, 1999, (pp. 1003. 1016).

118- LISON Néel, La judiciarisation internationale des criminels de guerre : la solution aux violations graves du droit international humanitaire, Revue Criminologie, vol. 33, n° 2, 2000, (pp. 151. 181).

119- LOMBOIS Claude, Immunité, extraterritorialité et droit d'asile en droit pénal international, Revue Internationale de Droit Pénal, volume 49/1, (pp. 497. 526).

120- LONG Marceau, Le statut pénal du président de la République, Revue Française de Droit Constitutionnel, n° 56, 2003, (pp. 877. 886).

121- LUCHAIRE François, La cour pénale internationale et la responsabilité du chef d'Etat devant le Conseil Constitutionnel, Revue de Droit Public, n° 2, 1999, (pp. 457. 470).

122- LYANE SOW Ahmed, La responsabilité pénale internationale du supérieur hiérarchique dans la jurisprudence du tribunal pénal international pour le Rwanda, Revue de Droit International de Sciences Diplomatiques et Politiques, volume 83, n° 3, 2005, (pp. 209. 230).

123- MAISON Raphaëlle, Le crime de génocide dans les premiers jugements du tribunal pénal international pour le Rwanda, Revue Générale de Droit International Public, n° 1,1999, (pp. 129. 145).

124- MANACORDA Stefano, **WERLE Gerhard**, L'adaptation des systèmes pénaux nationaux au Statut de Rome, Revue de Sciences Criminelles, n° 3, 2003, (pp. 501. 515).

125- MÉTILLE Sylvain, L'immunité des chefs d'Etats au XVI Siècle, les conséquences de l'affaire du mandat d'arrêt du 11 Avril 2000, Revue de Droit International de Sciences Diplomatiques et Politiques, n° 1, 2004, (pp. 29. 86).

126- MOHAMED SALAH. M Mahmoud, Les leçons de l'affaire Pinochet, Journal de Droit International, n° 4, 1999, (pp. 1021. 1041).

127- MOINE André, La juridiction aujourd'hui compétente pour juger pénalement le président de la République, Revue de la Recherche Juridique Droit Prospectif, n° 3, 2001, (pp. 1495. 1514).

128- MOULIER Isabelle et ÉCALLE Adeline, La Cour internationale de justice - commentaire de jurisprudence- Revue Québécoise de Droit International, n° 1, 2002, (pp. 139. 150).

129- MOURTADA Nada Sabah, Quelle justice pour Saddam Hussein ? Aspect de politique judiciaire d'un procès futur. Annuaire Français des Relations Internationales, vol. VI, 2005, (pp. 197. 217).

130- MUXART Anne, Immunité de l'ex chef d'Etat et compétence universelle : Quelques réflexions à propos de l'affaire Pinochet, Revue Actualité et Droit International, Décembre 1998, in http://ridi.org/adi, (pp. 1. 11).

140- NGUELE Abada-Marcellin, Le crime d'agression ou l'arlésienne du droit international, Revue de la Recherche Juridique Droit Prospectif, n° 1, 2006, (pp. 1305. 1424).

141- OKIEMY Bienvenu, Le parcours judiciaire de M**.** Hissène Habré devant les juridictions Sénégalaises, Revue Juridique et Politique des Etats Francophones, n° 3, 2006, (pp. 362. 390).

142- OLLIVIER Antoine, PROST Mario et **FARCHAKH Loubna**, La Cour internationale de justice : commentaire de jurisprudence, Revue Québécoise de Droit International, n° 1, 2003, (pp. 26. 37).

143- ONDO Télésphore, Réflexion sur la responsabilité pénale internationale du chef d'Etat africain, Revue Trimestrielle des Droits de l'Homme, n° 69, 2007, (pp. 153. 209).

144- PAZARTZIS Photini, Tribunaux pénaux internationalisés : une nouvelle approche de la justice pénale (inter)nationale, Annuaire Français de Droit International, 2003, (pp. 641. 661).

145- PELLA Vespasien, La codification du droit pénal international, Revue Générale de Droit International Public, tome LVI, 1952, (pp. 337. 459).

146- PHILIPPE Xavier, DESMAREST Anne, Remarques critiques relatives au projet de loi portant adaptation du droit pénal français à l'institution de la Cour pénale internationale : la réalité française de la lutte contre l'impunité, Revue Française de Droit Constitutionnel, n° 81, 2010, (pp. 41. 65).

147- POIRAT Florence, Immunité de juridiction pénale du chef d'Etat étranger en exercice et règle coutumière devant le juge judiciaire, Revue Générale de Droit International Public, n° 2, 2001, (pp. 473. 491).

148- POLITI Mauro, Le Statut de Rome de la Cour pénale internationale : Le point de vue d'un négociateur, Revue Générale de Droit International Public, n° 4, 1999, (pp. 817. 850).

149- PRÉLOT Pierre-Henri, "Le perdreau mort. L'irresponsabilité du président de la République : inviolabilité personnelle, immunité fonctionnelle, privilège de juridiction ?", Dalloz, n° 12, 2001, (pp. 949. 951).

150- PRÉLOT Xavier, "Quand la Cour de cassation donne une leçon de droit au Conseil constitutionnel à propos de la responsabilité pénale du Président de la République", Revue de Droit Pénal, n° 6, 2001, (pp. 1625. 1640).

151- PRÉLOT Xavier, La Cour de cassation, la Constitution et les traités- A propos de l'arrêt de l'Assemblé plénière du 2 juin 2000, Revue de Droit Public, n° 4, (pp. 1037. 1049).

152- PROSPER Weil, Le contrôle par les tribunaux nationaux de la licéité internationales des actes des Etats étrangers, Annuaire Français de Droit International, 1979, (pp. 9. 52).

153- PROUVÈZE Rémy, Hissène Habré face à la justice sénégalaise : une nouvelle occasion manquée dans la lutte contre l'impunité, l'Observateur des Nations Unies, n° 9, 2000, (pp. 93. 117).

154- PUJAS Véronique, Carences et nouvelles dimensions de la responsabilité politique : éléments de politiques comparées, in "La responsabilité des gouvernants", Pouvoirs, 92, 2000, (pp. 165. 180).

155- QUÉNEDEC Jean-Pierre, Un arrêt de principe : L'arrêt de la C. I. J du 14 Février 2002, Revue Actualités et Droit International, mai 2002, in http://www.ridi.org/adi, (pp. 1. 5).

156- RENOUX Thierry S., **MAGNON Xavier**, Le nouveau régime de responsabilité de chef d'Etat issu de la révision constitutionnelle du 23 février 2007 : à la recherche d'une responsabilité pénale perdu!, Revue Pénitentiaire et de Droit Pénal, n° 2, 2007, (pp. 453. 469).

157- RÍOS RODRÍGUEZ Jacobo, La restriction de la compétence universelle des juridictions nationales : les exemples belges et espagnoles, Revue Générale de Droit International Public, n° 3, 2010, (pp. 563. 595).

158- ROMANO Cesare P. R., BOUTRUCHE Théo, Tribunaux pénaux internationalisés : état des lieux d'une justice "hybride", Revue Générale de Droit International Public, 1, 2003, (pp. 109. 124).

159- RUIZ-FABRI Hélène, La convention de Rome créant la Cour pénale internationale : Questions de ratification, Revue Internationale de Droit Comparé, volume 54 n° 2, 2002, (pp. 441. 463).

160- SALMON Jean, Immunités et actes de fonction, Annuaire Français de Droit International, 1992, (pp. 314. 357).

161- SALMON Jean, Libres propos sur l'arrêt de la C.I.J du 14 février 2002 dans l'affaire relative au mandat d'arrêt du 11 avril 2000 (R.D.C c. Belgique), Revue Belge de Droit International, n° 1-2, 2002, (pp. 512. 517).

162- SASSOLI Marco, L'affaire Yerodia : Quelques remarques sur une affaire au point de collision entre deux couches du droit international, Revue Générale de Droit International Public, n° 4, 2002, (pp. 791. 818).

163- SASSOLI Marco, Le génocide rwandais, la justice militaire suisse et le droit international, Revue Suisse de Droit International et de Droit Européen, n° 2, 2002, (pp. 151. 178).

164- SAVARESE Eduardo, Complicité de l'Etat dans la perpétration d'actes de génocide : les notions contigües et la nature de la norme En marge de la décision Application de la convention sur la prévention et la répression du crime de génocide (Bosnie -Herzégovine c. la Serbie et Monténégro), Annuaire Français de Droit International, 2007, (pp. 280. 290).

165- SCHABAS William A., Le tribunal spécial pour le Liban fait-il partie de la catégorie de "certaines juridictions pénales internationales"?, Revue Québèquoise de Droit International, (Hors série), 2007, (pp. 119. 132).

166- SÖRENSEN Max, La juridiction criminelle internationale dans un système de sécurité collective, Politique étrangère, n° 3, 1952, (pp. 113. 126).

167- STERN Brigitte, Pinochet face à la justice, Étude 2001/1, Tome 394, in http://www.cairn.info/article.php?ID (pp. 7. 18).

168- STERN Brigitte, Immunités et doctrine de l'Act of State, Journal de Droit International, n° 1, 2006, (pp. 63. 87).

169- SUR Serge, Vers une Cour pénale internationale : La convention de Rome entre les ONG et le Conseil de sécurité, Revue Générale de Droit International Public, n° 1, 1999, (pp. 29. 45).

170- SWECKEL Philippe, Tribunal international des crimes de guerre en Yougoslavie, Annuaire Français de Droit International, vol., 39, 1993. (pp. 232. 261).

171- TABAKA Benoit, Ratification du Statut de la Cour pénale internationale : la révision constitutionnelle française et rapide tour du monde des problèmes posés, mai 1999, in www. Rajf.org/spip.php?article41, (pp. 1. 5).

172- TACHOU-SIPOWO Alain-Guy, L'immunité de l'acte de fonction et la responsabilité pénale pour crimes internationaux des gouvernants en exercice, Revue de Droit de McGill, n° 3, 2011, (pp. 629. 672).

173- TAVERNIER Paul, Comment surmonter les obstacles constitutionnels à la ratification du Statut de Rome de la Cour pénale internationale, Revue Trimestrielle des Droits de l'Homme, n° 51, 2002, (pp. 545. 561).

174- TAXIL Bérengère, La Cour Pénale Internationale et la Constitution française, Février 1999, Actualité et Droit International, in http :www.ridi.org/adi, (pp. 1. 8).

175- TEBOUL Gérard, Remarques sur le rang hiérarchique des conventions inter-étatiques et du droit international coutumier dans l'ordre juridique international, Journal de Droit International, n° 3, 2010, (pp. 705. 735).

176- TOMUSCHAT Christian, L'immunité des Etats en cas de violations graves des droits de l'homme, Revue Générale de Droit International Public, n° 1, 2005, (pp. 52. 74).

177- TORRES BERNARDEZ Santiago, La conférence des nations unies sur les relations consulaires, Annuaire Français de Droit International, 1963, (pp. 78. 118).

178- VERDUSSEN Marc, La répression pénale des ministres et ses parlementaires en Belgique, Revue de Sciences Criminelles, 4, 2001, (pp. 771. 779).

179- VERHOEVEN Joe, Vers un ordre répressif universel ? Quelques observations, Annuaire Français de Droit International, vol. 45, 1999, (pp. 55. 71).

180- VERHOEVEN Joe, Quelques réflexions sur l'affaire relative au mandat d'arrêt du 11 avril 2000, Revue Belge de Droit International, n° 1-2, 2002, (pp. 531. 536).

181- VERHOEVEN Joe, Mandat d'arrêt et statut des ministres - Actualités et Droit International, Mai 2002, in http://www.ridi.org/adi, (pp. 1. 5).

182- VILLALPANDO Santiago, L'affaire Pinochet : beaucoup de bruit pour rien ? L'apport au droit international de la décision de la chambre des Lords du 24 mars 1999, Revue Générale de Droit International Public, n° 2, 2000, (pp. 393. 427).

183- VIRALY Michel, Réflexion sur le *Jus Cogens*, Annuaire Français de Droit International, 1966, (pp. 5. 29).

184- VIRGILE Renaudie, Quelques réflexions suite à la lecture de l'arrêt de la C.I.J du 14 février 2002, in Revue de l'Actualité Juridique Française, in http : //www.RAJF.org, (pp. 1. 6).

185- WEIL Prosper, Le contrôle par les tribunaux nationaux de la licéité internationales des actes des Etats étrangers, Annuaire Français de Droit International, 1979, (pp. 26. 36).

186- WEYEMBERGH Anne, Sur l'ordonnance du juge d'instruction Vandermeersch rendue dans l'affaire Pinochet le 6 novembre 1998, Revue Belge de Droit International, n°1, 1999, (pp. 178. 204).

187- WILLIAMSON Jamis A., Un aperçu des juridictions pénales internationales en Afrique, Revue Internationale de la Croix Rouge, vol. 88, n° 861, 2006, (pp. 111. 131).

188- ZAKR Nasser, La responsabilité du supérieur hiérarchique devant les tribunaux pénaux internationaux, Revue Internationale de Droit Pénal, vol. 73, 2002, (pp. 59. 80).

189- ZAKR Nasser, La portée de la responsabilité pénale individuelle dans le droit international, Revue Suisse de Droit International et de Droit Européen, n° 1, 2002, (pp. 35. 56).

IV- Chroniques :

1- ASCENSIO Hervé, **MAISON Rafaëlle**, L'activité des tribunaux pénaux internationaux (1999), Annuaire Français de Droit International, 1999, (pp. 472. 514).

2- ASCENSIO Hervé, **MAISON Rafaëlle**, L'activité des tribunaux pénaux internationaux (2000), Annuaire Français de Droit International, 2000, (pp. 285. 325).

3- ASCENSIO Hervé, **MAISON Rafaëlle**, L'activité des juridictions pénales internationales (2003-2004), Annuaire Français de Droit International, 2004, (pp. 416. 468).

4- ASCENSIO Hervé, **MAISON Rafaëlle** et **CHOLÉ Bertrand**, L'activité des juridictions pénales internationales (2008-2009), Annuaire Français de Droit International, 2009, (pp. 331. 392).

5- CAR Jean-Christophe, FAVOREU Louis, PINI Joseph, SCIORTINO-BAYART Stéphan et **TROPER Michel**, Jurisprudence du Conseil Constitutionnel du 1er janvier au 31 mars 1999, Revue Française de Droit Constitutionnel, n° 38, 1999, (pp. 317. 344).

6- CASSANI Ursula, **GLESS Sabine**, **POPP Peter** et **ROTH Robert**, Droit pénal suisse et entraide en matière pénale (2007/2008), Revue Suisse de Droit International et de Droit Européen, n° 1, 2009, (pp. 47. 77).

7- DESESSARD Laurent, Chronique : droit pénal international, "Réflexions sur la qualification d'une nouvelle juridiction hybride : le Tribunal spécial pour le Liban", Revue Pénitentiaire et de Droit Pénal, n° 2, 2007, (pp. 443. 452).

8- KOLB Robert, Chronique de jurisprudence de la Cour internationale de justice en 2008, Revue Suisse de Droit International et de Droit Européen, n° 1, 2009, (pp. 127. 167).

V- Colloques, Mélanges et Ouvrages collectifs :

1- ABI-SAAB Georges, Droits de l'homme et juridictions pénales internationales convergences et tensions, in Mélange Nicolas Valticos, (pp. 245. 253).

2- ABTAHI Hirad, PELLET Sarah, Tribunaux militaires, juridictions d'exception, et les juridictions pénales internationales, in Elisabeth Lambert Abdelgawad (dir.), "Juridictions militaires et tribunaux d'exception en mutation Perspectives comparées et internationales", Ed. Archives contemporaines, Paris, 2007, (pp. 629. 637).

3- AMANN Diane Marie, La justice militaires et les juridictions d'exception aux Etats Unis, in Elisabeth Lambert Abdelgawad (dir.), Juridictions militaires et tribunaux d'exception en mutation Perspectives comparées et internationales, Ed. Archives contemporaines, Paris, 2007, (pp. 256. 312).

4- AMBOS Kai, Les pays d'Amérique latine, in Antonio CASSESE et MIREILLE DELMAS-MARTY (dir.), "Juridictions nationales et crimes internationaux", P.U.F., Paris, 2002, (pp. 479. 520).

5- ASCENSIO Hervé, Souveraineté et responsabilité pénale internationale, in Apprendre à douter, questions de droit, questions sur le droit, Etudes offertes à Claude LOMBOIS, Presse universitaire de Limoges, 2004, (pp. 603. 619).

6- ASCENSIO Hervé, Les tribunaux ad hoc pour l'ex-Yougoslavie et pour le Rwanda, in Hervé ASCENCIO, Emmanuel DECAUX, et Alain PELET, "Droit international pénal", CEDIN, Paris X, A. Pedone, 2000, (pp. 715. 734).

7- AZAR Aïda, L'immunité de juridiction pénale : obstacle à la mise en cause de la responsabilité du chef de l'Etat, in "La Responsabilité en droit public : aspects contemporains", Actes du colloque de Beyrouth, novembre 2004, éd. Bruylant, Bruxelles, 2005, (pp. 239. 247). Publié in www.cedroma.usj.edu.lb.

8- BADINTER Robert, La marche vers une justice pénale internationale, in Macelo G. KOHEN (dir.), "La promotion de la justice, des droits de l'homme et du règlement des conflits par le droit international", *Liber Amicorum*, Lucius CAFLISCH, 2007, (pp. 33. 54).

9- BASSIOUNI Cherif, L'expérience des premières juridictions pénales internationales, in Hervé ASCENCIO, Emmanuel DECAUX, et Alain PELET, "Droit international pénal", CEDIN, Paris X, A. Pedone, 2000, (pp. 635. 659).

10- BEAUD Olivier, L'immunités du chef d'Etat en droit constitutionnel et en droit comparé, in Joe VERHOEVEN (dir.), "Le droit international des immunités : contestation ou consolidation ?", Larcier, 2004, (pp. 149. 188).

11- BEN ACHOUR Rafaâ, La révision constitutionnelle du 1er juin 2002 en Tunisie : entre l'affirmation de l'Etat de droit et le renforcement de l'autorité, in "Le débat juridique au Maghreb de l'étatisme à l'Etat de droit", Etudes en l'honneur de Ahmed Mahiou, Ed. Publisud-Iremam, 2009, (pp. 350. 361).

12- BEN ACHOUR Rafaâ, A propos d'une cohabitation difficile entre le droit pénal et le droit constitutionnel Le crime de haute trahison, in "L'esprit des institutions, l'équilibre des pouvoirs", Mélanges en l'honneur de Pierre PACTET, Dalloz, 2003, (pp. 49. 63).

13- BENILLOUCHE Mickaël, Droit français, in Antonio CASSESE et MIREILLE DELMAS-MARTY, "juridictions nationales et crimes internationaux", P.U.F., Paris, 2002, (pp. 159. 191).

14- BERGOUGNOUS Georges, La normalisation de la fonction présidentielle est-elle possible ? Réflexions sur une exception française, in "Constitutions et pouvoirs", Mélanges en l'honneur de Jeans Gicquel, Montchrestien, Paris, 2008, (pp. 25. 42).

15- BORGHI Alvaro, La poursuite des chefs d'Etats devant les tribunaux étrangers, Souveraineté étatique contre justice internationale ?, in Tiziano BALMELLI, Alvaro BORGHI et Pierre-Antoine HILDBRAND, "La souveraineté au XXIème siècle", éditions interuniversitaires suisses, 2003, (pp. 91. 122).

16- BOSLY Henri Damien, La coopération judicaire avec la Cour pénale internationale, in Mélanges Jaques Van Compernolle, Bruylany Bruxelles, 2004, (pp. 11. 24).

17- BOSLY Henri Damien, La coopération pénale avec les tribunaux pénaux internationaux, in "Avancées et confins actuels des droits de l'homme", Mélanges offerts à Silvio Marcus HELMONS, Bruylant Bruxelles, 2003, (pp. 1. 9).

18- BOT Yves, Principes constitutionnels et autonomie du droit pénal, in Christophe GUETTIER, Armel Le DIVELLEC (dir.), "La responsabilité pénale du président de la République", L'Harmattan, 2003, (pp. 81. 91).

19- BOURDON Williams, Vers la fin de l'immunité pour les chefs d'Etat en exercice ?, in "Terrorisme et responsabilité pénale internationale", Paris, 2002, (pp. 347. 356).

20- BOURDON Williams, La coopération judiciaire interétatique, in Hervé ASCENCIO, Emmanuel DECAUX, et Alain PELET, "Droit international pénal", CEDIN, Paris X, A. Pedone, 2000, (pp. 921. 931).

21- BOURGON Stéphane, La responsabilité des commandants militaires et la mise en œuvre du droit international humanitaire, in Katia BOUSTANY et Daniel DORMOY (dir.), "Perspectives humanitaire entre conflits, droit et action". Bruylant, Bruxelles, 2002, (pp. 157.178).

22- BUCHET Antoine, Le transfert devant les juridictions internationales, in Hervé Ascencio, Emmanuel Decaux, et Alain Pellet, "Droit international pénal", CEDIN, Paris X, A. Pedone, 2000, (pp. 969. 980).

23- BUCK Valentine, droit espagnole, in Antonio CASSESE et MIREILLE DELMAS-MARTY (dir.), Juridictions nationales et crimes internationaux, P.U.F., Paris, 2002, (pp. 121. 158).

24- CAHIER Philippe, Le statut diplomatique, in "Aspect récents du droit des relations diplomatiques", S.F.D.I., Colloque de Tours, du 02, 03 et 04 juin 1988, A. Pedone, Paris, 1989, (pp. 205. 225).

25- CARCASSONE Guy, Rationaliser la responsabilité politique, in "L'esprit des institutions, l'équilibre des pouvoirs", Mélanges en l'honneur de Pierre PACTET, Dalloz, 2003, (pp. 543. 549).

26- CARCASSONNE Guy, Le président de la République française et le juge pénal, in "Droit et politique à la croisée des cultures", Mélanges Philippe ARDANT, Paris, L.G.D.J., 1999, (pp. 275. 288).

27- CARREAU Dominique, La compétence universelle au regard du droit international, in "Les droits et le droit", Mélanges dédiés à Bernard BOULOC, Dalloz, 2007, (pp. 91. 96).

28- CASSESE Antonio, Y'a-t-il un conflit insurmontable entre souveraineté des Etats et justice pénale internationale ?, in Antonio CASSESE, Mireille DELMAS-MARTY (dir.), "Crimes internationaux et juridictions internationales", P.U.F., Paris, 2002, (pp. 13. 29).

29- CAZIMAJOU Emile, L'activité diplomatique, in "Aspect récent du droit des relations diplomatique", S.F.D.I., Colloque de Tours, du 2, 3 et 4 Juin 1988, A. Pedone, Paris 1989, (pp. 133. 152).

30- CESONI Maria Luisa, **ROTH Robert**, L'entraide internationale, moteur de l'évolution du droit pénal?, in "Politique, police et justice au bord du futur", Mélanges pour et avec Lode VAN OUTRIVE, L'Harmattan, 1998, (pp. 143. 151).

31- CHARPENTIER Jean, Le juge national et le juge international, organes de répression des crimes internationaux, in "Liberté, justice, tolérance, Mélanges en hommage au doyen COHEN-JONATHAN Gerard", volume I, Bruylant Bruxelles, 2004, (pp. 403. 414).

32- CHEMILLIER-GENDREAU Monique, Le droit international entre volontarisme et contrainte, in "L'évolution du droit international", Mélanges offerts à Hubert Thierry, Edition A. Pedone, Paris, pp. 93. 105.

33- CHRISTIAN-NILS Robert, La criminalisation du monde, in Le droit pénal à l'épreuve de l'internationalisation, Marc Henzelin, Robert Kolb (dir.), L.G.D.J., georg, Bruylant, Paris, Genève, Bruxelles, 2002, (pp. 337. 345).

34- CHIARA MATTONE Monica, Aperçu sur les règles du statut au sujet de la coopération internationale et l'assistance judiciaire, in Mario CHIAVARIO (dir.), "La justice pénale internationale entre passé et avenir", Dalloz, Paris, 2003, (pp. 131. 140).

35- CISSE Abdoullah, La responsabilité pénale des chefs d'Etat africains en exercice pour crimes internationaux graves, in, "Terrorisme et responsabilité pénale internationale", Paris, 2002, (pp. 247. 254).

36- COHEN-JONATHAN Gérard, L'évolution du droit international des droits de l'homme, in "L'évolution du droit international", Mélanges offerts à Hubert Thierry, Edition A. Pedone, Paris, (pp. 107. 125).

37- COSNARD Michel, Les immunités du chef d'Etat, in" Le chef d'Etat et le droit international", S.F.D.I., Colloque de Clermont-Ferrand, du 07-08 et 09 Juin 2001, A. Pedone, Paris, 2002, (pp. 189. 268).

38- COSNARD Michel, Les "immunités de témoignage" devant les tribunaux pénaux internationaux, in Paul TAVERNIER (dir.), "Actualité de la jurisprudence pénale internationale à l'heure de la mise en place de la Cour pénale internationale", Collection CREDHO, Bruylant Bruxelles, 2004, (pp. 137. 167).

39- CRETIN Thierry, Immunité, impunité ; rien qu'une consonne de différence ? L'immunité pénale des chefs d'état, entre coutumes et évolution, in Ghislaine Doucet (dir.), "Terrorismes, victimes et responsabilité pénale internationale", Calmann-Lévy, Paris, 2003, (pp. 474. 484).

40- DAUDET Yves, L'attentat terroriste contre Rafik Hariri et la création du tribunal spécial pour le Liban, in "Le procès international", *Liber amicorum* Jean Pierre-Cot, Bruylant Bruxelles, 2009, (pp 51. 75).

41- DAVID Eric, La responsabilité de l'Etat pour absence de coopération, in Hervé ASCENCIO, Emmanuel DECAUX, et Alain PELET, "Droit international pénal", CEDIN, Paris X, A. Pedone, 2000, (pp. 129. 135).

42- DAVID Eric, Le droit international humanitaire devant les juridictions nationales, in "Les nouvelles frontières du droit international humanitaire", Colloque de l'Institut d'Etudes de Droit International de l'Université de Lausanne du 12 avril 2002, Bruylant, Bruxelles, 2003, (pp. 135. 175).

43- DAVID Eric, La question de l'immunité des chefs d'Etat étrangers à la lumière des arrêts de la cour de cessation Française du 13 mars 2001 et la Cour international de justice du 14 février 2002, in Ghislaine Doucet (dir.), in "Terrorisme, victimes et responsabilité pénale internationale", Clamann Lévy, Paris, 2003, (pp. 431. 452).

44- DAVID Eric, Intervention à la journée d'études du 23 août 2005 sur la "mise en application du Statut de la Cour pénale internationale en droit interne (ratification, lois de coopération et de modification du code pénal) Aspects comparatifs", in www.credho.org, (pp. 9. 12).

45- DECAUX Emmanuel, La coutume internationale en question?, in Ghislaine Doucet (dir.), "Terrorismes, victimes et responsabilité pénale internationale", Calmann-Lévy, Paris, 2003, (pp. 453. 462).

46- DECAUX Emmanuel, Les gouvernants, in Hervé ASCENCIO, Emmanuel DECAUX, et Alain PELET, "Droit international pénal", CEDIN, Paris X, A. Pédone, 2000, (pp. 183. 199).

47- DECOQO André, La poursuite d'un chef d'Etat étranger, in "Les droits et le droit", Mélanges dédiés à Bernard BOULOC, Dalloz, 2007, (pp. 287. 300).

48- DELMAS-MARTY Mireille, La responsabilité pénale en échec (prescription, amnistie, immunités), in "Mireille DELMAS-MARTY et les années UMR", Société de législation comparée, Paris, 2005, (pp. 491. 533).

49- DESMONS Eric, L'extension du domaine de la responsabilité pénale des représentants de l'autorité publique, coll. Justices, "L'Etat devant le juge pénal", Dalloz, 2000, (pp. 49. 69).

50- DESPLAND Delphine, La procédure de coopération des Etats à l'égard des tribunaux pénaux internationaux et de la Cour pénale internationale, in Laurent MOREILLON, Aude BICHOVSKY, Mariam MASSROURI (dir.), "Droit pénal humanitaire", 2e éd., Helbing Lichtenhahn, Bruylant, (pp. 347. 363).

51- FLAUSS Jean-François, Le statut pénal du président de la République et la convention européenne des droits de l'homme », in Christophe GUETTIER et Armel Le DIVELLEC, (dir.), "La responsabilité pénale du président de la République", L'Harmattan, Paris, 2003, (pp. 93. 119).

52- FRULLI Micaela, Le droit international et les obstacles à la mise en œuvre de la responsabilité pénale pour crimes internationaux, in Antonio CASSESE, Mireille DELMAS-MARTY (dir.), "Crimes internationaux et juridictions internationales", (pp. 215. 253).

53- GAETA Paola, Les règles internationales sur les critères de compétences des juges nationaux, in Antonio CASSESE, Mireille DELMAS-MARTY (dir.), "Crimes internationaux et juridictions internationales", P.U.F., Paris, 2002, (pp. 191. 213).

54- GERARD Cohen-Jonathan, L'évolution du droit international des droits de l'homme, in "L'évolution du droit international", Mélanges offerts à Hubert Thierry, Edition A. Pedone, Paris (pp. 107. 125).

55- GOZZI Marie-Hélène, A propos de la responsabilité des gouvernants, l'arrêt Kadhafi : La négation du droit pénal international, in "Terrorisme et responsabilité pénale internationale", Paris, 2002, (pp. 177. 184).

56- GRANT Philip, Les poursuites nationales et la compétence universelle, in Robert KOLB (dir.), "Droit international pénal précis", Helbing Lichtenhahn (Bâle), Bruylant (Bruxcelles), 2008, (pp. 441. 476).

57- GOUIA Sana, La problématique de la supra constitutionnalité, in Rafaa BEN ACHOUR, (dir.), "Le droit constitutionnel normatif développements récents", Bruylant Bruxelles, 2009, (pp. 83. 119).

58- GUERTTIER Christophe, Rapport introductif, in Christophe GUETTIER, Armel Le DIVELLEC (dir.), "La responsabilité pénale du président de la République", L'Harmattan, 2003, (pp. 7. 41).

59- HARHOFF Frederik, La consécration de la notion de *Jus Cogens* dans la jurisprudence des tribunaux pénaux internationaux, in Paul TAVERNIER (dir.), "Actualité de la jurisprudence pénale internationale à l'heure de la mise en place de la Cour pénale internationale", Collection CREDHO, Bruylant Bruxelles, 2004, (pp. 65. 80).

60- KAMTO Maurice, Les interactions des jurisprudences internationales et des jurisprudences nationales, in "La juridictionnalisation du droit international", S.F.D.I., Colloque de Lille, A. Pedone, Paris, (pp. 393. 460).

61- KERBRAT Yann, Juridictions internationales et juridictions nationales internationalisées : Les tribunaux hybrides pour le Cambodge et la Sierra Leone, in Paul TAVERNIER (dir.), "Actualité de la jurisprudence pénale internationale à l'heure de la mise en place de la Cour pénale internationale", Collection CREDHO, Bruylant Bruxelles, 2004, (pp. 263. 273).

62- KIRSCH Philippe, La Cour pénale internationale face à la souveraineté des Etats, in Antonio CASSESE, Mireille DELMAS-MARTY (dir.), "Crimes internationaux et juridictions internationales", (pp. 31. 37).

63- KOERING Jolin Renée, Droits fondamentaux et droit pénal international, in Les droits fondamentaux : inventaire et théorie générale**,** Actes du colloque de Beyrouth, (CEDROMA) novembre 2003, éditions Bruylant, Bruxelles, 2005, (pp. 1. 13).

64- KOLB Robert, Droit international pénal questions générales, in Robert Kolb (dir.), Droit international pénal précis, Helbing Lichtenhahn (Bâle), Bruylant (Bruxcelles), 2008, (pp. 11. 264).

65- KOLB Robert, Le degré d'internationalisation des tribunaux pénaux internationalisés, in Hervé ASCENSIO, Elisabeth LAMBERT-ABDELGAWAD, Jean Marc SOREL (dir.), "Les juridictions pénales internationalisées" (Cambodge, Kosovo, Sierra Leone, Timor Leste), S.L.C., Paris, 2006, (pp. 47. 68).

66- KLEFFNER Jann K., Droit néerlandais, in Antonio CASSESE et Mireille DELMAS-MARTY, "Juridictions nationales et crimes internationaux", P.U.F., Paris, 2002, (pp. 217. 257).

67- KOERING-JOULN Renée, A propos de la compétence universelle (à travers deux arrêts de la chambre criminelle de la Cour de Cassation), in "Apprendre à douter, questions de droit, questions sur le droit", Etudes offertes à Claude LOMBOIS, Presse universitaire de Limoges, 2004, (pp. 707. 718).

68- LAMBERT-ABDELGAWAD Elisabeth, Quelques réflexions sur les actes créateurs des tribunaux pénaux internationalisés, in Hervé ASCENSIO, Elisabeth LAMBERT-ABDELGAWAD, Jean Marc SOREL (dir.), "Les juridictions pénales internationalisées" (Cambodge, Kosovo, Sierra Leone, Timor Leste), Société de législation comparée, Paris, 2006, (pp. 27. 45).

69- LAMOURI Mohamed, Intervention sur les problèmes et obstacles actuels à la ratification du Statut da la Cour pénale internationale par le Maroc, Compte rendu de la journée d'études du 23 août 2005 sur la « mise en application du Statut de la Cour pénale internationale en droit interne (ratification, lois de coopération et de modification du code pénal). Aspects comparatifs, », in www.credho.org

70- LAQUIÉRE Alain, La responsabilité en régime parlementaire, in, Xavier BIOY (dir.), "Constitution et responsabilité", Actes du colloque de Toulouse, 5 et 6 octobre 2007, Montchrestien, Paris, 2009, (pp. 45. 53).

71- LA ROSA Anne-Marie, Contribution des tribunaux internationalisés au droit commun du procés pénal international : Le cas du Tribunal spécial pour la Sierra Leone, in Hervé ASCENSIO, Elisabeth LAMBERT-ABDELGAWAD, Jean Marc SOREL (dir.), "Les juridictions pénales internationalisées" (Cambodge, Kosovo, Sierra Leone, Timor Leste), Société de législation comparée, Paris, 2006, (pp. 159. 187).

72- LASSALE Jean-Pierre, Le président et ses juges : réflexions sur la notion d'immunité présidentielle aux Etats Unis, in "Droit et politique à la croisée des cultures", Mélanges Philippe ARDANT, L.G.D.J., Paris, 1999, (pp. 77. 89).

73- LE DIVELLEC Armel, La responsabilité des présidents de la République dans les pays d'Europe du nord, in Christophe GUETTIER, Armel LE DIVELLEC (dir.), "La responsabilité pénale du président de la République", L'Harmattan, 2003, (pp. 123. 141).

74- MAISON Raphaëlle, Immunités et tribunaux pénaux internationaux, in Joe VERHOEVEN (dir.), "Le droit international des immunités : contestation ou consolidation ?", Larcier, 2004, (pp. 191. 218).

75- MAREK Krystyna, Contribution à l'étude du *jus cogens* en droit international, "Recueil d'études de droit international en Hommage à Paul GUGGENHEIM", Genève, 1968, (pp. 426. 459).

76- MASTOR Wanda, De la fausse irresponsabilité politique en régime présidentiel : l'exemple des Etats-Unis, in, Xavier BIOY (dir.), "Constitution et responsabilité", actes du colloque de Toulouse, 5 et 6 octobre 2007, Montchrestien, Paris, 2009, (pp. 55. 64).

77- MAYSTRE Magali, WERNER Alain, Un modèle de tribunal "internationalisé": analyse du et perspectives sur le tribunal spécial pour la Sierra Leone, in Robert Kolb (dir.), "Droit international pénal précis", Helbing Lichtenhahn (Bâle), Bruylant (Bruxcelles), 2008, (pp. 375. 440).

78- NIANG Abdourahmane, Les individus en tant que personne privées, in Hervé ASCENCIO, Emmanuel DECAUX, et Alain PELET, "Droit international pénal", CEDIN, Paris X, A. Pedone, 2000, (pp. 225. 263).

79- PANCRACIO Jean Paul, L'évolution historique du statut international du chef d'Etat, in "Le chef d'Etat et le droit international", S.F.D.I., Colloque de Clermont-Ferrand du 07, 08 et 09 juin 2001, A. Pedone, Paris, 2002, (pp. 9. 115).

80- PELLET Alain, Le projet de statut de la Cour criminelle internationale permanente- Vers la fin de l'impunité?, in "Personne humaine et droit international", *Liber Amicorum* Héctor GROS ESPIELL, vol. II, Bruylant, Bruxelles, 1997, (pp. 1057. 1085).

81- PELLET Alain, La responsabilité des dirigeants pour crime internationale de l'Etat .Quelques remarques sommaires au point de vue du droit international, in Ghislaine Doucet (dir.), "Terrorismes, victimes et responsabilité pénale internationale", Calmann-Lévy, Paris, 2003, (pp. 403. 415).

82- PINGEL-LENUZZA Isabelle, La protection du chef d'Etat étranger, in S. F. D.I, Colloque de Clermont-Ferrand, "Le chef d'Etat et le droit international", du 07, 08 et 09 Juin 2001, A. Pedone, Paris 2002, (pp. 269. 288).

83- POIRAT Florence, Les immunités des sujets du droit international, in Joe VERHOEVEN (dir.), "Le droit international des immunités : contestation ou consolidation ?", Larcier, 2004, (pp. 11. 60).

84- POLIN Raymond, Le roi ne saurait pâtir vergogne, recherche sur le concept de responsabilité politique, in "Jean Foyer auteur et législateur", écrit en hommage à Jean FOYER, P.U.F., 1997, (pp. 37. 43).

85- POUTIERS Mikaël, L'extradition des auteurs d'infractions internationales, in Hervé ASCENCIO, Emmanuel DECAUX, et Alain PELET, "Droit international pénal", CEDIN, Paris X, A. Pedone, 2000, (pp. 933. 950).

86- QUESADA Luis Jimena, Les tribunaux militaires et juridictions d'exception en Espagne, in Elisabeth LAMBERT ABDELGAWAD (dir.), "Juridictions militaires et tribunaux d'exception en mutation Perspectives comparées et internationales", Ed. Archives contemporaines, Paris, 2007, (pp. 233. 263).

87- ROTH Robert, YVAN Jeanneret, droit allemand, in Antonio CASSESE et Mireille DELMAS-MARTY (dir.), "Juridictions nationales et crimes internationaux", P.U.F., 2002, (pp. 7. 29).

88- SAINT-BONNET François, Le pont de vue de l'historien du droit : aux origines de l'irresponsabilité du chef de l'Etat en France, in Christophe GUETTIER, Armel Le DIVELLEC (dir.), "La responsabilité pénale du président de la République", L'Harmattan, 2003, (pp. 47. 72).

89- SALMON Jean, Représentativité internationale et chef d'Etat, in "Le chef d'Etat et le droit international", S.F.D.I., Colloque de Clermont-Ferrand du 07, 08 et 09 Juin 2001, A. Pedone, Paris 2002, (pp. 155. 171).

90- SIMMA Bruno, PAULUS Andrea, Le rôle des différentes sources du droit international pénal (dont les principes généraux de droit), in Hervé ASCENCIO, Emmanuel DECAUX, et Alain PELET, "Droit international pénal", CEDIN, Paris X, A. Pedone, 2000, (pp. 55. 69).

91- SLIM Habib, Intervention sur les problèmes et obstacles actuels à la ratification du Statut de Rome par la Tunisie, in Compte rendu de la journée d'études du 23 août 2005 sur la « mise en application du Statut de la Cour pénale internationale en droit interne (ratification, lois de coopération et de modification du code pénal) Aspects comparatifs", in www.credho.org

92- SPINEDI Marina, La responsabilité de l'Etat pour "crime" : une responsabilité pénale?, in Hervé ASCENCIO, Emmanuel DECAUX, et Alain PELET, "Droit international pénal", CEDIN, Paris X, A. Pedone, 2000, (pp. 93. 114).

93- STERN Brigitte, Vers une limitation de "l'irresponsabilité souveraine" des Etats et chefs d'Etat en cas de crime de droit international ? in Macelo G. KOHEN (dir.), "La promotion de la justice, des droits de l'homme et du règlement des conflits par le droit international", *Liber Amicorum*, Lucius CAFLISCH, 2007, (pp. 511. 548).

94- SZUREK Sandra, La formation du droit international pénal, in Hervé ASCENCIO, Emmanuel DECAUX, et Alain PELET, (dir.), "Droit international pénal", CEDIN, Paris X, A. Pedone, 2000, (pp. 7. 22).

95- TAVERNIER Paul, La coopération étatique : entre raison d'Etat et entraide juridictionnelle, in Laurence BURGORGUE-LARSEN (dir.), "La répression internationale du génocide rwandais", Bruylant, Bruxelles, 2003, (pp. 3. 19).

96- TOMUSCHAT Christian, La cristallisation coutumière, in Hervé ASCENCIO, Emmanuel DECAUX, et Alain PELET, "Droit international pénal", CEDIN, Paris X, A. Pedone, 2000, (pp. 23. 35).

97- TOURARD Hélène, La qualité du chef d'Etat, in "Le chef d'Etat et le droit international", S.F.D.I., Colloque de Clermont-Ferrand, du 07, 08 et 09 juin 2001, A. Pedone, Paris, 2002, (pp. 117. 135).

98- UBEDA Muriel, L'obligation de coopérer avec les juridictions internationales, in Hervé ASCENCIO, Emmanuel DECAUX, et Alain PELET, "Droit international pénal", CEDIN, Paris X, A. Pedone, 2000, (pp. 951. 967).

99- VANDERMEERSCH Damien, droit belge, in Antonio CASSESE et Mireille DELMAS-MARTY (dir.), "Juridictions nationales et crimes internationaux", P.U.F., Paris, 2002, (pp. 69. 119).

100- VANDERMEERSCH Damien, Le principe de la compétence universelle à la lumière de l'expérience belge, le mouvement du balancier, in Ghislaine Doucet (dir.), "Terrorisme, victimes et responsabilités pénale internationale", Calmann - Lévy, Paris 2003, (pp. 463. 474).

101- VERHOEVEN Joe, Les immunités propres aux organes ou autres agents des sujets du droit international, in Joe VERHOEVEN (dir.), "Le droit international des immunités : contestation ou consolidation ?", Larcier, 2004, (pp. 61. 148).

102- VERHOEVEN Joe, Sources et principes du droit des gens et ordre juridique belge : certitudes et vraisemblances, in "Evolution constitutionnelle en Belgique et relations internationales", Hommage à Paul De VISSCHER, édition A. Pedone, Paris, 1984, (pp. 23. 51).

103- ZOLLER Elisabeth, Entre le pénal et le politique, la procédure d'impeachment, collection Justices, "L'Etat devant le juge pénal", Dalloz, 2000, (pp. 91. 101).

VI- Recueils des cours de l'Académie de droit international :

1- ABELLAN HONRUBIA Victoria, La responsabilité internationale de l'individu, R.C.A.D.I., T. 280, 1999, (pp. 135. 428).

2- ABI-SAAB Georges, Cours général de droit international public, R.C.A.D.I., t. 207, 1987, (pp. 9. 464).

3- AGO Roberto, Le délit international, R.C.A.D.I., t. 68, 1939, pp. 419. 554.

4- AGO Roberto, Droit des traités à la lumière de la convention de Vienne, R.C.A.D.I., t. 134, 1971, (pp. 297. 332).

5- BASDEVANT Jules, Règles générales du droit de la paix, R.C.A.D.I., t. 58, IV, 1936, (pp. 475. 691).

6- BEDJAOUI Mohammed, L'humanité en quête de paix et de développement, R.C.A.D.I., t. 325, 2006, (pp. 9. 542).

7- BRIERLY James-Leslie, Règles générales du droit de la paix, R.C.A.D.I., t. 58, IV, 1936, (pp. 5. 237).

8- CHARLES Dupuis, Règles générales du droit de la paix, R.C.A.D.I., 1932, t. 32, pp. 5. 289.

9- DONNEDIEU DE VABRES Henri, Le procès de Nuremberg devant les principes modernes du droit pénal international, R.C.A.D.I., t. 70, 1947, (pp. 481. 581).

10- DUPUY Pierre-Marie, L'unité de l'ordre juridique international, R.C.A.D.I., T. 297, 2002, (pp. 9. 490).

11- EUSTATHIADES Constantin Th., Les sujets du droit international et la responsabilité internationale nouvelles tendances, R.C.A.D.I., t. 84, 1953, (pp. 397. 633).

12- HUBERT Thierry, L'évolution du droit international, R.C.A.D.I., t. 222, 1990, (pp. 9. 186).

13- HAMMARSKJÖLD A., Les immunités des personnes investies de fonctions internationales, R.C.A.D.I., 1936, t. 56, (pp. 110. 209).

14- JORDA Claude, Du tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie à la Cour pénale internationale : de quelques observations et renseignements, R.C.A.D.I., t. 307, 2004, (pp. 19. 24).

15- KAMTO Maurice, La volonté de l'Etat en droit international, R.C.A.D.I., t. 310, 2004, (pp. 9. 428).

16- KELSEN Hans, Théorie du droit international public, R.C.A.D.I., t. 84, 1953, (pp. 1. 203).

17- LALIVE Jean-Flavien, L'immunité de juridiction des Etats et des organisations internationales, R.C.A.D.I., t. 84, (pp. 204. 396).

18- MAHIOU Ahmed, Le droit international ou la dialectique de la rigueur et de la flexibilité, R.C.A.D.I., t. 337, 2008, (pp. 9. 516).

19- MILAN Bartos, Le statut des missions spéciales de la diplomatie *ad hoc*, R.C.A.D.I., T. 108, 1963, (pp. 431. 560).

20- PELLET Alain, L'adaptation du droit international aux besoins changeants de la société internationale, R.C.A.D.I., t. 329, 2007, (pp. 9. 48).

21- SCHEUNER Ulrich, L'influence du droit interne sur la formation du droit international, R.C.A.D.I., t. 68, 1939, (pp. 99. 206).

22- SPIROPOULOS Jeans, L'individu et le droit international, R.C.A.D.I., t. 30, 1929, (pp. 195. 269).

23- STARACE Vincenzo, La responsabilité résultant de la violation des obligations à l'égard de la communauté internationale, R.C.A.D.I., t. 153, 1976, (pp. 263. 318).

24- VERDROSS A., Règles générales du droit international de la paix, R.C.A.D.I., t. 30, 1929, (pp. 275. 507).

25- VERHOEVEN Joe, Considérations sur ce qui est commun, R.C.A.D.I., t. 334, 2008, (pp. 9. 434).

26- VESPASIEN Pella, La répression de la piraterie, R.C.A.D.I., t. 15, 1926, (pp. 146. 275).

27- WEIL Prosper, Le droit international en quête de son identité, R.C.A.D.I., t. 237, 1992, (pp. 9. 370).

28- ZOLLER Elisabeth, Aspects internationaux du droit constitutionnel. Contribution à la théorie de la fédération d'Etats, R.C.A.D.I., t. 294, 2002, (pp. 39. 166).

VII- Recueils des cours de l'Académie international de droit constitutionnel :

1- DELPÉRÉE Francis, Ordre constitutionnel et ordre pénal international, in "Droit constitutionnel et mutations de la société internationale", R.C.A.I.D.C., XVIII sessions, 6-21 juillet 2001, Tunis, vol. 11, (pp. 87. 110).

2- KAMTO Maurice, Constitution et principe de l'autonomie constitutionnelle, in "Constitution et droit international", R.C.A.I.D.C., VIII session, Tunis, 2000, (pp. 126. 178).

3- MAHIOU Ahmed, Droit international et droit constitutionnel : du non intervention à la bonne gouvernance, in "Droit constitutionnel et mutations de la société internationale", R.C.A.I.D.C., XVIII sessions, 6-21 juillet 2001, Tunis, vol. 11, (pp. 157. 228).

4- SADOK Belaid, Les effets des mutations de la société internationale sur le droit constitutionnel, in "Droit constitutionnel et mutations de la société internationale", R.C.A.I.D.C., XVIII sessions, 6-21 juillet 2001, Tunis, vol. 11, (pp. 39. 85).

5- VERPEAUX Michel, Evolution de la société internationale et Etat de droit, in "Droit constitutionnel et mutations de la société internationale", R.C.A.I.D.C., XVIII sessions, 6-21 juillet 2001, Tunis, vol. 11, (pp. 245. 305).

VIII- Textes juridiques nationaux :

1-Constitutions nationales : in www.univ-perp.fr (base de données)

1 - Constitution des Etats-Unis d'Amérique, Convention du 17 septembre 1787.

2 - Constitution de l'Argentine 25 mai 1853.

3- Constitution de Luxembourg, 17 octobre 1868.

4- Constitution d'Autriche, premier octobre 1920.

5- Constitution de Liechtenstein, 21 octobre 1921.

6- Constitution de la Lettonie, 15 février 1922.

7- Constitution d'Irlande, 1 juillet 1937.

8- Constitution d'Islande, 23 mai 1944.

9- Constitution de l'Indonésie, 18 aout 1945.

10- Constitution du Japon, 3 novembre 1946.

11- Constitution d l'Italie, 22 décembre 1947.

12- Constitution de l'Allemagne, 23 mai 1949.

13- Constitution du Costa Rica, 7 novembre 1949.

14- Constitution du Danemark, 5 juin 1953.

15- Constitution de la France, 4 octobre 1958.

16- Constitution de Monaco, 17 décembre 1962.

17- Constitution du Cameroun, 2 juin 1972.

18- Constitution de la Grèce, 7 juin 1975.

19- Constitution du Portugal, 25 avril 1976.

20- Constitution d'Espagne, 27 décembre 1978.

21- Constitution du Honduras, 11 janvier 1982.

22- Constitution des Pays-Bas, 17 février 1983.

23- Constitution de la Guinée-Bissau, 16 mai 1984.

24- Constitution du Brésil, 5 octobre 1988.

25- Constitution de la Croatie, 22 décembre 1990.

26- Constitution de La République du Gabon, 26 mars 1991.
27- Constitution de Burkina Faso, 2 juin 1991.
28- Constitution de la Colombie, 4 juillet 1991.
29- Constitution de la Guinée-Équatoriale, 17 novembre 1991.
30- Constitution de la Roumanie, 8 décembre 1991.
31- Constitution de la Slovénie, 23 décembre 1991.
32- Constitution de La République du Mali, 25 février 1992.
33- Constitution d'Estonie, 28 juin 1992.
34- Constitution de la Slovaquie, 3 septembre 1992.
35- Constitution du Togo, 27 septembre 1992.
36- Constitution de La République tchèque, 16 décembre 1992.
37- Constitution de la Bulgarie, 13 juillet 1993.
38- Constitution du Cambodge, 21 septembre 1993.
39- Constitution de la Russie, 12 décembre 1993.
40- Constitution de Moldovie, 29 juillet 1994.
41- Constitution de l'Arménie, 5 juillet 1995.
42- Constitution de la Géorgie, 24 aout 1995.
43- Constitution de Bosnie-Herzégovine, accord de Dayton du 14 décembre 1995.
44- Constitution de 'Afrique de Sud, 4 décembre 1996.
45- Constitution de La Pologne, 2 avril 1997.
46- Constitution de la Suisse, 18 avril 1999.
47- Constitution de la Finlande, 1 mars 2000.
48- Constitution de Côte d'Ivoire, 1 août 2000.
49- Constitution du Sénégal, 22 janvier 2001.
50- Constitution de l'Union des Comores, 23 décembre 2001.
51- Constitution de La République du Congo (Congo Brazzaville), 20 janvier 2002.
52- Constitution de La République du Rwanda, 4 juin 2003.
53- Constitution de La République Centrafricaine, 5 décembre 2004.
54- Constitution du Burundi, 18 mars 2005.
55- Constitution de La République démocratique du Congo, 18 février 2006.
56- Constitution de la Serbie, 29 octobre 2006.
57- Constitution de l'Equateur, 19 juillet 2008.
58- Constitution de la République de Madagascar, 11 décembre 2010.
59- Constitution de la Hongrie, 18 avril 2011.
60- Constitution du Royaume du Maroc, 1 juillet 2011.

61- Constitution du Niger, 25 novembre 2011.

2-Lois constitutionnelles :

2-1 Brésil : Loi organique n° 99-209 du 19 mars 1999 portant modification de la Constitution.

2-2 Colombie : Loi constitutionnelle du 05 décembre 2001 portant modification de la Constitution.

2-3 Croatie, Loi constitutionnelle relative a la coopération de la république de Croatie avec le tribunal pénal international**.**

2-4 Espagne, Loi organique relative à la coopération avec le Tribunal international pour juger les personnes présumées responsables de violations graves du droit international humanitaire commises sur le territoire de l'ex-Yougoslavie (Loi organique 15/1994 du 1er juin 1994).

2-5 France :

- Loi constitutionnelle n° 99-568 du 8 juillet 1999 insérant au titre VI de la constitution un article 53-2 relatif à la Cour pénale internationale.

- Loi constitutionnelle n° 2007-238 du 23 février 2007 portant modification du titre IX de la Constitution.

2-6 Irlande : 23^{e} amendement de la Constitution, ratification du Statut de la Cour pénale internationale (article 29/9), 27 mars 2002.

3- Législations :

3-1 Allemagne, Loi sur la Coopération avec le Tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie (Loi sur le Tribunal pénal pour la Yougoslavie) du 10 avril 1995.

3-2 Australie, la Loi de 1995 sur les tribunaux internationaux chargés de juger les crimes de guerre et la Loi de 1995 sur les tribunaux chargés de juger les crimes de guerre (amendements dérivés) entreront en vigueur le 28 août 1995, numéro spécial 323 du journal officiel du 24 août 1995.

3-3 Autriche, loi fédérale relative a la coopération avec les tribunaux internationaux, journal officiel fédéral No. 37/1995.

3-4 Belgique

- Loi du 22 mars 1996 relative à la reconnaissance du Tribunal International pour l'ex-Yougoslavie et du Tribunal International pour le Rwanda, et à la coopération avec ces Tribunaux.

- Loi du 5 aout 2003 modifiant le Code de procédure pénale.

- Loi belge du 29 mars 2004 sur la coopération avec la Cour pénale internationale.

3-5 Bosnie-Herzégovine, Décret ayant force de loi sur l'extradition a la demande du Tribunal international**,** numéro 1786/95, du 6 avril 1995.

3-6 France :

- Loi n° 95-1 du 2 janvier 1995 portant adaptation de la législation française aux dispositions de la résolution 827 du Conseil de sécurité des Nations Unies instituant un tribunal international en vue de juger les personnes présumées responsables de violations graves du droit international humanitaire commises sur le territoire de l'ex-Yougoslavie depuis 1991.

- Loi n° 2002-268 du 26 février 2002 relative à la coopération avec la Cour pénale internationale, (modifiant le Code de procédure pénale Français).

- Code de procédure pénal, Dalloz, édition 2012.

3-7 Grèce, Loi n° 2665, application des résolutions n° 827/25.5.1993 et 955/8.11.1994, votées par le conseil de sécurité des nations unies et portant création de deux tribunaux pénaux internationaux charges de juger les violations du droit international humanitaire qui ont été perpétrées sur les territoires de l'ex- Yougoslavie et du Rwanda, 15 décembre 1998.

3-8 Hongrie, Loi XXXIX de 1996 relative aux obligations découlant du Statut du Tribunal international chargé de sanctionner les violations graves du droit international humanitaire commises sur le territoire de l'ex-Yougoslavie**.**

3-9 Italie, Dispositions relatives à la coopération avec le Tribunal international pour juger les personnes présumées responsables de violations graves du droit international humanitaire commises sur le territoire de l'ex-Yougoslavie depuis 1991 (Décret-loi nº 544 du 28 décembre 1993).

3-10 Luxembourg : Loi du 8 août 2000 portant révision de l'article 118 de la Constitution, A- N° 83, 25 août 2000, p. 1965.SSS

3-11 Norvège:

- Loi 24 juin 1994 nº 508 relative à l'incorporation au droit norvégien de la résolution du Conseil de sécurité des Nations Unies créant un tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie.

- Loi n° 65 du 15 janvier 2001 relative à la transposition dans le droit norvégien du Statut de la Cour pénale internationale du 17 juillet 1998.

3-12 Nouvelle-Zélande, Loi sur les tribunaux internationaux chargés de juger les crimes de guerre, le 9 juin 1995.

3-13 Pays-Bas, Dispositions relatives à la création du Tribunal international pour juger les personnes présumées responsables de violations graves du droit international humanitaire commises sur le territoire de l'ex-Yougoslavie depuis 1991**,** du 9 mars 1994, (Recueil des traités des Pays-Bas 1993, nº 168).

3-14 Royaume-Uni, Règlement No. 716**,** Tribunal international pour l'ex-Yougoslavie, ordre 1996.

3-15 Sénégal, Loi n° 2007-05 du 12 février 2007 relative à la mise en œuvre du Traité de Rome instituant la Cour pénale internationale, exposé des motifs, § 2,4 (modifiant le Code de procédure pénale).

3-16 Suède, Loi relative à la création d'un tribunal international pour juger les crimes commis dans l'ex-Yougoslavie, juillet 1994.

3-17 Suisse, Arrêté fédéral relatif à la coopération avec les tribunaux internationaux chargés de poursuivre les violations graves du droit international humanitaire du 21 décembre 1995**.**

4-Dispositions réglementaires et autres :

4-1 France : Circulaire ministérielle du 20 février 1995 relative à la loi n° 95-1 du 2 janvier 1995 portant adaptation de la législation française aux dispositions de la résolution 827 du Conseil de sécurité des Nations Unies.

IX- Jurisprudence :

IX-I Jurisprudence internationale :

1- Cour permanente de justice internationale : in http://www.cij-cij.org.

1-1 C.P.J.I., Lotus, France c. Turquie, Arrêt du 7 septembre 1927, série A, 1927, pp. 1. 108.

1-2 C.P.J.I., Statut juridique de Groënland orientale, Norvège c. Danemark, Arrêt du 5 avril 1933, série A/B.

2- Cour internationale de justice : in http://www.cij-cij.org.

2-1 C.I.J., Droit d'asile, (Colombie c. Pérou), Arrêt du 20 novembre 1950.

2-2 C.I.J., Avis Consultatif du 28 mai 1951, Les réserves à la Convention pour la prévention et la répression du crime de génocide.

2-3 C.I.J., Affaire Plateau continentale de la Mer du nord, (RFA c. Danemark, RFA c. Pays-Bas), Arrêt du 20 février 1969.

2-4 C.I.J., Barcelona Traction (Belgique c. Espagne), Arrêt du 05 février 1970.

2-5 C.I.J., Essais nucléaires (Australie c. France), Arrêt du 20 décembre 1974.

2-6 C.I.J., Sahara occidental, Avis du 16 octobre 1975.

2-7 C.I.J., Personnel diplomatique et consulaire des Etats-Unis à Téhéran (Etats-Unis c. Iran), Ordonnance du 15 décembre 1979,

2-8 C.I.J., Personnel diplomatique et consulaire des Etats-Unis à Téhéran (Etats-Unis c. Iran), Arrêt du 24 mai 1980.

2-9 C.I.J, Activités militaires et paramilitaires au Nicaragua et contre celui-ci (Nicaragua c. Etats-Unis), Arrêt 27 juin 1986.

2-10 C.I.J., Questions d'interprétation et d'application de la Convention de Montréal de 1971 résultant de l'incident aérien de Lockerbie (Jamahiriya Arabe libyenne c. Royaume-Uni), mesures conservatoires, Ordonnance du 14 avril 1992.

2-11 C.I.J., L'application de la Convention pour la prévention et la répression du crime de génocide (Bosnie-herzégovine c. Sérbie-et-monténégro), Arrêt du 11 juillet 1996.

2-12 C.I.J., Mandat d'arrêt du 11 avril 2000 (Congo c. Belgique), Arrêt du 14 février 2002.

2-13 C.I.J., Mandat d'arrêt du 11 avril 2000 (Congo c. Belgique), Demande en indication de mesure conservatoire, Ordonnance du 8 décembre 2000.

2-14 C.I.J., Certaines procédures pénales engagées en France, (Congo c. France), Ordonnance du 17 juin 2003.

2-15 C.I.J., L'application de la Convention pour la prévention et la répression du crime de génocide (Bosnie-herzégovine c. Sérbie-et-monténégro), Arrêt du 26 février 2007.

2-16 C.I.J., Ahmadou Sadio Diallo, (République de Guinée c. République démocratique du Congo), exception préliminaires, Arrêt du 24 mai 2007.

2-17 C.I.J, Certaines questions concernant l'entraide judiciaire en matière pénale (Djibouti c. France), Arrêt du 04 juin 2008.

3- Tribunaux Pénaux Internationaux :

1- Tribunal Militaire International de Nuremberg :

1-1 Tribunal militaire international de Nuremberg, Procès des grands criminels de guerre devant le tribunal militaire international, Nuremberg, 14 novembre 1945-1er octobre 1946, Jugement, Textes officiels en langue française, Documents officiels, Jugement, Nuremberg, 1947.

2- Tribunal Pénal International pour le Rwanda :

2-1 T.P.I.R., Chambre de première instance I, 94-4-T, Procureur c. *Jean-Paul Akeyesu*, Jugement du 2 septembre 1998.

2-2 T.P.I.R., Procureur c. *Jean Kambanda*, 97-23-S, chambre de première instance, Jugement du 04 septembre 1998.

2-3 T.P.I.R., Chambre de première instance II, Procureur c. *Clément Kayishema* et *Obed Rizindana*, 94-4-T, Jugement du 21 mai 1999.

2-4 T.P.I.R., Chambre de première instance I, 96-3-T, Procureur c. *Rutaganda*, Jugement du 6 décembre 1999.

2-5 T.P.I.R., Chambre d'appel, Procureur c. *Jean Bosco Barayagwisa*, I.C.T.R-97-19-AR72, 31 mars 2000.

2-6 T.P.I.R., Chambre d'appelle, Procureur c. *Jean-Paul Akeyesu*, 96-4-A, Arrêt du 1er juin 2001.

3- Tribunal Pénal International pour l'ex Yougoslavie :

3-1 T.P.I.Y., Chambre de première instance, Procureur c. *Karadzic*, Ordonnance du 16 mai 1995.

3-2 T.P.I.Y., Chambre de première instance, Procureur c. *Dusko Tadic*, IT-94-1-AR72, Décision relatif a l'appel de la défense concernant l'exception préjudicielle d'incompétence, Arrêt du 10 aout 1995.

3-3 T.P.I.Y., Chambre d'appel, Procureur c. *Dusko Tadic*, IT-94-1-AR72, Arrêt relatif a l'appel de la défense concernant l'exception préjudicielle d'incompétence, Arrêt du 2 octobre 1995.

3-4 T.P.I.Y., Chambre de première instance, Procureur c. *Dragan Nikoli,* IT-94-2-R61, examen de l'acte d'accusation conformément à l'article 61 du Règlement de procédure et de preuve, Décision du 20 octobre 1995.

3-5 T.P.I.Y., Chambre de première instance, Procureur c. *Dsko Tadic*, IT-94-1-AR72, jugement du 7 mai 1997.

3-6 T.P.I.Y., Procureur c. *Tihomir Blaskic*, IT-95-14-AR, arrêt du 29 octobre 1997 relatif à la requête de la République de Croatie aux fins d'examen de la décision de la chambre de première instance II du 18 juillet 1997.

3-7 T.P.I.Y., Procureur c. *Mile Mrksic, Miroslav Radic, Veselin Sljivancanin, Slavko Dokmanovic*, IT-95-13a-PT, décision relative à la requête aux fins de mise en liberté déposé par l'accusé *Slavko Dokmanovic*, 22 octobre 1997.

3-8 T.P.I.Y., Chambre d'appel, Procureur c. *Milan Kovacevic*, IT-97-24-AR73, Arrêt du 29 mai 1998.

3-9 T.P.I.Y., Chambre de deuxième instance, Procureur c. *Anto Furundzija*, IT-95-17/1-T, Jugement du 10 décembre 1998.

3-10 T.P.I.Y., Chambre d'appel, Procureur c. *Dusco Tadic*, IT-94-1-4, Arrêt du 15 juillet 1999.

3-11 T.P.I.Y., Chambre de première instance, Procureur c. *Goran Jelisic*, IT-95-10-T, Jugement du 15 décembre 1999.

3-12 T.P.I.Y., Chambre de première instance, Procureur c. *Todorovic*, IT-95-9-PT, Décision du 18 octobre 2000.

3-13 T.P.I.Y., Procureur c. *Dragoljub Kunarac*, *Radomir Kovac*, *Zoran Vukovic*, IT-96-23-T & IT-96-23-/1-T, Jugement du 22 février 2001.

3-14 T.P.I.Y., Procureur c. *Dragoljub Kunarac*, *Radomir Kovac*, & *Zoran Vukovic*, IT-96-23-T & IT-96-23-/1-T, Jugement du 22 février 2001.

3-15 T.P.I.Y., Procureur c. *Radislav Krestic*, IT 98- 33-T, Jugement du 2 aout 2001.

3-16 T.P.I.Y., Chambre de première instance, Procureur c. *Slobodan Milosevic*, Décision relative aux exceptions préjudicielles, Décision du 8 novembre 2001.

3-17 T.P.I.Y., Chambre d'appelle, IT-96-23/1-A, Procureur c. *Dragoljub Kunarac, Radomir Kovac & Zoran Vukovic*, Arrêt du 12 juin 2002.

3-18 T.P.I.Y., chambre d'appel, Procureur c. *Dragan Nikolic*, IT-94-2-AR73, Décision relative à l'appel interlocutoire concernant la légalité de l'arrestation, 5 juin 2003.

3- Tribunal Spécial pour la Sierra Leone :

3-1 T.S.S.L., 2003/01, Chambre d'appel, Procureur c. *Charles Taylor*, Décision relative à l'immunité de juridiction, Arrêt du 31 mai 2004.

4- Tribunal spécial pour le Liban :

4-1 T.S.L., *Hariri*, Ordonnance du Président sur les conditions de détentions, 21 avril 2009.

5- Cour Pénale Internationale :

5-1 C.P.I., (situation en République démocratique du Congo), Procureur c. *Thomas Lubanga Dyilo,* ICC-01/04-01/06, Arrêt du 14 décembre 2006 relatif à l'appel interjeté contre la décision du 3 octobre 2006 relative à l'exception d'incompétence de la Cour**.**

5-2 C.P.I., Chambre préliminaire I, Procureur c. Omar Hassan Ahmad Al Bachir, Mandat d'arrêt à l'encontre d'Omar Hassan Ahmad Al Bachir en date du 04 mars 2009. ICC-02/05-01/09,

5-3 C.P.I., Chambre préliminaire I, Procureur c. Omar Hassan Ahmad Al Bachir, deuxième mandat d'arrêt à l'encontre d'Omar Hassan Ahmad Al Bachir en date du 12 juillet 2010.

5-4 C.P.I., (Situation en République de Cote d'Ivoire), chambre préliminaire III, Mandat d'arrêt à l'encontre de Laurent Koudou Gbagbo, ICC-02/11, 23 novembre 2011.

4- Jurisprudence Communautaire :

4-1 Cour européenne des droits de l'homme, *X.* c. Allemagne, Décision du 28 février 1977.

4-2 Cour européenne des droits de l'homme, *Mathews* c. Royaume-Unis, Arrêt du 18 février 1999.

4-3 Cour européenne des droits de l'homme, *Waite et Kennedy* c. Allemagne, Arrêt du 18 février 1999.

4-4 Cour européenne des droits de l'homme, *Al-Adsani* c. Royaume-Uni., Jugement du 21 novembre 2001.

4-5 Cour européenne des droits de l'homme, *Naletilic* c. Croatie, Décision sur la recevabilité, 4 mai 2000.

IX-II Jurisprudence nationale :

1- Juridictions pénales :

1-Belgique :

1-1 Cour de Cassation, deuxième Chambre criminelle, section française, Arrêt du 9 janvier 2000.

1-2 Tribunal de première instance de Bruxelles, chambre d'instruction, Mandat d'arrêt international par défaut, 11 Avril 2000, ministre des affaires étrangères Congolais *Abdulay yerodia N'dombassi*, in http://www.Ulb.ac.be/droit/cdi/Fichier/mandat.htm.

1-3 Cour de Cassation, chambre Criminelle, Procureur c. *G. W. Bush et consorts*, Conclusions de l'avocat générale Jean Spreutels, 24 septembre 2003.

1-4 Cour de Cassation, deuxième Chambre criminelle, section française, Arrêt du 23 janvier 2003.

1-5 Cour d'appel de Bruxelles, Arrêt du 14 juin 2002, "*Ariel Sharon*", in http://www.ulb.ac.be/droit/cdi/site/developpement.

1-6 Cour de Cassation, Arrêt du 12 février 2003, "*Ariel Sharon*", in http://www.ulb.ac.be/cdi/developpement.

2- Espagne : Audience National, *Fidel Castro*, Arrêt du 4 mars 1999.

3- France :

3-1 Cour de Cassation, Chambre criminelle, arrêt du 9 fevrier 2000, *X.*,

3-2 Cour de Cassation, Chambre criminelle, Arrêt 4 mai 2000, *François-Xavier Nzuwonemey*.

3-3 Cour d'appel de Paris, Arrêt du 20 octobre 2000, *S.O.S. Attentas et Béatrice Boëry* c. Le président libyen *Mouammar Kadhafi*, http://www-sosattentas.fr.

3-4 Cour de Cassation, Chambre criminelle, n° 1414, Arrêt du 13 mars 2001, *S.O.S. Attentas et Béatrice Boëry* c. Le président libyen *Mouammar Kadhafi*, http:://www.courdecassation.fr.

3-5 Cour de Cassation, *S.O.S. Attentas et Béatrice Boëry* c. Le président libyen *Mouammar Kadhafi*, Conclusions de l'avocat général Launay.

3-6 Cour de Cassation, assemblé plénière, *Breisacher*, Arrêt du 10 Octobre 2001, in http:://www.courdecassation.fr.

3-7 Cour de Cassation, Chambre criminelle, Arrêt du 13 novembre 2001, affaire *X c. Abdelaziz Bouteflika*.

3-8 Tribunal de Grande instance de Paris, Procureur de la République, c. *Donald Rumsfeld*, décision du 16 novembre 2007, classement de l'affaire, in www.fidh.org

4- Pays Bas : Tribunal du district d'Amsterdam, *Pinochet*, Arrêt du 4 janvier 1994.

5- Sénegal: in http://www.hrw.org/french

5-1 Cour d'appel de Dakar, n° 135, Arrêt du 04 juillet 2000, *Hissène Habré*.

5-2 Cour de Cassation, n° 14, Arrêt du 20 Mars 2001, *Hissène Habré.*

5-3 Cour d'Appel de Dakar, Arrêt du 26 Novembre 2005, *Hissène Habré*.

6- Suisse :

6-1 Tribunal fédéral, Arrêt du 02 novembre 1989, *Ferderand* et *Imelda Marcos* c. Office fédéral de la police, in http//www.bger.ch/fr/index.htm.

6-2 Tribunal fédérale, Chambre d'accusation, *Rukundo*, 10 aout 2001.

6-3 Conseil Fédéral, Arrêt du 19 février 2003 relatif à l'interdiction de refuge de *Saddam Hussein* et ses proches en Suisse, in http://www.admin.ch

2- Juridictions administratives :

1- Belgique : in www.Juridat.be.

1-1 Conseil d'Etat, *Thomsin*, 38.980, Arrêt du 13 mars 1992.

1-2 Conseil d'Etat, *Laemont*, 62.727, Arrêt du 25 octobre 1996.

2- France: in www.Conseil-etat.fr

2-1 Conseil d'Etat, *Pierre A*, 294239, Arrêt du 16 juin 2010.

2-2 Conseil d'Etat, *M. Guy-Marie A*, 253904, Arrêt du 15 novembre 2006.

2-3 Conseil d'Etat, *Hervé X*, 265600, Arrêt du 27 janvier 2006.

3- Hautes Instances consultatives :

1- Belgique : Conseil d'Etat, Avis du 21 avril 1999, Projet de loi portant assentiment au Statut de Rome de la Cour pénale internationale.

2- Costa Rica : Avis de la Cour suprême du 1 novembre 2000, Cour pénale internationale.

2- Espagne : Conseil d'Etat, Avis du 22 aout 1999, Cour pénale internationale.

3- France: Conseil d'Etat, Avis n° 358 597 du 29 février 1996, Projet de statut d'une Cour criminelle internationale permanente, Question de la conformité à la Constitution du projet de statut, Assemblée générale (Section de l'intérieur).

4- Honduras : Cour suprême de justice, Avis du 24 janvier 2002, Cour pénale internationale.

5- Luxembourg : Avis du Conseil d'Etat du 04 mai 1999, Cour pénale internationale.

4- Justice constitutionnelle comparée :

4-1 Albanie : Cour constitutionnelle, Décision du 23 septembre 2002.

4-2 Algérie : Conseil constitutionnel, Avis n° 01/08 du 7 novembre 2008, Projet de révision constitutionnelle.

4-3 Arménie : Cour constitutionnelle, Décision du 13 aout 2004.

4-4 Equateur : Cour constitutionnelle, Arrêt du 6 mars 2001, Cour pénale internationale.

4-5 France : Conseil Constitutionnel, Décision n° 98-408 DC du 22 janvier 1999, Cour pénale internationale, p. 1317, in http://www.conseil -constitutionnel.fr

4-6 Guatemala : Cour constitutionnelle, Avis consultatif du 25 mars 2002.

4-7 Moldova, Cour constitutionnelle, Décision du 2 octobre 2007.

4-8 Niger : Cour Constitutionnelle, avis n° 02/CC du 25 mai 2009, Projet de révision constitutionnelle.

4-9 Sénégal : Conseil Constitutionnel, Décision n° /E/2012, du 27 janvier 2012, publication de la liste des candidats à l'élection du président de la République du 26 février 2012.

4-10 Suisse : Conseil fédéral, Message relatif au Statut de Rome de la Cour pénale internationale, à la loi fédérale sur la coopération avec la Cour pénale internationale ainsi qu'à une révision du droit pénal, 15 novembre 2000.

4-11 Ukraine : Cour constitutionnelle, Décision 1-35/2001 du 11 juillet 2001, Cour pénale internationale.

X- Résolutions de l'Institut de Droit International : in www.idi.org/nl

1- Institut de Droit International, Extradition, Session d'Oxford, 9 septembre 1880.

2- Institut de Droit International, Extradition, (Révision des articles 13, 14 de la résolution d'Oxford), Session d'Oxford, 8 septembre 1892.

3- Institut de Droit International, Projet de réglementation international sur la compétence des tribunaux dans les procès contre les Etats, souverains ou chef d'Etat étrangers. Session de Hambourg, 1891.

4- Institut de Droit International, Règles internationales sur l'admission et l'expulsion des étrangers, Session de Genève 9 septembre 1892.

5- Institut de Droit International, L'asile en droit international public (à l'exclusion de l'asile neutre), Session de Bath, 11 septembre 1950.

6- Institut de Droit International, Nouveaux problèmes en matière d'extradition, Session de Cambridge, 1 septembre 1983.

7- Institut de Droit International, Les immunités de juridiction et d'exécution du chef d'Etat et de gouvernement en droit international. Session de Vancouver, 2001.

8- Institut de Droit International, La compétence universelle en matière pénale a l'égard du crime de génocide, des crimes contre l'humanité et des crimes de guerre. Session de Cracovie, 2005.

9- Institut de Droit International, Les obligations *erga Omnes* en droit international. Session de Cracovie, 2005.

10- Institut de Droit International, L'immunité de juridiction de l'Etat et de ses agents en cas de crimes internationaux, Session de Naples, 2009.

XI- Rapports, directives et travaux de recherche :

1- Au niveau international :

1-1 Annuaire de la Commission de droit international, 1993, vol. II, 2e partie, Rapport de la Commission à l'assemblée générale sur les travaux de sa quarante-cinquième session (3 mai-23 juillet 1993), Rapport du Groupe de travail sur un projet de Statut pour une Cour criminelle internationale, pp. 104. 137.

1-2 Annuaire de la Commission de droit international, 1994, vol. II, 2e partie, Rapport de la Commission à l'assemblée générale sur les travaux de sa quarante-sixième session (2 mai-22 juillet 1994), Projet de Statut d'une Cour criminelle internationale, pp. 21. 79.

1-3 Annuaire de la Commission de droit international, Étude du Secrétariat, Expulsion des étrangers, Cinquante-huitième session, Genève, 1er mai- 9 juin 2006 et 3 juillet- 11 août 2006, A/CN.4/565, 10 juillet 2006.

1-4 Annuaire de la Commission de droit international, Premier Rapport préliminaire du Rapporteur spécial M. *Zdzislaw Galicki* devant la CDI sur L'obligation d'extrader ou de poursuivre (*aut dedere aut judicare)*, document officiel de l'assemblée générale, 62e session 7 mai- 5 juin et 9 juillet- 10 août 2007, supplément n° 10 (A/62/10), pp. 226. 233.

1-5 Annuaire de la Commission de droit international, Premier Rapport préliminaire du Rapporteur spécial *M. Roman A. Kolodkin* devant la CDI sur "L'immunité de juridiction pénale étrangère des représentants de l'Etat", document officiel de l'assemblée générale, 60e session 5 mai- 6 juin et 7 juillet-8 aout 2008, supplément n° 10 (A/62/10), pp. 349. 364.

1-6 Rapport du Groupe d'experts chargé d'évaluer l'efficacité des activités et du fonctionnement du Tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie et du Tribunal pénal international pour le Rwanda, 22 novembre 1999, doc. A./54/634.

1-7 Rapport du Secrétaire Général des Nations Unies, sur l'établissement d'un Tribunal spécial pour la Sierra Leone, 4 octobre 2000, S/2000/915.

1-8 Commission de Venise, premier Rapport sur les questions constitutionnelles soulevées par la ratification du Statut de Rome instituant la Cour pénale internationale، Venise, 15-16 décembre 2000, CDL-INF (2001), in www.cm.coe.int/.

1-9 Commission de Venise, deuxième Rapport sur les questions constitutionnelles soulevées par la ratification du Statut de Rome instituant la Cour pénale internationale، Venise, 17-18 octobre 2008, CDL-INF (2008), in www.cm.coe.int/.

1-10 La Cour pénale internationale et le Sénégal : Directives pour la mise en œuvre du statut de Rome au Sénégal, Séminaire d'expert, 23-25 octobre 2001 à Dakar, in www.Humanireghtsfirst.

1-11 Human Right Watch, Rapport, "Mise en œuvre du Statut de Rome, méthodes de mise en œuvre adoptées par Norvège, Finlande, Espagne, Estonie, Hollande et Allemagne", 2002.

1-12 Conférence de la CEDEAO : Déclaration adoptée à l'issue de la sur la CPI, Abidjan du 29 au 31 janvier 2002.

1-13 Comité Internationale de la Croix Rouge : Services consultatifs en droit international humanitaire, Questions soulevées par certaines Cours constitutionnelles, Cours suprême et Conseil d'Etat sur le Statut de Rome de la Cour pénale internationale", 01/2003.

1-14 Fédération Internationale des Droits de l'Homme, Le Statut de la CPI et le droit marocain, Obstacles et solutions à la ratification et la mise en œuvre du Statut de la CPI par le Maroc, N° 466, janvier 2007,

1-15 REDRESS, **Fédération Internationale des Droits de l'Homme**, La compétence extraterritoriale dans l'Union européenne étude des lois et des pratiques dans les 27 Etats membres de l'union européenne décembre 2010, in www.fidh.org.

1-16 Amnesty International, Document public, "Cour pénal internationale", OR 40/011/00, 2000.

1-17 Human Right Watch, Groupe de travail, Considérations sur la compatibilité du Statut de Rome avec certains principes constitutionnels, in www.hrw.org

1-18 Annuaire de l'Institut de Droit International, Les immunités de juridictions et d'exécution, Joe Verhoeven, Rapport provisoire, I.D.I, Session de Vancouver, A.I.D.I, A. Pedone, Paris, 2002.

1-19 Groupe de Bruxelles pour la Justice Internationale, Principes de Bruxelles contre l'impunité et pour la justice internationale, adoptés à la suite du Colloque "Lutter contre l'impunité : enjeux et perspectives", Bruxelles, 11 et 13 mars 2002, in

http://www.asf.be/publications/formations-rdc-colloque.

2- Au niveau interne :

2-1 AVRIL Pierre, Rapport de réflexion sur le Statut pénal du président de la République, 12 décembre 2002 (France).

2-2 BERNARD Roman, Rapport fait au nom de la Commission des lois, projet de loi constitutionnelle tendant à modifier l'article 68 de la Constitution, Assemblée nationale, XI législature, document n° 3116, 6 juin 2001(France).

2-3 HYEST Jeans-Jaques, Rapport sur le projet de loi constitutionnelle, adopté par l'Assemblé nationale, portant modification du titre IX de la Constitution(France).

XII- Dictionnaires :

1- DEBARD Thierry, Dictionnaire de droit constitutionnel, ellipses, 2002.

2- KHDIR Moncef, Dictionnaire juridique de la Cour internationale de justice, Bruylant, Bruxelles, 1997.

3- SALMON Jeans, Dictionnaire de Droit International Public. Bruylant, Bruxelles, 2001.

XIII- Articles de presse :

Quotidien El WATAN, Fin d'impunité pour les dictateurs arabes, 14 avril 2011, p. 9.

ثالثا: باللغة الانجليزية:

I- Articles:

1- AKANDE Dapo, International law immunities and the international criminal court, A.J.I.L., volume 98, 3/2004, pp. 407. 433.

II- Collected courses of the Hague academy of international law:

1- BARBOZA Julio, International criminal law, C.C.H.A.I.L., T. 278, 1999, pp. 9. 200.

2- WATTS Sir Arthur, The legal position in international law of head of States, head of governments and foreign ministers, C.C.H.A.I.L., T. 247, 1994, pp. 9. 130.

فهـــــــرس

مقدمة.....1

الباب الأول

ضرورة إعادة تنظيم المركز الجزائي لرئيس الدولة في القانون الدولي وفي القانون الدستوري

13

الفصل الأول

المركز الجزائي لرئيس الدولة في القانون الدولي وفي القانون الدستوري: نظامان متكاملان لضمان الإفلات من العقاب

15

المبحث الأول

المركز الجزائي الدستوري لرئيس الدولة في القوانين الدستورية المقارنة: تباين في الحلول واتفاق في الآثار القانونية

17

المطلب الأول

مبدأ اللامسؤولية الجزائية لرئيس الدولة في الأنظمة الملكية والجمهورية المقارنة

18

الفرع الأول: مبدأ اللامسؤولية الجزائية لرئيس الدولة في الأنظمة الملكية.....18

أولا: مبدأ اللامسؤولية الجزائية: أساس النظام الملكي.....18

1- مفهوم مبدأ اللامسؤولية الجزائية للملك.....19
2- مبررات مبدأ اللامسؤولية الجزائية للملك.....19
أ- نظرية حرمة ذات الملك وعصمته من الخطأ.....19
ب- نظرية الملك لا يمكن أنْ يخطئ.....20
ج- نظرية استمرارية الوظيفة الملكية.....21
ثانيا: لا محدودية نطاق مبدأ اللامسؤولية الجزائية للملك.....21
1- لامسؤولية جزائية مطلقة.....22
2- لامسؤولية جزائية شاملة.....22
3- لامسؤولية جزائية لمدى الحياة.....22
الفرع الثاني: مبدأ اللامسؤولية الجزائية لرئيس الدولة في الأنظمة الجمهورية المقارنة.....23
أولا: مبدأ اللامسؤولية الجزائية لرئيس الجمهورية: مبدأ منقول عن الأنظمة الملكية.....23
1- انتقال مبدأ اللامسؤولية الرئاسية من الأنظمة الملكية إلى الأنظمة الجمهورية.....24
أ- تراجع مركز رئيس الدولة: من اللامسؤولية السياسية إلى اللامسؤولية الجزائية.....24
ب- تراجع مبررات عدم مسؤولية رئيس الجمهورية بظهور النظام الرئاسي.....26
ثانيا : اقتصار مبدأ اللامسؤولية الجزائية الرئاسية على أعمال الوظيفة.....26
1- مبدأ التمييز بين أعمال الوظيفة والأعمال الأجنبية عن الوظيفة الرئاسية.....27
2- صعوبة التمييز بين أعمال الوظيفة والأعمال الأجنبية عن الوظيفة الرئاسية.....27

المطلب الثاني

الحصانة الإجرائية لرئيس الدولة: من حصانة إجرائية نسبية إلى لامسؤولية جزائية فعلية

28

الفرع الأول: الامتيازات الإجرائية لرئيس الجمهورية: إجراءات طويلة ومعقدة.....28

أولا: حالات الاتهام وسلطة تحريك إجراءات الاتهام: احتمالات ضيقة لمتابعة رئيس الجمهورية جزائيا.....28

1- حصر إمكانية اتهام رئيس الجمهورية في حالات قليلة وغامضة.....29

أ- الخيانة العظمى.....29

ب- الخرق الجوهري لأحكام الدستور.....31

ج- جريمة من جرائم القانون العام.....32

2- حصر سلطة اتهام رئيس الجمهورية في يد الهيئة النيابية الوطنية.....32

أ- اختصاص البرلمان في تحريك إجراءات اتهام رئيس الجمهورية.....32

ب- الصعوبات التي تعترض البرلمان في تحريك إجراءات اتهام رئيس الجمهـــــورية 33

ثانيا: الجهة المختصة بمحاكمة رئيس الجمهورية والجزاء المترتب على ذلك.....33

1- تباين القوانين الدستورية حول طبيعة الجهة المختصة بمحاكمة رئيس الجمهورية.....34

أ- اختصاص البرلمان. 34

ب- اختصاص جهة ذو طبيعة خاصة. 34

ج- اختصاص المحكمة الدستورية. 34

د- اختصاص أعلى محكمة في هرم الجهاز القضائي. 34

2- الجزاء السياسي المترتب على تحريك إجراءات اتهام رئيس الجمهورية.....35

الفرع الثاني: مبدأ مسؤولية رئيس الدولة جزائيا عن الأعمال الأجنبية عن الوظيفة الرئاسيـــة 36
أولا: مضمون الإعفاء من اختصاص القضاء الجزائي العادي.....36
1- المنطق الدستوري في مواجهة المنطق الجزائي.....36
أ- سمو المنطق الجزائي على المنطق الدستوري: رئيس الجمهورية متقاضي عـــادي 37
ب- سمو المنطق الدستوري على المنطق الجزائي: رئيس الجمهورية متقاضي غير عـــادي 37
2- نطاق الحصانة القضائية الجزائية.....40
أ- اقتصار الإعفاء من المتابعة الجزائية على الأعمال غير الرسمية.....40
ب- تحديد المجال الزمني للإعفاء من المتابعة الجزائية.....41
ثانيا: آثار الحصانة القضائية الجزائية: نسبية ظاهريا ومطلقة عمليا.....41
1- منع تحريك الإجراءات القضائية ضد رئيس الجمهورية طيلة فترة العهدة الرئاسيـــة 41
2- تأجيل تحريك الإجراءات القضائية إلى نهاية العهدة الرئاسية.....42
أ- نهاية الصفة الرسمية شرط لمباشرة الإجراءات القضائية ضد رئيس الجمهوريـــة 42
ب- وقف سريان تقادم الدعوى العمومية طيلة الفترة الرئاسية.....43

المبحث الثاني

المركز الجزائي لرئيس الدولة في القانون الدولي العام: دعامة قانونية للإفلات من العقاب

44

المطلب الأول

الحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة قاعدة عرفية مستقرة من قواعد القانون الدولي العام

45

الفرع الأول: الحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة إعفاء من اختصاص الجهـــات القضائية الأجنبية.....45

أولا: طبيعة إعفاء رئيس الدولة من الاختصاص القضائي الجزائي الأجنبي.....46

1- الحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة استثناء من الخضوع للاختصـــــــــاص القضائي الأجنبي.....46

أ- الحصانة القضائية الجزائية إعفاء موضوعي من اختصاص القضاء الأجنبـــــــــي 46

ب- الحصانة القضائية الجزائية إعفاء إجرائي من اختصاص القضاء الأجنبي.....47

2- طبيعة دفع رئيس الدولة بالحصانة القضائية الجزائية.....48

أ- الدفع بالحصانة القضائية الجزائية دفع بعدم الاختصاص.....48

ب- الدفع بالحصانة القضائية دفع بعدم قبول الدعوى.....49

ثانيا: الحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة قاعدة إجرائية مؤقتة.....50

1- اختلاف الحصانة القضائية الجزائية عن اللامسؤولية الجزائية.....50

2- اختلاف الحصانة القضائية الجزائية عن نظرية أعمال الحكومة.....51

الفرع الثاني: تطور مبررات قاعدة الحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة.....52

أولا: الحصانة القضائية الجزائية امتياز لصيق بشخص رئيس الدولة.....53

ثانيا: الحصانة القضائية الجزائية وسيلة لضمان أداء رئيس الدولة لوظائفه التمثيليـــــة الدولية.....54

ثالثا: الحصانة القضائية الجزائية وسيلة للحفاظ على التوازن في العلاقات الدولية.....55

المطلب الثاني

تكييف الحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة في ضوء مفهوم الإفلات من العقاب

57

الفرع الأول: عدم جواز متابعة رئيس الدولة في وظيفة أمـــــام الجـــهات القضائية الجزائية الأجنبية.....58

أولا: تمتع رئيس الدولة بحصانة قضائية جزائية مطلقة وكاملة.....58

1- امتداد نظام الحصانة القضائية الجزائية إلى جميع الجرائم دون استثناء.....58

2- امتداد نظام الحصانة القضائية الجزائية إلى أعمال الوظيفة والأعمال الأجنبية عنها...60

3- عدم التمييز بين حالتي الزيارة الرسمية والزيارة الخاصة.....60

ثانيا: الحصانة القضائية الجزائية حاجز مطلق أمام جميع الإجراءات القضائية.....61

1- الحصانة القضائية حاجز ضد إجراءات المتابعة القضائية.....62

2- الحصانة القضائية حاجز ضد جميع الإجراءات القضائية الجزائية.....62

الفرع الثاني: صعوبة متابعة رئيس دولة سابق أمام الجهات القضائية الجزائية الأجنبية 64

أولا: اختلاف نطاق الحصانة القضائية الجزائية باختلاف الطبيعة القانونية للأعمـــال الصادرة عن رئيس الدولة.....64

1- استمرار رئيس دولة سابق في الاستفادة من الحصانة القضائية الجزائية عن أعمال الوظيفة.....64

2- سقوط الحصانة القضائية الجزائية بالنسبة للأعمال الأجنبية عن الوظيفة.....66

ثانيا: صعوبة وضع خط فاصل دقيق بين أعمال الوظيفة والأعمال الأجنبية عنها....67

1- تباين الممارسة القضائية في مجال التمييز بين أعمال الوظيفة والأعمال الأجنبيـــة عنها.....67

2- المحاولات الفقهية في مجال التمييز بين أعمال الوظيفة والأعمال الأجنبية عنهـــا 68

أ- تطبيق ضيق لنظرية أعمال الوظيفة (actes de la fonction *stricto sensu*).....68

ب- تطبيق موسع لنظرية أعمال الوظيفة (actes de la fonction lato sensu).....69

الفصل الثاني

أسس مراجعة نطاق المركز الجزائي لرئيس الدولة في القانون الدولي وفي القانون الدستوري

71

المبحث الأول

المركز الجزائي الدولي لرئيس الدولة بين منطق القانون الدولي الجنائي ومنطق القانون الدولي التقليدي

73

المطلب الأول

المحاكم الجزائية الدولية آلية قانونية لتجاوز عقبة الحصانة القضائية الجزائية

74

الفرع الأول: مسؤولية رئيس الدولة عن الجرائم الدولية أمام المحاكم الجزائية الدولية 74

أولا: تكريس مبدأ المسؤولية الجزائية الدولية الفردية لرئيس الدولة أمام المحاكم الجزائية الدولية 75

ثانيا: مبدأ مسؤولية الرئيس التدرجي عن الجرائم المرتكبة من طرف مرؤوسيه.....77

ثالثا: مبدأ مسؤولية المرؤوس عن إطاعة أوامر الرئيس غير المشروعة.....78

الفرع الثاني: استبعاد إمكانية تمسك رئيس الدولة بالحصانة القضائية الجزائية وبالصفة الرسمية أمام المحاكم الجزائية الدولية.....79

أولا: استبعاد إمكانية دفع رئيس الدولة بالحصانة القضائية الجزائية أمام المحاكم الجزائية الدولية.....79

1- عدم حجية الحصانة القضائية الجزائية أمام المحاكم الجزائية الدولية.....79

2- استبعاد إمكانية تمسك رئيس الدولة بالحصانة القضائية على أساس الطبيعة الدولية للمحاكم الجزائية الدولية.....81

ثانيا: استبعاد إمكانية دفع رئيس الدولة بالصفة الرسمية أمام المحاكم الجزائية الدولية.....83

المطلب الثاني

تأكيد دور الجهات القضائية الأجنبية في تحريك مسؤولية رئيس الدولة عن الجرائم الدولية

85

الفرع الأول: تكريس الالتزام الدولي بقمع الجرائم الدولية الخطيرة في مواجهة كـــــافة الدول 86

أولا: ضرورة توسيع معايير الاختصاص القضائي الوطني في إطار قمع الجرائم الدولية 86

1- محدودية معايير الاختصاص القضائي التقليدية في قمع الجرائم الدولية الخطيرة.....86

2- تكريس مبدأ الاختصاص العالمي في قمع الجرائم الدولية الخطيرة.....87

ثانيا: العلاقة بين الاختصاص العالمي والحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة الأجنبـــــي 88

1- تراجع الحصانة القضائية الجزائية لرؤساء الدول أمام إعمال مبدأ الاختصاص القضائي العالمي؟.....89

2- تراجع دور الاختصاص العالمي في قمع الجرائم الدولية المرتكبة من طرف رئيس الدول الأجنبي.....89

أ- استثناء المتمتعين بالحصانة القضائية الجزائية الدولية من إجراءات المتابعة أمـــــام المحاكم الأجنبية.....90

ب- تقييد ممارسة المحاكم الأجنبية لاختصاصها القضائي بوجود رابطة إسناد شخصية أو إقليمية.....91
الفرع الثاني: البحث عن الأساس القانوني لتراجع النظام التقليدي للحصانة القضائيـــــة الجزائية لرئيس الدولة.....92
أولا: تدرج مصادر القانون الدولي كأساس لتراجع الحصانة القضـــائية الجزائيـــة لـــرئيس الدولة.....93
1- قاعدة اتفاقية في مواجهة قاعدة عرفية: تراجع الحصانة القضائية الجزائية لرؤســـاء الدول بناءً على نص دولي اتفاقي.....93
2- قاعدة عرفية حديثة في مواجهة قاعدة عرفية قديمة: تراجع الحصانة القضائيـــــــة الجزائية لرؤساء الدول بناءً على قاعدة عرفية حديثة.....95
ثانيا: تدرج قواعد القانون الدولي كأساس لتراجع الحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولـــــة 98
1- القواعد الدولية الآمرة أساس من أجل سقوط الحصانة القضائية الجزائية؟.....98
2- عدم كفاية نظرية القواعد الآمرة من أجل سقوط الحصانة القضائية الجزائية لرئيس الدولة.....100
أ- غموض نظرية القواعد الدولية الآمرة.....101
ب- تدرج القواعد الدولية الآمرة ؟.....101

المبحث الثاني

ضرورة مسايرة المركز الجزائي الدستوري لرئيس الدولة متطلبات القانون الدولي الجنائي

104

المطلب الأول

واقع الحصانات الدستورية لرئيس الدولة في ظل أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية

105

الفرع الأول: تعارض المركز الجزائي الدستوري لرئيس الدولة وأحكام النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية.....105

أولا: في المواقف الفقهية المختلفة.....106

ثانيا: في قرارات وآراء القضاء الدستوري والهيئات الاستشارية الوطنية.....107

الفرع الثاني: انعدام تعارض بين الحصانات الدستورية لرئيس الدولة مع أحكام النظـــام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية.....110

أولا: في المواقف الفقهية المختلفة.....110

1- استثناء الجرائم الدولية تلقائيا من نطاق الحصانات والامتيازات الدستورية.....110

2- عدم حجية الحصانات والامتيازات الدستورية أمام المحكمة الجزائية الدولية.....111

ثانيا: في قرارات وآراء القضاء الدستوري والهيئات الاستشارية الوطنية.....112

1- ارتكاب رئيس الدولة جرائم دولية احتمال نظري.....113

2- استثناء الجرائم الدولية ضمنيا من نظام الحصانات والامتيازات الدستورية.....114

المطلب الثاني

الحصانات الدستورية لرئيس الدولة من الأسباب القانونية لانتقال الاختصاص القضائي إلى المحكمة الجزائية الدولية

117

الفرع الأول: الحلول القانونية التي اعتمدتها الدول بغرض إزالة التعارض بـــــــين الحصانات الدستورية وأحكام نظام روما الأساسي.....118

أولا: التعديلات الدستورية المعتمدة لحل إشكالية الحصانات الدستورية.....118

1- إدراج نص دستوري عام من أجل إزالة عدم مطابقة القواعد الدستورية لأحكام النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية.....118

2- تفسير توفيقي للحصانات الدستورية وفقا لمنظور أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجزائية الدولية.....121

أ- عدم إمكانية التمسك بالامتيازات والحصانات الدستورية أمام المحكمة الجزائية الدولية.....122

ب- سمو قواعد القانون الدولي على الحصانات والامتيازات الدستورية.....122

ج- استثناء الجرائم الدولية من نطاق الحصانات والامتيازات الدستورية.....123

ثانيا: عدم جدوى التعديلات الدستورية بالنسبة لمسألة الحصانات الدستورية.....124

1- إمكانية قبول اختصاص المحكمة الجزائية الدولية.....124

2- عدم تحديد الجهات القضائية الوطنية المختصة بمتابعة رئيس الدولة.....126

الفرع الثاني: ضرورة تعديل المركز الجزائي لرئيس الدولة وفق مبدأ التكامل بيـــــن المحكمة الجزائية الدولية والجهات القضائية الوطنية.....128

أولا: عدم كفاية المعايير المعتمدة في تطبيق مبدأ التكامل بين الجهات القضائية الوطنية والمحكمة الجزائية الدولية.....128

1- المعايير المعتمدة في تطبيق مبدأ التكامل بين الجهات القضائية الوطنية والمحكـمة الجزائية الدولية.....129

أ- عدم القدرة على ممارسة الاختصاص القضائي ضد المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولـية 129

ب- عدم الرغبة في ممارسة الاختصاص القضائي ضد المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية.....130

- حالة وجود مبادرة من طرف الجهات القضائية الوطنية.....130

- حالة غياب أي مبادرة من طرف الجهات القضائية الوطنية.....131

2- تجاهل الأسباب القانونية لانتقال الاختصاص إلى المحكمة الجزائية الدولية طبقا لمبدأ التكامل.....132

ثانيا: تكييف الحصانات والامتيازات الدستورية في ضوء مبدأ التكامل بين الجهات القضائية الوطنية والمحكمة الجزائية الدولية.....133

1- الحصانات الدستورية الموضوعية: عدم إمكانية ممارسة الاختصاص القضائي ضد المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية.....134

2- الحصانات الدستورية الإجرائية: صعوبة ممارسة الاختصاص القضائي ضد المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية.....134

أ- الامتيازات الإجرائية لرؤساء الدول بالنسبة للأعمال المتصلة بالوظيفة الرئاسية.....135

ب- الحصانة الجزائية لرؤساء الدول بالنسبة للأعمال المنفصلة عن الوظيفة الرئاسية.....135

الباب الثاني

تحولات المركز الجزائي لرئيس الدولة في القانون الدولي وفي القانون الدستوري

136

الفصل الأول

نحو تكريس آليات متابعة رئيس الدولة عن الجرائم الدولية أمام الجهات القضائية الداخلية

138

المبحث الأول

تفعيل آليات تحريك المسؤولية الجزائية لرئيس الدولة عن الجرائم الدولية أمام المحاكم الوطنية

140

المطلب الأول

تحريك مسؤولية رئيس الدولة عن الجرائم الدولية وفق آليات دستورية خاصة

141

الفرع الأول: ارتكاب رئيس الدولة جرائم دولية سبب من أسباب إخطار محكمـــــــــة دستورية ذات طبيعة خاصة.....141

أولا: إعطاء الجرائم الدولية تكييف دستوري.....142

1- اعتبار الجرائم الدولية خيانة عظمى.....142

2- إشكالات إعطاء الجرائم الدولية تكييف دستوري.....143

ثانيا: ضرورة استثناء الجرائم الدولية صراحة من نطاق الامتيازات والحصانات الدستورية.....145

1- تضييق نطاق الامتيازات والحصانات الدستورية في الأنظمة الملكية.....145

أ- استثناء الجرائم الدولية من مبدأ اللامسؤولية الجزائية للملك.....145

ب- الإحالة التلقائية للاختصاص الوطني إلى المحكمة الجزائية الدولية.....146

2- استثناء الجرائم الدولية من مبدأ اللامسؤولية الجزائية لرئيس الجمهورية.....146

الفرع الثاني: تعديل الجزاء المترتب على تحريك المسؤولية الجزائية لرئيس الدولة أمام محكمة دستورية خاصة.....147

أولا: العزل إجراء أولي من أجل تحريك مسؤولية رئـــيس الدولـــة أمـــام القضـــاء الجزائـــي العادي.....148

ثانيا: لا حجية قرارات المحكمة الخاصة أمام المحكمة الجزائية الدولية.....149

المطلب الثاني

تحريك مسؤولية رئيس الدولة عن الجرائم الدولية وفق آلية القضاء الجزائي العادي

153

الفرع الأول: تحريك مسؤولية رئيس الدولة في وظيفة عن الجرائم الدولية أمام جهـــات القضاء العادي.....154

أولا: عدم ملائمة نظام الحصانة القضائية التقليدي في تحريك مسؤولية رئيس الدولـــــة عن الجرائم الدولية.....154

ثانيا: اتهام رئيس الدولة بارتكاب جرائم دولية مانع من موانع مواصلة العهدة الرئاسية؟ 155

1- الموقف الأول: تفسير إجراءات حصول المانع من منظور دستوري بحت.....156

2- الموقف الثاني: تفسير إجراءات المانع وفق منظور القانون الدولي الجنائي.....157

الفرع الثاني: صعوبة متابعة رئيس دولة سابق عن جرائم دولية أمام القضاء العـــــادي 159

أولا: تحديد عدد العهد الرئاسية ضمانة قانونية لمباشرة الإجراءات القضائية ضد رئيس الدولة.....160

ثانيا: بقاء رؤساء الدول في الحكم وسيلة قانونية لتدعيم نظام الحصانة القضائية الجزائية المطلقة.....163

المبحث الثاني

عدم امتداد الحصانة القضائية الجزائية إلى الجرائم الدولية: من حصانة قضائية مطلقة إلى حصانة نسبية؟

166

المطلب الأول

نحو نظام قانوني جديد لحكم المركز الجزائي الدولي لرئيس دولة في وظيفة

167

الفرع الأول: إمكانية مباشرة إجراءات التحقيق ضد رئيس دولة أجنبي.....167

أولا: مبدأ جواز مباشرة إجراءات التحقيق ضد رئيس الدولة الأجنبي.....168

ثانيا: شروط صحة مباشرة إجراءات التحقيق ضد رئيس الدولة الأجنبي.....168

1- عدم الاتصال المباشر بين الجهات القضائية ورئيس الدولة الأجنبي.....168

2- استثناء حالة الزيارة الرسمية.....170

الفرع الثاني: إمكانية استدعاء رئيس الدولة للإدلاء بشهادته أمام القضاء الأجنـــــــبي 172

أولا: عدم تعارض استدعاء رئيس دولة بصفته شاهد أمام القضاء الأجنبي مع حصانته القضائية الجزائية.....172

1- الاعتراف الضمني بإمكانية استدعاء رئيس دولة أجنبي بصفة شاهد.....173

2- الاعتراف الصريح بإمكانية استدعاء رئيس دولة أجنبي بصفة شاهد.....175

أ- الحصانة القضائية الجزائية المطلقة واستدعاء رئيس دولة أجنبي كشاهد.....175

ب- استدعاء رئيس دولة أجنبي بصفة شاهد احترام الحصانة الشخصية في.....177

ج- أشكال إجراءات سماع شهادة رئيس دولة أجنبي.....179

المطلب الثاني

نحو نظام قانوني جديد للمركز الجزائي الدولي لرئيس دولة سابق

182

الفرع الأول: مكانة الجرائم الدولية بين أعمال الوظيفة والأعمال الأجنبية عنها.....182

أولا: الجرائم الدولية أعمال أجنبية عن الوظيفة الرسمية لرئيس الدولة.....183

ثانيا: الجرائم الدولية تدخل ضمن أعمال الوظيفة الرسمية لرئيس الدولة.....185

1- المركز الرسمي ركن من أركان الجرائم الدولية.....185

2- ارتكاب الجرائم الدولية في إطار سياسة عامة للدولة.....190

الفرع الثاني: عدم استقرار الممارسة القضائية في مجال المركز الجزائي لرئيس دولة سابق متهم بارتكاب جرائم دولية.....191

أولا: استثناء الجرائم الدولية من نطاق الحصانة القضائية الجزائية لرئيس دولة سابـــق 191

ثانيا: عدم استثناء الجرائم الدولية من نطاق الحصانة القضائية الجزائية لرئيس دولة سابـــــق 195

الفصل الثاني

التعاون القضائي الجزائي في مجال متابعة رئيس الدولة عن الجرائم الدولية

198

المبحث الأول

التعاون بين الدول والمحاكم الجزائية الدولية المؤقتة بين أحكام الفصل السابع والقانون الدولي الاتفاقي

200

المطلب الأول

التعاون بين الدول والمحاكم الجزائية الدولية المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن الأممي

201

الفرع الأول: الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أساس التعاون بين الدول والمحاكم الجزائية الدولية المؤقتة.....202

أولا: الإطار القانوني للتعاون القضائي بين الدول والمحاكم الجزائية الدولية المنشـــأة بموجب أحكام الفصل السابع.....202
ثانيا: أولوية اختصاص المحاكم الجزائية الدولية المنشأة بموجب الفصل الســـابع على الجهات القضائية الداخلية.....209
الفرع الثاني: خصوصية التعاون القضائي بين الدول والمحاكم الجزائية الدولية المنشأة بموجب الفصل السابع.....210
أولا: مظاهر خصوصية التعاون القضائي بين الدول والمحاكم الجزائية الدولية المـنشأة بموجب الفصل السابع.....210
1- تخفيف تطبيق بعض الضمانات الإجرائية في مجال التوقيف والتقديم إلى المحاكـم الجزائية الدولية.....211
2- عدم جواز التمسك بالحصانة القضائية الجزائية أمام طلبات التقديم الصادرة عـــن المحاكم الجزائية الدولية المؤقتة.....213
3- استبعاد قواعد التسليم التقليدية في إطار التعاون بين الدول والمحاكم الجزائية الدوليـــــة 214
ثانيا: تكريس الالتزامات الدولية في مجال التـعاون مع المحاكم الجزائية الدولية في التشريعات الداخلية.....214

المطلب الثاني

التعاون بين الدول والمحاكم الجزائية المنشأة بموجب اتفاق ثنائي بين الدول المعنية ومنظمة الأمم المتحدة

216
الفرع الأول: نقائص آلية القانون الدولي الاتفاقي في مجال التعاون القضائي بين الدول والمحاكم الجزائية المنشأة على أساس اتفاقي.....216
الفرع الثاني: الاستنجاد بأحكام الفصل السابع في مجال التعاون القضائي بـــين الدول والمحاكم الجزائية المنشأة على أساس اتفاقي.....218

المبحث الثاني

التعاون القضائي بين الجهات القضائية الداخلية والمحكمة الجزائية الدولية في مجال متابعة رئيس الدولة عن الجرائم الدولية

222

المطلب الأول

موقف الجهات القضائية الوطنية من طلبات التعاون القضائي الصادرة عن المحكمة الجزائية الدولية

223

الفرع الأول: عدم كفاية الحلول الدستورية والقانونية المعتمدة في تكريس تعاون الجهات القضائية الوطنية مع المحكمة الجزائية الدولية.....224

أولا: التمييز بين التسليم والتقديم في مجال التعاون بين الدول والمحكمة الجـــــزائية الدولية 224

ثانيا: إدراج نص دستوري متميز في مجال التعاون بين الـــدول والمـــحكمة الجـــزائية الدولية 228

الفرع الثاني: عدم ملائمة الوسائل الدستورية والقانونية المعتـــمدة في تـــكريس تعـــاون الجهات القضائية الوطنية مع المحكمة الجزائية الدولية.....231

أولا: إجراءات التعاون بين الجهات القضائية الوطنية في تقديم الشخص المطلوب أمـــام المحكمة الجزائية الدولية.....232

ثانيا: عدم امتداد الحلول الدستورية المعتمدة إلى إمكانية تقديم رئيس دولة في وظـــــيفة 233

المطلب الثاني

التعاون القضائي بين الدول الأجنبية والمحكمة الجزائية الدولية بين قيود النظام الأساسي وسلطات مجلس الأمن الأممي

235

الفرع الأول: مراعاة الحصانات الدبلوماسية في تنفيذ طلــبات التــعاون الصــادرة عن المحكمة الجزائية الدولية.....235

أولا: تقييد طلبات التعاون الصادرة عن المحكمة الجزائية الدولية بشرط تنــازل الدولة المسبق عن الحصانة الدبلوماسية لممثليها.....236

1- اشتراط التنازل الأولي عن الحصانة القضائية قبل توجيه أي طلب تعاون إلى الدول من المحكمة الجزائية الدولية.....237

2- اشتراط الإخطار الأولى للدولة المعنية قبل توجيه أي طلب تعــاون إلى الدول من المحكمة الجزائية الدولية.....239

ثانيا: تضييق آثار القيد الوارد في الفقرة الأولى من المادة 98 من نظام روما الأساسي 241

1- تفسير عبارة "دولة ثالثة" وفق مبدأ الأثر النسبي للمعاهدات الدولية.....241

2- استثناء حالة الإحالة من طرف مجلس الأمن من تطبيق القيد الوارد في نص الفقرة الأولــى من المادة 98.....242

أ- سمو قرارات مجلس الأمن على أحكام الفقرة الأولى من نص المادة 98.....243

ب- العزل الدولي لرئيس دولة متهم أمام المحكمة الجزائية الدولية.....244

الفرع الثاني: تقييد طلبات التعاون الصادرة عن المحكمة الجزائية الدولية بشرط احترام الالتزامات الدولية الأخرى للدول.....247

خاتمة.....250

قائمة المراجع.....257

فهرس.....301